شؤون فلسطينية

٢٤٢ - ٢٤٣

أيار (مايو) - حزيران (يونيو) ١٩٩٣

شؤون فلسطينية

٢٤٢

شؤون فلسطينية

٢٤٢ ـ ٢٤٣ أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٩٣

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ استراتيجية التنمية في فلسطين ..... د. عاطف علاونة

٢٩ مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية ..... د. بيان نويهض الحوت

ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي: واقع وآفاق (ملف)

٤٢ الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي في إطار المتغيّرات الراهنة ـ ١٩٩٣ ..... د. هيثم الكيلاني

٧١ التوازن العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... طلعت أحمد مسلّم

٨٤ الرادع النووي الاسرائيلي والادراك العربي ..... د. سلمان رشيد سلمان

٩٤ الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط: التوقعات والاخطار ..... د. تيسير الناشف

١٠٣ ميزان القوى ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. حسن نافعة

تقارير

١١٣ الليكود: تغيير في الشكل وثبات في المضمون ..... سمير جريس

مراجعات

١١٩ تاريخ مدينة ..... يوسف حدّاد

شهريات

١٢٣ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: عناصر التحرك الفلسطيني ..... سميح شبيب

١٢٦ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: جولة أخرى أم أخيرة ؟ ..... أحمد شاهين

١٣١ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: التحرك الاميركي: خيبة أمل أم تقدّم في الجوهر؟ ..... د. نبيل حيدري

١٣٥ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: تفاوض عبر الحرب ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:
١٤٠ **جولة اختبارية** ..... صلاح عبدالله
١٤٤ **رابين في واشنطن: انجازات على غير صعيد** ..... هاني العبدالله
١٤٩ المناطق المحتلة:
طوق وحدود فاصلة اقتصادية وسياسية ..... ربعي المدهون

وثائق
١٥٢ **م.ت.ف.: عودة الى مائدة التفاوض**
١٥٤ **الوفود العربية: استئناف المفاوضات الثنائية**
١٥٥ **الرئيس السوري حافظ الاسد: نريد السلام الكامل مع اسرائيل**
١٥٨ **مشروع فلسطيني لاعلان المبادىء المشتركة مع اسرائيل**
١٥٩ **مشروع اسرائيلي لاعلان المبادىء المشتركة مع الفلسطينيين**
١٦١ **وثيقة «التسوية» الاميركية**

يوميات
١٦٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٣/١٩٩٣ الى ١٥/٥/١٩٩٣**

بيبليوغرافيا
١٧٣ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **حلمي التوني**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

استراتيجية التنمية في فلسطين

د. عاطف علاونة

جامعة القدس المفتوحة

احتل مفهوم التنمية، منذ بداية عقد الخمسينات، اهتمامات متزايدة من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين في العالم. واختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر القائل بها. فمنهم مَنْ رأى ان التنمية هي عملية استخدام للموارد الاقتصادية المتاحة للجميع بشكل أفضل، وتحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني، ممّا ينعكس في زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي. ومنهم مَنْ قال بأن التنمية الاقتصادية مفهوم واسع يتضمّن اجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الانتاج، وهيكله؛ وفي توزيع عناصره بين مجالات مختلفة، ممّا يؤدي الى زيادة عناصر الانتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر، وتالياً زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

في الواقع يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور اقتصادي عن مفهوم النمو الاقتصادي، وذلك لما يوجد بينهما من فوارق كبيرة تتمثل في ان التنمية الاقتصادية، حسب المفهوم الثاني، أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فهي تعني تدخلاً ادارياً من الدولة لاجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وهي تؤدي بذلك الى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي. أما النمو الاقتصادي فهو مفهوم ضيّق، يشير الى النمو التلقائي للاقتصاد والذي يمكن ان يحدث في احدى القطاعات الاقتصادية أولاً وانتاج بعض السلع ممّا يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي دون تغيّر اداري في عمل وأداء الاقتصاد، وهذا يحدث في المجتمعات مع مرور الزمن ويؤدي الى نمو طبيعي فيها.

ولكي تنجح التنمية الاقتصادية لا بدّ وان تواكبها تطوّرات اجتماعية تعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد غير المناسبة، والتي تشكّل أنماط السلوك في المجتمع. كما وان نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات رهن بايمان المواطنين بها وتفاعلهم معها ومشاركتهم فيها. وعلى الرغم من أهمية وفائدة الخبرة والمعرفة التي اكتسبت وتطوّرت في اقتصاديات التنمية، الاّ ان تنمية كل مجتمع يجب ان تتمّ في إطار الظروف السائدة في المجتمع المعني، والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي تناسبه. وهذا يعني ان التنمية تتطلب تحديد معالم استراتيجية واضحة تناسب خصائص الاقتصاد المراد تنميته، وتكفل التغلب على العقبات الناشئة عن هذه الخصائص المختلفة. وعلى الاستراتيجية ان تشمل تغيّراً في هيكل الاقتصاد، وخلق بنية جديدة صالحة توافق النمو وتحقق له متطلبات انطلاقة، وذلك من طريق علاج الاختلال في حركة المتغيّرات الاقتصادية الرئيسة، ويتمّ ذلك من خلال

تحسين الهياكل المادية والجغرافية، والهياكل ذات الطبيعة الاقتصادية، والهياكل السكانية والسياسية والثقافية والقانونية والاجتماعية وتحسين مستوى الصحة والتغذية والتعليم والتغلّب على البطالة وانخفاض الدخول وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا نرى بأن استراتيجية التنمية الناجحة تتوقف على طبيعة الاقتصاد المراد تنميته، وحجم ونوعية المشاكل التي تواجهه، والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتبعة فيه، والفلسفة التي تقف وراء هذه النظم، وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومدى تدخلها فيه. كما وان اختيار استراتيجية التنمية يتوقف على الاهداف المطلوب تحقيقها من خلال عملية التنمية المنشودة.

يهدف هذا البحث الى طرح استراتيجية تنموية للارض الفلسطينية المحتلة في خلال المرحلة الانتقالية، وذلك من خلال درس لاستراتيجيات التنمية المعروفة، ثم الوقوف على التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الاراضي الفلسطينية المحتلة في الوقت الحاضر، سواء كانت تلك التشوهات ناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي وممارساته العدوانية، أو عن الممارسات الاقتصادية المحلية. وبعد التطرّق الى الممارسات التنموية الفلسطينية، في الماضي، تجرى مناقشة لنموذج تنموي فلسطيني، وللمشاكل والمعوقات التي يمكن ان تقف أمام تنفيذه.

أولاً: استراتيجيات التنمية

ان المقصود باستراتيجية التنمية هو تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من عملية التخلف والركود الى عملية التقدم. ويذهب عدد كبير من المفكرين الى تشبيه الوضع بمعركة يخوضها الاقتصاد القومي ضد قوى التخلّف والركود التي تمسك بخناقه، وتحول دون نموه وتحركه نحو أوضاع أرقى وأفضل. لهذا فهو بحاجة الى استراتيجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف.

استخدمت الدول النامية، في العقود الاربعة الماضية، استراتيجيات تنموية مختلفة، صاغها الاقتصاديون حسب الوضع الخاص في كل دولة. ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجيات الى المجموعات التالية:

المجموعة الاولى: استراتيجية الاستثمار

وتشمل الافكار والنظريات التي اهتمت بتحليل الاستراتيجية على مستوى الاستثمار من منظور ضيق هو منظور التوازن (استراتيجية الاستثمار).

لقد اعتقد عدد كبير من الكتاب أنه يتعيّن على الاقتصاد المتخلف ان يستثمر جزءاً كبيراً من دخله القومي. ويعود هذا الاعتقاد الى النظرة التي كانت سائدة في الفكر التنموي والتي نظرت الى جوهر مشكلة التخلّف على أنها مشكلة نقص في رؤوس الاموال.

وعلى الرغم من اننا لا نستطيع إنكار أهمية الارتفاع بمعدّل التراكم الرأسمالي، الّا انه لا يجوز المبالغة في ذلك، إذ أن التقدير الحقيقي والسليم للدور الذي يلعبه معدّل التراكم في تحقيق مهام التنمية، يتطلب النظر اليه في ضوء العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدّد مسار النمو، وتؤثر على عملية التقدّم الاقتصادي والاجتماعي للبلد المعين.

من ناحية أخرى، ذهب عدد من الاقتصاديين الى ان الارتفاع في معدّل الاستثمارات تمليه الحقائق التالية:

○ عدم قابلية بعض دوال العرض للتجزئة، أي صعوبة تجزئة العديد من مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانىء وغيرها، نظراً لتكاملها واعتمادها على بعضها البعض.

○ المشكلة السكانية وما ينجم عنها من ارتفاع مستمر في مستوى معيشة السكان في الدول المتخلفة، والذي يتطلب معدلاً مرتفعاً للنمو الاقتصادي، يتجاوز معدّل النمو السكاني المرتفع، الأمر الذي يتطلب بدوره معدلاً مرتفعاً من الاستثمارات السنوية.

○ الوفورات الخارجية المتحققة من الاستثمارات الكبيرة، حيث ان الاستثمار على جبهة عريضة وبمقدار كبير، من شأنه ان يخلق وفورات خارجية للمشروعات الاقتصادية في ما بينها، بحيث يترتب على تنفيذ احدى حزم المشروعات منافع مباشرة للمشروعات في الحزم الاخرى.

ويعتبر هذا هو الاساس الذي قامت عليه نظرية الدفعة القوية (Big Push) وفكرة نقطة الانطلاق (Take-off) أو نظريـة الحد الادنى للجهد التنموي (Minimum Effort) وغيرها من النظريات. وبهذا أصبح الاستثمار مرادفاً للتنمية الاقتصادية، وتحديد استراتيجية التنمية هو بالدرجة الاولى تحديد لاستراتيجية الاستثمار.

من أهمّ النظريات التي سادت في أدبيات التنمية ضمن هذه المجموعة في العقود الثلاثة الماضية[1]:

١ ـ استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth): تنطلق استراتيجية النمو المتوازن من الاعتقاد العام انه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الانتاجية ان يحرز النجاح منفرداً لو أُقيم وسط بيئة استثمارية فقيرة، لأن جزءاً صغيراً فقط من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخـدم في شراء منتجاته، بعكس الوضع اذا تمّ تنفيذ عدد كبير من المشروعات في وقت واحد في مختلف الصناعات الاستهلاكية المتكاملة، في فترة زمنية واحدة، وراعت التوازن المطلوب بين الزراعة والصناعة لتوفير احتياجات السوق المحلية، الامر الذي سوف يؤدي الى ان تخلق كل صناعة سوقاً لنفسها ولغيرها من الصناعات الاخرى بما يتولد عنها من دخول. الاّ ان هذا لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية، اذ ان نمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلية الخاصة بها. وقد بنيت الاستراتيجية على اعتبارات عدّة أهمها:

ـ عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة وبخاصة مشروعات رأس المال الاجتماعي ومشروعات البنية التحتية من طرق وسدود وجسور وموانىء ومطارات وقنوات ريّ وشبكات النقل والمواصلات وتوليد الطاقة وغيرها من مشروعات المرافق والمنافع العامة، والتي تحتاج لقدر كبير من الاستثمارات عند الرغبة في استكمالها.

ـ تكامل الطلب على منتجات المشاريع الانتاجية المختلفة، حيث تعاني الدول النامية من ضيق أسواقها المحلية، كما أن اقامة مشروعات فردية أو صناعية واحدة يجعلها تعاني من قصور الطلب الداخلي على منتجاتها، اضافة الى عدم قدرة هذه المنتوجات على المنافسة في الخارج. وجدير بالذكر ان الزيادة في الطلب على منتجات المشروعات والناجمة عن زيادة الدخول المترتبة على اقامة المشاريع تشكّل نسبة صغيرة من هذه الدخول، الامر الذي ينعكس في تكوين فائض يصعب تصريفه. ويختلف الوضع عند اقامة صناعات جديدة منتشرة في أرجاء الاقتصاد في الوقت عينه، حيث يمكن لزيادة الدخول الجديدة وكثرة العاملية ان تستوعب انتاج جميع هذه الصناعات.

ـ عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة حيث يمكن توجيه جانب مهم من الدخل الاضافي المتولد عن النشاط الاستثماري الجديد الى الادخار بوسائل تمكن من توفير قدر كبير من المدخرات لتحقيق حدّ أدنى مناسب للاستثمارات.

وبهذا نرى ان هذه الاستراتيجية تعتمد على تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاستثمارية وعلى جبهة عريضة من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي بشكل يؤدي الى خلق وتوسيع نطاق السوق الداخلية، وبخاصة بعد ان فقدت التجارة الخارجية فاعليتها ودورها كآلة للنمو الاقتصادي، بسبب موقع البلاد المتخلفة في الاقتصاد العالمي[٢].

٢ ـ استراتيجية النمو اللامتوازن: تهدف هذه الاستراتيجية الى التغلّب على ضعف المقدرة الاستثمارية من خلال جانب العرض. ويتأتى ذلك بالعمل على خلق الضغوط وعدم التوازنات التي من شأنها ان تحض على الاستثمار في قطاعات أخرى، وذلك من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية لهذه القطاعات، اذ ان كل استثمار جديد سوف ينتفع من الوفورات الخارجية التي نجمت عن استثمارات سابقة، كما ان هذا الاستثمار نفسه يخلق وفورات خارجية جديدة لصناعات واستثمارات أخرى. من هنا تأتي مقولة «القطاعات الرائدة» و«نقاط النمو» التي تقود هذه العملية التنموية. وبالتالي تطالب استراتيجية النمو اللامتوازن بضرورة تركيز الجهود التنموية في بضعة قطاعات أو صناعات تتميّز بقدرتها على حفز الاستثمارات في قطاعات أخرى من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية لتلك القطاعات[٣].

وتركز هذه الاستراتيجية على ما يسمّى بظاهرة تكامل الانتاج، ووجود درجة عالية من الترابط بين الصناعات، بحيث يؤدي النمو في انتاج السلعة (أ) الى تخفيض نفقات الانتاج في السلعة (ب). وينطبق هذا على السلع التي تنتج من قبل المشروعات الهادفة الى تحقيق الربح في ظروف السوق التنافسية التي تتفاعل فيها قوى العرض والطلب، مؤدية الى توجيه استخدام الموارد. أما السلع والخدمات التي تنتج في المجتمع بدون استهداف الربح كخدمات التعليم والمرافق والمنافع العامة فان آلية السوق لا تقوم باحداث التوازن المطلوب من مثل هذه المشروعات. لكن الضغوط السياسية تتكفل بقيام هذه المشروعات باحداث التوازن. وهنا تأتي أهمية تحديد الاولويات في تنفيذ الاستثمارات، وخاصة في ظل تدنّي الموارد المالية المتاحة للاستثمارات.

ويبقى السؤال الأهم حول النمو الأمثل لتتابع الاستثمارات عبر الزمن، وهو: ما هو نمط الاولويات في تنفيذ الاستثمارات الذي يضمن أفضل النتائج علماً بأن تحديد الاولويات يتعلّق بالمعطيات الاقتصادية للبلد المعني. يوجد مدخلان للاجابة على ذلك هما التركيز على مشروعات البنية التحتية؛ والاختيار ضمن المشروعات الانتاجية[٤].

١ ـ المفاضلة بين البدء بمشروعات البنية التحتية الاساسية للاقتصاد والمشروعات الانتاجية، وهو ما يتطلب الاختيار عند اقامة مشروعات رأس المال الهيكلي بين ايجاد فائض فيها عن احتياجات الطلب القائم بسعر منخفض يشجع قيام مشروعات انتاجية تستفيد من هذه المشروعات الهيكلية، وبين ايجاد عجز في هذه المشروعات الهيكلية عن احتياجات المشروعات، يدفع أول الأمر الى زيادة وتوسيع طاقة هذه المشروعات. ومن الناحية النظرية، يفضل وجود عجز لكونه يولد ضغطاً سياسياً يؤدي الى التوسّع في مشروعات البنية التحتية الأساسية.

٢ ـ الاختيار بين المشروعات الانتاجية ذاتها وفقاً لما تحدثه هذه المشروعات من آثار دفع الى

أمام (Forward Linkage Effects)، وآثار دفع الى الخلف (Backward Linkage Effects) ، أي ما يتمخض عن الصناعة المقصودة من حفز للاستثمارات في مراحل سابقة أو لاحقة للانتاج. وتكون الاولوية في تقرير الاستثمارات لتلك المشروعات التي تتميز بأعلى درجة من آثار الدفع الامامية والخلفية، والتي يمكن قياسها من جداول المستخدم / المنتج.

يظهر ممّا تقدّم ان هذه الاستراتيجية تناسب الدول النامية التي تقل فيها الموارد ولا تتوفّر لديها الخبرات والمهارات اللازمة للقيام باستثمارات كثيفة على نطاق واسع، كما هو الحال في نمط النمو المتوازن السابق الذكر.

المجموعة الثانية: استراتيجيات التصنيع

تضمّ المجموعة الثانية تلك الافكار والنظريات التي اختصت بتحليل الاستراتيجية التنموية من منظور التصنيع وتوجهاته، محاولة خلق ربط عضوي بين التنمية الاقتصادية والتصنيع، اذ يتم اختزال استراتيجية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي الى مجرّد تبني استراتيجية ملائمة للتصنيع، وذلك بسبب تدنّي مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي المحلي والتشغيل في الدول النامية غير الصناعية، واعتقاد مفكري هذه المجموعة بامكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من طريق رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي والتشغيل في البلد المعني، حيث يلعب التصنيع دوراً أساسياً في عملية التنمية للأسباب التالية[٥]:

○ يؤدي التصنيع الى انهاء الطابع الأحادي للاقتصاديات المتخلفة، اذ أنه يقود الى خلق وتطوير مجالات انتاجية جديدة ومتزايدة الاتساع، ممّا يؤدي الى تنويع مصادر الدخل القومي وتنميتها.

○ ان جوهر التصنيع يكمن في تطوير الصناعات التحويلية، وذلك لكون الصناعات تتمتع بارتباطات أمامية وخلفية واسعة ومتشعبة بين فروع القطاع الصناعي نفسه، وبينه وبين قطاعات الاقتصاد الاخرى وبخاصة القطاع الزراعي. لذا فان تطوير بعض الصناعات التحويلية الهامة يعمل على تحفيز التطوّر في سلسلة واسعة من الفروع والقطاعات، ممّا يؤدي الى تعميق الترابط في الاقتصاد الوطني من خلال تعاظم التبادل بين فروعه المختلفة.

○ يلعب التصنيع دوراً هاماً في تحسين وترشيد الاستفادة من الموارد المحلية، وبخاصة المواد الخام. اذ ان تصنيع هذه المواد محلياً، وما يترتب على ذلك من تحسين شروط التبادل في الاسواق الخارجية وتحقيق وفورات أكبر تزيد بمجملها من قدرة الاقتصاد على تعجيل عملية التراكم الضرورية لتمويل التنمية.

○ ان التصنيع هو المصدر الاساس لامداد الاقتصاد المحلي بالآلات والمعدّات الحديثة الضرورية لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية المتخلفة. اذ تؤدي قدرة القطاع الصناعي على القيام بهذه الوظيفة الى تحرر القطاعات الاقتصادية من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

○ يلعب التصنيع دوراً هاماً في خلق الخبرات الفنية، يساعد، تالياً، على الحد من هجرة الادمغة والكفاءات العلمية، وعودة البعض منها بتوفير فرص عمل ملائمة. وبذا فهو يفسح في المجال أمام استيعاب أفضل للتكنولوجيا الحديثة، ويسهل امكانية توطينها وتكييفها للظروف المحلية. كما يفسح التصنيع في المجال أمام تطوير البحث العلمي والتطوير.

○ يعمل التصنيع على ربط الانتاج الوطني بالحاجات المحلية، ويساهم في تخليص البلد النامي من نمط الاستهلاك المستورد. ولاعادة ربط الانتاج الوطني بالاستهلاك المحلي أهمية بالغة في نقل الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً الى مراحل النمو الذاتي، اذ يقود ذلك الى تقليص تأثير عوامل العرض والطلب الخارجية على دينامية العرض والطلب المحلية، والحد من انتقال التقلّبات الاقتصادية الخارجية الى الداخل.

○ ان التصنيع يجعل من القطاع الصناعي الملاذ الرئيس للزيادة المرتفعة، نسبياً، في الايدي العاملة التي تتحقق نتيجة للتكاثر الطبيعي، ونتيجة لارتفاع اعداد العائدين. كما انه يشكّل الملاذ الرئيس للأيدي العاملة المسرّحة من القطاع الزراعي بسبب قرب استنفاذ امكانات النمو الزراعي التوسّعية، وبتأثير التحديث والتطوير التكنولوجي في الزراعة. فالقطاع الصناعي يمتلك قدرة كبيرة على امتصاص الأيدي العاملة والمساهمة في حلّ مشكلة البطالة، اذا ما توفرت سياسة صائبة للتصنيع وانتقاء التكنولوجيا. كما ان تحقيق ذلك يقود الى توسيع السوق المحلية وزيادة الطلب على منتجاتها وفتح آفاق واسعة لتطويرها.

○ يؤثر تحويل المجتمع الى مجتمع صناعي تأثيراً كبيراً على تطوير العادات والتقاليد، وعلى البناء الاجتماعي والثقافي ويؤثر كذلك على النفسية الاجتماعية. فتحسين مكانة الصناعة وتجهيز الاقتصاد بالمعدات الحديثة يزيد من عدد المرتبطين بالأساليب الحديثة لتنظيم الانتاج، التي تزيد بدورها من الانضباط، وترفع من مسؤولية العمل، وتحسّن بصورة جوهرية من استخدام وقت العمل وترفع من قيمة العمل المنتج. كما انه يفتح الباب واسعاً لتطوير العمل وبروز الحركة النقابية والمنظمات العمالية والاجتماعية الاخرى. كما ان الارتباط المتزايد بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب الانتاج المتطورة تؤدي الى تطوير الوعي والثقافة والتفكير العلمي، بالاضافة الى ان تسهيل العمليات الانتاجية، عبر التصنيع، يفسح في المجال قبالة توسيع مشاركة المرأة في الانتاج. ولهذا تأثير ايجابي مزدوج على المجتمع الفلسطيني، فهو يزيد من الانتاج الوطني نتيجة زيادة عدد المشاركين في النشاط الاقتصادي، من جهة، ويرفع مستوى كفاية المرأة التربوية التي تصقل وتنمي شخصيتها ونفسيتها من جراء مشاركتها في النشاط الانتاجي من جهة أخرى، فضلاً عن ان الكفاية التربوية تؤثر تأثيراً عميقاً في المجتمع نظراً لانعكاساتها الايجابية على الاطفال.

ويتوقف نجاح التصنيع في عملية التنمية على اختيار الاستراتيجية الملائمة لظروف البلد قيد البحث، وعلى المثابرة والتصميم على تنفيذها، وبقدر ما تكون هذه الاستراتيجية منسجمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، تفرض الضرورة ان يراعي التصنيع الظروف الاقتصادية الاقليمية والدولية التي تؤثر على البلد النامي. فالتصنيع إذن ليس هدفاً بحد ذاته، وانما هو وسيلة لرفع المستوى المادي والثقافي للانسان الذي هو هدف التنمية ومعيارها.

وينبغي على استراتيجية التصنيع ان تحدّد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع، مثل أهداف التصنيع الآنية والبعيدة المدى، وتحديد الاولويات التي تبيّن الحلقة المركزية في التطوّر الصناعي والصناعات القيادية، وبالتالي البدء في تنفيذها، كما ينبغي على الاستراتيجية تحديد أنماط التكنولوجيا الملائمة.

ومن أبرز استراتيجيات التصنيع التي جربت في الدول النامية كانت استراتيجية احلال الواردات، واستراتيجية الصناعات التصديرية. وفي السنوات الاخيرة تبلورت استراتيجية

جديدة فحواها تلبية الحاجات الاساسية. وسوف نناقش الاستراتيجيات بشكل مختصر ثم نحاول التعرّف على بعض الافكار المتعلّقة باستراتيجية التصنيع في دولة فلسطين.

استراتيجية احلال الواردات: يتلخّص جوهر هذه الاستراتيجية في انتاج السلع الصناعية المستوردة محلياً؛ وهذه هي الاستراتيجية الاولى التي طبّقت في معظم الدول التي سعت الى التصنيع.

وقد اعتبرت هذه الاستراتيجية الخطوة المنطقية الاولى للتصنيع بسبب توفّر السوق والمعرفة بخصائص السلع المطلوبة، وامكانية توفير حماية للسلع المحلية من المنافسة الاجنبية في المراحل الاولى. وساعد في نشوء هذه الاستراتيجية تدنّي أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية، وتردّي شروط التبادل التجاري بالنسبة لها ممّا انعكس في تدنّي ايرادات الدول من العملات الاجنبية.

وقد تمّ تطبيق هذه الاستراتيجية بشكل واسع في بلدان آسيا والعالم العربي لكن نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية في تصنيع الدول النامية جاءت غير مشجّعة. وأخذت فعاليتها تتقلّص بشكل ملحوظ في أواسط عقد الستينات، لأن تلك الصناعات اعتمدت بصورة أساسية على تكنولوجيا مستوردة، ومواد خام، ومواد وسيطة مستوردة أيضاً. وبذا فان التقليص في المستوردات من السلع الصناعية الجاهزة رافقه ارتفاع في قيمة المستوردات من السلع الوسيطة والتكنولوجيا. وكانت النتيجة فشل هذه الاستراتيجية في تعديل وضع الميزان التجاري.

كما ان احلال الاستيراد ركّز على انتاج السلع المطلوبة من قبل الفئات الميسورة من السكان التي كانت قادرة على شراء السلع المستوردة؛ وبسبب اعتمادها على تكنولوجيا مستوردة ومتقدمة نسبياً، فهي لم تنجح في توظيف اعداد كبيرة من العاملين، أو حل مشكلة البطالة وخلق دخول ذات تأثير ملموس في توسيع السوق المحلي، وبالتالي زيادة الطلب على منتجاتها. لذا فقد ظلت سوق تصريف هذه المنتجات ضيقة ومحدودة ممّا أدى الى تعطيل الطاقات الانتاجية فيها، وحال دون توسّعها.

وترجع المصاعب التي نشأت نتيجة تطبيق استراتيجية احلال الاستيراد إما الى خصائص سوق البلدان النامية؛ وإما الى طرائق احلال الاستيراد ذاتها، أي ان النتائج السلبية للتنمية المستبدلة للاستيراد لم تنشأ نتيجة استخدام هذه الاستراتيجية بحد ذاتها، بل بسبب طموح البلدان النامية الى التكيّف مع آلية السوق بدرجة أكبر ممّا كان مسموحاً به في أثناء تحقيق هذه الاستراتيجية. من بين الخصائص التي عرقلت نجاح هذه الاستراتيجية، بنية الطلب في الدول النامية التي يغلب فيها الطلب على المصنوعات الجاهزة، ممّا أدى الى تركيز التصنيع في انتاج السلع الاستهلاكية، واغفال أهمية تصنيع المواد الوسيطة ووسائل الانتاج، ممّا جعل عملية التصنيع تنشأ على قاعدة استيراد البضائع الوسيطة، كما أن عدم التكافؤ في توزيع الدخل في الدول النامية، ونشاط الاحتكارات الاجنبية يثيران تنوّعاً كبيراً في الطلب على الرغم من مقاييسه المطلقة المتدنية، حيث يتمّ استهلاك معظم السلع التي تستهلك في الدول المتطوّرة.

وتعتبر استراتيجية التصنيع مدفوع الطلب احدى أشكال هذه الاستراتيجية، حيث يتمّ التركيز هنا على ان يبدأ التصنيع بالصناعات الاستهلاكية، انطلاقاً من توفّر الطلب في الداخل على السلع والمنتوجات. وتقوم حجة مؤيدي هذه الاستراتيجية على أساس انه لا يمكن زيادة الاستثمارات الصناعية دون توفر السوق المحلي بالنسبة لمنتجاتها، أي انه لا يمكن انشاء صناعة معيّنة قبل توفّر الطلب الكافي في الداخل على منتجاتها.

وينجم عن البدء في عملية التصنيع هذه ارتفاع في مستويات الدخل من جهة، وتكوين الطلب على السلع الوسيطة لسدّ احتياجات الصناعة الاستهلاكية من مستلزمات الانتاج من جهة أخرى، ممّا ينعكس بدوره في استثمارات اضافية في الصناعات المتوسطة. ويتمّ توفير الطلب على السلع الثقيلة وتوجيه الاستثمارات اليها في الاتجاه عينه.

استراتيجية السلع التصديرية: تعني هذه الاستراتيجية منح الاولوية للصناعات المنتجة للسلع التصديرية. وقد جذب الاهتمام الى هذه الاستراتيجية تجربتها الناجحة في بعض الدول النامية، والتي بيّنت ان التنمية السباقة للفروع التصديرية تتيح، ليس فقط تأمين ارتفاع في النمو الاقتصادي، بل أيضاً زيادة فعالية الانتاج الاجمالي. وكما جاء في احدى وثائق «اليونيدو» ان تاريخ البلدان المتطوّرة، وبعض البلدان النامية، يشهد بأنه يمكن للتصدير ان يغدو عنصراً ديناميكياً من عناصر نمو الانتاج، وحافزاً لتطوير الروابط داخل الصناعة، ولتطوير العمالة أيضاً.

ازداد التوجه نحو استراتيجية السلع التصديرية في خلال النصف الثاني من الستينات وأوائل السبعينات. وتطوّرت ركائزها النظرية في خلال حملة الانتقال من استراتيجية احلال الواردات ونتائجها المخيبة للآمال. ويعود التوجه الى هذه الاستراتيجية الى أسباب عدة، منها:

- ان الصناعات التي نشأت ابّان تطبيق التصنيع لاحلال الاستيراد أدّت الى اقامة صناعات ما لبثت ان بدأت في البحث عن الاسواق الخارجية لهذا الغرض.
- تغيّر موقف الاحتكارات الاجنبية التي بدأت تعمل على نقل الصناعات، التي تتطلب نفقات كبيرة لتمويل الطاقة والمواد الاولية والعمل وصيانة البيئة، الى البلدان النامية.
- سعت الدول النامية للقضاء على التخلف وضعف التصنيع بزيادة الاستيراد، الأمر الذي دفعها الى زيادة صادراتها من أجل تمويل الواردات.

ومن أهم مبررات استخدام هذه الاستراتيجية ان التصنيع للتصدير يجب ان يقدم منتجات عالية الجودة وذات قدرة تنافسية في السوق العالمي، وهذا على عكس ما تمخض عن استراتيجية احلال الواردات من منتجات قليلة الجودة وعالية التكاليف تحت شعار الحماية الجمركية التي وفّرتها حكومات الدول النامية.

كما ان استراتيجية التصنيع للتصدير تحقق وفورات الحجم الكبير، وتسمح بزيادة التركيز والتخصص نتيجة اتساع السوق العالمي، وبالتالي تحقيق وفورات داخلية وخارجية، وزيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

وتؤكد تقارير البنك الدولي للانشاء والتعمير ان من أسباب التحول نحو التصنيع للتصدير هبوط أسعار المواد الخام الناجمة عن انخفاض مرونة الطلب الداخلية على المواد الاولية، خصوصاً بعد ظهور البدائل الاصطناعية للموارد الطبيعية، وتقليص حجم المواد الخام اللازمة للانتاج الصناعي في ضوء التطوّرات التكنولوجية.

لم تكن نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية أوفر حظاً من سابقتها، فقد اصطدمت بالحاجز الحمائي الذي توفّره الدول المتقدّمة لأسواقها وبالسيطرة الكثيفة التي تحتلها الاحتكارات الدولية على الاسواق العالمية. ولم تحقق حركة الاحتجاج الواسعة نجاحات ملموسة بعد، وهي التي كانت ساهمت فيها معظم الدول النامية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق شروطاً أفضل لمبادلاتها في السوق

العالمية، ويحسن من أوضاعها في نظام تقسيم العمل الدولي.

ويحاول تقرير البنك الدولي التصدّي للمخاوف الكامنة وراء اعتماد تكنولوجيا كثيفة رأس المال في الدول النامية. ويرى ان هذه المخاوف لا تستند الى أي أساس، واذا كان من الصحيح ان التكنولوجيا قد أزاحت بعض العمال من أعمالهم؛ الّا انها هيّأت، أيضاً، فرصاً جديدة أدّت، على المدى الطويل، الى عمالة أكبر. ويؤكد التقرير ان استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال لا تفقد الدول النامية تميّزها النسبي الناجم عن انخفاض تكلفة العمل التي استخدمتها الدول النامية لتوسيع نطاق دورها في الاقتصاد العالمي.

ان حجة تقرير البنك الدولي صحيحة في حالة كون الصناعات كثيفة رأس المال ذات ارتباطات أمامية وخلفية واسعة في الاقتصاد النامي. وبعيدة عن الصحة اذا كانت هذه الصناعات من نوع الصناعات العابرة التي تتخذ من البلد النامي محطة وحسب، مستفيدة من المزايا النسبية لهذا البلد، وبخاصة خاماته وطاقاته أو موقعه لانتاج منتجات معدة للسوق العالمية.

ويمكن اعتبار التصنيع موضوع العرض، أحد أشكال هذه الاستراتيجية، حيث يتم التركيز، هنا، على الاستثمارات في الصناعات الثقيلة أولاً، حتى ولو لم يوجد طلب محلي عليها. وذلك بهدف تغيير ظروف العرض أولاً. وقد اعطيت الاولوية في هذه الاستراتيجية الانمائية الى الصناعات الثقيلة، أو ما يطلق عليها الصناعات الرأسمالية. ويكون اتخاذ القرار بتوجيه النسبة الكبرى من الاستثمارات الى قطاع الصناعات الثقيلة بمثابة قرار بزيادة معدّل الاستثمار في الوقت الحاضر، وبالتالي فان هذا القرار يتضمّن نوعاً من التفضيل الزمني بين الاستهلاك في الحاضر والاستهلاك في المستقبل، ويتضمّن بالتالي التضحية بالاستهلاك الحاضر مقابل الزيادة في الاستهلاك في المستقبل.

في ضوء النتائج غير المشجّعة التي نجمت عن استراتيجية احلال الواردات واستراتيجية السلع التصديرية في الدول النامية، بدأ البحث في الفكر التنموي بشكل عام والفكر الاقتصادي بوجه خاص عن استراتيجية جديدة للتصنيع. وقد أصبح هذا الامر المحور الرئيس لعشرات المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية الدولية والاقليمية. ويلاحظ في معظم المحاولات التي تصدّت لهذه المسألة أنها انطلقت في صياغاتها للاستراتيجية الجديدة من سدّ الثغرات في سلبيات الاستراتيجيات القديمة. فرأى بعض الكتّاب والمفكّرين انه من الممكن الجمع بين سياستي احلال الواردات وتنمية الصادرات في وقت واحد، وان هذه «الخلطة» يمكن ان تصبح استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تتلافى السلبيات الكامنة في كل منهما.

المجموعة الثالثة: الفكر التنموي الحديث

تشمل هذه المجموعة الفكر التنموي الحديث المعاصر الذي يميل، بعد الفشل الذي مرّ به الفكر التنموي التقليدي الذي ساد في العقود الثلاثة الماضية، الى الأخذ بمفهوم شامل لاستراتيجية التنمية، ولا يقتصر على الاستثمار وتوجهات التصنيع فحسب، وإنما على شرائط التنمية من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن ضمن المحاولات العديدة التي تندرج تحت هذا العنوان اثنتان هما[٦]:

أ ـ محاولة تشنري Chenery التي استهدفت ادخال التحليل الاجتماعي والمصالح الطبقية في دالة الهدف.

ب ـ استراتيجية إشباع الحاجات الاساسية للسكان والتي رمت الى رفع رفاهية انسان العالم الثالث، ورفض التبعية للخارج، وتحقيق التنمية المستقلة بالاعتماد على النفس، وعدم الاعتماد على آليات السوق لتوزيع الدخل.

التشوهات الاقتصادية في الارض المحتلة

ان التحدّث عن التنمية في الارض الفلسطينية المحتلة ليس بجديد، حيث بدأ الاقتصاديون الفلسطينيون في الداخل والخارج التحدّث عن التنمية وممارسة الأعمال التنموية منذ منتصف السبعينات. وأظهر الواقع ان التجربة التنموية في الارض المحتلة كانت مريرة، وأقل ما يقال عنها انها غير ناجحة، وذلك لأسباب ومعوقات كثيرة تعود الى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، وما نجم عن هذه السياسة من تشوّهات في تركيبته، من جهة، والى الممارسات «التنموية» الفلسطينية الخارجية والداخلية من جهة أخرى. وهذا ما سنتناوله في ما يلي.

في الشهور الاولى التي تلت احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لم تكن هناك سياسة اقتصادية اسرائيلية واضحة المعالم تجاه المناطق المحتلة، وذلك لانشغال اسرائيل بالمسائل الامنية والسياسية المترتبة على الاحتلال، الّا انه سرعان ما تكشفت لاسرائيل حقائق اقتصادية يمكن استخدامها لصالح الاقتصاد الاسرائيلي المحاصر من جانب الدول العربية.

الاجراءات الاسرائيلية

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اتخذت اسرائيل خطوات سياسية واقتصادية عدّة، سهّلت على الاقتصاد الاسرائيلي استغلال المعطيات الاقتصادية الفلسطينية من جهة، وساهمت في تشويه الاقتصاد الفلسطيني واضعافه من جهة أخرى، ومن أهم السياسات والممارسات:

١ ـ الاستيلاء على مصادر المياه: من اجل تحقيق هذا الهدف أدخلت اسرائيل، من خلال الاوامر العسكرية، تعديلات عدّة على القانون الاردني الرقم ٣١ لسنة ١٩٥٣، مهملة التغيّرات التي ادخلها الاردن على القانون المذكور في عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧. وجاء ذلك ضمن الامرين العسكريين ٩٢ و١٥٨، وكان من نتيجة هذا التعديل حدوث خلل كبير في الوضع المائي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يمكن اجماله في ثلاث نقاط هي[٧].

- تحديد الكميات التي يُسمح لأصحاب الآبار العربية بضخها بما لا يتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب سنوياً، وهي كميات الاستهلاك قبل عام ١٩٦٧.

- التضييق على مزارعي المناطق المروية بدواعي أمنية، مثل نسف ١٤٠ مضخة، وغلق مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية، وتجريف وهدم قنوات الري على الاغوار، ومحاربة أي مشروع جديد.

- حفر آبار ارتوازية عميقة من أجل تزويد المستوطنات والمعسكرات والمدن الاسرائيلية المجاورة، وقد أدّى هذا الوضع غير المتكافىء في استخراج المياه الى زيادة حصة السلطات الاسرائيلية والمستوطنات من مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث استهلكت المستوطنات والسلطات في منتصف الثمانينات حوالى ٤٨٥ مليون متر مكعب سنوياً؛ بينما استهلك السكان الفلسطينيون حوالى ١١٥ مليون متر مكعب فقط، وذلك للاستخدامات الزراعية والري والشرب، ممّا أدّى الى زيادة

الخلل في السنوات الاخيرة بشكل كبير لصالح المستوطنات الاسرائيلية[٨].

٢ ـ مصادرة الاراضي: كانت الاراضي ولا تزال جوهر الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي منذ بداية هذا القرن. فالنزاع بين الشعب الفلسطيني والاسرائيلي هو نزاع على أرض واحدة، ومن هنا فقد كانت سياسة الاستيلاء على الارض عنصراً أساسياً في سياسة المنظمات اليهودية والحكومات الاسرائيلية[٩]، ومن أجل تحقيق ذلك، عمدت اسرائيل بعد احتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى اتخاذ خطوات عدّة سهّلت عليها الاستيلاء التدريجي على مساحات كبيرة من أراضي الضفة والقطاع، وبلغت حتى عام ١٩٩١ حوالى ٦٥ بالمئة من مساحة الضفة و٥٠ بالمئة من مساحة القطاع[١٠]. ويظهر ذلك صعوبة الموقف بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يواجه مشكلة كبيرة في تغطية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ناهيك عن عدد العائدين؛ إذ ان توفير الغذاء، في ضوء قلّة الارض الزراعية وشحّ كميات المياه، للاعداد المتزايدة من السكان يمثّل تحدياً كبيراً لخطط التنمية الفلسطينية.

٣ ـ استغلال العمالة الفلسطينية: تنبهت اسرائيل فور احتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة لأهمية العمال بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي لأسباب عدّة منها، الاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة التي من شأنها ان تؤدي الى تحسين قدرة المنتوجات الاسرائيلية على المنافسة في الاسواق المحلية والدولية؛ وتعويض قسم كبير من مستخدمي الجيش في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وتخوف السلطات من ان تؤدي معدلات البطالة المرتفعة في الاراضي المحتلة الى انخراط العاطلين عن العمل في نشاطات ضد الاحتلال الاسرائيلي؛ وتعميق الحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي من طريق زيادة اعتماد العمال الفلسطينيين على العمل في المشاريع الانتاجية الاسرائيلية بدلاً من تطوير صناعات وطنية في الارض المحتلة[١١].

من هنا عملت اسرائيل على فتح مكاتب للعمل في جميع مدن الارض المحتلة، تولّت مهمة الوساطة بين العمال الفلسطينيين من جهة وأرباب العمل الاسرائيليين من جهة أخرى. كما قامت سلطات الاحتلال بازالة العقبات والحدود التي كانت تفصل الارض المحتلة عن اسرائيل، وسمحت لقوافل العمل بالمرور عبر «الخط الاخضر» دون الحاجة لابراز أية تصاريح[١٢].

نتيجة للسياسة الاقتصادية هذه، وخاصة سياسة حزب العمل الاسرائيلي، ارتفع عدد العمال من الارض المحتلة العاملين في اسرائيل بصورة مطردة، إذ تضاعف في الفترة ما بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ بما يزيد على أربع مرات، وبذلك ارتفع عدد العمال من ٢٠ ألف عامل العام ١٩٧٠ الى حوالى ١٠٩ آلاف عامل العام ١٩٨٧[١٣]. وبلغت نسبة العمال الى مجموع القوة العاملة، في نهاية الفترة في الضفة الفلسطينية ٣٤ بالمئة وفي قطاع غزة ٤٥ بالمئة.

٤ ـ تدمير الجهاز المصرفي: بعد الاحتلال مباشرة أصدرت السلطات العسكرية الامر العسكري الرقم ٧ وقضى بغلق جميع فروع البنوك العربية والمؤسسات المالية المتخصصة، كما فرض الامر العسكري الرقم ٧٦ تداول العملة الاسرائيلية كعملة رسمية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اضافة الى الدينار الاردني والجنيه المصري. وسمحت السلطات بعد ذلك مباشرة للبنوك الاسرائيلية بدخول أسواق مدن الارض المحتلة، وبلغ عددها في العام ١٩٨٦ خمسة وعشرين فرعاً. وقد شجعت هذه الخطوات الكثير من المواطنين والمؤسسات الاقتصادية على التعامل مع البنوك

الاسرائيلية، وأظهرت دراسة ميدانية أعدها كاتب هذه السطور العام ١٩٨٦ ان حوالى ٩٠ بالمئة من مجموع المؤسسات الاقتصادية المستجوبة تتعامل مع البنوك الاسرائيلية، الاّ ان هذا التعامل انحصر، بالدرجة الاولى، في فتح حساب جار فقط، أمّا معاملات الودائع فلم يزد نصيب كل منها عن ٧ بالمئة من حجم المتعاملين مع البنوك الاسرائيلية.

وأشارت الاحصائيات الاسرائيلية الى ان نصيب المواطنين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بلغ العام ١٩٨٥ حوالى ٨ بالمئة فقط من مجموع القروض التي قدمتها البنوك الاسرائيلية في الارض المحتلة، بينما حصل المستوطنون اليهود في مناطق الضفة والقطاع على حوالى ٩٢ بالمئة من مجموع هذه القروض[١٥]، وبالتالي استطاعت البنوك الاسرائيلية نزع رأس المال الفلسطيني من خدمة الاقتصاد المحلي وتسخيره لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي. وكانت النتيجة الحتمية لهذه الاجراءات اختلال معادلة عناصر الانتاج المحلية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي بدلاً من الاقتصاد الفلسطيني. فالارض والمياه والعمال ورأس المال ذهبت كلها للاقتصاد الاسرائيلي، مخلفة فراغاً على مستوى الاقتصاد الفلسطيني.

٥ ـ السيطرة على الاسواق: أدركت اسرائيل منذ الايام الاولى لاحتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الاهمية الكبرى التي يمكن ان تلعبها أسواق الارض المحتلة في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي وذلك باستيعاب الفائض الزراعي والصناعي الاسرائيلي. كما تطلّعت اسرائيل الى الوصول الى أسواق الدول العربية المجاورة من طريق الاقتصاد الفلسطيني. وقد بلورت السطات الاسرائيلية سياستها المتعلقة بالتجارة الخارجية للارض المحتلة ضمن ثلاثة محاور هي سياسة الجسور المفتوحة؛ واعاقة التبادل التجاري مع بقية دول العالم؛ وتكريس التبادل التجاري غير المتكافىء بين اسرائيل والارض المحتلة[١٦].

وقد هدفت اسرائيل من وراء هذه السياسة الى التوغل في أسواق هذه المناطق لتصريف الفائض من الانتاج الاسرائيلي من جهة، ومن أجل امداد الاقتصاد الاسرائيلي بما يحتاجه من مواد أولية وعناصر انتاجية متوفرة في الارض المحتلة وبأسعار رخيصة من جهة أخرى. إضافة الى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي ووضعه في موقع التبعية التامة وعلى مختلف مراحل الانتاج. وفي سعيها للحفاظ على المزايا وضمان استمرارية استغلالها لهذه الموارد، إتبعت اسرائيل سياسة اقتصادية من شأنها تنظيم الاستيراد والتصدير بينها وبين الارض المحتلة في خدمة الوضع الجديد. فمن ضمن هذه السياسة أصدرت السلطات الاسرائيلية الامر العسكري الرقم ٤٩ الذي يقضي بمنع دخول بضائع الارض المحتلة الى اسرائيل الاّ بعد حصول المصدر على تصريح خاص من وزارة الزراعة الاسرائيلية ودائرة الحكم العسكري، الامر الذي يصعب الحصول عليه[١٧]. وأجبر هذا الاجراء المزارعين والمنتجين الفلسطينيين على التعامل مع الوسطاء الاسرائيليين والتصدير غير المباشر، وتحويل التصدير الى اسرائيل من المنتوجات الزراعية الى المنتوجات الصناعية القادرة على المنافسة، والتي تتوافق مع استراتيجية اسرائيل الهادفة الى نقل الصناعات كثيفة الأيدي العاملة الى الارض المحتلة، والتي بدأت في تنفيذها منذ نهاية السبعينات، ونجحت في نقلها الى حدّ كبير، مثل الخياطة والجلود والاحذية وغيرها. كما أدّت الصعوبات والعقبات الى زيادة حجم المبيعات المباشرة للاسرائيليين في أسواق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وقد أدّت هذه العوامل الى حصر صادرات الارض المحتلة الى اسرائيل في السلع المطلوبة

في اسرائيل، وبخاصة الناجمة عن التعاقدات المستمرة بين الشركات الاسرائيلية والمشاغل في الارض المحتلة، وفي المقابل شجعت اسرائيل وبوسائل عدة، استيراد المنتوجات الاسرائيلية، حيث وضعت العراقيل أمام الاستيراد من خارج الاقتصاد الاسرائيلي، وأصبح التبادل التجاري الخارجي للارض المحتلة يتمّ، بالدرجة الاولى، مع اسرائيل. وكانت النتيجة الحتمية لهذا التطوّر ان أصبح الاقتصاد المحلي ينتج ما يطلب منه للاقتصاد الاسرائيلي وليس السلع الضرورية للاقتصاد المحلي.

٦ ـ تدنّي الانفاق الحكومي: تلعب الدولة في المجتمعات النامية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من طريق إنشاء وتطوير البنية التحتية من جهة، والاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية ذات المردود المالي المتدنّي من جهة أخرى، إضافة الى استخدامها للسياسة المالية كاحدى وسائل تشجيع الاستثمارات الخاصة. وينعكس نشاط الدولة هذا في حجم وتوزيع الموازنة العامة.

وبالنسبة للوضع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لم تنشر السلطات العسكرية طوال سنوات الاحتلال موازنة خاصة بها، خصوصاً في ما يتعلق بحجم الايرادات العامة. الّا ان السلطات قامت بنشر أرقام متعلقة بحجم الانفاق الجاري والانفاق الانمائي في الارض المحتلة للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، اضافة الى نشر موازنة غير متكاملة للسنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩١[١٨].

وتبيّن الارقام ان آثار الانفاق الحكومي الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بقيت محدودة للغاية، حيث ان الانفاق لم يتم في القطاعات الاقتصادية (القطاعات الانتاجية الاساسية) التي هي بحاجة الى هذا الانفاق، والذي يمكن ان ينجم عنه آثار اقتصادية مضاعفة للناتج المحلي الاجمالي، إضافة الى ان حجم هذا الانفاق متدنٍ للغاية، ناهيك عن تدنّي الانفاق الاستثماري الذي بلغ في العام ١٩٨٦ مثلاً حوالى ثلاثة ملايين دولار، وفي العام ١٩٩١ حوالى خمسة مليون دولار فقط[١٩]. ويظهر ذلك، الاهمال المتعمد في تطوير البنية التحتية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ليبقى اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة بلا بنية تحتية تذكر، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي أو الصحي.

أثر الاجراءات الاسرائيلية

أدّت الاجراءات الاسرائيلية الى تقليص مصادر نمو اقتصاد الارض المحتلة، فاستولت على جزء كبير من المياه والاراضي الزراعية، وأغلقت البنوك العربية معيقة بذلك التراكم الرأسمالي. وقامت بجباية الضرائب التعسفية واستقطاب العمال العرب الى الاقتصاد الاسرائيلي. وإستولت على الاسواق المحلية وأعاقت التصدير، الامر الذي أدّى، بصورة تدريجية، الى عرقلة النمو الاقتصادي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وقد بدأ اثر الاجراءات الاسرائيلية السلبي على الاقتصاد الفلسطيني يتبلور منذ النصف الثاني من السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، الامر الذي انعكس في معدّلات نمو متواضعة. وفي بداية الثمانينات بدأ الاقتصاد الفلسطيني يدخل في مرحلة ركود اقتصادي ثم استيراده من الاقتصاد الاسرائيلي بواسطة قنوات التأثير المذكورة أعلاه، بحيث أصبح الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في منتصف الثمانينات أدنى ممّا كان

عليه قبل سبع سنوات في العام ١٩٧٨. واستمر الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد وبالانخفاض ووصل أدناه في العام ١٩٩١ حيث بلغ حوالى ٩٠٠ دولار سنوياً[٢٠].

كما انعكست الاجراءات المذكورة في تدنّي قيمة الانتاج الزراعي وذلك للأسباب التالية[٢١]:

١ ـ انخفاض المساحات المزروعة وخاصة المروية في منطقة الاغوار والسهول الداخلية، بسبب الاستيلاء على مساحات شاسعة من هذه المناطق؛ وبسبب تدني كميات المياه المخصصة للزراعة العربية.

٢ ـ انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي نتيجة للمضايقات الاسرائيلية الخاصة بالقطاع الزراعي من جهة، وسياسة تشغيل العمال في اسرائيل من جهة أخرى.

٣ ـ اعتماد القطاع الزراعي في حصوله على مستلزمات الانتاج مثل الاسمدة والبذور والمبيدات وغيرها من المستلزمات على الاقتصاد الاسرائيلي الذي نظّم هذه العملية ضمن التبادل التجاري غير المتكافىء بين المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي.

٤ ـ وقوف القطاع الزراعي أمام مشكلة تسويق العديد من المنتوجات، واعتماده على التصدير المتذبذب الى الاردن.

من ناحية أخرى انعكس انخفاض الانتاج الزراعي في التدنّي المستمر في مساهمة القطاع في تكوين الدخل القومي للضفة الفلسطينية من ٣٥,٥ بالمئة في عام ١٩٦٨ الى ٢١ بالمئة في العام ١٩٧٧ والى ١٧ بالمئة في العام ١٩٨٦ والى ١٦ بالمئة في العام ١٩٩٠[٢٢].

وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد شهد تطوّراً نسبياً في قيمة انتاجه الاجمالي في السنوات الماضية، وعلى الرغم من ذلك، بقيت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الدخل القومي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بحدود ٧ ـ ٩ بالمئة كما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة من ١٣ بالمئة في العام ١٩٧٠ الى ١٠ بالمئة في العام ١٩٨٦. وتراوحت المساهمة حول هذه النسب في خلال السنوات الاخيرة أيضاً، على الرغم من دعم الانتفاضة للصناعة المحلية[٢٣].

وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد تضخّمت بعض الفروع الصناعية، وخاصة تلك التي تخدم الاقتصاد الاسرائيلي، وترتبط معه في علاقات تجارية قوية مثل صناعة الحجر، وبعض مواد البناء الاخرى، وصناعة الاحذية وصناعة النسيج وخياطة الملابس التي تعمل لصالح أرباب العمل الاسرائيليين. كما تجمعت فروع صناعية أخرى كانت تنافس المنتوجات الاسرائيلية مثل الادوية والسجائر والمشروبات الروحية والغازية، ولم تظهر صناعات جديدة خصوصاً في مجال تصنيع الاغذية والصناعات المعدنية[٢٤]. وانعكست الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية في تحوّلات اقتصادية أدّت الى تعميق تبعية اقتصاد الارض المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي المهيمن، وإعاقة فرص نموه وتطوير اقتصاد هذه المناطق، كان أبرزها:

- تدني مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وفي التشغيل وتحويل الاقتصاد الفلسطيني الى اقتصاد خدماتي، يقوم بتقديم الخدمات المطلوبة للاقتصاد الاسرائيلي وبأسعار مفروضة عليه، الامر الذي انعكس تدريجياً في انخفاض نسبة الصادرات وارتفاع نسبة الواردات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.
- يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي في تشغيل ما يزيد على ٤٠ بالمئة

من القوة العاملة الفلسطينية، والتي تشكل أجورها حوالى ثلث الناتج المحلي الاجمالي في الضفة والقطاع.

○ يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي في تزويده بالسلع بمختلف أنواعها، حيث يستورد الاقتصاد الفلسطيني حوالى ٩٠ بالمئة من مجمل وارداته من اسرائيل، كما يصدر اليه حوالى ثلثي صادراته بالاسعار التي يفرضها الاقتصاد الاسرائيلي.

○ يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي في تزويده بالحاجات الاساسية والمستلزمات الضرورية مثل الماء والكهرباء، حيث تقدم المحوّلات الكهربائية المحلية حوالى ٥ بالمئة فقط من مجموع الكهرباء المستهلكة من قبل السكان الفلسطينيين[٢٥].

ثالثاً: الممارسات التنموية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

على الرغم من النقاش الحاد حول امكانية التنمية الشاملة في ظل الاحتلال، كانت الاراضي الفلسطينية المحتلة وما زالت، مسرحاً للتجارب التنموية، وقد وصل عددها الى عدد المؤسسات التي قامت بها. فبالاضافة الى النشاطات التنموية للمؤسسات الدولية مثل UNDP والمؤسسات التطوعية الاميركية مثل ANERA; CDF; CRS; HCM; USAID; AMIDEAST هناك تجربة اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة، الخطة الخمسية الاردنية، ونشاطات المؤسسات التنموية الفلسطينية مثل ملتقى الفكر العربي، مجموعة التنمية الاقتصادية EDG والمؤسسة العربية للتنمية TDC .

وجاءت نشاطات هذه المؤسسات بناء على القناعة بضرورة عدم الوقوف مكتوفي الايدي أمام التحولات الاقتصادية السلبية التي يخلقها الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بل وضرورة التصدي لها للتخفيف من حدتها، وتمكين المواطنين الفلسطينيين من الصمود على أرضهم. وظهر ذلك من خلال تطوّر وتنوّع استراتيجيات التنمية مثل، التنمية من أجل الصمود، التنمية المقاومة، تحسين ظروف المعيشة، التنمية الريفية، التنمية بالحماية الشعبية، التنمية مع فك الارتباط، التحضير للدولة[٢٣].

وعلى الرغم من ارتفاع المبالغ التي أُنفقت على مشاريع التنمية، الّا ان النتائج الاقتصادية ما زالت متدنية ولا تكاد تذكر. ولم تستطع الوقوف أمام أي تشوّه من التشوّهات الاقتصادية. واستمر الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي ارتباطاً تبعياً الى هذا الوقت، وارتفعت معدّلات البطالة ومعدلات الهجرة، وباتت كل الجهود التنموية عاجز عن حل ولو جزء من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني باستمرار. وبدا ذلك واضحاً في سوء الوضع الاقتصادي في الداخل منذ انتهاء حرب الخليج، وتوقف الدعم المالي السخي للداخل. كما وتفاقمت الازمة بسبب الاعداد المتزايدة من العائدين من الكويت والدول الاخرى.

وفي الواقع فان تردّي هذه الاوضاع يعود الى أسباب عدة أهمها، السياسة الاقتصادية الاسرائيلية التي سبقت الاشارة اليها، وما نجم عنها من تشوّهات، والممارسات التنموية المغلوطة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، التي لم تؤد الى تبديد الاموال وحسب، وإنما الى الحد من نجاح الجهود التنموية الجارية أيضاً، حيث سيطر على النشاطات التنموية العوامل التالية:

اولاً: اتسمت جميع المحاولات التنموية بالجزئية مع افتقارها الى تصوّر شامل لاستراتيجية التنمية التي يجب تطبيقها، حيث انها لم تحدّد اتجاهاً واضحاً للتنمية المنشودة، واقتصرت في نشاطاتها على تمويل مشاريع منفصلة مبعثرة هنا وهناك، دونما تركيز قطاعي أو جغرافي أو ديموغرافي.

ثانياً: ركّزت معظم الطروحات التنموية الفلسطينية على الجوانب السياسية على حساب الجوانب التنموية، بل وألحقت التنمية بالسياسة، في ما أصبح يعرف بـ «تسييس التنمية». وكانت النتيجة الحتمية لهذا الربط تولد القناعة بعدم امكانية حدوث تنمية حقيقية في ظل الاحتلال، وتركيز النشاطات التنموية على دعم الاطر والفئات التي تسير في فلك المؤسسات التنموية على الرغم من عدم احتياجاتها الملحة. وانعكست تضحية المؤسسات التنموية بالاعتبارات الاقتصادية، وأحياناً بالاعتبارات الاجتماعية لصالح الاعتبارات السياسية، في ظل وجود فراغ اقتصادي في الارض الفلسطينية المحتلة أدّى الى استخدام استراتيجيات تنموية مختلفة، وبعثرة الاستثمارات، وخلق بعض الجيوب الاقتصادية التي أعاقت التكامل والتناسق الاقتصادي، بل وأدّت الى تعميق التشوه البنيوي في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وتمثّل أبرز اشكاله في ما يلي.

التشوه الانتاجي: وتجلّى في عدم تناسب الانتاج مع احتياجات المجتمع المحلي، حيث ظهر عجز كبير في انتاج الحاجات الاساسية مثل الحبوب والألبان والمنتوجات الصناعية المنزلية الاخرى، بينما يوجد فائض في إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير، وذلك على الرغم من عدم توفّر علاقات اقتصادية متكافئة مع العالم الخارجي، وعدم توفّر قنوات تسويق مضمونة لهذه المنتوجات[٢٩].

تشوّه في العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري: وظهر من خلال تدنّي حجم التبادل التجاري بين الضفة الفلسطينية من جهة، وقطاع غزة من جهة أخرى. اضافة الى تدنّي التبادل التجاري بين المناطق الجغرافية من الشمال الى الجنوب أو العكس[٣٠]. كما ويظهر ذلك في تدنّي التبادل التجاري الخارجي مع الدول العربية وبقية دول العالم وتركيزه مع الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك سواء في ما يتعلّق بتصدير الفائض، أو الحصول على المواد الخام ومستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية والاستثمارية.

تشوّه البنية التحتية: وانعكس في عدم توفّر مناطق صناعية، وعدم وجود شبكة طرق جيّدة وعدم صلاحية العديد من الطرق القائمة، وغياب خدمات الهاتف ووسائل الاتصالات الاخرى، وعدم وجود طرق زراعية وشبكات تسويق فعّالة، وغيرها من الخدمات الاساسية[٣١].

رابعاً: الاستراتيجية التنموية الفلسطينية المستقبلية

اختلف المعنيون بالتنمية في الارض الفلسطينية المحتلة حول النموذج التنموي الواجب اتباعه، وذلك على الرغم من قناعاتهم التامة بعدم امكانية تطبيق أي من النماذج التنموية بصورة شاملة في ظل الاحتلال الاسرائيلي، الذي يعيق، بل ويمنع، أي نمو اقتصادي فلسطيني. وقد ارتفعت حدة النقاش في الآونة الاخيرة مع زيادة احتمالات الحل السياسي للقضية الفلسطينية حول النموذج التنموي الافضل، الذي يتوجب على الدولة الفلسطينية المستقلة تبنيه. ودار النقاش، بالدرجة الاولى، حول النماذج التنموية المتبعة في تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ والبانيا[٣٣]. وقد أظهرت المعطيات المتعلقة بالنماذج المقترحة انه لا يمكن تطبيقها في الدولة الفلسطينية، بل وأكدت ضرورة اعتماد نموذج تنموي خاص بالوضع في الضفة والقطاع وذلك على الرغم من الانجازات الاقتصادية التي حققتها تلك الدول في السنوات الماضية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: ان نجاح استخدام استراتيجية الانتاج من أجل التصدير في الارض الفلسطينية المحتلة يتطلب توفر ما يلي[٣٤]:

○ عمالة فلسطينية ماهرة ومدرّبة على انتاج السلع المطلوبة من الخارج بانتاجية عالية وبأجور رخيصة. وأظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت فقر سوق العمل الى مثل هؤلاء العمال، الّا انه تبقى نقطة جديرة بالاهتمام، هي امكانية ان يكون في صفوف العائدين من الخارج من يلبي المواصفات المطلوبة. وفي ما يتعلق بتدني الاجور، كشرط أساس ورئيس لضمان قدرة المنتوجات على المنافسة، يشير الوضع المتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة في الارض المحتلة الى عدم امكانية ضمان هذا الشرط في المستقبل، وان مستويات الاجور أعلى بكثير منها في الدول الصناعية في جنوب شرقي آسيا.

○ تراكم رأسمالي مرتفع. (فلسطيني، عربي أو أجنبي) وذلك من أجل انشاء القاعدة الصناعية الضرورية منذ البداية، إضافة الى تراكم رأسمالي سنوي يكفي لتطوير الصناعات القائمة. وهنا لا بدّ من التساؤل حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني الفعلية على توفير هذا التراكم، حيث أدّى انعدام جهاز مصرفي في الداخل وتدنّي أربحية الاستثمارات الى هروب رأس المال الفلسطيني الى الخارج، الّا ان اتجاه رأس المال يمكن ان يتغيّر بعد الاستقلال، كما أنه من المتوقع ان يتدفّق رأس المال الفلسطيني المغترب الى الضفة والقطاع أيضاً، ويحتل تقدير حجم رأس المال المطلوب للتنمية أهمية بالغة، وبصورة عامة فانه لمن الصعب تصوّر تدفق رأسمال فلسطيني وعربي مرتفع في المنطقة لعدم الاستقرار فيها، حتى بعد الحل السياسي، وبعد اصدار قوانين تشجيع الاستثمارات.

○ توفّر تسهيلات ضريبية وجمركية تنعكس في انخفاض تكلفة الانتاج. وهذا أمر في غاية الصعوبة أيضاً حيث ان الدولة الفلسطينية سوف تكون بحاجة ماسة الى الايرادات الضريبية والجمركية لتمويل نشاطاتها وتجهيز البنية التحتية المدمرة، وحيث يمكن ان تصل تكلفة عملية التطوير الى عشرات المليارات من الدولارات، وخاصة في ظل انعدام الموارد المالية، وفقر البلاد الى الموارد المعدنية وموارد أخرى مشابهة.

○ إضافة الى ذلك لا بدّ من التساؤل عن الموارد الطبيعية المحلية التي يمكن ان تستخدم كقاعدة لهذا التصنيع، ومدى وجود شبكة من العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية يتمثّل في إرتباط وثيق مع احدى الاقتصاديات الرأسمالية القوية التي تسمح باستخدام هذه الاستراتيجية، وما هو أثر اتباع هذه الاستراتيجية على سيادة واستقلال الدولة الفلسطينية الفتية.

○ سوف يواجه هذا النموذج منافسة قوية من اقتصاديات الدول المجاورة وبخاصة من الاقتصاد الاسرائيلي حيث يمكّن تشابه البنية والمناخ واستخدام أسلوب تكنولوجي أكثر تطوّراً الاقتصاد الاسرائيلي من انتاج جميع أنواع المنتوجات الزراعية، والصناعات الغذائية وغيرها من المنتوجات الصناعية بأسعار أقل ونوعية أفضل.

○ ان استخدام النموذج المذكور لا يعطي الاهتمام الكافي للريف والقطاع الزراعي وذلك على الرغم من ان ٦٥ بالمئة من أراضي الضفة الفلسطينية هي أراضي زراعية، وان القطاع الزراعي يعاني من نقص في التكنولوجيا، على الرغم من أن ما يزيد على ٦٧ بالمئة من سكان الضفة يسكنون

في الارياف، في وقت استولت السلطات الاسرائيلية على حوالى ٦٥ بالمئة من مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبهذا يبقى السؤال قائماً حول امكانية بناء وتطوير قطاع زراعي تصديري من طريق تحديث وسائل الانتاج وتنظيم العملية الانتاجية، وضخ مبالغ رأسمالية عالية. وتشير المعطيات الاولية الى صعوبة هذا التطوير، وبخاصة في ضوء تدنّي كميات المياه، واستمرار العجز المالي حتى بعد الاستقلال أيضاً، والحاجة الى رأس مال مرتفع، والمنافسة الشديدة من قبل اسرائيل ودول السوق الاوروبية الزراعية مثل: اليونان وايطاليا وإسبانيا والبرتغال.

ثانياً: ان استخدام اسلوب احلال الواردات كنموذج تنموي يصطدم بكثير من العوائق مثل، ضيق السوق المحلي وتدنّي قدرته الاستيطانية الناجمة عن تدنّي عدد السكان، على الرغم من عدد العائدين المتوقعين. كما ان عدم توافر مواد خام كافية ووسائل انتاج متطوّرة، وانخفاض متوسط الدخل الفردي في الضفة والقطاع، تحول جميعها دون تطبيق هذا النموذج.

ثالثاً: ان النمو الاقتصادي الذي حققته دول عدّة وبخاصة دول التنانين كان فريداً من نوعه، ويصعب بلوغه من قبل أية دولة في الوقت الحاضر، إذ ان ذلك النمو جاء نتيجة للظروف التاريخية والسياسية والاستراتيجية التي عاشتها الدول المعنيّة، والتي وفّرت لها دعماً مالياً من الخارج، وامكانية استغلال الفجوات القائمة في الاسواق العالمية(٣٥).

من ناحية أخرى نستطيع القول ان الظروف الحالية مواتية لاسرائيل لتحذو حذو تلك الدول. أما بالنسبة للدولة الفلسطينية فلا يعتقد انها تستطيع ان تلعب الدور الذي لعبته دول التينيات وذلك لأسباب استراتيجية وسياسية وسيادية.

رابعاً: ان استخدام احد الاساليب او النماذج المذكورة سوف يؤدي الى تكوين اقتصاد فلسطيني احادي يعتمد، في الدرجة الاولى، على انتاج منتوجات بعينها، لتبقى الدولة الفلسطينية معتمدة على احدى الدول الرأسمالية والتي تحدد شروط التبادل التجاري وفقاً لمصلحة الدولة الرأسمالية، وليس انطلاقاً من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي سوف يشوّه هذا الاقتصاد وبخاصة لعدم قدرته على خلق العلاقات الاقتصادية الخلفية للقطاع المذكور.

وبصورة نظرية يمكن للاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي في عملية التصنيع والتسويق، وخاصة ان علاقة التبعية تكوّنت وتقوت في خلال سنوات الاحتلال، ممّا سوف يجعل الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً للتأثيرات السياسية والاقتصادية الاسرائيلية، وبالتالي يتطوّر بالشكل الذي يلائم الاقتصاد الاسرائيلي ويسمح به، وهو أمر مرفوض قطعياً.

خامساً: ان التنمية عملية اجتماعية اقتصادية سياسية ثقافية تاريخية شاملة، ولا تخضع لقرار فوقي أو منطقي عفوي في لحظة تاريخية معيّنة، بل هي عملية يتمّ من خلالها اكتساب الخبرات، وتطوير الامكانيات، واستغلال الطاقات الكامنة في المجتمع بنجاعة.

من هنا فإن أية استراتيجية تنموية لا يمكن ان تكون محايدة، بل هي مرتبطة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لطبقات المجتمع المعني، الامر الذي يعني ان ضرورة أن تراعي عملية التنمية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الوعي التنموي المتدنّي لمعظم طبقات الشعب الفلسطيني من مزارعين وعمّال صناعيين ورجال أعمال صغار، إضافة الى ضرورة مراعاة الظروف الاجتماعية والدينية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الداخل، أي يجب أخذ التشابه والتباين في

الثقافة والدين بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية تنموية شاملة.

في ضوء عدم صلاحية تلك النماذج للاستخدام في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بصورة عامة وعدم مقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي سريع وتنمية شاملة في إطار الدولة العتيدة والنظام الاقتصادي العالمي المجحف، لا بدّ من الوصول الى نموذج تنموي يكون قادراً على:

١ ـ معالجة التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي خلقها الاحتلال الاسرائيلي.

٢ ـ معالجة محدّدات ومعوقات التنمية من بشرية، ومالية، وتسويقية، وطبيعية وغيرها والتي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

٣ ـ تحديد القطاعات التي يتوجب التركيز عليها مسبقاً لمعرفة القطاعات الاقتصادية التي يجب عليها ان تحمل التنمية المنشودة، وهل يجب ان يقوم القطاع الصناعي بذلك، أم القطاع الزراعي، وما اذا كان اختيار استراتيجية التصنيع الملائمة؛ أم يتم الاعتماد على قطاع الخدمات انطلاقاً من الموقع المتوسط للشعب الفلسطيني بين شعوب الشرق الاوسط ليقوم، بحمل عملية التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، أم التركيز على القطاع السياحي انطلاقاً من المعطيات السياحية الدينية والتاريخية المتوافرة في الضفة الفلسطينية، وهل يمكن اعتماد نموذج تنموي يعتمد على جميع القطاعات المذكورة وما هي نسبة التركيز على كل من هذه القطاعات؟

الاستراتيجية التنموية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني

بما أن أساس نجاح عملية التنمية هو تحديد الاهداف الواقعية للاقتصاد المعني، لذا يجب مناقشة الأهداف المنشودة من قبل الاقتصاد الفلسطيني باسهاب، وتحديد أولويتها للسنوات المقبلة. ومن ضمن الاهداف الاساسية المطروحة للنقاش: زيادة معدل نمو الدخل القومي؛ تخفيض مستوى البطالة، وخلق فرص عمل جديدة لضمان التشغيل الكامل؛ تحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة الفلسطينية؛ زيادة نسبة التمويل الذاتي من الموازنة العامة؛ تغيير البنية الحالية للاقتصاد الفلسطيني في خدمة القطاعات الانتاجية؛ وتحقيق نوع من التوزيع العادل للدخل القومي، وتوزيع مكاسب التنمية، والحدّ من التباين الاقليمي.

الى ذلك لا بدّ من التأكيد على الفرضيات التالية:

- ان التنمية تتمّ في ظل دولة فلسطينية مستقلة استقلالاً كاملاً، لكن ذلك لا يلغي التساؤلات حول حدود الدولة وطبيعة علاقاتها مع العالم المحيط ونظامها السياسي.
- تتبع الدولة الفلسطينية النظام الاقتصادي الحرّ، وتركز على الدور القيادي للقطاع الخاص.
- تحظى الدولة والقطاع العام بالدور القيادي في خلق وتطوير مشروعات البنية التحتية في القطاع الصناعي، وقطاع النقل والمواصلات والكهرباء والماء وغيرها، ورسم السياسة الاقتصادية العامة، وإصدار التشريعات والقوانين والأنظمة.

ومع مراعاة الشروط الواردة أعلاه، نرى ان المطلوب هو استراتيجية تنموية تركز على خلق فرص العمل والتوزيع العادل للدخل من طريق توسيع تصنيع الريف، وزيادة الدخل الزراعي، وصناعة سلع الاستهلاك المحلي بما يتلاءم مع الحاجات والأذواق والقدرة الشرائية للفئات ذات الدخل

المتـدنّي والمتوسط. ويعني تبنّي الاستراتيجية المذكورة ان الأولويات التي يجب اتباعها في تحديد الاستراتيجية التنموية يجب ان تكون على النحو التالي[٣٦].

أولاً: الاهتمام بالريف والقطاع الزراعي بحيث يشكّل حجر الأساس في بناء التنمية الاقتصادية في الدولة الفلسطينية المستقلة. ويرجع السبب في ضرورة احداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية الى عوامل متعدّدة تعود الى الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في عملية التنمية بصورة عامة، وفي عملية التصنيع بصورة خاصة. ذلك ان تخلف القطاع الزراعي خلف القطاع الصناعي في عملية التنمية يهدّدها ويعرقل عملية التصنيع حيث:

١ ـ يتحدّد معدل النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي الفلسطيني بالدرجة الاولى بمعدّل النمو في القطاع الزراعي، وبذلك يكون القطاع الزراعي هو القطاع ذو الاهمية النسبية الأكبر.

٢ ـ يلعب القطاع الزراعي الدور الرئيس في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، إذ ان تمويل عملية التصنيع يتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع ان يولده ويجعله نتاجاً خارج الزراعة.

٣ ـ يعتبـر القـطاع الزراعي المصدر الرئيس للقوة العاملة للقطاع الصناعي، ويمكن ان يتمّ الاهتمام بالريف والقطاع الزراعي من طريق استصلاح الاراضي وزراعة الحبوب والاشجار المثمرة ممّا يساهم في تغطية الانكشاف الغذائي الحالي؛ تطوير مصادر المياه وسبل استغلال وتطوير طرق الري؛ استخـدام نمـط زراعي يتناسب والواقع الفلسطيني، والتركيز على الانتاج المبكر لأغراض التصدير؛ تطوير الاستفادة من الخبرات الزراعية العالمية في مجالات تحسين البذور، ومكافحة الأفات الزراعية، وطرق الري والبحث العلمي الزراعي وغيرها من اتجاهات؛ تشجيع تربية الثروة الحيوانية والسمكيـة على اسس عملية متطوّرة تساهم في رفع حجم الانتاج الحيواني والمنتوجات الحيوانية وتقليل المستورد منها.

بهذا يستطيع القطاع الزراعي المساهمة في توفير فرص عمل متزايدة، وبالتالي المساهمة في حل أزمة البطالة من طريق تشغيل المزيد من الايدي العاملة في القطاع الزراعي نفسه، كما ان القطاع الزراعي هو المصدر الرئيس للقوة العاملة في القطاع الصناعي أيضاً، وذلك بسبب استغناء القطاع الزراعي عن عدد كبير من العمال بعد ارتفاع انتاجيته؛ كما يستطيع القطاع الزراعي مد القطاع الصنـاعي، وخاصة الصناعات الغذائية، بالمواد الخام والمواد الوسيطة وبالتالي تشجيع التصنيع وزيـادة التشغيـل في القطاع الصناعي، إذ أنه سوف يترتب على إرتفاع انتاجية القطاع الزراعي تخفيض في نقطة إنتاج المواد الاولية الزراعية، ممّا يؤدي الى تحسين فرص التصنيع ومنافسة القطاع الصناعي؛ كذلك يمكّن القطاع الزراعي من استيعاب العديد من المنتوجات الصناعية المحلية، ما يساهم في زيادة التشغيل في القطاع الصناعي، ويسهم في النهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني، وتكـوين صنـاعـات جديـدة لمد القطاع الزراعي بالمستلزمات الضرورية مثل البلاستيك والمبيدات والاسمـدة، وغـيرهـا، وذلك لكون القطاع الزراعي يمثّل في بداية عملية التصنيع السوق الرئيسة للمنتوجات الصناعية. كما يؤدي الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليص نسبة الانكشاف؛ وكذلك، رفع مستوى الدخل لطبقة الفلاحين والعاملين في الزراعة، وبالتالي المساهمة في إعادة توزيع الدخل لصـالح الطبقات الفقيرة؛ والى تقليص ملموس في حجم المستوردات من المنتوجات الغذائية والمواد الوسيطة ومستلزمات الصناعة.

ثانياً: الاهتمام بالقطاع الصناعي من طريق استخدام استراتيجية تصنيع مزدوجة تتكوّن من:

١ ـ احلال الواردات الحالية من المنتوجات الصناعية مثل الصناعات الزراعية والمواد الغذائية، ومواد البناء مثل الاسمنت وحديد البناء والجير والبلاط والملبوسات، وغيرها من الصناعات التي يمكن ان تقوي الترابط المنشود بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من جهة، واستبدال المستوردات من جهة أخرى.

٢ ـ الانتاج من أجل التصدير وخاصة في مجال الصناعات السياحية والصناعات الاستخراجية، وصناعة الزجاج والخزف والصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات والمنتوجات التي تستطيع منافسة المنتوجات الصناعية الاجنبية، ممّا يساعد في تشجيع القطاعات المختلفة، وخاصة القطاع الزراعي. ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى تشجيع القطاع الزراعي من طريق امداده بمستلزمات الانتاج الضرورية من جهة، واستيعاب فائض الانتاج الزراعي من جهة أخرى، ممّا يضمن للمزارع دخلاً مقبولاً ويزيد بالتالي من الاقبال على العمل في القطاع الزراعي؛ وتكثيف وتعميق الترابط بين القطاعين ليشكّلا الدعامة الاساسية التي تقوم بحمل عملية التنمية في الدولة الفلسطينية المستقلة؛ والمساهمة في تطوير القطاع الصناعي نفسه من طريق خلق صناعات أمامية وخلفية للصناعات الحالية والصناعات الجديدة، ممّا يؤدي الى رفع مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل وفي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي رفع مستويات الاجور والدخل، والمساهمة في توزيع الصناعات على المناطق الجغرافية حسب قربها من مصادر المواد الخام أو الاسواق الاستهلاكية، ممّا يقلّل من التفاوت الاقتصادي الذي تعاني منه المناطق المختلفة؛ وتشجيع إقامة مراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتلبية أغراض الصناعة المحلية، حيث يسهل قربها من عملية إعادة التطوير والتكييف للوصول الى الشكل النهائي الملائم والمجدي إقتصادياً، ممّا يساهم في رفع المستوى التكنولوجي المحلي بصورة عامة. واعطاء دفعة قوية لعجلة التصنيع المحلي، والتي ستكبر وتتطوّر مع توفّر السياسات المالية والنقدية المناسبة.

وبما ان التصنيع هو الوسيلة الاساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية، فان نجاح التصنيع لا يتوقف على مجرّد رفع معدّل الاستثمار في الصناعة، بل يجب ان لا يقل حجم الاستثمارات عن حد أدنى كاف لمواجهة العقبات الأساسية أمام التصنيع والمتمثلة في ضيق السوق المحلية، ومن ثم الاستفادة من الوفورات الخارجية المترتبة على اتساع حجم السوق والناتجة عن الارتباط الأفقي والرأسي بين الصناعات، إضافة الى ضرورة تمويل رأس المال الاجتماعي. أي أنه يجب توفّر حدّ أدنى من التراكم الرأسمالي في البداية وذلك من أجل تمكين الاقتصاد الفلسطيني من دخول مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتي (الدفعة القوية). وذلك يفترض توفير معدلات استثمار مقبولة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في خلال السنوات المقبلة، وذلك لضمان نمو القطاع الصناعي وتطوّره.

الّا ان انجاح عملية التصنيع تتوقف على حدوث النمو في القطاع الزراعي، والذي من شأنه رفع الانتاجية الزراعية حتى يكون القطاع الزراعي قادراً على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية. ويقتضي تحقيق هذا المطلب إعادة تنظيم القطاع الزراعي لرفع الانتاجية الزراعية؛ كما ويقتضي زيادة مستوى الاستثمارات في القطاع الزراعي.

ثالثاً: توفير البنية التحتية الضرورية لتسهيل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويشمل

ذلك معالجة التشوّهات الحالية في البنية التحتية وتوفير الاحتياجات المستقبلية والضرورية لتطوير جميع القطاعات مثل تحديث وتوسيع شبكة الكهرباء الحالية، وايصال التيار الكهربائي الى جميع المناطق وخاصة المناطق الصناعية وبأسعار معقولة؛ وتحديث وتوسيع شبكة المياه وتوفير مصادر مياه كافية وبأسعار معقولة أيضاً؛ وتحديث وتوسيع شبكة الاتصالات الداخلية والخارجية بما يتناسب واحتياجات التنمية المحلية؛ وتوسيع وتحديث وتطوير مكونات شبكة المواصلات من طريق شركات نقل عامة وخاصة بما يتناسب ومصلحة الاقتصاد الفلسطيني، واحتياجات العملية التنموية؛ وإقامة ميناء في قطاع غزة يوفر الاتصالات البحرية بين الدولة الفلسطينية والعالم الخارجي.

من ناحية أخرى يمكن ان يكون هناك خلاف حول ترتيب الاولويات، حيث يعتقد البعض ان توفير البنية التحتية هو أساس تطوير القطاع الزراعي والصناعي بالدرجة الاولى، فيما نعتقد انه بالامكان البدء في تنفيذ العمليات بشكل متوازن أيضاً، بحيث يتمّ البدء في تطوير القطاع الزراعي والصناعي في المجالات التي يتوافر فيها بنية تحتية، مع البدء الفوري في اقامة البنية التحتية في المجالات الاخرى، بحيث تتم معالجة المواضيع العالقة حتى نهاية السنة الخامسة.

رابعاً: الاهتمام بقطاع التربية والتعليم والتدريب المهني باتجاه تصحيح العملية التربوية، وإعادة الاعتبار للاعمال المهنية، وتوفير أماكن التدريب المهني، بقصد تصحيح معطيات سوق العمل، والحد من هجرة الادمغة، وبناء نظام تربوي يتناسب واحتياجات المرحلة الحالية، بحيث يكون نتيجة هذه الاجراءات تنظيم سوق العمل لمصلحة العامل، ورفع مستويات الاجور والقضاء على البطالة.

خامساً: التركيز والاهتمام باقامة مشاريع السلسلة بدلاً من اقامة مشاريع متناثرة، حيث يساعد ترابط المشاريع على التثبيت المتبادل، إضافة لكونه يزيد من فرص التشغيل.

سادساً: العناية بتطوير قطاع الاسكان بصفته احد أهمّ القطاعات الاقتصادية في الدولة الفلسطينية، وذلك لارتفاع قدرته على استيعاب الايدي العاملة وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وعلاقته الامامية والخلفية المتشابكة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى من جهة، ولأهميته السياسية في تثبيت السكان وتوفير السكن الملائم للأعداد المتزايدة من العائدين من جهة أخرى.

ويجدر بنا عند التحدث عن تطوير قطاع الاسكان مراعاة الامور التالية:

١ ـ التحول من الاسكان الترفي المتمركز في المدن الرئيسة الى الاسكان الريفي والاسكان الشعبي متوسط التكاليف لأغلبية فئات الشعب في المواقع المختلفة، المدن، المخيمات، القرى.

٢ ـ يجب ان تتوافق خطط تطوير قطاع الاسكان مع تطلعات السكان وعاداتهم وتقاليدهم، وعدم إدخال أنماط اسكان غريبة عن المجتمع الفلسطيني، ومرفوضة من قبل الاغلبية فيه.

٣ ـ إنشاء بنوك إسكان، وإقامة مؤسسات عقارية متعدّدة الاهتمامات.

معوقات ومشاكل التنمية في فلسطين

ان العملية التنموية هي علم وتجربة لم تعايشها الارض الفلسطينية المحتلة كفكر وممارسة،

لذا من المتوقع ان تصبح العملية التنموية، بعد الاستقلال، عملية سياسية كفاحية، وليس مجرد وسيلة لتحسين الاوضاع الاقتصادية للمواطنين، أو تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وبالتالي فهي محفوفة بالكثير من المخاطر والمعقوات والمحدّدات، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ معوقات التنمية الناجمة عن التشوه الذي نجم بدوره عن الاحتلال الاسرائيلي مثل الاستيلاء على ما يزيد على نصف مساحة الارض المحتلة، وربط العامل الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وقتل روح التضحية والابداع، وهجرة الادمغة، وغيرها، من التشوّهات التي يجب على الدولة الفلسطينية معالجتها أو البدء في معالجتها قبل البدء في العملية التنموية.

٢ ـ معوقات ومحدّدات سببها الظروف الطبيعية، مثل انعدام النفط والمعادن والموارد الاخرى التي يجب معالجتها قبل البدء في عملية التنمية؛ أو اختيار السير في عملية تنموية متواضعة تتناسب مع الوضع الراهن والموارد الطبيعية الحالية، كما ان عدم وجود ربط جغرافي بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية يعتبر معوقاً لعملية التنمية المنشودة.

٣ ـ معوقات ومحدّدات تعيق من تطوّر عملية التنمية ولا يمكن ازالتها قبل بداية العملية التنموية نفسها، حيث تتلاشى وتزول تدريجياً مع المضي في عملية التنمية ومن ضمن هذه المحددات انخفاض متوسط الدخل الفردي، وسوء التغذية، وارتفاع البطالة المقنعة وغيرها من الظواهر.

٤ ـ معوقات ديموغرافية تتلخص في انخفاض عدد سكان الدولة الفلسطينية، الذي من المتوقع ان يصل الى ٢,٥ مليون نسمة حتى سنة ٢٠٠٠، وتوزيع السكان غير الملائم بين الريف والمدينة، حيث يسكن حوالى ثلثي السكان في الريف الفلسطيني، البعيد، نسبياً، عن نمط الحياة الصناعية، ويمتلك الجزء الاكبر من رأس المال الفلسطيني. ويدخل ضمن هذه المشكلة توزيع السكان بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية، حيث يصل معدل سكان قطاع غزة الى ما يزيد عن ٣٠ بالمئة من سكان الدولة الفلسطينية، على الرغم من ضيق المساحة التي لا تزيد على ٣٦٠ كليومتراً مربعاً، وهو ما ينعكس في ارتفاع كثافة السكان في قطاع غزة مقارنة بالوضع في الضفة الفلسطينية، كما وان تدنّي عدد السكان في المناطق الزراعية مثل الاغوار يعتبر من التشوّهات العاملة التي تعيق عملية التنمية، ممّا يتوجب معالجته منذ بدء عملية التنمية.

وينعكس عدم انتظام توزيع السكان في مشاكل عدّة تتلخّص في عدم توفر الايدي العاملة في جميع الاماكن، وتركيز النشاطات التربوية والثقافية والاجتماعية في المدن، حيث نسبة السكان متدنية، وضرورة تركيز الاسكان في الريف للحد من هجرة ابنائه الى المدينة، ووجود عدد كبير من الايدي العاملة الضرورية للتشغيل في مواقع خارج البلاد.

٥ ـ مشكلات ناجمة عن تنفيذ عملية التنمية بغض النظر عن استراتيجية التصنيع المتبعة، وهي مشكلات نابعة من ضرورة التكيّف الاجتماعي والنظامي والمهني والتربوي، بسبب الانتقال من نمط الحياة الزراعية الى نمط الحياة الصناعية، التي تتطلب تبنّي أنماط حياة جديدة، تركز على تقدير الوقت بصفته أغلى السلع الموجودة في السوق، وأخلاقيات العمل، والاجازات السنوية وأسلوب استغلالها، والحاجة الى الاستجمام وغيرها.

٦ ـ المشاكل الناجمة عن إدارة عملية التنمية، والتحوّل المرافق لعملية التنمية والتصنيع، لتجنب النتائج السلبية التي يمكن ان تتبلور في المجالات المذكورة أعلاه. وبخاصة في ظل تحديد

صلاحيات الادارة الفلسطينية المحلية.

٧ ـ مشاكل ناجمة عن منافسة الاقتصاديات المجاورة، ذلك ان العملية التنموية في الاقتصاد الفلسطيني سوف تتأثر بصورة مباشرة بالعلاقة التي تربط هذا الاقتصاد بالاقتصاديات المجاورة، لحاجة العملية التنموية لهذه الاقتصاديات من أجل الحصول على المستلزمات الضرورية من المدخلات، إضافة الى تسويق الفائض الانتاجي فيها.

من هنا يتوجب على الدولة الفلسطينية، ومنذ البداية، العمل على توفير مناخ مناسب يربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاديات الاخرى وبشروط معقولة، بحيث لا يكون الاقتصاد الفلسطيني الخاسر من هذه العلاقة. ونعتقد ان وجود علاقات اقتصادية مبنية على المنافسة الحرة، سوف لا تخدم العملية التنموية في الدولة الفلسطينية لعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على منافسة منتوجات الاقتصاديات المجاورة، خاصة الاقتصاد الاسرائيلي، لا سعراً ولا نوعية.

لذلك لا بدّ من اتباع سياسة تجارة خارجية تكون لصالح الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الاولى من حياة الدولة الفلسطينية، أي اتباع سياسة حماية تجارية؛ اذ ان المهم في تنظيم هذه العلاقة هو تحقيق درجة اكتفاء نسبي للدخول في تبادل تجاري بشروط أفضل. الّا ان هذا يتطلب توفير الحد الادنى من الموارد البشرية والطبيعية والتناسب فيما بينها. وجدير بالذكر هنا، أيضاً، السؤال عما سوف تمتلكه الدولة الفلسطينية وتستطيع المساومة عليه مع الاقتصاديات المعنيّة، هل هي الطاقة البشرية الماهرة الرخيصة التي يمكن ان تشكّل عامل جذب، بغض النظر عن استراتيجية التنمية والتصنيع؟ أم أن ذلك يكون فقط عند الانتاج من أجل التصدير، وفي هذه الحالة فان ذلك سوف يكون على حساب الطبقة العاملة، الامر الذي يجعلنا مترددين في إعطاء مثل هذه التوصية.

خـــلاصـــة

بقي الاقتصاد الفلسطيني منذ نهاية عقد الستينات دون أي تدخّل حكومي ايجابي سواء أكان ذلك على مستوى التخطيط الاقتصادي أو مستوى الانفاق العام والسياسة الاقتصادية. بل على العكس، فقد تعرّض الاقتصاد الفلسطيني الى سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، التي انعكست في تشوّهات عميقة، أعاقت من تطوّر ونمو هذا الاقتصاد. وبقيت جميع المحاولات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة دون تقدّم يذكر.

والآن يقف مشروع الدولة الفلسطينية قبالة تحديات ضخمة تعيق من قدرتها على تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني المشوه. وقد تطرقنا في الصفحات السابقة الى العديد من الافكار والمسائل المتعلقة بعملية التنمية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في ظل دولة فلسطينية مستقلة. والتي يجب الاتفاق عليها، وتحديدها مسبقاً قبل البدء في عملية التنمية، مثل، الاهداف العامة، ومرتكزات التنمية والفرضيات واستراتيجية التنمية ومعوقات تنفيذها.

أظهر البحث بوضوح عدم ملاءمة الاستراتيجيات التنموية المعروفة للمعطيات الاقتصادية الفلسطينية في الوقت الحاضر، الامر الذي يعني ضرورة تطوير استراتيجية تنموية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني وللسنوات المقبلة، حيث يكون من أبرز معالم هذه الاستراتيجية التركيز على بعض المرافق الاقتصادية ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، بشكل يضمن ازالة التشوّهات المتراكمة في

خلال فترة الاحتلال من جهة، وضمان تنمية وتطوير المرافق الاقتصادية من جهة أخرى. ان الاقتصاد الفلسطيني بحاجة ماسّة الى ما يمكن تسميته بـ «استراتيجية ازالة التشوّهات» في خلال المرحلة الانتقالية، تتبعها استراتيجية اشباع الحاجات العامة.

---

(١) علي لطفي، **التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية**، (القاهرة)، ١٩٨٦، ص ١٨٤، ٢٠٧.

(٢) كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦؛ وفؤاد فرسي، **المفهوم العادي للتنمية الاقتصادية**، ١٩٧٧.

(٣) **المصدر نفسه**، وافريت هاغن، **اقتصاديات التنمية**، ١٩٨٨، بلا ناشر أو مكان نشر؛ وعبدالمعطي عساف، **ادارة التنمية، دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت)، ١٩٨٨، بلا ناشر.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) سمير عبدالله، **التوجهات العامة للقطاع الصناعي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة**، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٦، بحث غير منشور؛ وبكر ابو كشك، **التنمية الصناعية والسياسات في المناطق المحتلة**؛ نقلاً عن جورج عبد، **الاقتصاد الفلسطيني**، (تحرير)، (بيروت)، بلا ناشر، ١٩٨٩.

(٦) علي لطفي، **مصدر سبق ذكره**؛ وعادل سمارة، **التنمية بالحماية الشعبية**، القدس: مركز الزهراء، ١٩٩٠.

(٧) «المياه في فلسطين»، **شؤون تنموية**، جمعية ملتقى الفكر العربي، الرقم ٢، آذار (مارس) ١٩٨٨.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) اسامة حلبي، **مصادرة الاراضي في الضفة الغربية**، دراسة قانونية تحليلية، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٦.

(١٠) **مصادرة الاراضي وقلع الاشجار في الضفة الغربية**، جمعية الدراسات العربية، القدس: لجنة ابحاث الاراضي، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١.

(١١) عادل سمارة وعودة شحادة، **اقتصاد الضفة والقطاع، من احتجاز التطوّر الى الحماية الشعبية**، عكا: دار الاسوار ١٩٨٨، ص ٤٨.

(١٢) عبدالفتاح ابو شكر، **الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة العاملين في اسرائيل**، نابلس، ١٩٨٧، بلا ناشر، وعاطف علاونة وآخرون، **الاوضاع المهنية لعمال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة العاملين في اسرائيل**، جمعية الدراسات العربية، مؤسسة التعاون، ١٩٨٩.

(١٣) *Statistical Abstract of Israel*, 1989, No. 40.

(١٤) عاطف علاونة، **التمويل في الضفة الفلسطينية**، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٦.

(١٥) Bank of Israel, *Annual Statistics of Israel's Banking System*, 1980 - 1984, Jerusalem, 1985.

(١٦) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، **التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي**، (نيويورك)، ١٩٨٩.

(١٧) **المصدر نفسه**؛ وعاطف علاونة، **التجارة الخارجية للضفة الفلسطينية وقطاع غزة**، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٦.

(١٨) عاطف علاونة، **شرعية الضرائب في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، رام الله، ١٩٩٢، بلا ناشر.

(١٩) *Budget of Israel*, 1986, Jerusalem, 1986.

(٢٠) *Statistical Abstract of Israel*, 1991.

(٢١) عاطف علاونة، **اثر الاحتلال الاسرائيلي على التحولات الاقتصادية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة**، جامعة المنصورة، ١٩٨٩.

(٢٢) *Statistical Abstract of Israel*, No. 40, 1991.

(٢٣) عاطف علاونة، وعبدالفتاح ابو شكر وسمير عبدالله، **التصنيع في الضفة الفلسطينية**، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٩١؛ وعمر عبدالرازق،

المسح الصناعي في الضفة الفلسطينية، رام الله، ١٩٩١، بلا ناشر؛ وسعيد هيفا، **واقع القطاع الصناعي في الضفة والقطاع ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧**، بيرزيت، ١٩٨٩، بلا ناشر.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **دراسة ميدانية صادرة عن محطات الكهرباء في الضفة الفلسطينية**، بلا تاريخ نشر.

(٢٦) انظر الدراسات والكتب الصادرة عن محطات الكهرباء في الضفة الفلسطينية في السنوات الماضية.

(٢٧) انظر ابراهيم الدقاق، **التنمية بالجهد الذاتي، استراتيجية من أجل البقاء، في الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل الاحتلال**، تحرير جورج جبور، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة التعاون الفلسطيني، ١٩٨٩؛ وعادل سمارة، **التنمية بالحماية الشعبية**، القدس: مركز الزهراء، ١٩٩٠.

(٢٨) سمارة، «التنمية بالحماية الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) Jabr, Hisham; *Domestic and, Foreign Trade in the Occupied Territories* Vienna, 1985.

(٣١) علاونة، وأبو شكر وعبدالله، **مصدر سبق ذكره**، و Abu Eisheh, Samir; *Transportation in the Occupied Palestinian Territories*, Habitat, 1990.

(٣٢) سمارة، «التنمية بالحماية الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٣) مجدي مالكي، تايوان، **سنغافورة، ثمن النجاح، ملاحظات نقدية حول نموذجي تايوان، وسنغافورة وامكانية تطبيقها محلياً**، رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء، ١٩٩٠.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) تمت معالجة هذا الموضوع من قبل عدد من الباحثين في الارض الفلسطينية المحتلة، واقتبس منها الباحث بصورة جزئية. لمزيد من التفاصيل انظر: ابراهيم الدقاق، **ملاحظات حول التوجهات التنموية للاقتصاد الفلسطيني**، القدس: ١٩٩١، بلا ناشر، وسمارة، «التنمية بالحماية الشعبية»، **مصدر سبق ذكره**؛ وعزت عبدالهادي، **الانتفاضة وبعض قضايا التنمية الشعبية**، رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء، ١٩٩٢.

مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية*

د. بيان نويهض الحوت

استاذة مادة القضية الفلسطينية في الجامعة اللبنانية (بيروت)

يتفق جميع الفرقاء السياسيين في لبنان على تسمية المرحلة الراهنة مرحلة الوفاق الوطني، ومرحلة البناء. وكانت اتفاقية الطائف هي البداية لهذه المرحلة الجديدة التي جاءت على أنقاض خمسة عشر عاماً من التقاتل والدمار والعذابات الانسانية؛ لكنه على الرغم من شعار المرحلة الذي يتلخّص في المقولة المتوارثة: «عفا الله عمّا مضى»، وعلى الرغم من عدم اقتصار هذا الشعار على العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية، بل شموله، ضمناً، للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، فان الملف السياسي لهذه العلاقات لم يفتح بعد، كما ان المقر الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية ما زال مغلقاً منذ الاجتياح الاسرائيلي، أي منذ أكثر من عشرة أعوام.

هل يعني هذا ان العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية في مرحلتها الراهنة وصلت الى طريق مسدود؟ الجواب باختصار: لا، وذلك لأربعة عوامل:

اولاً ـ دولياً واقليمياً: ان انهيار نظام القطبية الثنائية بسقوط الاتحاد السوفياتي أدّى الى تفرّد السياسة الاميركية الخارجية وهيمنتها، وخصوصاً في القضايا الدولية التي كانت محط تنافس بين الجبارين، كقضية الشرق الاوسط. واما حرب الخليج وما آلت اليه من نتائج، فكانت انذاراً للدول العربية مفاده ان لا سبيل هناك للخروج عن الارادة الاميركية في هذه المرحلة؛ ونتيجة لذلك كله كانت مفاوضات السلام التي انطلقت من مدريد، والتي شارك الفريقان، اللبناني والفلسطيني، في مسيرتها، وساهمت هذه المسيرة في اتفاق غير معلن بين دول الطوق على استراتيجية واحدة، ظهرت معالمها في عملية التنسيق المتواصلة بين هذه الدول.

ثانياً ـ لبنانياً: كان من الطبيعي ان تؤدي الوقائع والأحداث الدامية التي ابتدأ مسلسلها منذ عقد نهاية الستينات، والتي كان من وقودها، كما من ضحاياها اللبناني والفلسطيني، أو الفلسطيني واللبناني، الى ان يسعى لبنان، أولاً، الى النهوض بلبنان ـ على مختلف الصعد الداخلية ـ قبل ترميم علاقاته مع الآخرين.

ثالثاً ـ فلسطينياً: ان الانتفاضة التي اندلعت في الارض الفلسطينية المحتلة منذ نهاية

* قدم البحث الى المؤتمر الذي عقدته «الهيئة اللبنانية للسلام» بعنوان: «سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢»، في بيروت، ١٨ ـ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢.

العـام ١٩٨٧، والتي استمرت حتى يومنا هذا، صوّبت المسار الفلسطيني، فأغلقت، نهائياً، ملف الثورة من خارج الحدود، طارحة بديلاً أوحد للتحرير، هو الانتفاضة من الداخل.

رابعاً ـ قانونياً: ان النصوص القانونية والسياسية الاساسية التي صدرت في لبنان، في خلال العامين الاخيرين، حدّدت، بوضوح، موقف لبنان من وجود اسرائيل، ومن القضية الفلسطينية. وهذه النصـوص، يمكن اعتبـارهـا مدخلاً قانونياً وسياسياً لبناء علاقات أخوية وطبيعية بين الجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين[١].

نتوقف، بداية، عند أبرز النصوص القانونية والسياسية التي أشرنا اليها أعلاه، ليس بهدف المقـارنـة مع الاوضاع السابقة لمجرد المقارنة، بل سعياً للتوصل الى الظاهرات الاكثر عمقاً، التي تحكّمت في مسيرة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية.

أطل فجر الوفاق الوطني في مدينة الطائف، بموافقة الغالبية من النواب في ١٩٨٩/١٠/٢٢ على نصّ مشروع وثيقة «الوفاق الوطني»، وهي الوثيقة التي باتت تعرف بـ «اتفاقية الطائف». وعلى الرغم من عدم الاجماع بين مختلف الاحزاب والتكتلات السياسية في لبنان، يومذاك، على كل ما ورد في هذه الوثيقة، الاّ انها باتت المنعطف الذي حوّل مسيرة لبنان، في عهده الجديد، باتجاه الوحدة الوطنية الشاملة، واتجاه العودة الى التقاليد الديمقراطية، وذلك معناه طيّ صفحة الاقتتال نهائياً. وكان الموقف من الاحتلال الاسرائيلي من أبرز ما جاء في هذه الوثيقة من بنود؛ اذ ورد بشأنه في الفقرة ج من البند الثالث ما يلي: «اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود مع اسرائيل...».

اعتبرت اتفاقية الطائف نواة التعديلات الدستورية التي صدرت في ١٩٩٠/٨/٢١، وهي أول تعـديـلات دستورية جوهرية تصدر منذ فجر الاستقلال، وأهميتها في كونها تمس عدداً من المواد الرئيسة التي كانت الخلافات السياسية والطائفية تستحكم، دوماً، حول فكرة تعديلها.

أبرز التعديلات التي يفترض ان يتناول أثرها طبيعة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، إنْ عاجلاً أو آجـلاً، الفقرة ب من مقدمة الدستور، حيث جاء فيها: «لبنان عربي الهوية والانتماء...». فمنذ سيـاسة رئيس الوزراء رياض الصلح «لبنان ذو وجه عربي»، الى الاقرار بأن لبنان عربي الهوية والانتماء، كانت المسيرة شاقة وعسيرة.

وما مرّ عامان على عهد الطائف، حتى تمكّن لبنان من اجراء انتخابات نيابية لم تكن الظروف السائدة الشاذة لتسمح بمثلها منذ أواسط عقد السبعينات. ولخّص رئيس الحكومة، رفيق الحريري، أهداف الحكم في البيان الوزاري الذي تقدم به في ١٩٩٢/١١/٩ لنيل ثقة المجلس النيابي الجديد، بثلاثية: «التحرير والاصلاح والاعمار». واما عن تحرير الارض، وعن وسائل التصدي للاحتلال، فقد جاء: «ان الحكومة تتمسّك بحق لبنان، حكومة وشعباً، في التصدي للاحتلال الاسرائيلي والعمل لتحرير الارض اللبنانية بكل الوسائل استناداً الى ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان»[٢].

وفي الاطار نفسه، وفي عشية عيد الاستقلال للعام ١٩٩٢، وجّه قائد الجيش اللبناني، العماد اميل لحود، رسالته الى العسكريين قائلاً: «... وكما ميّزتم الصديق، حدّدتم العدو وقلتم ان استقرار الوطن يبدأ بعودة الجزء المحتل من أرض الجنوب اليه، وبتحريره سلماً اذا أمكن، ومقاومة، اذا لزم»[٣].

اما عن القضية الفلسطينية، وعن المسألة التي باتت هاجس السياسيين والمواطنين في كل من الساحتين اللبنانية والفلسطينية، وهي مسألة التوطين، فقد ورد في البيان الوزاري بشأنهما: «وسوف تعمل الحكومة، أيضاً، بالتعاون مع الاشقاء العرب، على مواجهة التعنّت الاسرائيلي في معارضة تنفيذ قرارات الامم المتحدة والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان الحكومة لا تحتاج الى ان تعلن للمناسبة وبعد أن أصبح ذلك جزءاً من دستور لبنان، انها لا تقبل أي نوع من أنواع التوطين على الأرض اللبنانية»(٤).

ان أهمية التعديلات الدستورية والبيانات السياسية كاعلان العروبة هوية للبنان، أو الغاء الطائفية السياسية هدفاً للمستقبل، أو غيرهما، ليست في مجرد النصوص بحد ذاتها، بل ان نصوصاً كهذه، هي من نوع نصوص النهايات لا البدايات ـ إنْ جاز التعبير ـ فحتى توصل الفرقاء، جلّهم أو معظمهم، الى الاتفاق من حولها واقرارها، كانت هناك سلسلة من «الحروب» الأهلية التي قيل الكثير من المتناقضات في دوافعها، انما يصعب عدم الاتفاق على ان الخلاف حول تحديد الهوية الوطنية، مثلاً، لم يكن من أبرز الدوافع، أو ان الخلاف حول الموقف من اسرائيل وما استتبع ذلك من الخلاف حول الوجود الفلسطيني المسلّح، مثلاً، لم يكن، أيضاً، من أهم الدوافع.

ان الاهمية الكبرى ليست في النتائج بحد ذاتها، كالتوصل الى «ايديولوجية قومية» واحدة، أو كما يمكن القول، ببساطة، التوصل الى الاجماع على عروبة لبنان؛ إذ ان هذه النتائج جاءت وفقاً لقناعات تولّدت لدى كل فريق ما، في مرحلة ما، عن تجارب متواصلة، فكانت نابعة عن اختيار حر.

اما الجانب الفلسطيني، فهويته العربية ما كانت في أي يوم من الايام مثار خلاف، فضلاً عن أنها كانت تسبق هويته الفلسطينية. والادلة التاريخية وفيرة على المشاركة العربية المتواصلة مع أبناء فلسطين في النضال الموحّد منذ عقد العشرينات. كما ان ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي صدر في العام ١٩٦٤، وهو بمثابة الدستور، تميّز في كونه من أبرز الدساتير العربية عروبة؛ اذ ورد فيه تعبير «نحن الشعب العربي الفلسطيني» مرات عدّة، كما تردّدت الدعوة الى الوحدة العربية في عدد من مواده. ونكتفي بالمادة الاولى منه التي جاء فيها: «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الاقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير».

من هذه المنطلقات، تشكّل «العروبة» أرضية صلبة لبناء علاقات مستقبلية أخوية بين الشعبين، اللبناني والفلسطيني، كأي شعبين عربيين شقيقين.

وعلى صعيد المعتقدات والتوجهات السياسية، أيضاً، فالفريقان اللبناني والفلسطيني، اليوم، يقفان الموقف عينه ازاء اسرائيل؛ فهي دولة معتدية محتلة؛ واما إزالة الاحتلال، إنْ في الجنوب اللبناني أو في فلسطين المحتلة، فواجب وطني. وما عاد هناك من خلاف، أيضاً، بين الفريقين في أولوية الوسائل المتبعة لاسترداد الاراضي المحتلة، فهي الوسائل السلمية والدبلوماسية أولاً، وإذا اقتضى الامر، فلا بديل عن المقاومة. وهذه السياسة التي عبّر عنها أعلاه، بوضوح، قائد الجيش اللبناني، يقابلها في الساحة الفلسطينية سياسة العصيان المدني في الارض المحتلة، والسير في مفاوضات السلام مع الاحتفاظ بالحق المشروع في المقاومة، إنْ فشلت المحاولات السلمية.

وعلى النقيض من أوهام الكثيرين بالنسبة الى مسألة التوطين، فالجانب الفلسطيني لا يقل تصميماً عن رفضه للتوطين من الجانب اللبناني، ووقوفه ضد مشاريع التوطين المتعدّدة منذ

مرحلة عقد الخمسينات.

ولو انتقلنا من المنحى الفكري ـ العقائدي والسياسي الى المنحى الواقعي، وقمنا برصد سائر المتغيرات الرئيسة في الساحة اللبنانية الداخلية، وخصوصاً من حيث استتباب الامن، واستيعاب الجيش اللبناني للعديد من أفراد الميليشيات المتعدّدة مع اعادة تأهيلهم جنوداً في جيش وطني قوي موحّد، والبدء بمسيرة الاصلاح والاعمار والاقتصاد، وعودة الروح الى الحياة الثقافية (وليست هذه كلها سوى عناوين سريعة)، لتساءلنا من جديد: أما آن الأوان لفتح الملف الفلسطيني ـ اللبناني؟

يحتوي هذا الملف على ثلاثة شؤون مختلفة، هي الشؤون السياسية والامنية والمدنية. فاذا كان ممكناً للعلاقات السياسية الرسمية ان تنتظر، هل بامكان القضايا المدنية والمعيشية الملحّة في المخيمات ان تحتمل المزيد من الانتظار؟

من المنطلقات الانسانية والمنطقية قد يتبادر الى الذهن ان فتح ملف الحقوق المدنية والقضايا المعيشية أسرع وأيسر من فتح الملف السياسي أو الملف الامني، غير ان النتيجة التي يمكن التوصل اليها، في النهاية، مخالفة لمثل هذا التوقع، فالملف المدني هو الأصعب، والترابط بين هذه الملفات كلها عامل بارز من عوامل التأجيل؛ ولما كان شرح الاسباب للمسائل اللاانسانية أو اللامنطقية ـ بحكم تداخل العديد من العوامل المختلفة ـ لا يمكن ان يكون الاّ متشعباً، فلا سبيل هناك لاستخلاص الحل من غير رؤية شاملة، بل لا سبيل حتى للاجابة عن أسئلة في منتهى البساطة، كالسؤال التالي: كيف يتمّ التنسيق والتخطيط المشترك بين الفريقين على المستويات العليا أو الدبلوماسية بتفاهم ومحبة، إنْ في لقاءات واشنطن أو في لقاءات بيروت وبيت مري، ولا يتمّ التفاهم والاتفاق على فتح مدرسة قرب مخيم ما؟ لا سبيل الى الاجابة عن ذلك كله من دون رؤية شاملة، ونكتفي، في هذا المجال، بالتوقف عند أبرز المحطات.

وكما توصلنا، بداية، من خلال عرض العموميات في النواحي الدولية والاقليمية واللبنانية والفلسطينية والقانونية، وكذلك عرض المبادىء القومية والسياسية التي بات الفريقان يتلاقيان من حولها، ان الطريق أمام اعادة فتح الملف اللبناني ـ الفلسطيني غير مسدود، ولا بدّ ان تساهم هذه المحطّات التفصيلية المتشعبة، أدناه، في القاء الضوء على طبيعة الهواجس أو المخاوف لدى الفريقين، ولا بد من ازالة هذه المخاوف من أجل اجتياز مسافة «الميل» الاخير:

○ لما تدفّقت الهجرة الفلسطينية نحو الاقطار العربية المجاورة، خلال الاحداث الدامية في العامين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، كان من أهمّ أسبابها المجازر التي قام بها الصهيونيون (وهذا ممّا جعل الهجرة في واقع الامر على أربع موجات). فالهجرة، إذاً، كانت اضطرارية، فضلاً عن ان الظروف الصعبة لم تكن تسمح للاجىء رب الأسرة في اختيار البلد الذي سوف يأويه وأسرته. ولما كان لبنان، جغرافياً، بلداً تربطه بفلسطين حدود برية، كما انه لما كانت موانىء صور وصيدا من أقرب الموانىء الى حيفا ويافا، فقد كان أمراً طبيعياً ان يصل الى لبنان أعداد كبيرة من اللاجئين.

○ وفقاً للاحصائيات الرسمية التي قامت بها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) العام ١٩٥١، كان في لبنان ١٠٦٨٠٠ لاجىء[٥]. وفي تقديرات مصادر أخرى مسؤولة، ان العدد أكبر من هذا، وذلك لعدم تسجيل البعض أسماءهم في سجلات الوكالة، لأسباب متعددة، من أهمها الشعور لدى هؤلاء بأن هجرتهم مؤقتة، فضلاً عن ان المقتدرين منهم ما كانوا بحاجة الى خدمات الوكالة. والرقم الاكثر تداولاً كان، في البداية، نحو مئة وعشرين الفاً من مجموع نحو ثلاثة أرباع

المليون لاجىء. وأُعتبر عدد اللاجئين في لبنان رقماً عالياً نسبة الى أرقام اللاجئين في سائر الدول العربية. فالنسبة الكبرى كانت في الاردن، فلبنان، فسوريا؛ واما في سائر الاقطار العربية، فالهجرة كانت اما ضئيلة العدد نسبياً كما كانت في العراق، فمصر، فدول المغرب، أو هجرة عمل (كالهجرة الى دول الخليج لاحقاً والتي كانت تعتبر مؤقتة).

○ كان طبيعياً ان يتأثر لبنان بنسبة عدد اللاجئين على أرضه أكثر من سواه، وذلك لصغر مساحته، أولاً، ولكونه كان يشكو، في تلك المرحلة، من نقص في فرص العمل لأبنائه، ثانياً، وللتوزيع الديمغرافي طائفياً بين أبنائه، ثالثاً، فالفلسطينيون ينتمي ٩٠ بالمئة منهم الى الطائفة السنية، وبالنسبة الى تعداد الشعب اللبناني، فيبلغ هؤلاء نحو ١٠ بالمئة من مجموعه. وما كان لهذا الموضوع أثر في البداية، انما ظهر أثره ببروز العامل الطائفي مع تصاعد وتيرة الحرب الأهلية.

○ طغت، في المرحلة الاولى، مشاعر الاخوة والانسانية على ما عداها في مواقف اللبنانيين جميعاً من اخوانهم اللاجئين. ومن الادلة على ذلك انه ما من اعتراض كان حول اقامة عدد من المخيمات في وسط المناطق المسيحية، وقد أقيم بعضها على أراضٍ تملكها رهبانيات، كما توزّعت المخيمات ـ بحكم الصدف وطبيعة التجمعات ـ في مختلف أنحاء لبنان.

○ تمّ الاتفاق بين الجمهورية اللبنانية ووكالة الغوث (اونروا) على ان تتولّى الاخيرة شؤون اللاجئين الاقتصادية والمعيشية، وذلك أسوة بما كان يجرى في الدول العربية الأخرى.

كان لا بدّ من استحداث مرجعية لبنانية رسمية مسؤولة عن وجود الفلسطينيين اللاجئين. وقد تأخر وجود هذه المرجعية حتى نهاية عقد الخمسينات عندما صدر المرسوم الاشتراعي الرقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣٠، قضى باستحداث «ادارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية». وفي التاريخ عينه، صدر مرسوم جمهوري يحمل الرقم ٩٢٧، حدّد صلاحيات هذه الادارة، ولا يوجد ـ سوى هذين المرسومين ـ في ملفات الحكومات المتعاقبة في لبنان، حتى يومنا هذا، أية قوانين رسمية أو أنظمة، من شأنها ان تعمل على توضيح العلاقة القانونية بين اللاجىء والدولة المضيفة، أي لبنان[٦].

○ تبرز مشكلة النقص على الصعيدين القانوني والتنظيمي أكثر، عندما يتّضح ان عمل «ادارة الشؤون» يقتصر على اصدار وثائق الاحوال الشخصية استناداً الى ملفات (اونروا) ووثائقها. واما سائر العلاقات التي من شأنها ان توضح ما لهذا اللاجىء من حقوق على الدولة المضيفة، وما عليه من واجبات تجاهها، فلا وجود لسند قانوني لها[٧]. ولا يخفى ما لهذا الامر من مضاعفات على مدى أكثر من أربعين عاماً كانت حافلة بالاحداث والتطوّرات.

○ تقوم نظرية تعامل الدول العربية كلها مع الوجود الفلسطيني على أراضيها، على ان هذا الوجود مؤقت حتى يعود اللاجئون الى ديارهم، والفلسطينيون أنفسهم أكثر تمسّكاً بهذه «النظرية»، غير ان الفروق في الممارسات تختلف اختلافاً شاسعاً من دولة الى أخرى. وباستثناء الاردن الذي كان له وضع سياسي معيّن أثر توحيد الضفتين، وقام بمنح الجنسية الاردنية لمن شاء، فان الدول العربية أصدرت تشريعات متفاوتة لتنظيم الوجود الفلسطيني على أراضيها. ففي سوريا يتمتع الفلسطيني بكامل الحقوق المدنية التي يتمتع بها السوري، مع احتفاظه بهويته الفلسطينية، هذا فضلاً عن تنشئة الأجيال الصاعدة ـ السورية والفلسطينية على حدّ سواء ـ على الاهداف القومية الواحدة. وتأتي بقية الدول، بدرجات متفاوتة، في توضيح حقوق الفلسطيني وواجباته قانونياً وعملياً، في

الوقت الذي ينفرد فيه لبنان وحده بغموض في طرح العلاقة المطلوبة، ولعلّ المثل التالي يوضح ذلك: عندما انتشرت المخيمات في أنحاء لبنان انتشاراً فرضته الظروف والاوضاع في حينها، كان من الطبيعي ان تكون لكل مخيم حدود معلومة. ولن نسترسل في وصف المساحة الضيّقة للعائلة الواحدة، أو الوسائل الصحية المعدومة، أو حرمان اللاجىء، حتى بعد عشرات السنوات، من بناء سقف يقيه الأمطار، فتلك كانت، منذ البداية وما زالت، من مسؤوليات (اونروا)، لكننا نتوقف ازاء القرار اللامنظور بمنع انتشار المخيم متراً مربعاً واحداً طوال أكثر من أربعين عاماً. فـ (اونروا)، بناء على التعليمات المعطاة لها، لا تعترف، اطلاقاً، بالحقوق الكاملة على صعيد المساعدات والخدمات لأي لاجىء تضطره ظروف الحياة الى السكن خارج المخيم. فاللاجىء الفتى الذي كبر وأراد الزواج، ولم يجد غرفة واحدة في مسكن أهله داخل المخيم تؤويه وزوجته، اضطر الى السكن على أطراف المخيم، فهذا الفتى بالامس ـ رب الأسرة الجديدة ـ ما عاد من حقه وحقوق زوجته وأبنائه التمتع بحقوق والديه أو أهله الساكنين ضمن «غيتو» المخيم. ان هذا التمييز الظالم، لهو على رأس الاوضاع القاهرة التي يشكو منها الفلسطينيون اليوم؛ وهذا فضلاً عن سر المأساة الكبرى بأن يبقى ما يعرف بـ «الامتيازات»، وقفاً على أبناء المخيم ـ الغيتو وحدهم.

○ بناء على هذا التمييز بين اللاجئين داخل المخيمات وخارجها، يتضح ان نصف اللاجئين بات لا يحق لهم الاستفادة من مساعدات (اونروا) وخدماتها كاملة؛ فوفقاً لآخر احصاء أصدرته (اونروا)، مؤخراً، في ١٩٩٢/٩/٣٠، بلغ عدد اللاجئين لديها ٣٢١٤٧٧ لاجئاً[٨]، ولا يسكن أكثر من ٥٣ بالمئة من هؤلاء في المخيمات الشرعية والمعترف بها رسمياً[٩]، والتي يبلغ عددها اثني عشر مخيماً، واما المخيمات اللاشرعية التي اضطر اللاجئون الى اقامتها بالقرب من المخيمات الشرعية الاولى، فعددها أصبح مضاعفاً[١٠].

○ في المرحلة التي كان فيها للثورة وللمنظمات الفلسطينية اليد العليا في شؤون المخيمات، أي قبل الاجتياح الاسرائيلي، قامت الثورة بالكثير من الخدمات العامة للفلسطينيين، شملت تحسين الطرقات الضيّقة والمجارير وبناء المستشفيات والمستوصفات، وما شابه ذلك. وكانت هذه الخدمات تشمل المواطن اللبناني في المنطقة المحيطة بالمخيمات، كما تشمل الفلسطيني؛ واما على صعيد الامن الداخلي، فقد تمّ تسليح المخيمات، وخصوصاً اثر حادثة فردان في العام ١٩٧٣. فاختلط الشأنان الامني بالمعيشي. وبغض النظر عن مختلف الدوافع والاسباب وراء ذلك، ومختلف التجاوزات بعد ذلك، فالواقع ان هذه المرحلة هي خلفية الشعار اللبناني الذي ارتفع في عقد الثمانينات: «لا عودة الى ما قبل العام ١٩٨٢»؛ واما الشعار الفلسطيني المقابل فكان: «لا عودة الى ما قبل العام ١٩٦٩». واما الواقع في يومنا هذا، وبعيداً عن الشعارات، فهو كالآتي:

اولاً ـ المخيمات التي أُزيلت كلياً أو جزئياً، بدءاً من منتصف عقد السبعينات، بفعل القصف الاسرائيلي هي التالية: مخيم النبطية دمر تدميراً تاماً، مخيمات صور وصيدا دمرت تدميراً جزئياً مرات عدّة؛ كما دمرت، جزئياً، مختلف المخيمات في العام ١٩٨٢ نتيجة الاجتياح الذي كان بحجة «أمن الجليل». واما نتيجة الحروب الاهلية المتعدّدة، فكانت النتائج التالية: تدمير مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا تدميراً كلياً، وتدمير مخيم ضبية تدميراً جزئياً، وكذلك مخيمات الشمال وبرج البراجنة وشاتيلا ومخيمات صور، فكلها دمرت بشكل جزئي؛ وهذا بغض النظر عن الفريق المسبب بالدمار في الحروب الاهلية هذه، أهي القوات اللبنانية؟ أم حركة «أمل»؟ أم حتى فريق فلسطيني ضد فريق فلسطيني آخر؟ فالنتيجة ان أبناء المخيمات هم، دوماً، يدفعون الثمن، وهم، دائماً، يفقدون الامن والأمان.

ثانياً ـ قد يعتقد البعض ان الحديث عن أمن المخيمات قضية مبالغ فيها، واما الواقع فيثبت ان هذا الحديث ليس «امتيازاً فلسطينياً»، كما قال يوماً مسؤول فلسطيني، بل انه حقيقة مرّة؛ فالمأساة الانسانية لا تقف عند حدود الدمار، أي الخسارة المادية، ذلك ان الدمار يعقبه، عادة، أمران، كلاهما مرّ: فاما تهجير ومزيد من الخوف وعدم الاستقرار، واما استمرار الحياة مع الخراب، في انتظار معجزة الأذن بالاعمار.

ثالثاً ـ في الشأن السياسي، لن نتوقف ازاء المواقف السياسية المتواصلة التي كان لبنان يؤازر فيها القضية الفلسطينية، ويدافع عنها في المحافل الدولية؛ كذلك لن نتوقف ازاء المحطة السياسية الرئيسة التي أيّد فيها مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ قيام منظمة التحرير الفلسطينية وانشاء جيش التحرير الفلسطيني، لكننا نتوقف ازاء الموقف «المتميّز»، حقاً، الذي انفرد به لبنان يومذاك؛ فلبنان كان أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع المنظمة، وفي العاصمة بيروت افتتح أول مكتب للمنظمة بين العواصم العربية، غير ان لبنان، في الوقت عينه، كان الدولة العربية التي رفضت السماح لجيش التحرير الفلسطيني بالتواجد على أرضها، حتى بهدف التدريب والاعداد فقط، وذلك نظراً للاوضاع الخاصة التي كان يعيشها لبنان؛ ولكن بعد تصاعد العمل الفلسطيني الفدائي، اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ارتفعت وتيرة التصادم بين منطق الدولة ومنطق الثورة، وبين اعتبار التواجد الفلسطيني نقمة أم صدفة؟ وبين اعتبار هؤلاء الفلسطينيين أعداء أم حلفاء؟

رابعاً ـ اما الاحداث الدامية التي تواصلت طوال خمس عشرة سنة، بكل ما تفجر فيها على أرض لبنان من متناقضات، وكل ما كان فيها من تجاوزات وتجاوزات مضادة، وكل ماداهمها من تدخلات وتداخلات، وكل ما سطرته أيامها وساعاتها من عذابات وضحايا وآلام، ومن تهجير ومن هجرة، فما يعنينا منها، في هذا المجال، ليست الذكريات، بل يعنينا التوصل الى العلاقة بين عقدة تلك المسيرة الماراثونية المريرة، وبين عقدة ما يجرى على الساحة، اليوم، من أحداث ومن مفاوضات ومن مخططات أميركية ـ اسرائيلية، وسرعان ما يكتشف المرء ان العقدة واحدة، وهي ما يمكن اختصارها في كلمة واحدة هي: «التوطين»، وفي سؤال واحد: هل هناك توطين للاجئين الفلسطينيين حيث يقيمون؟

ان قراءة متمعّنة للفكر الصهيوني، وتاريخ الهجمة الصهيونية على فلسطين، منذ أواخر القرن الماضي، مروراً بانشاء اسرائيل، وحتى يومنا هذا، تشير الى ان هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني ـ أي اسرائيل ـ هو النقيض التام لفلسطين العربية، وهو يتميّز عن سواه من المشاريع الاستعمارية التي شهدها التاريخ، قديمة وحديثة، في استحالة امكان التعايش بين المستعمر (اسرائيل الصهيونية) وأهل البلاد (العرب)، فهو استعمار للارض دون البشر، واحتكار للتاريخ والمستقبل، كما للحاضر، ولا امكانية هناك لنجاح استيطان صهيوني دائم، من غير تهجير السكان العرب وتوطينهم في الخارج، في أي مكان، وقد كان لبريطانيا اليد الطولى في تمكين الهاغاناه من احتلال المدن الفلسطينية في نيسان (ابريل) ١٩٤٨ وتهجير مئات الالوف الى الاقطار العربية المجاورة.

وهكذا منذ ولادة اسرائيل ولدت مشاريع لا حصر لها من مشاريع توطين الفلسطينيين في الاقطار العربية، ومن مهازل القدر ان رسائل الدبلوماسيين كانت تتبادل الآراء في العام الاول للهجرة: سوريا أفضل أم العراق؟ وقد استثنى بعضهم لبنان نظراً لأوضاعه الخاصة[١١]. واستمر سيل مشاريع التـوطين ولم يتوقف، كما استمر نضال الشعب الفلسطيني في رفضها بصلابة، وما زال يرفضها، والبراهين أكثر من ان تحصى.

أي جديد في الساحة، اليوم، يثير مخاوف التوطين أكثر من أي وقت مضى؟ وهل يتنبىء المستقبل القريب عن امكان حدوث ذلك؟

في استشراف المستقبل، يجدر، بداية، تصوّر المستقبل «المحتوم» أو «المفروض»، تمهيداً للتخطيط من أجل المستقبل المطلوب صنعه؛ وليست مهمة تصوّر المستقبل المحتوم هذا صعبة بالنسبة الى موضوعنا، ما دام مرتبطاً، بصورة جذرية، بالمفاوضات الجارية، حالياً، تحت المظلة الاميركية بين اسرائيل من جهة ودول الطوق العربية من جهة أخرى. فالاجواء السياسية الدولية لا تترك مجالاً للاستنتاج بأن حل مشكلة اللاجئين المعروفين بلاجئي العام ١٩٤٨ يمكن ان يتمّ بناء على قرار العودة الرقم ١٩٤ الذي أقرّته الامم المتحدة العام ١٩٤٨، والذي أقرّته دول العالم باستثناء اسرائيل، وإنْ كان الرفض الاسرائيلي لهذا القرار استمر طوال أربعين عاماً في ظل صراع الجبارين، فمن باب أولى ان يتشبّث الاسرائيليون أكثر بموقفهم العنصري الرافض هذا، في عهد الهيمنة الاميركية.

ودون دخول في تفاصيل المفاوضات الجارية، نشير، فقط، الى ان جميع القضايا بين اسرائيل ودول الطوق، من احتلال الاراضي الى الامن الى الحكم الذاتي الى المياه، الى سواها، قضايا يجرى أو سوف يجرى الحوار بشأنها، باستثناء موضوع لا يسمح بالحديث عنه، اصلاً، وهو مصير اللاجئين الفلسطينيين. ان هذا التغييب الكلي للموضوع هو الدلالة على وجود احتمال واحد، ألا وهو: فرض الأمر الواقع، وهذا يعني التوطين.

وليس من داعٍ للقول، ان هذا التوطين لا يرفضه الفلسطينيون واللبنانيون وحدهم، بل يرفضه العرب، وذلك حبّاً بفلسطين وقضيتها المقدسة؛ فلا قضية هناك، إنْ لم يكن هناك من شعب لهذه القضية.

واما في حال الرضوخ العربي للتوطين، فهذا مؤداه ان عصر الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة، لا عصر السلام، قد ابتدأ حقاً. واما هؤلاء الذين يحلمون بسلام حقيقي، من عرب أو من يهود، فهم لن يجدوه؛ اذ لا سلام هناك مع الهيمنة، ولا سلام هناك مع القهر والظلم الفادح.

ولتكن لنا من التاريخ القريب عبرة. فلو عدنا الى أحداث النكبة وتطوراتها، لتذكرنا جيداً ان العرب، جميعاً، رفضوا بكل ما أوتوا من بلاغة وحماسة تقسيم فلسطين وقيام اسرائيل، كما أنهم خاضوا حرباً مشتركة باسم الجامعة العربية، على أرض فلسطين. وبغض النظر عن خسارة الحرب في العام ١٩٤٨، فالحق، ان الحكومات العربية امتلكت الجرأة، يومذاك، لتخوض حرباً، ولكنها لم تمتلك ذرة شجاعة كي تقول لشعوبها: اسرائيل هذه مؤامرة استعمارية دولية كبرى مفروضة علينا، ونحن ليس باستطاعتنا الوقوف في وجه المؤامرة!

هل نتوقع اليوم صوتاً عربياً يقول: سياسة التوطين مؤامرة اميركية ـ صهيونية كبرى مفروضة علينا، وليس باستطاعتنا الوقوف في وجه المؤامرة؟

وهكذا، إنْ توصلنا الى ان هذا هو المستقبل «المحتوم»، فما هو المستقبل «المطلوب صنعه»، ضمن إطار الممكن، لا إطار التمنيات؟ كيف نبني مستقبلاً لا ينتمي الى دائرة ردود الافعال، دون غيرها؟ بل كيف ندخل دائرة الافعال المبتدأة، والارادة؟

ان تاريخ العرب المعاصر الذي يفوق تعداد هزائمه واحباطاته تعداد انتصاراته بنسبة عالية، يجعل للعنصر النفسي الاولوية على الحسابات المستقبلية المجردة. وفي موضوع كهذا، يمس

صميم المشروع الصهيوني ـ الاسرائيلي، والقناعة الاميركية المتوارثة، بالاهمية الاستراتيجية لما يعرف بالحلف الاميركي ـ الاسرائيلي، تتضاعف أهمية العنصر النفسي، والى الحد الذي يرفض معه الكثيرون حتى المناقشة العقلانية، هازين برؤوسهم قائلين: قد تتنازل اسرائيل عن أي حق تدعيه، وقد تعلن قبولها بأي حق من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، الاّ حق العودة، فهذا من المستحيلات!!

ولما كنا لا نرى عودة «الفلسطيني» الى وطنه من المستحيلات، وإنْ طال الزمن، فاننا، تمهيداً للمناقشة العقلانية، نعطي مثلاً واحداً نستقيه من جدول الانتصارات لا الهزائم ـ كما هي العادة ـ وفي هذا المثال نرى كيف انتصر النضال الفلسطيني على الاعلام الصهيوني ـ الاسرائيلي في الساحة الاميركية نفسها، وفي موضوع يعتبر من أكثر المواضيع متاهة، ألا وهو: «الرأي العام الاميركي في القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني». ومن أجل ايضاح التطوّر في طبيعة الرأي العام الاميركي ـ وهو الذي كان خاضعاً وما زال لسيطرة الفكر الصهيوني ـ الاسرائيلي، نتوقف، عند أبرز المحطات منذ عقد الخمسينات الى يومنا هذا.

تحدث مؤسس جامعة بيرزيت، موسى ناصر، في احدى محاضراته، عن زيارة قام بها مع وفد فلسطيني الى الولايات المتحدة الاميركية اثر انشاء اسرائيل بثلاث سنوات، وكان ذلك في أوائل عقد الخمسينات، ففوجئوا بالعدد الكبير من الحضور؛ اذ جاء مراسلون لأكثر من ثمانين صحيفة واذاعة، واستمع هؤلاء، ظاهرياً، بكل اهتمام لكل كلمة قيلت عن مأساة الشعب الفلسطيني والظلم الفادح الذي لحق به، وعن حقوقه المشروعة في وطنه. وانتهى المؤتمر. وتصوّر المحاضر وزملاؤه، انه لو نشر نصف هؤلاء بعضاً مما سمعوه، لكان في هذا نصر للقضية. غير أنهم في الأيام التالية اكتشفوا ان صحيفة واحدة، لم تنشر كلمة واحدة، أو اشارة واحدة، الى المؤتمر. كان التجاهل تاماً، وكأن المؤتمر لم يكن[١٢].

وفي أوائل عقد الستينات، قام الفنانان الفلسطينيان اسماعيل شموط وتمام الأكحل بزيارة الى الولايات المتحدة الاميركية، وكانت تلك هي المرة الاولى التي يدعى فيها فنانون من فلسطين لعرض لوحاتهم. وكانت الدعوة من قبل الطلاب العرب. وتمكن الفنانان، فعلاً، من اقامة عدد من المعارض في ولايات مختلفة وسط التجمّعات العربية، غير انهما جوبها بمعارضة شديدة من قبل الطلاب اليهود والجمعيات اليهودية، الى الحدّ الذي لم يسمح لهما باقامة المعارض داخل حرم الجامعات، باستثناء كلية جامعية واحدة قال عميدها للطلاب العرب: «سوف أسمح لكم باقامة المعرض، فهذه أول مرة تتاح لنا في اميركا ان نشاهد فناً فلسطينياً، بل هذه أول مرة نستمع فيها الى الرأي الآخر». وكان هذا العميد «الجريء» أميركياً يهودياً[١٣].

وفي خريف العام ١٩٧٤، قُبلت منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الجمعية العامة للامم المتحدة، وأصبحت، منذ ذلك العام، ترسل وفوداً لحضور الجلسات العامة في كل دورة تناقش فيها القضية الفلسطينية، فساهمت مشاركة الفلسطينيين بأعمال المنظمة الدولية في اثارة اهتمام وسائل الاعلام الاميركية بالقضية الفلسطينية، غير ان هذا لم يكن يعني، بالضرورة، التأييد أو قول الحق؛ اذ ان صورة الفلسطيني الفدائي لم تكن في تلك المرحلة الا صورة ارهابي قاتل، وإنْ يكن تمّ الاعتراف من قبل عدد من كبار الكتاب الاميركيين بانجازات المنظمة، باعتبارها «خلقت هوية فلسطينية جديدة، ووضعت الفلسطينيين على خريطة العالم»[١٤].

منذ اندلاع الانتفاضة في ١٩٨٧/١٢/٩، أخذت الصورة عن الفلسطيني الارهابي

تتحوّل، تدريجياً، الى الفلسطيني صاحب الحق في أرضه. ولا مجال، هنا، للتفاصيل في رصد هذا التحوّل، غير اننا نكتفي بالاشارة الى أهمية طبيعة الانتفاضة وراء ذلك، فهي انتفاضة سلمية شجاعة ومتواصلة، تطرح أهدافاً وطنية عادلة، بحيث ما عاد بامكان أي انسان ذي عقل وضمير ـ اوروبياً كان أم اميركياً ـ ان يتجاهلها؛ ونكتفي بالنتائج المعلنة، رسمياً، لعدد من استطلاعات الرأي العام الاميركي، التي أشار اليها جورج بول في كتابه الاخير: «الارتباط العاطفي: تورّط اميركا مع اسرائيل، من العام ١٩٤٧ الى اليوم»، حيث ذكر ان الاميركيين الذين يؤيدون حق تقرير المصير للفلسطينيين، ويؤيدون اقامة دولة فلسطينية مستقلة، بلغت نسبتهم ٥٣ بالمئة، ولاحظ بأن هذه النسبة لا تعكس ما يجري في أروقة الكونغرس الذي ما زال تحت التأثير الاسرائيلي[١٥].

لو عدنا الى ما قبل عهد الانتفاضة، هل كان بالامكان ان يوافق ٥٣ بالمئة من الاميركيين على اقامة دولة فلسطينية؟ ولو عدنا أبعد من ذلك، فهل كان بامكان موسى ناصر ان يتنبأ بمثل هذه الانتفاضة في وطنه أصلاً، أو ان يتنبأ بأن الكلية المتواضعة التي أنشأها في بيرزيت، سوف تتحوّل الى جامعة كبرى، والى معقل من معاقل الوطنية التي تقود مسيرة الانتفاضة؟

سؤال مشابه يطرح نفسه علينا اليوم: كيف نستفيد من العبر؟ وكيف نخطّط لسنوات عشر مقبلة، نحول فيها دون التوطين؟ فالنجاح في ذلك مرحلة أساسية، تمهّد لتحقيق الهدف القومي الانساني بعودة الفلسطيني اللاجىء الى وطنه، فلسطين.

نختصر النقاط الاساسية التي يجب التفاهم والاجماع من حولها، والعمل من أجلها، للحؤول دون التوطين، الى ست نقاط، هي التالية:

اولاً ـ المسؤولية: بداية، يجدر الاقرار بأن هذه المسألة تمس جوهر العلاقات العربية، شعوباً وحكومات، فهي ليست مجرّد علاقات لبنانية ـ فلسطينية. ومن هنا، فالمسؤولية عربية والمصير مشترك وواحد.

ثانياً ـ الاستراتيجية: اذا كان الحديث عن استراتيجية عربية، في السابق، همّاً فكرياً، فهو، في هذه المرحلة، ضرورة من أجل البقاء. واما عن الاستراتيجية المطلوبة، فيكفي بشأنها ان نحدّد شرطين فقط، الاول هو ان المطلوب هو الحدّ الادنى الذي يحصل على الاجماع، والآخر يضمن لقاء المؤمنين، جميعاً، بمستقبل هذه الامة، وهو ان تحمل الاستراتيجية آليات التنفيذ، على مختلف الصعد.

ثالثاً ـ الانتفاضة: كان حدثاً اعلامياً ان توقف الوفود العربية المفاوضات في واشنطن يوماً كاملاً في الذكرى الخامسة للانتفاضة، أي في ١٩٩٢/١٢/٩، فليكن هذا مؤشراً على أهمية الدعم العربي للانتفاضة، لا مجرد العمل الاعلامي، وليكن عهداً على الدعم المتواصل للانتفاضة التي تحوّلت الى نهج حياة، وأمل شعب.

رابعاً ـ العبرة: ان مسؤولية تجزئة الخريطة العربية التي ألقيت تبعتها على مارك سايكس وجورج بيكو، وعلى ذاك الرعيل الأول، مع نهاية الحرب العالمية الاولى، لا توازي بعضاً من مسؤولية «التفتيت» التي تنتظر جيلنا في عقد التسعينات، ولا عذر لنا بأن «التفتيت» بات في اوروبا عنوان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثالثة، أي الحرب الباردة بين الجبارين، وبخاصة، ان بلادنا لم تهدأ فيها الحروب. فمنذ كانت النكبة، شهدت الامة العربية عدداً من الثورات والانتفاضات والانقلابات العسكرية؛ وعلى صعيد النهج الفكري، انتقلت الامة من الموجة القومية في عقد الستينات، الى

الموجة الاشتراكية في عقد السبعينات، الى الموجة الدينية في عقد الثمانينات، وقد آن الأوان للنضوج في عقد التسعينات، ولاستخلاص العبرة، وللاجماع على ارادة بناء الأمة باشاعة الديمقراطية.

خامساً ـ وحدة الموقف من اسرائيل سلماً أم حرباً، فالعرب أقوياء، عندما يوحّدون موقفهم من اسرائيل. ومن الادلة على أهمية وحدة الموقف، ان المفاوضات وصلت الى الجولة الثامنة دون حدوث انقسام في الصف العربي. ومن هنا كانت بداية التصوّر بامكان الاستمرار في السير معاً، سلماً، شرط العهد بالاستمرار، معاً، متّحدين «ومقاومة اذا لزم».

سادساً ـ رفض التوطين: لا تحمل السنوات العشر المقبلة، في أية صورة من صورها، امكان عودة اللاجئين الى وطنهم، هذا صحيح. ولكن هذا ليس معناه الحائط المسدود والقبول بالتوطين، تحت أي ضغط أو تهديد او حصار، إنْ عربياً أو فلسطينياً، فالمستقبل المنظور والممكن، حتى مع استمرار سيناريو المسيرة السلمية، يكمن في التعامل مع الخصم بالسلاح الذي يشهره هو علينا في «معركة» المفاوضات، وهو سلاح التفاصيل النابعة من التفاصيل، والتفاصيل التي لا تنتهي، واما السبب وراء لجوء المفاوض الاسرائيلي الى هكذا أسلوب، فواضح، ذلك لأنه لا يريد، حقاً، التنازل عن شيء يذكر، فكيف يطلب من الفلسطيني ان يتنازل عن حقه في وطن بأكمله؟ وكيف يطلب من اللبناني ان يقبل باقتسام الوطن حتى مع أشقاء له، وهو الذي يسعى الى جمع الغائبين من أبنائه في المهاجر؟

ولا ريب، فان اعادة فتح الحوار المسؤول الجاد لبنانياً وفلسطينياً، يجب ان يشمل النواحي المدنية والامنية والسياسية، الّا ان فتح الملف المدني هو الأصعب، جراء الخوف من ان يؤدي ذلك، بشكل تدريجي، الى مرحلة التوطين.

بالمقارنة مع ما جرى ويجرى في الاقطار العربية الاخرى، فان الوجود الفلسطيني في تلك الاقطار لم يؤد الى مخاوف مماثلة، واما اعطاء اللاجئين حقوقاً مدنية تنبع من المبادىء الانسانية والحضارية، لا القومية، فحسب، فأمر لم يؤد، عملياً، حتى الى الاقتراب من مرحلة أي توطين، كما انه لم يؤد، نفسياً، الى أي شعور بامكان التوطين؛ ومن سوريا المثل الأقرب، فهناك، وفقاً لآخر احصائيات (اونروا) ٣٠٢٩٥٨ لاجىء[١٦]، لا تميز القوانين المدنية بينهم وبين ابناء البلاد السوريين بشيء، كما ذكرنا سابقاً، فالحقوق والواجبات واحدة، واما المحافظة على الهوية الفلسطينية قانونياً ونفسياً وحضارياً ونضالياً، فأمر يشارك في المحافظة عليه السوريون أيضاً. واما إنْ انتقلنا الى الاردن، وعلى الرغم من كونه البلد الوحيد الذي أعطى جنسيته للاجئين، فنحن ما زلنا نجد فيه العدد الاكبر من اللاجئين المقيمين في الدول العربية المضيفة، فهؤلاء يفوق عددهم المليون لاجىء، ويبلغ تعدادهم، وفقاً لآخر الاحصائيات لدى (اونروا) ١٠٢٥١٢٤ لاجئاً[١٧]، واما عن حقوقهم المدنية، فهم، أيضاً، يتعلمون ويعملون ويساهمون في بناء اقتصاد البلاد.

لا انتقاص، اذاً، من استقلال كل من سوريا أو الاردن مع الوجود الفلسطيني، ولا انتقاص من الحقوق المدنية للفلسطينيين على أرض كل منهما. وفي توقعاتنا، ان ينحو لبنان، في السنوات المقبلة، الى توضيح العلاقات مع الفلسطينيين على أرضه، وذلك على الرغم من قرار وزارة العمل الذي أُصدر مؤخراً، والذي بات، بموجبه، يطالب الفلسطيني كما يطالب الاجنبي باذن رسمي للعمل، وذلك باعتبار هذا القرار من أصداء الماضي الذي يتبارى الجميع في طي صفحته. واما بشأن المستقبل، فهذا يخضع لمؤثرات شتّى، والتي يمكن ايجازها، في الفرضيات التالية:

- كلما وحّد العرب جهودهم سعياً الى أهداف معلومة ومتفق عليها، منها رفض التوطين

رفضاً قاطعاً، وكلما نسّقوا في ما بينهم بتواصل، وخصوصاً بين دول الطوق، كان في ذلك الطوق الحقيقي، لا الجغرافي وحده، حول اسرائيل.

○ كلما ساد الامن والأمان أوساط اللاجئين الفلسطينيين، كان في ذلك مدعاة الى انصرافهم الى تطوير الهوية الفلسطينية ووسائل نضالهم المشروعة للعودة الى وطنهم، فلسطين، مهما طال الزمن، لا الى فقدان هويتهم الوطنية والتاريخية، والذوبان في المجتمع الذي يقيمون فيه.

○ كلما تلاشت ذيول الحروب المأساوية من الذاكرة اللبنانية والفلسطينية، عاد كل شعب الى أصالته التاريخية، وعاد اللبناني والفلسطيني المقيم على أرضه، يعملان، معاً، لاعمار وطن كاد يضيع، واسترداد وطن ضاع من قبله.

○ كلما قويت دعائم بناء الدولة القوية الحديثة في لبنان، تقلّصت طبيعة المخاوف من توطين يمكن فرضه بقوة غير منظورة، واقترب الوضع في لبنان الى الوضع في سوريا أو الاردن، واكتشف لبنان كم بامكان اليد الفلسطينية، التي ساهمت عبر أربعين عاماً في اقتصاد لبنان، من أن تقوم بالمزيد.

---

(١) في البيان الختامي الذي أذاعه وزير الخارجية اللبنانية، فارس بويز، في ختام مؤتمر وزراء دول الطوق في بيت مري، في ١٩٩٢/١٢/٤، ورد، لأول مرة، على لسان مسؤول لبناني الاشارة الى «دولة فلسطين» لا الى «منظمة التحرير الفلسطينية»، راجع: «البيان الختامي»، **السفير** (بيروت)، ١٩٩٢/١٢/٥.

(٢) «البيان الوزاري»، **النهار** (بيروت)، ١٩٩٢/١١/١٠.

(٣) «أمر اليوم في ذكرى الاستقلال»، **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٢١.

(٤) «البيان الوزاري»، **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/١٠.

(٥) UNRWA IN LEBANON, *Issued by Public Information Office, United Nations Relief and Works Agency for Palestine in the Near East* (Unless otherwise stated refugees figures are as at 31 March 1992, p. 1.

(٦) شفيق الحوت، «مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية»، في **لبنان وآفاق المستقبل**، أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ٢٢٨.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) UNRWA, *Total Registered Refugees Per Country and Areas as at 30/9/1992*, Table 1.0, p. 3.

(٩) UNRWA IN LEBANON, *op. cit.*, p. 1.

(١٠) الوضع الحالي للمخيمات والتجمّعات الفلسطينية كالتالي: المخيمات الشرعية (الاولى) في منطقة صور: البص وبرج الشمالي والرشيدية، واللاشرعية (الثانية): جل البحر وشبريحا والقاسمية وأبو الاسود (جب جنين)؛ وفي منطقة صيدا المخيمات الاولى: عين الحلوة والمية ومية، والثانية تجمع صيدا القديمة وتجمع السكة اضافة الى وادي الزينة؛ واما في الاقليم، فهناك في شحيم وفي مزبود تجمّعات ثانية؛ وفي منطقة البقاع المخيمات الاولى: ويفل، والثانية في بر الياس وتكنة غورو؛ وفي منطقة بيروت، المخيمات الاولى: شاتيلا ومار الياس وبرج البراجنة وضبية، والثانية: صبرا والداعوق وسعيد غواش؛ وفي منطقة طرابلس، المخيمات الاولى: نهر البارد والبداوي، والثانية: المهجرون على اطراف البارد، والمهجرون من تل الزعتر على أطراف البداوي.

(١١) PRO, FO. 371-68576 E10232/4/31, Houston Boswall (Beirut) to Foreign Office, 28 July 1948 as cited in Morris, Benny; *The Initial Absorption of the Palestinian Refugees in the Arab Host Countries, 1948 - 1949*, Oxford: B. Morris, 1985, p. 27.

(١٢) موسى ناصر، **محاضرة**، بيرزيت: كلية بيرزيت، ١٩٥٦.

(١٣) اسماعيل شموط، **لقاء صحفي** (بيروت)، ١٩٦٤.

(١٤) Ball, George W; & Douglas B. Ball, *The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present,* New York: Norton & Company, 1992, p. 239.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) UNRWA, "Total Registered Refugees...", *op. cit.*

(١٧) المصدر نفسه.

الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي في إطار المتغيّرات الراهنة ـ ١٩٩٣

العميد د. هيثم الكيلاني

رئيس تحرير مجلة «شؤون عربية» (القاهرة)

تحيط بهذا العنوان سمتان، تجدر الاشارة اليهما قبل الخوض في غمار البحث، حتى لا يكون هناك التباس أو وهم في التصوّر: الاولى، ان صفة «العربي» التي تشكّل احدى كفتي الميزان العسكري «العربي ـ الاسرائيلي» لا تحمل معناها الشمولي الدقيق، بقدر ما تحمل جزئيات ذلك المعنى، وهي جزئيات ينتابها النقصان والزيادة. وفي مقابل ذلك، تحمل صفة «الاسرائيلي» التي تشكّل الكفة الثانية، كامل معناها، اضافة الى معانٍ أخرى، وبخاصة ان عنصر التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي يفرض نفسه ضمن صفة «الاسرائيلي». والسمة الثانية، هي رجرجيّة الميزان؛ فالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، دون غيره من الموازين العسكرية في الصراعات المسلّحة الاخرى المعروفة، قُلّب رجراج، سريع التطوّر والاختلال، لكثرة ما تطرأ عليه من عوامل، ولاستمرار ما تدخل عليه من عناصر جديدة، نوعية وكمية. واذا كانت صورة الميزان توحي بانطباع معيّن في يوم كتابة هذه الدراسة، فقد تختلف الصورة فتعطي انطباعاً مختلفاً في يوم نشر الدراسة نفسها. وسنأتي على تفصيل هاتين السمتين والدلالة عليهما في غضون البحث.

وعلى هذا، فان عنوان الدراسة «الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي» لا يمكن ان يتطابق معناه ومبناه الاّ اذا كانت الكفة العربية من الميزان تحمل موزونات جميع الاطراف العربية، بمثل ما تحمل الكفة الثانية جميع موزونات الطرف الاسرائيلي. وفي غير هذه الحال، فاننا نكون أمام موازين عدّة، احدى الكفتين فيها لاسرائيل، وكل كفة ثانية تخص دولة عربية محدّدة. وحينذاك، علينا ان نواجه حالة دراسية مختلفة، لها عنوانها ومنهجيتها المختلفان في الدراسة والتقويم.

سنقصر هذه الدراسة على ميزان القوى غير النووية، ذلك ان المسألة النووية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي تشكّل دائرة قائمة بذاتها تحتاج الى دراسة مستقلة ذات معايير ومنهجية غير التي أخذنا بها في هذه الدراسة، وبخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار عاملين: اولهما، ان اسرائيل ـ وهي القوة الوحيدة اليوم، التي تحوز سلاحاً نووياً في منطقة الشرق الاوسط ـ لاتزال لا تعترف بحيازتها السلاح النووي. وثانيهما، ان جميع الحروب والمعارك العربية ـ الاسرائيلية، منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم، استخدمت فيها الاسلحة التقليدية، بالرغم من حيازة اسرائيل السلاح النووي منذ عقد الستينات.

والميزان العسكري هو الاساس الذي تُبنى عليه المفاهيم الاستراتيجية والخطط

العمليـاتية والتحرّكات القتالية؛ وهو المعيار الذي يقيس عليه كل طرف من أطراف الصراع قدراته وقدرات خصمه. وهو الذي يقدّم ويؤخر، ويطوى وينشر. ولذا، فان مفهوم «الميزان العسكري» متسع الجنبات، كثير العناصر المكوّنة للقوى الموجودة في كفتيه، كثرةً نوعية وكمية. ولأنه كذلك، فقد كان من الطبيعي ان تتعدّد فيه الآراء والاجتهادات. وسنعمل على الاحاطة، قدر الامكان، بالميزان العسكري الخاص بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، في إطار النقاط التالية: ١ ـ منهجية الدراسة، ٢ ـ الميزان كحصيلة لعـوامل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ٣ ـ التفوّق الكمي والنوعي باعتباره أهمّ مكوّنات الميزان، ٤ ـ السلاح النووي والميزان، ٥ ـ الانتفاضة والميزان، ومدى تأثير الانتفاضة كحركة شعبية في ميزان القوى، ٦ ـ التفاوض والميزان، والعلاقة الجدلية بين عملية التفاوض الهادفة الى تسوية الصراع من جهة، والميزان العسكري من جهة أخرى، ٧ ـ الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، وقراءة لمكوّناته.

أولاً ـ في منهجية الدراسة

ثمـة اعتبـارات ومـلاحـظات تفـرض نفسها على منهجية هذه الدراسة المتخصّصة بالميزان العسكري للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتهدف هذه الاعتبارات والملاحظات الى رسم تخوم الدراسة، حتى لا يأخذنا الاستطراد بعيداً عنها، وبخاصة ان الموضوع يمكن ان يتسع بقدر ما يشاء الباحث التوسّع والتفصيل. وكل ما نتمناه ان لا يكون الايجاز ثقيلاً فيشوّه بعض معالم الدراسة، أو يقفز عن بعض ما هو هامّ وضروري. لهـذا كان سرد الاعتبارات والملاحظات الآتية ضرورياً لتوضيح بعض التخوم والحدود، وابراز بعض التحفّظات والاحتياطات، كما تأتي، أيضاً، شفيعاً لبعض النواقص والتجاوزات:

١ ـ يدل مصطلح «الميزان العسكري» على وجود طرفين متصارعين، يحتل كل منهما احدى كفتي الميـزان. ويختزن «الميزان العسكري» طاقات الطرفين المتنازعين العسكرية، التي يفترض فيها ان تجسد القدرات العسكرية والروافد المختلفة التي تصبّ فيها وتغذّيها، والتي تعبئها الدولة من أجل تحقيق أهدافها بالقوة المسلّحة، سواء بالردع أو التهديد أو الاستخدام. وتتمثّل القوة العسكرية، حينـذاك، في القـوات المسلّحة العاملة والاحتياطية، والقوة الرديفة، في الخطوط الامامية والانساق الخلفية والمؤخرات. أمّا مصطلح «الميزان الاستراتيجي» فهو أوسع شمولاً وأكثر امتداداً، فهو يشمل جميع طاقات الدولة وقدراتها دون استثناء، ويمتد الى القدر الذي تستطيع شبكة العلاقات الخارجية للدولة ان تمتد اليه، سواء في مجالي العلاقات الصداقية أو العدائية، أو مجالات الرأي العام العالمي وأنصار الدولة في إطار الدبلوماسية والعلاقات الشعبية. وعلى هذا الاساس، يمكن القول ان الميزان العسكري يشكّل «جزءاً» من الميزان الاستراتيجي، وإنْ كانت هذه «الجزئية» قد تكبر كثيراً حتى تكاد تكون «الكل» في ظرف من الظروف، أو وقت من الاوقات.

أمّا «التوازن» فهو حالة من الحالات التي قد يكون عليها الميزان. فقد تكون الكفتان متعادلتين، فيؤدي ذلك الى التوازن، بحيث لا يستطيع أحد الطرفين أن يفرض ارادته على الطرف الآخر. وقد تكون احدى الكفتين أثقل من الاخرى، فترجح هذه في حين تشيل الثانية، ويؤدي ذلك الى الخلل.

تسعى هذه الدراسة الى التعامل مع مفهوم «الميزان العسكري» للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولا يدّعي البـاحث انـه سيخـوض في أعمـاق «الميـزان العسكـري»، وانمـا سيقتصر الامـر على

«التعامل» معه. ذلك ان الدراسة الشمولية لا يمكن ان تختزل في صفحات، وانما تحتاج الى توسّع في المعلومات والاحصائيات والمراجع، وهو ما لا سبيل اليه في هذا النوع من الدراسات.

٢ ـ يتّصف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في أغلب مراحله، بتساير حديثين معاً: أحدهما عن احتمالات الحرب، وثانيهما عن احتمالات السلام. ففي حين كتابة هذه الدراسة، تنشط عملية التفاوض لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي واقامة السلام في منطقة الشرق الاوسط. وفي الوقت نفسه، صرح رئيس الاركان الاسرائيلي بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٨، أي في المدة بين الجولتين السادسة والسابعة من المفاوضات الثنائية، فقال، ان خطر نشوب حرب مع سوريا، حالياً، «محدود جداً»، ولكن قد «تتغيّر الامور اذا وصلت عملية السلام الى طريق مسدود»[١]. وفي الوقت نفسه، أيضاً، تمارس اسرائيل العنف المسلّح في فلسطين المحتلة، فيقتل جيشها بالرصاص حَمَلة الحجارة من الفلسطينيين في الانتفاضة.

٣ ـ خلافاً لمعظم موازين القوى في الصراعات المعروفة في العالم المعاصر، يحيط الغموض بميزان القوى للصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى ان الباحث لا يستطيع، أحياناً، ان يغامر بالجزم واليقين في شأن مقولة تقع في المنطقة الرمادية من الثبوت والنفي، ولا يقبل فكره النقدي الاستقصائي ان يضعها خارج منطقة الشك، في حين ان المقولة ذات تأثير حازم وحاسم إنْ هي أصبحت يقيناً، وذات تأثير حازم وحاسم، أيضاً، ومختلف كل الاختلاف عن التأثير الاول إنْ هي غدت نفياً. وتفسير ذلك ان الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي مُعرّض، دائماً، بكفتيه، لمتغيّرات ومستجدات وعوامل طارئة تغيّر موزونات كل كفة تغييراً يتراوح بين شَوْل احدى الكفتين حيناً، ثم رجوحها حيناً آخر. وسنرى ان هذه الصفة تلازم حالة الميزان العربي ـ الاسرائيلي ملازمة تكاد تكون دائمة.

٤ ـ نظراً الى تباين الاسباب وتعرّض مكونات كفتي ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي لمتغيّرات ومستجدات وعوامل طارئة بصورة دائمة، فان عناصر الاستقصاء والاستقراء والسبر ستكون غالبة على عناصر منهجية الدراسة الاخرى. وتبدو هذه الغلبة أسلوباً في العمل الفكري قد يقود صاحبه الى حافة الغلط أو الغلط نفسه. وعزاء الباحث، آنذاك، انه اجتهد فأخطأ فنال أجراً واحداً، في حين انه كان يسعى الى ان يصيب فينال أجرين.

٥ ـ لقد احتسبنا مكوّنات ميزان القوى على أساس ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو من ذلك النوع الذي يصنّف بأنه «صراع صِفْري». وفي هذا النوع من الصراع، يحتسب كل مكسب او تطوّر ايجابي عربي خسارة لاسرائيل، والعكس صحيح. ان كل مهاجر يهودي جديد يأتي الى اسرائيل لا يعني، فقط، زيادة عدد سكان اسرائيل، وانما يعني، أيضاً، زيادة الطاقة القتالية الاسرائيلية بمقدار قوة انسان واحد، وضياع متر مربع من الارض العربية. ان أي (+ ١) للطرف العربي يعني، حكماً (– ١) للطرف الاسرائيلي. ولا بدّ من الاشارة، هنا، الى ان هذا النوع من الصراع ـ النوع الصِفْري ـ يصبح غير صِفْري إذا ما استطاع مؤتمر السلام أن يغيّر طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالاستجابة للمطالب العربية وتحقيق الحقوق العربية.

٦ ـ اذا كان ميزان القوى الاستراتيجي العربي ـ الاسرائيلي في حالته التي كان عليها في اثر حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وانهيار القوة العسكرية العراقية وتشقق الصف العربي، كامناً في الخلفية التي استند اليها مؤتمر السلام الذي انطلق من مدريد بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠، فان هذا الميزان نفسه سيكون القطب الذي ستتراكم عليه نتائج مؤتمر السلام ـ كيفما كانت تلك

النتائج ـ لتفعل فعلها في الميزان، فتتغيّر عناصره ومقوماته وموزوناته وحالته، تغييراً يتكيّف فيه مع نتائج المؤتمر، دون أي تقويم مسبق لتلك النتائج.

بعد هذه الملاحظات والاعتبارات الخاصة بمنهجية الدراسة ننتقل، الآن، الى البحث في مراجع الميزان العسكري وطرائق قياسه. ومن المعروف ان الكتاب الذي يصدره سنوياً «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن» بعنوان: «الميزان العسكري» يعتبر المرجع الاكثر صدقية من المراجع المماثلة، والاكثر اعتماداً عليه لاستقاء المعلومات منه، وهي معلومات رقمية خالية من التفاعل والتعامل مع أية عوامل أخرى، وهي كثيرة ومتنوعة، وبعضها يندرج في قوائم التعداد والاحصاء، وبعضها الآخر ينبو عن تلك القوائم.

ومن الجدير بالذكر، أن معظم الدراسات العربية الخاصة بموازين القوى العسكرية تلجأ الى استخدام البيانات الصادرة عن المعهد البريطاني الدولي أو المماثلة لها. وهذا أمر لا اعتراض عليه في إطار ما تقدّمه الارقام من دلالات. ويفترض ان تجد هذه الدلالات موضعها المناسب في إطار دراسة شمولية لعوامل القوة وعناصرها ومقوماتها وظواهرها وبواطنها كافة، في الصعد المحلية والاقليمية والدولية كلها. واذا ما تمّ ذلك، فاننا نستطيع ان نفهم لماذا انتصرت قوات لم تبلغ، قط، في تنظيمها وتدريبها وتسليحها وملاكاتها مستوى القوات المعادية لها، بل كانت الفوارق شاسعة في جميع المجالات. وحتى لا نستطرد في سرد الامثلة على ذلك، نشير الى الثورة الجزائرية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) التي انتصرت على دولة عظمى هي فرنسا، والثورة الفيتنامية (١٩٥٤ ـ ١٩٧٥) التي انتصرت على أعظم قوة عسكرية ـ اقتصادية في العالم، هي الولايات المتحدة الاميركية، والثورة الافغانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) التي تصدّت للقوة العظمى الثانية في العالم، الاتحاد السوفياتي السابق، وانتفاضة الشعب الفلسطيني التي لا تزال تتصدى بأضعف سلاح عرفه التاريخ لأعتى قوة جبروت وطغيان هي الجيش الاسرائيلي (١٩٨٧ ـ ٠٠٠٠).

ثمة طريقتان معروفتان لتكوين الميزان العسكري وقياسه[٢]: الاولى، اسمها «المقارنات الثابتة»؛ وتتمّ فيه مقارنة قوتي الطرفين بأسلحتهما وملاكاتهما وتنظيماتهما وقياداتهما. وتفقد هذه الطريقة عوامل هامة عدة، منها: التدريب الفردي والجماعي بمختلف مستوياته، المستوى الحضاري للمقاتل، القدرة على القتال، التعاون والتفاعل بين صفوف الاسلحة والقوات، الامداد والتموين والتعويض (اللوجستية)، الروح المعنوية، بيئة القتال (جغرافية مسرح العمليات، الاحوال المناخية، الخ)، المذهب العسكري وأساليب القتال، القيادة السياسية للدولة، شبكة الاصدقاء والاعداء، وغيرها من العوامل الهامة. أمّا الطريقة الثانية فهي «المقارنات الديناميكية»؛ وهمّها الاول تجنّب العيوب التي ظهرت في الطريقة الاولى. وللطريقة الثانية أساليب متعدّدة، ينتسب معظمها الى واضعيها من العلماء. وهي تدرس حالات معيّنة في شروط وظروف وعوامل محدّدة. وتتشابه أساليب هذه الطريقة في أنها تعتمد المنهج العلمي في البحث والتقويم. وتنتهي، في أغلب الحالات، الى وضع نموذج رياضي عن المشكلة قيد البحث، يفصّل العوامل المختلفة ويوضّح شبكة التفاعلات فيما بينها، ولا تهمل هذه الطريقة العوامل النوعية التي لم تستطع الطريقة الأولى احتواءها، وتضع لها قيماً عددية، حتى ان «الروح المعنوية» تُقوَّم برقم يحدّد منزلتها في شبكة العوامل المشكّلة للميزان العسكري.

واذا كانت هاتان الطريقتان عامّتين في تركيب مكوّنات الميزان العسكري وتحليله وتقويمه، فثمة عامل قومي متميّز وخاص بالكفة العربية من الميزان. ذلك ان من العسير ان يُتهم باحث عربي

بارتكابه الخطأ أو ركوبه مركب التهويل والتضخيم بشكل يخرجه من دائرة الموضوعية والبحث العلمي، حينما ينطلق ـ وهو يتناول موضوع «الميزان العسكري» للصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ من القاعدة التي مبناها ان الأمة العربية، بأقطارها الكثيرة، تملك موارد وطاقات وقدرات بشرية ومادية وحضارية كثيرة ومتنوعة وفائقة. واذا كانت هذه القاعدة مُعطى قومياً، فان اسرائيل تستخدمها لغرض آخر، وتدعمها في ذلك الولايات المتحدة الاميركية. فاسرائيل تضع مواردها وطاقاتها وقدراتها في احدى كفتي الميزان، وتُكوِّم موارد الدول العربية الاحدى والعشرين وطاقاتها وقدراتها في الكفة الاخرى. ومصدر الخطأ والتزييف في صنع هذا الميزان، هو ان الكفة العربية، بالشكل الذي ترسمه اسرائيل وأنصارها، لم تكن، قط، جامعة لعناصر القوى العربية كلها على امتداد الوطن العربي. ان مراجعة سريعة لشريط الصدامات المسلّحة العربية ـ الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم، تثبت هذه المقولة، وتجعلها حقيقة واقعة.

ويختزل «الميزان العسكري» في أقصى حدود تعبئته قوة الدولة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والمعنوية، وغيرها. وهي قوة مركبة من عناصر كمية وعناصر كيفية، بعضها ظاهر والآخر باطن. وبذلك يُنظر الى مفهوم الميزان على أنه ذو طبيعة متحركة دينامية، وقابلة للخضوع المستمر للمتغيّرات.

ويذهب بعض الباحثين الى تقدير عناصر الميزان تقديراً رقمياً، فيخصّ:

- العناصر المادية: القدرة الاقتصادية، الكتلة الحيوية (السكان والاقليم)، القدرة العسكرية، القدرة السياسية: بـ (٦٠) علامة من (١٠٠).
- العناصر المعنوية: الارادة القومية، الاهداف الاستراتيجية، القدرة الدبلوماسية: بـ (٤٠) علامة من (١٠٠).

واذا كانت الفئة الاولى (العناصر المادية) تشكل، في مجموعها، العماد المادي والمؤسسي لقوة الدولة، فان الفئة الثانية (العناصر المعنوية) توظّف الفئة الاولى لتحقيق الهدف المرسوم، وتشكّل لها الوعاء الذي تتحرك فيه، وتؤثر فيها تأثيراً جذرياً قد يؤدي الى النصر أو الى الهزيمة، بقدر ما تُحسن الفئة الثانية استخدام الفئة الاولى وتشغيلها بالاسلوب المناسب والكم المناسب في المكان والزمان المناسبين.

ولأن هذه الدراسة ليست مخصّصة للتوسع في المفهوم النظري للميزان العسكري، ولا للتفرعات الكثيرة التي يتفرع اليها كل عنصر من العناصر المادية والمعنوية التي أشرنا اليها، ولا الى تعريف وتقويم كل عنصر رئيس وعنصر فرعي، فاننا ننتقل مباشرة الى المعادلة[٣] التي تجسّد مفهوم ميزان القوى بتحويل العناصر المادية والمعنوية الى أرقام حسابية. وتتألف المعادلة من مجموع أوزان العوامل المادية مضروب بمجموع أوزان العوامل المعنوية. واذا ما أشرنا: بالحرف (ق) الى القدرة الاقتصادية، والحرف (ك) الى الكتلة الحيوية، والحرف (ع) الى القدرة العسكرية، والحرف (س) الى القدرة السياسية (أي فئة العناصر المادية)، والحرف (أ) الى الارادة القومية، والحرف (هـ) الى الاهداف الاستراتيجية، والحرف (د) الى القدرة الدبلوماسية (أي فئة العناصر المعنوية)، فان المعادلة تصبح على الشكل التالي:

(ق + ك + ع + س) × (أ + هـ + د) = القوة الظاهرة للدولة.

واذا ما طبّقنا[٤] هذه المعادلة على حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، على أساس احتساب سبعة بلدان فاعلة فيها، هي: مصر وسوريا والاردن ولبنان (بلدان مواجهة) والعراق والسعودية (كبلدين فاعلين في مواجهة غير مباشرة)، واسرائيل، فان النتائج الناجمة عن قياس قوة هذه الاطراف تبدو كما يلي:

١ ـ قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧: مصر هي الاقوى، تليها اسرائيل، فالسعودية، فلبنان، فسوريا، فالاردن، فالعراق. وتزيد قوة مصر على قوة اسرائيل بمقدار ١٥ بالمئة. وتبلغ قوة أطراف المواجهة العربية (مصر وسوريا والاردن ولبنان) بالنسبة الى قوة اسرائيل أكثر من الضعف، أي ١/٢,٥٤. في حين تبلغ قوة الاطراف العربية المجتمعة الستة بالنسبة الى قوة اسرائيل ثلاثة أمثال ونصف، أي ١/٣,٥. أمّا من ناحية «القدرة العسكرية»، وحدها، كعنصر من عناصر الميزان، فان النتائج تشير الى ما يلي: تفوق اسرائيل على مصر عسكرياً بنسبة ضئيلة هي ١/١,٠١، وتفوّقها على سائر البلدان العربية فرادى، بنسب متفاوتة. أمّا اذا جمعنا القدرات العسكرية للدول العربية الاربع المواجهة لاسرائيل، فان المجموع العربي يتفوّق عسكرياً على اسرائيل بنسبة ١/٢,٥٤. وتزداد هذه النسبة لتصبح ١/٣,٥ اذا ما جمعنا القدرات العسكرية للدول العربية الست.

٢ ـ قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣: مصر هي الاقوى، تليها اسرائيل، فالسعودية، فسوريا، فلبنان، فالعراق، فالاردن. وتزيد قوة مصر على قوة اسرائيل بمقدار النصف تقريباً. وتبلغ قوة أطراف المواجهة العربية (مصر وسوريا والاردن ولبنان) بالنسبة الى قوة اسرائيل أكثر من ثلاثة أضعاف، أي ١/٣,٢. في حين تبلغ قوة الاطراف العربية الستة بالنسبة الى قوة اسرائيل أكثر من أربعة أمثال ونصف، أي ١/٤,٥٢. أمّا من ناحية «القدرة العسكرية»، وحدها، فان النتائج تشير الى مايلي: تفوّق مصر عسكرياً على اسرائيل بنسبة ١/١,٢٦، وتفوّق اسرائيل على البلدان العربية الخمسة الاخرى فرادى بنسب متفاوتة. وتتفوّق مصر وسوريا، معاً، على اسرائيل بنسبة الضعف تقريباً، أي ١/١,٩٦. وهذا يؤكد التفوّق العربي (مصر وسوريا باعتبارهما خطّطا للحرب معاً واشتركا فيها منذ بدئها) عسكرياً على اسرائيل قبيل بدء حرب العام ١٩٧٣. ومن الملاحظ ان هناك اتساقاً تقريبياً، وليس اتساقاً كاملاً، بين الميزان العسكري من جهة، ونتائج الحرب من جهة أخرى[٥].

ثانياً ـ الميزان كحصيلة لعوامل الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ثمة شواهد عدّة تدلل على تعرّض الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي لعوامل مفاجئة ومؤثرة ومتتابعة، تغيّر معالم كفتيه ووضعهما. والمثل الاول الذي نضربه على ذلك، ما جرى من تطوّرات على ميزان القوة في مطلع عقد الثمانينات. فبعد خروج مصر من ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، شدّدت اسرائيل قبضتها على الارض العربية المحتلة، فأعلنت ضمّها منطقة الجولان السورية. وشنّت حربها على منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها والمقاومة اللبنانية في صيف العام ١٩٨٢ في غياب أي ردع عربي مضاد. وضربت المفاعل النووي العراقي «تموز ـ اوزيراك» في صيف العام ١٩٨١، وسعدت لانهماك العراق في حرب ضد ايران لم يكن يبدو، آنذاك، أي أفق لانتهائها. لقد أثرت جميع هذه العوامل على الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، فأدخلت اسرائيل تخفيضاً ملموساً على موازنتها العسكرية[٦]، دون أي يؤثر ذلك في قدرتها المتفوّقة على العمل العسكري ضد الجانب العربي. وقد استمر التخفيض المالي البالغ سنوياً ٦٠٠ مليون دولار سنوات عدّة[٧].

وما أن انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية في صيف العام ١٩٨٨، حتى شعرت اسرائيل بأن ميزان القوى يمكن ان يرجح الى جانب العرب، اذا ما أخذت في الاعتبار نتائج الحرب، وتضخم القدرة العسكرية وتطوّر الصناعة العسكرية لدى العراق، وتزوّد بعض الجيوش العربية بالنظم السلاحية الحديثة. ومن الطبيعي ان يؤدي هذا كله الى التأثير على ميزان القوى من خلال تقليص التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي، حتى بلغ الامر حدّ اليقين بأن الميزان العسكري أصبح متوازناً، وان الردع غدا متبادلاً، فلا يستطيع طرف انزال ضربة أولى تقضي على نظم الاسلحة الاستراتيجية للطرف الآخر، دون أن يرد هذا بضربة عنيفة مماثلة[٨].

وبعد ان شهدت حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) استخدام أطراف الحرب، وبخاصة القوات الغربية في التحالف، أنظمة تسليحية وذخائر جد متطوّرة، وعلى مستويات مختلفة، تعرّض الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي لتطوّرات كمية ونوعية هامّة، تمثّلت في دخول صفقات أنظمة تسليحية حديثة ومتنوّعة الى كفتي الميزان. ولم تكن تلك الصفقات، في الاساس، مطلوبة لذلك الميزان، بقدر ما كانت مطلوبة في أثناء أزمة الخليج وبعدها، للأزمة نفسها ولما يماثلها في المستقبل. وهكذا خضع الميزان لتأثيرات كمية ونوعية أنتجتها تلك الانظمة التسليحية المتطوّرة.

لقد انتهزت اسرائيل مناسبة سعي دول مجلس التعاون الخليجي الست الى استيراد الاسلحة لمواجهة مشكلة الأمن الناجمة عن حرب الخليج، الى اعتبار ذلك اخلالاً بالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، وهو ما يتطلب تعديل الميزان باستقدام أنظمة تسليحية متطوّرة، تولّت المساعدات الاميركية تزويد اسرائيل بها. وقد أدّى ذلك، في المقابل، الى ان يسعى بعض الدول العربية، مثل سوريا ومصر، الى تطوير قواته العسكرية.

وكانت حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ومن قبلها الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، سببين دفعا المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الى مراجعة المذهب العسكري الاسرائيلي، وبخاصة مبادئه ومفاهيمه ووسائله. وقد هدفت تلك المراجعة الى اعادة تركيب مكوّنات الكفة الاسرائيلية في ميزان القوى للصراع العربي ـ الاسرائيلي، حتى تستوعب الكفة المتغيّرات العسكرية المؤثرة في الميزان، وحتى تصاغ الحلول المناسبة لمواجهة تلك المتغيّرات، بغية الحفاظ على استمرارية رجحان الميزان لمصلحة اسرائيل.

تمثّلت تلك الظاهرة ـ أي اعادة تركيب مكوّنات الكفة الاسرائيلية في الميزان ـ في شواهد عدة، أهمها تقرير «الميزان العسكري في الشرق الاوسط» الذي يصدره سنوياً مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب. ولنأخذ تقرير العام ١٩٨٨ مثلاً على ذلك[٩]. فقد ورد في ذلك التقرير: ١ ـ ان الميزان العسكري البحري أصبح يميل، بوضوح، الى مصلحة الجانب العربي، بالكم والنوع، ٢ ـ هناك مؤشرات تدل على ان بعض الدول العربية طوّر قدراته على اختراق الاجواء الاسرائيلية، ٣ ـ أصبحت المؤخرة الاسرائيلية غير آمنة، فهي مهدّدة بالصواريخ أرض ـ أرض والاسلحة الكيميائية، ٤ ـ يرى بعض الدول العربية المالك للاسلحة الكيميائية والبيولوجية ان في هذه الاسلحة تعويضاً ـ وإنْ لم يكن غير متكافىء ـ عن الاسلحة النووية.

وعلى هذا التقرير وأمثاله، وبخاصة في الفترة من صيف العام ١٩٨٨ حتى صيف العام ١٩٩٠ ـ أي الفترة بين انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية واندلاع أزمة الخليج ـ صدرت في اسرائيل دراسات[١٠] عسكرية وسياسية، أسهم فيها مسؤولون عسكريون ومدنيون، وباحثون،

ومفكّرون، وجميعها تشير الى تنامي القوة العسكرية العربية تنامياً يعرّض الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي للخلل النوعي في بعض مكوّنات الميزان، والكمي في البعض الآخر لمصلحة الكفة العربية.

وفي مواجهة هذا الخلل، نشطت، أيضاً، الدراسات التي تبحث في معالجته وتفاديه. وعاد الحوار ساخناً في إطار المذهب العسكري الاسرائيلي بين: أنصار المدرسة الهجومية (الوقائية) الذين ينادون بأن تبادر اسرائيل الى شنّ هجوم كلما تجاوزت دولة عربية ما «خطاً أحمر» تكون اسرائيل قد حدّدته سلفاً؛ وبين أنصار المدرسة الدفاعية الذين يرون ان عامل التفوّق العسكري الاسرائيلي، نوعياً وتقانياً وعلمياً، كافٍ لاحباط أي هجوم عربي؛ وبين أنصار الردع النووي، الذين يدعون الى الجهر بالقوة النووية الاسرائيلية، ففي ذلك ضمان حاسم لأمن اسرائيل.

وتلا ذلك ما انتهت اليه حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) من نتائج أثّرت تأثيراً مباشراً في تكوين الكفة العربية في الميزان، حين أدّت الحرب الى تدمير القوة العسكرية والقدرات الصناعية والتقانية العراقية والى التأثير في بُنى العراق الاساسية وتكوينه كدولة. وقد أدّت جميع هذه العوامل الى اخراج العراق من الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي لمدة يصعب تقديرها.

ولقد كانت اسرائيل تأخذ، دائماً، مأخذ الجد «الخطوط الحمر» التي أشرنا اليها آنفاً، والتي اذا بلغت القوة العربية احداها فان اسرائيل تعتبر ان الميزان العسكري مال لمصلحة العرب، وأن عليها ان تعمل لعكس اتجاهه:

الخط الاول: ان يحوز العرب سلاحاً نووياً، أو أسلحة تدمير شامل غير تقليدية وقادرة على بناء توازن في الردع المتبادل، وعلى إبطال فاعلية الردع النووي الاسرائيلي. وفي مقابل هذا الخط، تُطوّر اسرائيل قدرتها النووية لتكون السلاح الذي يردع أي هجوم عربي، سواء كان بأسلحة غير تقليدية، أو بأسلحة تقليدية، ولكنه شامل وكاسح وسريع بشكل يهدّد كيان الدولة. وفي مواجهة هذين النوعين من الهجوم (بأسلحة تقليدية وأسلحة غير تقليدية) استعدت اسرائيل بأسلحة نووية ذات أغراض استراتيجية، وأخرى ذات أغراض تكتيكية، تُستخدم في جبهات محصورة ومواقع محدّدة عند الحاجة[١١]. ويشتمل الخط الاول، في نظر اسرائيل، على حيازة العرب طائرات بعيدة المدى قادرة على اختراق الاجواء الاسرائيلية حتى المؤخرة وذات حمولة كبيرة لوسائل التدمير، وصواريخ أرض ـ أرض، وأسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية، ووسائل لايصال تلك الصواريخ والأسلحة الى العمق والمؤخرة الاسرائيلية.

الخط الثاني: ان يتضخم الكم السلاحي والبشري المقاتل لدى العرب، مدعوماً بنوعية متطوّرة في السلاح والقيادة والجندي وأساليب القيادة والسيطرة والاتصال. وفي هذا المجال، تخشى اسرائيل ان يستطيع العرب تنشئة وتنمية الخبرات الذاتية لتطوير الاسلحة المتقدمة وتصنيعها، واتقان استعمال هذه الاسلحة وحيازتها بكميات فاعلة، وتطوير واستعمال الاسلحة التكتيكية والاستراتيجية غير التقليدية. ولا ريب في ان حيازة سوريا والعراق صواريخ يزيد مداها على ٦٠٠ كليومتر، وربما أكثر، وتحميلها حمولة تقدر بحوالى ١٥٠ كيلوغراماً، ونشرها مع قواعدها على مساحات واسعة ومبعثرة، يجعل سلاح الطيران الاسرائيلي عاجزاً عن القضاء على هذه الاسلحة في هجمة جوية واحدة؛ اذ أن الامر يحتاج الى عدد جد كبير من الطائرات، وضربات مكثّفة ومتواصلة، ولمدة طويلة. وهذه المطالب تفوق قدرة القوات الجوية الاسرائيلية.

الخط الثالث: ان تتغلب الأسلحة العربية على وسائل الدفاع وحماية المراكز السكانية

والمؤخرة الاستراتيجية لاسرائيل. وترى اسرائيل، فيما أصبح يملكه العرب من طائرات وصواريخ بعيدة المدى وأسلحة للتدمير الشامل، خطراً يهدّد مراكزها السكانية ومؤخرتها الاستراتيجية. وهو خطر لم تكن تشعر به قبل ذلك؛ اذ لم يُمسّ عمقها الاستراتيجي بأذى يذكر منذ حرب العام ١٩٤٨، مستندة في ذلك الى عاملين عسكريين: احدهما ضرب الاسلحة العربية المهدِّدة للعمق الاستراتيجي وهي رابضة في مواقعها بالارض العربية، وثانيهما عامل الردع الذي أقنع القيادات العسكرية العربية بأن أية ضربة للعمق الاسرائيلي أو المراكز السكانية سيكون الرد عليها بضربات أقسى وأكثر تكلفة. وما حدث في حرب العام ١٩٧٣ بين سوريا ومصر من جهة، واسرائيل من جهة أخرى، شاهد على ذلك. ولقد أحيت احتمالات هذا الخط الثالث الحوار الساخن في اسرائيل بشأن الحرب الاستباقية والضربات الوقائية للمنشآت الاستراتيجية العربية وإشهار الردع النووي.

في مواجهة هذه الخطوط الحمر الثلاثة، تجهد اسرائيل في تعديل ميزان القوى لتتغلب على مكونات الخطوط الثلاثة، وتحتفظ بتفوقها. وهي، في سبيل ذلك: ١ ـ تعمل على تطوير أسلحة دفاعية تبطل فاعلية الاسلحة الهجومية العربية، الى جانب تطور وسائل الدفاع المدني، ٢ ـ تُضمِّن خططها العملياتية ضرب قواعد اطلاق الصواريخ والقواعد والطائرات العربية قبل انطلاقها، ٣ ـ تُشهر سلاحها النووي بضربات استراتيجية أو تكتيكية حسبما يقتضيه الحال.

اضافة الى ذلك، تحاول اسرائيل ترجيح كفتها في ميزان القوى بعناصر تفويقية، من أبرزها: ١ ـ استغلال القوى البشرية الى الحد الاقصى عبر خدمة الزامية طويلة للنساء والرجال على السواء، وخدمة احتياط حتى سن الخامسة والخمسين؛ ٢ ـ تنظيم مناورات ومشروعات تدريبية منتظمة؛ ٣ ـ اجراءات جد دقيقة ومنظمة لجاهزية القوات والاسلحة الاحتياطية، وللاستنفار والتعبئة؛ ٤ ـ تطوير وسائل الانذار الاستراتيجي المبكر وتقليص مدته الى أدنى حدّ ممكن[١٢]؛ ٥ ـ امتلاك أسلحة وأنظمة سلاحية متفوقة تقانياً؛ ٦ ـ تنمية الابداع والمرونة والمبادرة وتكوين شخصية القائد ـ القدوة في المراتب كافة.

والى جانب هذا كله، لم تَأْلُ اسرائيل جهداً في سبيل تفتيت مكوّنات الكفة العربية في ميزان القوى. وكان هذا التفتيت يتجسّد في مواجهة كل دولة عربية على حدة، في إطار دورات الصراع المسلح بينها وبين الدول العربية. ويمكن القول، ان هذا المنهج الاسرائيلي في الحروب العربية ـ الاسرائيلية أصبح مَعْلماً من معالم الاستراتيجية الاسرائيلية. واذا ما استذكرنا بعض وقائع تلك الحروب، عثرنا على بعض الشواهد على هذه المقولة:

١ ـ ففي حرب العام ١٩٤٨ استغلت اسرائيل القتال على الخطوط الداخلية لضرب الجيوش العربية منفردة، الواحد تلو الآخر، مستغلة افتقار الجيوش لقيادة عسكرية موحّدة فاعلة، وفقدان التنسيق ما بين عملياتها. وهكذا وقفت الجيوش العربية موزعة مجزأة الى كتل صغيرة، وهو ما دعاها الى اتخاذ وضع الدفاع وانتظار ضربات العدو، تاركة عامل المبادأة بيد القيادة الاسرائيلية. وقد شهدت خاتمة حرب العام ١٩٤٨ استفراد القوات الاسرائيلية بالجبهة المصرية. ولم تنفع الترتيبات الفاشلة التي حاولت الجيوش العربية الاخرى القيام بها من أجل مساعدة القوات المصرية على التصدي للهجوم الاسرائيلي.

٢ ـ في حرب العام ١٩٦٧، بلغت الاستراتيجية الاسرائيلية ذروة القدرة على تفتيت مكوّنات الكفة العربية في الميزان، حين فاجأت مصر بهجوم جوي مركز وكثيف، وشنّت عليه بهجوم جوي مماثل

على الاردن. وبعد أن أشرفت على الانتهاء من احتلال سيناء، غزت القدس والضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ثم ركّزت هجومها على الجولان السورية. وهكذا، جرت وقائع حرب العام ١٩٦٧ وكأنها ثلاث حروب في ستة أيام، استغلت فيها اسرائيل القتال على الخطوط الداخلية أقصى استغلال.

٣ ـ وفي حرب العام ١٩٧٣، اضطرت اسرائيل الى القتال على الجبهتين المصرية والسورية في وقت واحد، وهو ما كاد يودي بها الى الهزيمة. وقد حدث، في ذلك الحين، أن استغلت القوات الاسرائيلية «الوقفة التعبوية» في سيناء، فاستفردت بالجبهة السورية، ثم ارتدت بثقلها الى الجبهة المصرية لتستفرد بها.

ثالثاً ـ التفوق والميزان

يمثل التفوق المحصلة النهائية لموازين القوى بين الاطراف المتصارعة؛ لذا فهو يتأثر بجميع العناصر الكمية والنوعية الداخلة في حساب تلك الموازين. وقد تبدو معادلة التفوق، الناجمة عن حساب موازين القوى، بسيطة في تركيبها، وتدفع الى الاعتقاد بأن التفوق اذا ما تحقق لطرف من أطراف الصراع فانه بالغ النصر لا محالة، كما تغري بعض أهل السياسة والاعلام بامكان التنبؤ بنتائج الحرب قبل اندلاعها، واعلان حتمية النصر قبل ان يبدأ القتال، الأمر الذي يحوّل الحرب الى عمل عبثي ما دامت نتيجته معروفة سلفاً. بيد ان جوهر المعادلة أعقد بكثير من ظاهرها الساذج، نظراً الى تعدّد أشكال التفوّق، وتنوع عوامله، وتباين منابعه، وعدم ثبات موازين القوى وامكانية تحولها بشكل يجعل التفوق قابلاً للانتقال من طرف الى آخر، بالرغم من التفوق الكمي والنوعي الذي يحوزه أحد الطرفين، بما يجعل غلبته على خصمه حتمية في الحساب المجرد الظاهري لموازين القوى. ان العامل الانساني، أي ادارة الحرب، سواء في التمهيد لها أو في أثنائها، يؤدي دوراً جذرياً ومؤثراً في تناقل التفوق من طرف الى آخر، وبالعكس. وقد يحدث ذلك في الحرب الواحدة غير مرة.

وليست «الكمية» و«النوعية» كلمتين يمكن أن تحلّ احداهما محل الاخرى، بل انهما تسيران في خطين شبه متوازيين، بحيث تكمل احداهما الاخرى. واذا كانت كلمة «الكمية» واضحة، ويمكن تقديرها بالارقام، كأعداد الجنود والدبابات والطائرات والمدافع والألوية والفرق، فان كلمة «النوعية» تنطوي على مجموعة من القيم والمفاهيم النسبية التي تحتاج، دوماً، الى الاستقصاء والسبر والاستكشاف والتقويم.

يتعامل ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي مع مفهوم الكمية والنوعية تعاملاً واسعاً وعميقاً. ومبعث هذا التعامل ذلك البون الشاسع في احصائيات القوى البشرية والاقتصادية بين كفتي الصراع. وهو ما دعا اسرائيل الى ان تستعيض عن النقص الكمي، سواء في القوة البشرية أو القوة السلاحية، بفارق نوعي ايجابي، تجسّد في ما يسمّى «التفوق النوعي» الذي تحرص اسرائيل على حيازته. ولقد قدّرت اسرائيل، بعد طول زمن، بأن هذا المفهوم ينطوي، الى جانب حسناته، على خطرين اثنين: اولهما، انه يفترض ان التفوّق النوعي الذي يملكه الجيش الاسرائيلي هو عنصر ثابت يمكن الحفاظ والاعتماد عليه زمناً غير منظور. وثانيهما، ان مقاربة كهذه تتجاهل التأثير الحاسم لعنصر الزمن على مسألة النوعية والكمية، ذلك ان التاريخ العسكري زاخر بالشواهد التي تثبت ان الكمية تنتصر أخيراً في الحروب الطويلة ـ وهي الحروب بالاسلحة التقليدية ـ ما لم تقابلها الكمية اللازمة ومعها النوعية اللازمة والكافية. ان مراجعة متأنية للكتاب الاسرائيلي: «الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية»[١٣]، تبيّن مدارج القلق الذي يساور القيادات الاسرائيلية، وتُنبىء

عن هواجسها الدائمة من أجل تعويض الفارق الكمي بفارق نوعي.

وتعترف الادبيات العسكرية الاسرائيلية بأن الحفاظ على التفوق النوعي ليس أمراً ميسوراً دائماً، فالجيوش العربية تساير التطوّر التقاني العسكري، وتجدّد أسلحتها وتزيد في تراكمها، وتحوز نظم سيطرة وقيادة واتصال حديثة، اضافة الى الخبرات العملياتية التي تتراكم فيها، والمهارات العلمية والتقنية التي تزداد نمواً بمرور الزمن. وجميع هذه العوامل تدل على ان التفوّق النوعي الذي تملكه اسرائيل ليس عنصراً ثابتاً بالضرورة، وهو قابل للضمور بقدر ما تردم الدول العربية فجوة التفوق النوعي. وهو أمر قد يتحقق. واذا ما تحقق، فان تكتلاً عسكرياً عربياً محدوداً قادر على ان ينصب تحدياً أمام العسكرية الاسرائيلية، قد تعجز هذه عن الرد عليه، أو قد تجد صعوبات وعوائق في الرد عليه، أو قد يكون الرد ـ وهذا في أقل تقدير ـ غالي الثمن جداً.

وفي هذا الاطار، لا يجوز لنا ان نُعلي من قيمة الكثافة البشرية العربية في حساب مكوّنات ميزان القوى. ذلك ان دروس الحروب المعاصرة، ومنها حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، علمتنا ان الكثافة البشرية لم تعد، بعد حدّ معيّن، مزية كبيرة بالمقارنة مع التطوّرات المدخلة على أنظمة الاسلحة التي بدأت تعيش الطور الثالث من الثورة التقانية، حتى انه يمكننا القول ان المعادلة بين العوامل البشرية من جهة، والعوامل المادية التقانية من جهة أخرى في الحرب الحديثة تغيّرت لمصلحة الشطر الثاني من المعادلة. ولنا أن نلحظ ـ من قبيل المثل ـ ان المحتوى التقاني لأنظمة الاسلحة في حرب العام ١٩٧٣ في الجانبين العربي والاسرائيلي كان قريباً من حالة التوازن. بيد أن هذه الحالة عادت فاختلت في حرب لبنان العام ١٩٨٢، واستمر هذا الاختلال التقاني في النمو بسبب تنامي العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية، وحجب التقانة العسكرية والصناعية المتطوّرة عن الجانب العربي.

وتكرر الادبيات العسكرية الاسرائيلية القول إن التفوّق النوعي للجيش الاسرائيلي يعوض التفوق الكمي للجيوش العربية اذا تراوحت نسبة الفرق في الكمين الاسرائيلي والعربي بين ١/٢ و١/٣. أما اذا فاق الكم العربي ثلاثة أمثال الكم الاسرائيلي، فان الكيف الاسرائيلي قد لا يستطيع تعويض هذا الفارق. ومن الجدير بالذكر، ان اسرائيل حشدت في جميع الحروب والمعارك العربية ـ الاسرائيلية ـ ما عدا في الايام الاولى من حرب العام ١٩٧٣ ـ قوات عسكرية تفوق القوات العربية المشاركة في القتال.

ان الحديث عن «التفوق النوعي الاسرائيلي» يقودنا، حكماً، الى تلمّس آثار العون العسكري الاميركي المستمر لاسرائيل، باعتباره العنصر الرئيس الذي يجعل التفوق النوعي الاسرائيلي أمراً واقعاً وممكناً، وباعتباره، أيضاً، عوناً لا يحدّه ظرف أو مانع أو سبب قاهر، وانما يصب، دوماً وباستمرار، في قناة القوة العسكرية الاسرائيلية، ويتدخل في أي وقت من الأوقات الى جانب اسرائيل، ليعينها على نصر (حرب العام ١٩٦٧)، أو لينقذها من هزيمة (حرب العام ١٩٧٣). وليس في الحروب المحلية التي وقعت في مختلف أنحاء العالم منذ العام ١٩٤٥ حتى اليوم، ما يماثل العون العسكري والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي الاميركي لاسرائيل، نوعاً وشكلاً وحجماً، وفي الوقت المناسب، والمكان المناسب.

لقد جعل هذا العامل ـ العون الاميركي لاسرائيل ـ جميع موازين القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ترجح لمصلحة اسرائيل ضد العرب. وحتى لا نخوض في عدد كبير من الادلة والشواهد والمراجع على صحة هذه المقولة، نشير، بايجاز شديد، الى واقعتين ذاتي دلالة أثرتا في مجريات

حربي العام ١٩٦٧ والعام ١٩٧٣ ونتائجهما:

١ ـ ففي مرحلة الانتظار العربي لحرب العام ١٩٦٧، عقدت القيادتان السياسية والعسكرية في القاهرة اجتماعاً مشتركاً في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد أوضح الرئيس، جمال عبدالناصر، في هذا الاجتماع الذي سبق الحرب بثلاثة أيام «ان مصر كسبت المعركة سياسياً، وان اسرائيل خسرتها. ولكن مصر لا يمكنها، بالرغم من ذلك، اتخاذ استراتيجية هجومية، لأن الموقف الدولي لا يسمح بذلك، خاصة ان الولايات المتحدة الاميركية من المحتمل ان تقدم مساعدة مباشرة لاسرائيل في حال تعرّض أمنها للخطر». وتأكيداً لهذا القول، وردّاً على قائد القوات الجوية الذي قال ان تلقي الضربة الاسرائيلية الاولى من اسرائيل «يعني فقد المبادأة من جانبنا»، قال المشير عبدالحكيم عامر أنْ نتلقى الضربة الاولى ونحارب اسرائيل «أفضل من أن نبدأ الضربة الاولى ونحارب اميركا واسرائيل معاً»[١٤].

٢ ـ وفي حرب العام ١٩٧٣، وفيما كانت القوات المصرية والسورية مندفعة في معارك تحرير الارض، نصبت الولايات المتحدة الاميركية جسراً جوياً الى مطارات الارض المحتلة وسيناء، نقلت اليها أسلحة متنوعة حديثة[١٥]، الى جانب طائرات قتال قدّمت الى سلاح الطيران الاسرائيلي. وقد استطاعت اسرائيل، بهذه النجدة الانقاذية الاميركية، ان تغيّر مجرى الحرب، وان تستثمر الوقفة التعبوية في سيناء (من ٩ الى ١٣/١٠/١٩٧٣)، لتوظف تلك الاسلحة في إطار قواتها المقاتلة في الجبهة. وهكذا اصطدمت العملية الهجومية التي استأنفتها القوات المصرية صباح يوم ١٤/١٠/١٩٧٣، هادفة الى بلوغ المداخل الغربية لممرّيْ متلا والجدي، اصطدمت بالاسلحة الاميركية الحديثة، فارتدت دون ان تحقق هدفها. وقد أدّى هذا الوضع العملياتي الجديد الى ان تندفع القوات الاسرائيلية في هجومها المضاد، وتحط على الضفة الغربية لقناة السويس من «ثغرة الدفرسوار» التي فتحتها في الجبهة المصرية ليلة ١٥ ـ ١٦/١٠/١٩٧٣[١٦].

سقنا هذين المثلين لندلل على ان العون العسكري الاميركي يلقي ثقله المباشر في الكفة الاسرائيلية من الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. ويأتي هذا العون في إطار التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي الذي أطلت بوادره منذ انشاء اسرائيل، وإنْ لم تجسّده نصوص تعاقدية، حتى إذا بدأ عقد السبعينات، انتظمت العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في مجموعة من الاتفاقيات والمذكرات تواصلت حتى العام ١٩٨٨، وأرست قواعد العلاقة الاستراتيجية، وأسست لها مجموعة من اللجان والهيئات الرسمية التي تدير أنشطة هذه العلاقة.

ولقد رصفت «الاتفاقية الاساسية لتبادل المعلومات من أجل تطوير الدفاع» وملاحقها الخمسة والعشرين التي عقدت في العام ١٩٧٠ الارضية لتطورات العلاقة الاستراتيجية. وتلا تلك الاتفاقية مجموعة من «مذكرات التفاهم» بلغ عددها، حتى الآن، تسعاً. وكان أهمها ثلاث مذكرات: الاولى في العام ١٩٨١، وقد عرفت بمذكرة «التعاون الاستراتيجي»، والثانية في العام ١٩٨٧، وهي خاصة بانضمام اسرائيل الى برنامج «مبادرة الدفاع الاستراتيجي ـ حرب الفضاء»، والثالثة في العام ١٩٨٨ التي اعتبرت اسرائيل «حليفاً غير عضو في حلف الاطلسي».

وتمثل «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» التي دعت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل الى الاسهام فيها، السبيل الأقوى والاجدى لتحقيق التفوّق العسكري والعلمي والتقاني الاسرائيلي، من خلال تمكين اسرائيل من بلوغ آفاق علمية وتقانية راقية، ورفيعة، ومن خلال تطوير الصناعة

العسكرية الاسرائيلية، وتعزيز قوة الردع الاسرائيلي، بتوفير امكانية اعتراض الصواريخ بعيدة المدى ـ وصاروخ باتريوت الذي أدّى دوراً كبيراً وهاماً في حرب الخليج أحد منجزات برنامج حرب الفضاء ـ وتدميرها قبل بلوغ أهدافها. يضاف الى ذلك، ان التقانة المطلوبة لتحقيق هذا الغرض لا بدّ ان تكون لها تطبيقات تنفع في مضادّة الصواريخ التقليدية أرض ـ ارض ذات المسارات غير الباليستية والعاملة في المنطقة لدى دول عربية عدّة ولدى اسرائيل أيضاً، وبخاصة ان أشعة الليزر التي ستستخدم في المحطات الفضائية هي موضع اهتمام العلماء الاسرائيليين، الذين تشير المعلومات الى انهم احرزوا تقدماً في مجال أبحاث الليزر في السنوات الاخيرة. وعلى هذا، فان استخدام الليزر كسلاح تدميري (وليس، فقط، كحاسب بُعْد أو مسافة) سيفتح أمام اسرائيل مجالاً لاقتباس نظام مصغّر ومعدّل للنظام الفضائي الاميركي الذي تشكّل أشعة الليزر أحد أسلحته.

ويفترض في نظام شمولي علمي دقيق، كنظام حرب الفضاء، ان يشتمل على وسائل للرصد والانذار والقيادة والسيطرة والتوجيه جد دقيقة وفعّالة، بغية الكشف عن الصواريخ المعادية لحظة اطلاقها، ثم ادارة العمليات المضادة. والى جانب هذا، لا بدّ من ان تكون هناك قدرة جد دقيقة وحسّاسة على التفريق ما بين الرؤوس الحربية الحقيقية وتلك المموّهة أو المزيّفة، وان تتوافر وسائل فعّالة لاختراق الدفاعات الفضائية والارضية على حد سواء. وفي هذه المجالات كلها، ثمة منافع لاسرائيل تستطيع اقتناصها واستخدامها من أجل تطوير قدراتها على الدفاع ضد الهجمات الفضائية ـ الجوية المختلفة.

يمكننا القول، ان اسرائيل استفادت من المبادرة الاميركية استفادة جلى في اتجاهين رئيسين، هدفا الى تعزيز التفوّق العسكري على مجموع الدول العربية، والى تغيير ميزان القوى تغييراً جذرياً: الاول، هو ان الدعوة الاميركية لاسرائيل كي تسهم في برنامج المبادرة تفتح الباب أمامها للمشاركة في أضخم برنامج عسكري ـ علمي في التاريخ المعاصر. وهذا ما يساعدها على ان تبقى في خط التقانة الامامي، ويعود عليها بمنافع كثيرة حيوية في مجال استجلاب الاموال الاميركية اللازمة للبحث العلمي، واغناء قاعدته التقنية، وتبادل المعلومات والخبرات مع أهمّ العلماء والاختصاصيين في مجال الدفاع، داخل الولايات المتحدة الاميركية وخارجها. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه الى ان برنامج «حرب الفضاء» من شأنه ان يقدّم بعض الحلول لمتطلبات اسرائيل الدفاعية والحربية والاقتصادية. أمّا الاتجاه الثاني، فيهدف الى استثمار الدعوة الاميركية من أجل ايجاد الدفاعات والوسائل المضادة لوسائل الايصال البعيدة المدى (الصواريخ) الحاملة للرؤوس النووية، وذلك في ضوء احتمال تحوّل منطقة الشرق الاوسط الى ساحة سباق نووي. وعلى هذا، فان أنصار هذا الاتجاه يعتبرون ان التقانات المنبثقة عن برنامج حرب الفضاء الاميركي سيكون لها تأثيرات وتطبيقات مباشرة على الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. ويرى هؤلاء، أيضاً، انه لا يجوز استبعاد نشوء وضع تتوافر فيه عوامل وظروف لا تكون اسرائيل فيها قادرة ـ لأسباب ديمغرافية وجغرافية ـ على ادامة رجحان ميزان الرعب أو الردع النووي لمصلحتها، أو حتى على استعمال السلاح النووي نفسه. ومن هنا، ينتهي أهل وجهة النظر هذه، الى ان البرنامج الاميركي سيفتح أمام اسرائيل أبواباً متعدّدة لاختيار وسائل دفاعية جديدة تقوم على أسس التقانة الحديثة المتطوّرة التي لا يحتمل ان تتوافر للعرب، الآن، أو في المستقبل القريب.

واضافة الى هذا كله، لا تزال تأكيدات الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل بأنها ستعمل، دائماً، على ضمان تفوّق اسرائيل العسكري على العرب تتكرر في مناسبات وأشكال مختلفة. ففي بيان

أصدره البيت الابيض في أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ سرد لبعض الاجراءات «التي ستبدأ الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذها في مستقبل قريب طبقاً لتعهد واشنطن المستمر بالحفاظ على تفوق عسكري نوعي لاسرائيل وحمايته». وتتناول هذه الاجراءات «تزويد اسرائيل بأحدث الاسلحة الاميركية، وتخزين الاسلحة والذخائر الاميركية في اسرائيل، وتحديث التقانة العسكرية الاسرائيلية»[١٧]. ووثقت واشنطن التزامها هذا برسالة وجهها وزير الخارجية الاميركية بالوكالة الى رئيس وزراء اسرائيل، أوضح فيها ان الولايات المتحدة الاميركية تضمن لاسرائيل «تفوقها النوعي العسكري» على الدول العربية[١٨].

ومن الجدير بالذكر ان تخزين الاسلحة والذخائر الاميركية في مستودعات اسرائيل يتجاوز الدلالة العسكرية الى دلالات أكثر أهمية وخطورة. فمن مراجعة وثائق وزارة الدفاع الاميركية الخاصة بهذه الحالة، ما يؤكد ان المناطق الواقعة خارج أراضي الولايات المتحدة الاميركية، والتي تخزن فيها الاسلحة والذخائر الاميركية، أو تقام فيها منشآت عسكرية أميركية، تعامل كما لو انها «مناطق أميركية»[١٩].

واذا ما حدث ان باعت الولايات المتحدة الاميركية سلاحاً الى دولة عربية، فانها تضمن لاسرائيل ان تلك الدولة لن تستخدم ذلك السلاح ضدها. وكمثل على ذلك تلك الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الاميركية الى رئيس وزراء اسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، يطمئنه فيها ان الطائرات المقاتلة من طراز «اف ـ ١٥» الاميركية المقرر بيعها للسعودية «لن ترابط قرب الحدود الاسرائيلية، ولن تستخدم في الاغارة عليها»[٢٠].

وعلى هذا، يمكننا التأكيد ان اسرائيل تسعى، أيضاً، الى ترجيح الميزان لمصلحتها، باستخدام أساليب التفوّق النوعي، لتعدل به التفوق الكمي العربي، ولتزيد في كفتها حتى ترجح. ولعلّ من أهم الاسباب التي تساعد على بلوغ ذلك التفوق النوعي، تلك النزعة المستمرة لتطوير الاستراتيجية الاسرائيلية تطويراً يتلاءم مع ذلك التفوق ويرسخه ويوظفه لتحقيق الاهداف الاستراتيجية. ولا يفوتنا، هنا، ان نشير ـ كمثل على ما نقول ـ الى ذلك الكم الكبير من البحوث والدراسات التي تمخض عنها الفكر العسكري الاسرائيلي في اثر حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، والتي لا تزال تترى وتتنوع حتى اليوم. ولقد اشترك في أدبيات هذا الفكر، العسكريون والمدنيون على حد سواء، وأشرفت، على قسم منه، مراكز البحوث والدراسات. ومَنْ يراجع هذه الادبيات، يخرج بخلاصات كثيرة، احداها وأهمها ان ثمة اتجاهاً جماعياً يدعو الى ضرورة تطوير الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية تطويراً جذرياً قادراً على مواجهة التحديات. وحتى تخلص تلك الدراسات الى هذه الدعوة، استندت الى مجموعة من المعطيات، أهمها ان التوازن الكمي بين الدول العربية واسرائيل لا يزال، دائماً، في مصلحة العرب. وقدرت تلك الدراسات ان الجبهة الشرقية (العربية) قادرة على تعبئة مليوني جندي، وهي تملك طائرات مقاتلة ضعف ما لدى اسرائيل منها، ودبابات تبلغ ثلاثة أضعاف الدبابات الاسرائيلية. وتنسحب هذه التقديرات «الضعفية» على جميع أنواع الاسلحة الاخرى. ثم تتابع تلك الدراسات حساباتها هذه، فتضيف الى ذلك كله ما لدى الدول العربية الاخرى من أسلحة، حتى تصل الى أرقام تبلغ أضعاف القدرة السلاحية الكمية الاسرائيلية.

ولم تنس تلك الدراسات ان تشير الى ان احصائيات الخريجين المتخصصين العرب، مقارنة بمثيلتها الاسرائيلية، تبرز الفرق الكبير في الكم، لأن الكم العربي في الاعوام المقبلة سيدعم بالكيف، وذلك بازدياد الخريجين العرب المتخصصين في فروع الهندسة والتقانة المتقدمة.

رابعاً ـ السلاح النووي والميزان

لا يمكن لأية دراسة خاصة بالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي ان تهمل العامل النووي وأثره في الميزان. وهو عامل لا يزال، حتى اليوم، قاصراً على الكفة الاسرائيلية دون العربية. وبالرغم من ان اسرائيل لم تعلن، بعد، عن حيازتها السلاح النووي، فثمة تأكيدات متواصلة على ان اسرائيل تملك سلاحاً نووياً، وان لديها كمية من القنابل النووية تتراوح بين مئة ومئتين[٢١]، وانها لا تعلن عن امتلاكها هذا السلاح لسببين رئيسين: أولهما، اخراج السلاح النووي من أية عملية لنزع السلاح النووي أو أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط. وثانيهما، ارهاب العرب بسلاح رادع خفي تُشهره اسرائيل في الوقت المناسب، أي حين الوصول الى عتبة الخطر التي لا بدّ عندها من استخدام السلاح النووي.

وهناك مراجع أخرى تعطي تقديرات مغايرة، كمثل ذلك الكتاب الاميركي الذي أُصدر في العام ١٩٩١، وقال فيه مؤلفه ان ترسانة اسرائيل من القنابل النووية أوسع وأكثر تقدماً من التقديرات السائدة[٢٢]. وقدّر مؤلف الكتاب ان لدى اسرائيل «المئات» من الرؤوس النيوترونية محدودة الفعالية، وان كثيراً منها مصنوع على شكل قذائف مدفعية وألغام أرضية، فضلاً عن القنابل الهيدروجينية. في حين ان بعض المسؤولين الاميركيين خلصوا الى ان ترسانة اسرائيل النووية أقل من ذلك، فهي لا تتعدى ٥٠ ـ ٦٠ رأساً[٢٣].

وليس لنا الّا ان نأخذ هذه المعلومات ـ ومصدرها مراكز بحوث ودراسات استراتيجية وعسكرية وتصريحات وتعليقات سياسية منشورة في أوروبا واميركا ـ مأخذ الجد، ونفترض وجود السلاح النووي لدى اسرائيل. وثمة اعتراض على هذا المنحى، يستند الى حرب العام ١٩٧٣، ومفاده ان اسرائيل لم تستخدم سلاحها النووي، ولم تهدّد باستخدامه حينما تعرض أمنها لخطر شديد. وفي الرد على هذا الاعتراض، يمكن القول ان ذروة الخطر التي بلغتها اسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ لم تصل الى العتبة التي يصبح عندها استخدام السلاح النووي حتمياً، كما أن التزام الولايات المتحدة الاميركية انقاذ اسرائيل من المأزق الذي وضعها فيه الهجوم المصري ـ السوري أخرج السلاح النووي من إطار حتمية الاستخدام.

ويستند أنصار حيازة اسرائيل للسلاح النووي، سواء من أهل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، أو من الصهيونيين المظاهرين للتوجه النووي الاسرائيلي، الى حجة قوامها قلق اسرائيل من الفارق الكمي، البشري والسلاحي التقليدي، بينها وبين العرب. فمن المؤكد ان هناك حدّاً اذا بلغته اسرائيل في تسلّحها فقد بلغت حد الاشباع الذي لا مزيد عليه. وفي هذا المجال، يستطيع العرب ـ من الناحية النظرية على الاقل ـ ان يكون حدّ تشبعهم بالسلاح فائقاً على الحدّ الاسرائيلي بدرجات كبيرة. ومن هنا، تنطلق الحجة التي أشرنا اليها، وبخاصة ان حرب العام ١٩٧٣ وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) دعمتا هذه الحجة بالوقائع.

ثمة حجة ثانية تتذرع اسرائيل بها، مفادها ان الاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية في حماية أمن اسرائيل سياسياً وعسكرياً اعتماداً مطلقاً قد يخضع لبعض المتغيّرات التي تضعف درجة ذلك الاعتماد. ولذا، فان الاعتماد على الذات هو الملاذ الاخير الذي قد تواجهه اسرائيل في ظرف ما من الظروف. وهنا يبدو السلاح النووي الأداة المثلى في الاعتماد على الذات.

وسيكون عاملاً هاماً في تغيير مكوّنات ميزان القوى، ما تخشاه اسرائيل من تزوّد بعض الدول العربية بأسلحة استراتيجية، مثل الصواريخ بعيدة المدى، والصواريخ ذات الرؤوس المتفجّرة غير التقليدية. كما ان اسرائيل تتحسب من احتمالات امتلاك بعض الدول العربية في المستقبل سلاحاً نووياً، أو القدرة على صنع سلاح نووي. ويمتد تحسبها هذا ليشمل بعض الدول الاسلامية (مثل ايران وباكستان). وثمة اتجاهان في اسرائيل لمواجهة هذا الاحتمال[٢٤]: احدهما ينادي بأن الحل السياسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي كفيل بمنع تطوير ظاهرة السلاح النووي في الاطار العربي ـ الاسلامي، بما سيتضمنه ذلك الحل من اجراءات للتفتيش والرقابة على المنشآت النووية العربية (وربما الاسلامية). أمّا الاتجاه الثاني فيميل الى معالجة الظاهرة بتدمير تلك المنشآت، على شاكلة تدمير المفاعل النووي العراقي في صيف العام ١٩٨١.

ولقد كان هذا العامل ـ أي احتمال تطوير ميزان القوى تطويراً يميل الى مصلحة العرب من جرّاء تطوّر نوعية التسلّح العربي ـ أحد الاعتبارات التي وضعتها اسرائيل في حسبانها يوم دخلت الى مؤتمر السلام في مدريد، وسنرى تفصيل ذلك عند الحديث عن العلاقة بين عملية التفاوض والميزان.

وفي جميع الاحوال، فمن الثابت ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي يؤثر تأثيراً بالغاً في ميزان القوى للصراع العربي ـ الاسرائيلي. واذا كانت هزيمة اسرائيل بالاسلحة التقليدية العربية غير مستحيلة، بالرغم من انها صعبة، فان السلاح النووي الذي يملكه طرف واحد دون الطرف الآخر، يغيّر مكوّنات ميزان القوى تغييراً جذرياً.

خامساً ـ الانتفاضة والميزان

قد يكون الحديث عن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة في إطار ميزان القوى في غير موضعه. فالانتفاضة حدث نضالي، وهي حركة مقاومة شعبية غير مسلّحة، في حين ان ميزان القوى يتكوّن من عناصر تصبّ، في نهاية المطاف، في مصلحة القتال المسلّح بمختلف أشكاله وأنواعه وميادينه. واذا كان صحيحاً ان الانتفاضة غير مسلّحة، فانها ذات تأثير في ميزان القوى، لأسباب عدة، منها:

١ ـ هدفت الانتفاضة الى تفكيك آلة الاحتلال وأجهزة القهر الاسرائيلية، واستنزاف قوات العدو، وزيادة توضيح جوهره العنصري الوحشي، وانزال الخسائر في اقتصاده، وحرمانه من سرقة الارض وخيراتها وثرواتها ومياهها.

٢ ـ جسدت الانتفاضة ارادة الشعب الفلسطيني كله في رفض الاحتلال، وتحمّلت في سبيل ذلك فظاعة أجهزة الاحتلال التي أعملت سلاح التقتيل وتكسير العظام والسجن والطرد وتدمير الديار، ولم تترك شكلاً من أشكال الاضطهاد والقهر الاّ استخدمته.

٣ ـ أثبتت الانتفاضة قدرتها على الاستمرار، منذ انطلاقها في الشهر الاخير من العام ١٩٨٧. وهي تنوّع في أشكال نضالاتها، وفي الشرائح الاجتماعية التي تشترك في حمل أعبائها، وفي مواقع الصدام وأسبابه، وفي وسائل المقاومة وأساليبها.

لقد هدفنا من ذكر هذه الاسباب الثلاثة، دون غيرها، الى ان نوضح أن الانتفاضة غدت

الوسيلة الرئيسة للتعبير عن ارادة الشعب الفلسطيني، وهي وسيلة نضالية لا تزال تؤثر في تكوين الكفة العربية من ميزان القوى. ويتصف هذا التأثير بالاستمرارية، لأن لدى قيادة الانتفاضة رؤية ادراكية للذات، ولقدرات الذات، ولما ليست الذات قادرة عليه، وللعدو وقدراته، وما هو ليس بقادر عليه، ولميزان القوى، الذي هو الاساس في عمل الانتفاضة، وهو المعيار الذي تنظر الانتفاضة بواسطته الى حدودها وقدراتها ومسافات تحركاتها. والهدف، دائماً، يبقى ويستمر واحداً: التأثير في ميزان القوى، لينقص موزون كفة العدو، ويزداد، في المقابل، موزون كفة النضال الفلسطيني.

سادساً ـ التفاوض والميزان

لا ريب في ان تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالطريقة التفاوضية التي بدأت في ١٩٩١/١٠/٣٠، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، ستترك آثارها في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، سلباً أو ايجاباً، وبقدر ما ستنتهي اليه العملية التفاوضية. وكما يبدو من مسيرة المفاوضات والموضوعات والمشروعات المتداولة، فان نجاح التسوية سيؤدي الى تحول جذري في طبيعة الصراع. كما أن فشل التسوية قد لا يؤدي، بالضرورة والحتم، الى عودة الصراع الى «حالة الحرب» بقدر ما قد يؤدي الى عودته الى «حالة اللاسلم واللاحرب» التي كان عليها قبل بدء مؤتمر السلام في مدريد.

وفي المقابل، فان لميزان القوى تأثيراً مباشراً على عملية التفاوض. ويستند هذا التأثير الى نقطة البدء التي انطلقت منها العملية. ذلك ان نقطة البدء هذه ارتبطت بحدث تاريخي محدد، هو أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠/٨/٢ ـ ١٩٩١/٢/٢٨)، بحيث جاء انطلاق مسيرة السلام التفاوضي نتيجة مباشرة لحرب الخليج. ويمكن تصور تأثير ميزان القوى في صنع الظروف والعوامل التي أدّت الى خلق مناخ التفاوض بالشكل التالي:

أميركياً: توفّرت للولايات المتحدة الاميركية ظروف قيادة عالمية حين شكّلت تحالفاً عسكرياً من أكثر من ثلاثين دولة، منها دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا، وقادته في حرب ضد العراق، بقصد تحرير الكويت، ثم تدمير القوة العسكرية والطاقة الصناعية والقدرة التقانية العراقية. وقد ألقى النصر الذي حققته القيادة الاميركية مقاليد التأثير والنفوذ في مجمل الوطن العربي، وبنسب متفاوتة بين دولة وأخرى، ألقاها بين يدي الولايات المتحدة الاميركية. وقد ترسّخت هذه النتيجة التي انتهت اليها الحرب بتفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره كدولة عظمى، ما أدّى الى انفراد الولايات المتحدة الاميركية بالقطبية القيادية في العالم.

عربياً: انقسمت الدول العربية في مواقفها ازاء التدابير التي يجب اتخاذها لايجاد حل لأزمة الخليج. وقد أدّى هذا الانقسام الى احداث شرخ عميق في جميع برامج العمل العربي المشترك ومجالاته، وبدا الصف العربي مفككاً، غير قادر على معالجة القضايا العربية المشتركة، وفي مقدمها قضية فلسطين والاراضي المحتلة. والى جانب انفراط العقد العربي، كان تدمير القوة العسكرية العراقية تدميراً أخرجها من ساحة العمل العسكري العربي اخراجاً يصعب تحديد مداه الزمني، سبباً رئيساً وقوياً في اضعاف القوة العسكرية العربية التي يمكن ان تستخدم للردع والدفاع عن القضايا والحقوق العربية. ولكن نتائج حرب الخليج وآثارها في العمل العربي المشترك بمجمله، وفي مجاله العسكري بخاصة، وفي القوة العسكرية العراقية بتدميرها تدميراً شبه كامل، غيّرت وضع

ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي تغييراً جذرياً. واذا كانت اسرائيل وقفت خارج دائرة الحرب، فان الحرب أفقدت الكفة العربية أثقالاً كثيرة ووازنة، انضافت، بموجب مفهوم «الصراع الصِفْري»، مكاسب الى الكفة الاسرائيلية.

اسرائيلياً: احتسبت اسرائيل نصر القوات المتحالفة في حرب الخليج نصراً لها، وبخاصة انها تعرّضت لصواريخ عراقية سقطت على أرضها. وقد تمثّل جوهر النصر الاسرائيلي في تدمير القوة العراقية واسقاطها من مجموع القوى العربية. فاذا أضفنا الى ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي وتدفّق الهجرة اليهودية من دول حلف وارسو المنحل الى الارض المحتلة، يتبيّن لنا مدى القوة المعنوية والمادية التي ولّدها اختلال ميزان القوى في الفكر التفاوضي للطرف الاسرائيلي.

دولياً: تمسّك العرب بالشرعية الدولية وقراراتها، وهو سلوك سليم دولياً وقانونياً. وكانت طريقة تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي في شأن أزمة الخليج، بدءاً من القرار الرقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠، وانتهاء بالقرار الرقم ٧٧٨ بتاريخ ٣/١٠/١٩٩٢ القاضي بمصادرة الارصدة المالية العراقية، ومروراً بأكثر من عشرة قرارات بينهما، النموذج الذي طلب العرب اقتباسه في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بيد ان وقائع مسيرة السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١ ولا تزال متواصلة، لم تتبنَّ المطلب العربي. ذلك ان اسرائيل ترى ان القرار الرقم ٢٤٢ لا يشترط الانسحاب التام من جميع الاراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧، وان القدس الموحّدة وعودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤ ليسا موضوعين للتفاوض، وان سياسة التوطين اليهودي ستستمر في المستوطنات «غير السياسية»، وان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي قضى بانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الاراضي اللبنانية هو قرار غير ملزم، وخاضع للتفاوض. ان ما نود ان نشير اليه في هذا المجال، هو انه لم يكن للمفاوض الاسرائيلي ان يفسّر القرار الرقم ٢٤٢ تفسيراً ينتهك مبادىء ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المنظمة الدولية، وان يتخذ مواقفه التي أوجزناها في السطور السابقة، لو لم يكن ميزان القوى راجحاً لمصلحته.

وبالطبع، لا تقتصر العلاقة ذات التأثير المتبادل بين ميزان القوى وعملية التفاوض على دائرة التفاوض الثنائي في عملية السلام، أي بين اسرائيل وكل من سوريا وفلسطين والاردن ولبنان، وانما تمتد الى الدائرة الثانية التي تشمل التفاوض متعدّد الطرف، والتي تتناول بالبحث قضايا نوعية محدّدة، أنشىء لها خمس لجان تتولّى بحث الموضوعات الآتية: الامن الاقليمي والحد من التسلّح، التعاون الاقتصادي، المياه، اللاجئين، البيئة. واذا كانت العلاقة بين الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي وقضايا التعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والبيئة ليست شديدة الوضوح، فانها تشكّل جوهر القضية الاولى، وهي «الامن الاقليمي والحد من التسلّح».

ان الحد من التسلح هو الابن الشرعي للسلام وسيادة الامن الاقليمي. والعكس ليس صحيحاً دائماً. فقد يكون هناك حدّ من التسلح مفروض على أطراف نزاع ما، ولا يكون هناك سلام قائم بين تلك الاطراف، وعلى هذا، فثمة سلسلة مترابطة من الحلقات، يتوالد بعضها من بعض، اذا فقدت حلقة منها، انقطعت السلسلة. ويأتي الحد من التسلح، كحلقة تولد من حلقات ترسيخ الامن الاقليمي وتتبعها. وينطبق هذا المفهوم، أكثر ما ينطبق، على حال منطقة الشرق الاوسط، من حيث اطلالتها على السلام، ومن حيث توفير دعاماته، ثم من حيث توفير العوامل اللازمة لحمايته وصيانته.

واذا كانت الدعامة الاساسية الاولى للسلام والامن الاقليمي هي انسحاب اسرائيل الشامل والكلي من جميع الاراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية التي لا تزال تحتلها، فان هذا الانسحاب نفسه هو الشرط الاول والاساس للاقتراب من موضوع الحد من التسلّح في إطار تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

واذا كان موضوع الحد من التسلّح ليس جديداً في العالم، وبخاصة حينما كان يشكّل أحد نوافذ الانفراج الدولي في عصر الحرب الباردة، فان طرحه في الشرق الاوسط في أثر حرب الخليج وبعد حيازة الولايات المتحدة الاميركية مركز الصدارة في ادارة شبكة العلاقات الدولية، هو طرح جديد. وقد بادر اليه الرئيس الاميركي، جورج بوش، حينما عرض بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩، خطة للحدّ من انتشار الاسلحة في دول الشرق الاوسط، ركّزت على تجميد وحظر بيع الصواريخ والاسلحة البيولوجية، وكذلك انتاج أية مواد يمكن استخدامها لتصنيع الاسلحة النووية، وتضمّنت ازالة الصواريخ أرض ـ أرض التي يزيد مداها على (١٥٠) كلم. وتلا ذلك بيان قمة الدول الصناعية السبع التي انعقدت في لندن في تموز (يوليو) ١٩٩١ بشأن الحد من التسلح في الشرق الاوسط، واتفقت على اخضاع التسليح في المنطقة لاشراف دولي من خلال تسجيل صفقات السلاح التقليدية، بشكل منتظم، لدى الامم المتحدة.

ان الحديث عن الحد من التسلّح في إطار عملية التفاوض وشروطه وضماناته، يستدعي أخذ الملاحظات التالية في عين الاعتبار:

١ ـ ذكرت دراسة أعدها صندوق النقد الدولي في ١٩٩٢/٧/١٠، ان اسرائيل هي الدولة الاولى في قائمة الانفاق العسكري في المنطقة، في حين تأتي مصر وسوريا في ذيل القائمة، وذلك على أساس احتساب رقم الانفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. ويتأكد ذلك في دراسة عن الاقتصاد الاسرائيلي، نشرتها مجلة «تايم» الاميركية في الشهر الاخير من العام ١٩٩١[٢٥]، وقارنته باقتصادات دول الطوق العربية (مصر، سوريا، لبنان، الاردن، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة). وقالت المجلة ان موازنة اسرائيل في العام ١٩٩١ بلغت ٢٩ مليار دولار، خصص نصفها لشؤون الدفاع.

أمّا بشأن المقارنة باقتصادات دول الطوق العربية، فقد اعتمدت المجلة احصائيات العام ١٩٨٩. وحتى لا ندخل في تفصيلات تخرجنا عن إطار الدراسة، فاننا نجسّد المقارنة في الجدول التالي:

	السكان بالملايين	الموازنة بالمليارات (دولار)	الانفاق الدفاعي بالمليارات (دولار)	النسبة المئوية للانفاق الدفاعي
دول الطوق	٧٦	٣٣	٩	٢٧,٢
اسرائيل	٤,٥	٢٥	٨	٣٢

٢ ـ ثمة سياسة اميركية أصبحت مبدأ أكثر مما هي متغيّر سياسي. وجوهر هذا المبدأ هو ضرورة تفوّق اسرائيل عسكرياً على مجموع الدول العربية، بحيث يحقق ذلك التفوّق العسكري الاسرائيلي التوازن مع التفوّق العددي العربي، وبحيث تستطيع اسرائيل ان تجهض أية حرب طويلة زمنياً، وأن تشنّ ضربة خاطفة تحقق فيها النصر.

٣ ـ ان الخطورة في أي مشروع للحدّ من التسلّح في إطار ميزان القوى القائم، حالياً، في المنطقة، تكمن في نوعية التطوّر التي طرأت وتطرأ على الاسلحة، والتي تدخل في دائرة «الاسلحة غير التقليدية»، وهي نوعية تستطيع اسرائيل ان تخرجها ـ تهريباً ـ من إطار مختلف وسائل الرقابة والتفتيش. يضاف الى ذلك، ان طبيعة العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية توفر لاسرائيل التقانات الحديثة من أرقى مصادرها.

٤ ـ ان أخطر ما يتضمّنه أي مشروع للحدّ من التسلّح في إطار عملية التفاوض هو الحفاظ على تلك الهوة العلمية ـ التقانية بين الصناعة العسكرية الاسرائيلية والصناعة العسكرية العربية، وبخاصة في مجال الاسلحة غير التقليدية. وفي ظننا انه ما كان للولايات المتحدة الاميركية أو أية دولة غربية ان تطرح أي مشروع للحدّ من التسلّح لو لم تصبح تلك الهوة جد متسعة، بعد أزمة وحرب الخليج، ممّا أدّى الى اباحة تدمير الصناعة العسكرية العراقية تدميراً كاملاً، وبخاصة في مجال الاسلحة غير التقليدية. فبعد ذلك التدمير، عادت الهوة الى الاتساع، وهو ما يناسب مصلحة اسرائيل ويضادّ مصلحة العرب. وعلى هذا الاساس، جاء المشروع الاميركي. والعبرة من هذه الملاحظة هي ان تطبيق المشروع في اطار ميزان القوى الحالي سيحدّ من التطوّر التقاني العربي، في حين تستطيع اسرائيل ان تتابع تطوّرها بمعاونة الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الاخرى.

٥ ـ من المنتظر ان تركّز اسرائيل في لجنة «الامن الاقليمي والحدّ من التسلح» على «ضبط التسلح»، وذلك بخفض نسب الاسلحة التقليدية في المنطقة، قبل التفاوض بشأن أسلحة التدمير الشامل؛ اذ ترى اسرائيل ان الاسلحة التقليدية، اذا ما تكاثفت ضرباتها كماً ونوعاً ومساحة وغزارة، قد تؤدي الى ما يقارب تأثيرات الاسلحة غير التقليدية. وربما تركز الجهد الاسرائيلي على الاسلحة المستوردة من الخارج، حتى لا يدور الحديث حول التصنيع العسكري الاسرائيلي، ولأن الدول العربية تعتمد في تسلحها على استيراد الاسلحة من الخارج. وثمة تصريحات لمسؤولين اسرائيليين تعبّر عن هذا الاتجاه[٢٦].

٦ ـ نظراً الى ان اسرائيل ترى في الانسحاب من الارض المحتلة ما يفقدها عمقاً استراتيجياً ارتاحت اليه طوال أكثر من ربع قرن، وعرفت فائدته في حرب العام ١٩٧٣، فانها تطمع في حيازة بدائل يكون فعلها مساوياً، إنْ لم يفق، فعل العمق الارضي الاستراتيجي الذي توفّره لها الارض المحتلة. وسيكون من بعض تلك البدائل، ان ترجح كفة القوة العسكرية الاسرائيلية رجحاناً ملحوظاً تتوافر فيه عوامل الديمومة وضمانها، وتشيل الكفة العربية لتبقى تحت رقابة دائمة تحفظ استمرار خفة وزنها، في مقابل ثقل وزن الكفة الاسرائيلية.

بعد هذه الملاحظات التي تساعد على قراءة أي مشروع للحدّ من التسلّح، وعلى التماس مصلحة السلام والمصلحة العربية المطابقة لمصلحة السلام فيه، نجد ان هناك مبادىء أساسية لا غنى لأي مشروع للحدّ من التسلح عن الأخذ بها؛ اذ بدونها تكون كمثل من أقام بنياناً مليئاً بالثغرات والفجوات التي تعرضه للانهيار لدى أول هزة أو تجربة. وفي تصوّرنا انه يمكن ايجاز تلك المبادىء في ما يلي، مع العلم ان ترتيبها لا يعني أفضلية أحدها على الآخر، وانما هي متساوية في القيمة والتطبيق:

١ ـ سيكون العدل أول مبدأ؛ ذلك ان الحدّ من التسلح يجب ان يكون حصيلة العناصر التي تتكوّن منها الدولة: عدد السكان، المساحة، طول الحدود، وغير ذلك من العناصر.

٢ ـ المبدأ الثاني هو الشمولية، بحيث يشمل المشروع جميع دول المنطقة دون استثناء، ويكون تطبيقه واحداً على الجميع.

٣ ـ المبدأ الثالث هو المساواة، ويعني هذا ان تتخلّى الدول الكبرى والدول الصناعية وتلك المصدّرة للسلاح عن تفضيل دولة على أخرى في ما يتعلق بتنفيذ المشروع. ونفهم من هذا المبدأ ان تمتنع تلك الدول عن تقديم أية تقانية، عسكرية أو مدنية، تستخدمها اسرائيل لأغراض عسكرية وتطوّر بها أسلحتها.

٤ ـ المبدأ الرابع هو افرادية التطبيق، فلا يجوز ان تجمع قوى دولتين او ثلاث أو أكثر لتحسب انها في منزلة دولة واحدة. ونقصد بذلك الغاء واسقاط المفهوم الاميركي الذي زوّدت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل بموجبه ـ ولا تزال ـ بالاسلحة على أساس انه يجب ان يكون لديها قوة سلاحية تفوق مجموع ما لدى الدول العربية من قوة سلاحية. ومن المعروف، ان الفكر العسكري الاسرائيلي المفاوض بشأن الامن والتسلّح الاقليميين، يتمحور حول فكرتين رئيستين تهدف اسرائيل من ورائهما مواصلة الاحتفاظ بأسلحتها التقليدية وغير التقليدية (النووية): الاولى، هي اعتبار جميع الدول العربية جبهة واحدة أمامها، ويعني هذا ضرورة مساواة كميات الاسلحة التي يجب ان تملكها اسرائيل بكميات الاسلحة التي تملكها الجيوش العربية؛ والفكرة الثانية اعتبار القدرات النووية غير العربية في منطقة الشرق الاوسط جزءاً من القدرات النووية العربية؛ واذ تعرف اسرائيل ان أية دولة غير عربية في المنطقة لن تقبل بهذا الشرط، فانها ستجد في ذلك مدخلاً الى الاحتفاظ بقوتها النووية.

٥ ـ المبدأ الخامس يخص اخلاء المنطقة من الاسلحة النووية، وذلك بأن تدمّر تلك الاسلحة، وان تفتح دول المنطقة أبواب جميع المنشآت التي تصنع او تتعامل مع مواد لها مساس بصناعة السلاح النووي، لمراقبة وكالة الطاقة الذرية وتفتيشها، وان تدمّر جميع المنشآت والاجهزة والآلات والمخابر التي تصنع أو تتعامل مع تلك المواد، وأن يتمّ ذلك كله في إطار مبادىء العدل والشمولية والمساواة.

ونظراً الى ان الولايات المتحدة الاميركية تنفرد، اليوم، في التأثير الاكبر على النظام العالمي الراهن، من خلال قوتها العسكرية والاقتصادية، ومن خلال نفوذها في مجلس الامن الدولي وأجهزة الامم المتحدة، فان أية ضمانة لتنفيذ أي مشروع للحدّ من التسلّح في المنطقة يجب ان تصدر من هيئة دولية، وبالذات من مجلس الامن الدولي، وان يكون روح المشروع مستمداً من مبادىء ميثاق الامم المتحدة وليس من سياسات توازن القوى أو توازن المصالح أو غير ذلك من الموازين التي يتمّ التعامل بها في إطار العلاقات الدولية. ذلك ان أي ميزان من تلك الموازين سيوظف، بشكل من الاشكال، لمصلحة اسرائيل، وبالتالي ضد المصلحة العربية.

ان المبادىء التي أتينا على ذكرها ـ وهي على سبيل المثال وليس الحصر ـ تستند الى تجارب تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي تجارب مريرة، تعلّمنا منها كيف تنتهك اسرائيل المواثيق والعهود والمبادىء، وفي مقدمها ميثاق الامم المتحدة. ومن الدروس التي تعلمناها، أيضاً، سعي اسرائيل الدائم الى التهرب من التزاماتها الدولية. أما الدرس الآخر، فهو دعم الولايات المتحدة الاميركية لما تفعله اسرائيل من انتهاك وتهرب. واذا لم يكن الامر كذلك، فكيف يجرى الحديث عن مشروع للحدّ من التسلّح في الشرق الاوسط، في حين تملك اسرائيل السلاح النووي، وترفض اعتبار الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية؟

وجوهر الموقف الاسرائيلي هو رفض اسرائيل الاعلان عن امتلاكها السلاح النووي. وبذلك استطاعت ان تتهرّب، حتى اليوم، من شروط الحظر والمراقبة والتفتيش والعقوبة. ذلك ان اسرائيل لم تنضم، حتى الآن، الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ولم تُخضع، بالتالي، أنشطتها النووية لمراقبة أجهزة المعاهدة. يضاف الى ذلك، ان المعاهدة، بحد ذاتها، ليست نصّاً ملزماً لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وانما هي نص تعاقدي.

ومن هذا القبيل، أيضاً، ان المعاهدة نصّت وشجّعت على اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية. فقامت مناطق عدّة خالية من هذه الاسلحة في العالم. وبالرغم من ان الدول العربية سعت، منذ العام ١٩٧٤ ـ ويتكرر سعيها في كل عام ـ في إطار الامم المتحدة الى جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية، لا تزال اسرائيل ترفض قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن.

نخلص من هذا العرض الموجز الى ان أي مشروع للحدّ من التسلّح في منطقة الشرق الاوسط، يجب ان تكون مهمته الاساسية الحفاظ على السلام وصيانته، وليس فتح الباب لاسرائيل كي يشتد ساعدها في التسلح المتطوّر، في حين تغلق الابواب أمام الدول العربية، فتضعف قوتها، ويصبح السلام حينذاك، سلاماً اسرائيلياً، قائماً على السيطرة وقوة السلاح.

سابعاً ـ الميزان وقراءة لمُكوِّناته

جرت العادة في مراكز البحوث والدراسات الاجنبية، وبخاصة الاميركية والاوروبية، حينما تبحث في شؤون الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، ان تجمع القوى العسكرية للدول العربية كلها في كفة، وان تضع القوة العسكرية الاسرائيلية في الكفة الثانية. وكان هذا الاسلوب يتبع، أيضاً، في الدراسات العربية التي تبحث في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. واذا كانت تجارب خمسة وأربعين عاماً من عمر الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا تشجع على اتباع هذا الاسلوب، فثمة أسلوب وعوامل جديدة تخرجه من اطار الموضوعية والمنهجية العلمية. ومن أبرز هذه الاسباب والعوامل: حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ونتائجها، وخروج القوة العسكرية العراقية من دائرة العمل العسكري العربي فترة مجهولة من الزمن المقبل، وانهماك دول الجزيرة العربية في الدفاع عن ذاتها وبخاصة تجاه ما تخلقه السياسات الايرانية في الخليج من حساسيات أمنية، وانهماك بعض الاقطار العربية في شؤونها الداخلية المتوترة، والضعف الذي أصاب انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، اضافة الى خروج مصر، منذ العام ١٩٧٩، من القطاع المسلّح من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وعلى هذا، فان منطق الواقع وحساب الاحتمالات وانفتاح السوق الدولية للاسلحة على منطقة الشرق الاوسط[٢٧]، والتحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، واحتمالات المستقبل المنظور، والعطالة الراهنة لأجهزة العمل العسكري المشترك في إطار جامعة الدول العربية، وعملية التفاوض لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، جميعها أسباب تسدّ السبيل أمام منافذ التفكير في صياغة مشاهد (سيناريوهات) تتصف ببعض الدقة والمنهجية العلمية لحالات محتملة للميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. وكل ما يمكن ان يقال، في هذا الشأن، لا يعدو ان يكون رياضة فكرية وتصوّرات نظرية، تستمد نسغها من تجارب الماضي حيناً، ومن آمال المستقبل أحياناً.

سنعتمد في احتساب الاحصائيات على ما ورد في آخر تقرير سنوي للمعهد الدولي

للدراسات الاستراتيجية في لندن، وهو «الميزان العسكري، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣»[٢٨]. ونستقي منه احصائيات عن القوة البشرية والسلاحية في كل من: اسرائيل، ومصر، وسوريا، والاردن، والسعودية، والعراق (الجدول الرقم ١). ثمّ نقدّم جدولاً ثانياً (الجدول الرقم ٢)، وفيه وضعنا القوة البشرية والسلاحية لاسرائيل في كفة، ووضعنا في الكفة المقابلة القوة المماثلة لسوريا، ثم لسوريا والاردن، فسوريا والاردن والسعودية، وأخيراً لسوريا والاردن والسعودية ومصر والعراق. ثمّ جسّدنا النسبة والتناسب للقوى العسكرية المسجلة في الجدول الثاني في جدول ثالث (الجدول الرقم ٣)، حيث اعتبرنا اسرائيل القوة التي تقدر بها نسبة القوى العربية. وأخيراً ومن قبيل المقاربة النظرية والمقارنة العددية أحصينا في (الجدول الرقم ٤) قوة جميع الدول العربية في كفة وقوة اسرائيل في كفة في بندين، فقط، هما «دبابات القتال» و«طائرات القتال»، ثمّ أجرينا مقارنة بالنسبة والتناسب.

ثمة ضرورة، هنا، الى شرح كيفية صياغة هذه الجداول الأربعة:

١ ـ تمّ احصاء قوى خمس دول عربية لا غير. وكان يمكن توسيع الدائرة لتشمل أكثر من ذلك، حتى تضمّ الدائرة جميع الدول العربية. ولكن تجارب الماضي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا تسمح، قط، بشمولية الدائرة، كما ان معالم الوضع العربي الراهن لا تأذن، قط، بذلك.

٢ ـ خرج لبنان من دائرة الحساب، لا قصوراً منه عن الوجود في دائرة العمل العسكري العربي المشترك، وبخاصة ان جنوبه محتل، وانه عانى وتحرّر من حرب طويلة تحمّل ثقلها وآثارها (حرب العام ١٩٨٢)، وانما لأخذنا في الاعتبار انهماكه في اعادة بناء الدولة، واعادة تأسيس قواته المسلّحة، وترسيخ الوفاق الوطني في اثر حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً.

٣ ـ احتسبنا قوة السعودية، كأكبر قوة سياسية وعسكرية في الجزيرة العربية، بالرغم من ان اهتماماتها لا تزال متركزة على نتائج حرب الخليج، وعلى الوضع الامني في الخليج العربي، وبخاصة العلاقات مع ايران.

٤ ـ أضفنا الى حساب القوى مصر والعراق، بالرغم من ان مصر متعاقدة مع اسرائيل على السلام، وان العراق واقع تحت قيود لا تسمح له بالعمل العسكري في الاطار العربي. ومع ذلك، فقد يكون من المناسب ان ننظر الى احتمالات تطور العوامل والمواقف والظروف العربية والدولية، وان نأخذ في حسباننا اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي وعملية السلام الهادفة الى تسويته وما تحمله من احتمالات.

٥ ـ حين احتسبنا في الجدول الرابع بَنديْ دبابات القتال وطائرات القتال ـ على سبيل المثال وليس الحصر ـ في جميع الدول العربية، فقد أتينا على ذلك من قبيل التقويم النظري الذي يصعب ـ إنْ لم يكن يستحيل في الظروف الراهنة ـ ان يؤخذ في الحسبان أو يسبغ عليه أي اعتبار عملي.

وفي جميع الاحوال، وسواء كانت الدائرة العربية كاملة الشمول ـ كما في الجدول الرقم ٤ ـ أو صغيرة أو محدودة ـ كما في سائر الجداول ـ وسواء ورد احتساب هذه القوة العربية او تلك باسمها، أو لم يرد احتسابها في جدول ما أو ذكر اسمها في جدول آخر، فالأمر لا يعدو ان يكون رياضة فكرية، وتصوّرات نظرية، تستمد نسغها من تجارب الماضي حيناً، ومن آمال المستقبل أحياناً.

الجدول الرقم (١)
القوى البشرية والسلاحية في بعض الدول العربية واسرائيل (١٩٩٣)

القوة البشرية والسلاحية	الاطراف					
	اسرائيل	مصر	سوريا	الاردن	السعودية	العراق
القوات النظامية	١٧٥٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	٩٩٤٠٠	١٠٢٠٠٠	٣٨٢٥٠٠
القوات الاحتياطية	٤٣٠٠٠٠	٦٠٤٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	_	٦٥٠٠٠٠
دبابات القتال	٣٨٩٠	٣٣٩٠	٤٦٠٠	١٣٠٠	٩٣٥	٢٣٠٠
العربات المدرعة	٨٤٨٠	٣٦١٠	٤٢٥٠	١١٣٠	٢٥٨٠	٤٤٠٠
المدافع والراجمات	١٥٢٠	١٦٣٩	٢٥٨٠	٤٦٨	٤٦٠	١٢٠٠
طائرات القتال	٧٦٤	٤٩٢	٦٣٩	١١٣	٢٩٣	٣١٦
الهليكوبتر المسلحة	٩٣	٧٤	١٠٠	٢٤	٢٠	١٢٠
سفن القتال	٦١	٣٩	٣٠	_	١٢	١٠
الغواصات	٣	٤	٣	_	_	_
منصات الصواريخ أرض ـ أرض	٢١	٢١	٥٦	_	٥٠	٢٥٠
القوة النووية	حوالي ١٠٠ رأس حربي نووي	_	_	_	_	_
موازنة الدفاع (بالدولار)	٦,٧٦ مليار	٢,٤٧ مليار	١,١٣ مليار	٥٠٨,٥٥ مليون	١٤,٥٠ مليار	٨,٦١ مليار
السنة	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٠

واذا ما رحنا نستقرىء الجداول الاربعة، وأخرجنا القوة النووية الاسرائيلية من الحسبان، وقصرنا القراءة على القوى البشرية والاسلحة دون النووية، فاننا نلاحظ ما يلي:

١ ـ تفوّق القوة البشرية العربية على مثيلتها الاسرائيلية. وهو تفوق لا يزال كمياً، بالرغم من المستوى الاجتماعي والثقافي والعسكري المهني الذي بلغه الجندي العربي، والمستوى القيادي الرفيع الذي وصل اليه الضابط العربي. ذلك ان الهجرات اليهودية المتدفّقة من دول الكتلة الشرقية السابقة، وبخاصة الاتحاد السوفياتي السابق، لا تزال تثري العسكرية الاسرائيلية بدفقات كبيرة ومتنوعة من التقانيين والعلماء والمثقفين والمتخصصين والمهنيين الذين يسهمون في تطوير العسكرية الاسرائيلية تطويراً مفيداً في جميع المجالات.

٢ ـ تفوق القوة السلاحية العربية على القوة السلاحية الاسرائيلية في حالتين: حالة ائتلاف سوريا والاردن والسعودية، وحالة ائتلاف هذه الدول الثلاث ومصر والعراق. وفي غير هاتين الحالتين، تتفوق حالة الائتلاف السوري ـ الاردني على القوة الاسرائيلية في مختلف البنود الاّ في بند العربات المدرّعة. أمّا في حالة الميزان السوري ـ الاسرائيلي، فتتفوق سوريا في ثلاثة بنود (دبابات القتال، المدافع والراجمات، والهليكوبتر المسلّحة)، وتتفوق اسرائيل في ثلاثة أخرى (العربات المدرّعة،

الجدول الرقم (٢)

ميزان القوى البشرية والسلاحية بين حالات محددة للكفة العربية وبين الكفة الاسرائيلية (١٩٩٣)

القوة البشرية والسلاحية	الاطراف				
	اسرائيل	سوريا	سوريا والاردن	سوريا والاردن والسعودية	سوريا والاردن والسعودية ومصر والعراق
القوات النظامية	١٧٥٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	٥٠٧٤٠٠	٦٠٩٤٠٠	١٤٠١٩٠٠
القوات الاحتياطية	٤٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٣٥٠٠٠	٤٣٥٠٠٠	١٦٨٩٠٠٠
دبابات القتال	٣٨٩٠	٤٦٠٠	٥٩٠٠	٦٨٣٥	١٢٥٢٥
العربات المدرعة	٨٤٨٠	٤٢٥٠	٥٣٨٠	٧٩٦٠	١٥٩٧٠
المدافع والراجمات	١٥٢٠	٢٥٨٠	٣٠٤٨	٣٥٥٨	٦٣٤٧
طائرات القتال	٧٦٤	٦٣٩	٧٥٢	١٠٤٥	١٨٥٣
الهليكوبتر المسلحة	٩٣	١٠٠	١٢٤	١٤٤	٣٣٨
سفن القتال	٦١	٣٠	٣٠	٤٢	٩١
الغواصات	٣	٣	٣	٣	٧
منصات الصواريخ أرض ـ أرض	٢١	٥٦	٥٦	١٠٦	٣٧٧
القوة النووية	حوالي ١٠٠ رأس حربي نووي	ـ	ـ	ـ	ـ

طائرات القتال، سفن القتال).

٣ ـ نظراً الى حيازة بعض الدول العربية، وبخاصة السعودية وسوريا ومصر وبعض دول الخليج، أنظمة سلاحية متطوّرة، يمكننا القول إن هناك «توازناً نوعياً» عربياً ـ اسرائيلياً في بعض تلك الأنظمة.

٤ ـ وكما قلنا في سياق الدراسة، فان تنامي القوة السلاحية، وبخاصة المتطورة، لدى دول الخليج العربية جاء متساوقاً مع مخاطر حرب الخليج واحتمالات التهديد الايراني، وليس مع دواعي الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

خاتمة

سوف يبقى «الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي» موضعاً للاهتمام العربي، وموضوعاً للدراسة والتوثيق مدة من الزمن، قد تطول وقد تقصر. فالصراع العربي ـ الاسرائيلي، بماضيه الطويل المثقل بالحروب والمعارك والثورات والعنف الدموي، وبالأمل في حلّه حلاً يحقق المطالب العربية، ويسترد الحقوق المغتصبة، يقف، الآن، على مفرق طرق. وأي سبيل سيسلكه حين يتحرك من المفرق، سيكون ميزان القوى مرتبطاً به وملازماً له. وفي أكثر الافتراضات تفاؤلاً، فان طريق السلام الذي ستجسده اتفاقيات وعهود، قد لا تؤذن بانهاء النزاع وتصفية آثاره، وانما ستكون منطلقاً لعملية جديدة تهدف الى تطبيق أحكام تلك الاتفاقيات والعهود. وهي عملية معقّدة بقدر ما هو الصراع

الجدول الرقم (٣)
نسبة القوى البشرية والسلاحية بين حالات محدّدة عربية وبين اسرائيل (١٩٩٣)

القوة البشرية والسلاحية	الاطراف				
	اسرائيل	سوريا	سوريا والاردن	سوريا والاردن والسعودية	سوريا والاردن والسعودية ومصر والعراق
القوات النظامية	١	٢,٣٣	٢,٨٩	٣,٤٨	٨,٠٠
القوات الاحتياطية	١	٠,٩٣	١,٠١	١,٠١	٣,٩٢
دبابات القتال	١	١,١٨	١,٥١	١,٧٥	٣,٢٠
العربات المدرعة	١	٠,٥٠	٠,٦٣	٠,٩٣	١,٨٨
المدافع والراجمات	١	١,٦٩	٢,٠٠	٢,٣٠	٤,١٧
طائرات القتال	١	٠,٨٣	٠,٩٨	١,٣٦	٢,٤٢
الهليكوبتر المسلحة	١	١,٠٧	١,٣٣	١,٥٤	٣,٦٣
سفن القتال	١	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٦٨	١,٤٩
الغواصات	١	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٢,٣٣
منصات الصواريخ أرض ـ أرض	١	٢,٦٦	٢,٦٦	٥,٠٤	١٧,٩٥
القوة النووية	١	–	–	–	–

العربي ـ الاسرائيلي معقّد بحد ذاته. يضاف الى ذلك، ان عملية السلام، حين تطبيق أحكامها وبعده، ستؤدي الى انتشار القوات العربية والاسرائيلية انتشاراً جديداً، له مواصفاته وتعقيداته التي قد تسبب خللاً في أحكام الاتفاقيات.

وفي ترجيحنا، ان عملية السلام ونتائجها ـ ونحن، هنا، نفترض، دائماً، ان عملية السلام ستؤدي الى تحقيق المطالب والحقوق العربية ـ ستؤدي الى اعادة هيكلة القوات العربية والاسرائيلية، تنظيماً وتسليحاً. وسيبدو الامر مختلفاً اذا ما تضمّنت نتائج عملية السلام نصوصاً واضحة تلزم دول الطوق العربي واسرائيل تخفيضات محدّدة في حجم القوات النظامية والاحتياطية، وفي أنظمة الاسلحة (الطائرات، الدبابات، المدفعية، الخ)، وفي موازنات الدفاع. بيد اننا لا نستطيع الميل الى هذا الرأي، لسبب رئيس، هو ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ستستمران في اعتبار الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي مؤلفاً من كفتين، فقط، احداهما تجمع القوى العربية كلها، في حين تنفرد اسرائيل بالثانية. كما ستستمران، أيضاً، في ضرورة ان تبقى الكفة الاسرائيلية راجحة على الدوام. ولا يعني هذا سوى ضمان استمرار جعل القوة العسكرية الاسرائيلية متفوّقة على مجموع القوى العسكرية في دول الطوق العربي والدول العربية التي يحتمل ان تزج قواتها في أية حرب عربية ـ اسرائيلية محتملة. وليس هناك ما يدل على ان الولايات المتحدة الاميركية ستعدّل من سياستها في المستقبل القريب تجاه هذا المفهوم الذي تتبناه وتنظر من خلاله الى الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي.

ومهما كانت صورة الأمن الاقليمي التي يحتمل ان تكون عليه في المنطقة العربية في

الجدول الرقم (٤)
الحجم والنسبة في بندي الدبابات والطائرات بين جميع الدول العربية واسرائيل (١٩٩٣)

القوة السلاحية	الحجم بالارقام		النسبة	
	اسرائيل	جميع الدول العربية	اسرائيل	جميع الدول العربية
دبابات القتال	٣٨٩٠	١٨٣٨٠	١	٤,٧٢
طائرات القتال	٧٦٤	٣٠٦١	١	٤,٠٠

المستقبل القريب، وبخاصة بعد نضوج مفاوضات عملية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سواء أبقت الوضع على ما كان عليه قبل بدء عملية التسوية، أو انتهت الى الاتفاق على أسس التسوية، فان أي سلاح تتزوّد به دولة عربية لتدافع عن نفسها تجاه مطمع لا علاقة له، قط، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أو بالتسوية التي انتهى اليها، أو أي قدرة جديدة تحوزها دولة عربية لتصنيع عسكري أو تطور تقاني ـ عسكري، ستراهما اسرائيل اخلالاً بالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، تستند اليه لتطالب الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ التزامها ضمان استمرارية التفوّق النوعي العسكري الاسرائيلي. واذا كانت القدرة الجديدة التي قد تحوزها دولة عربية في مجال التصنيع العسكري تتطلب قيام اسرائيل بتدمير تلك القدرة، فانها لن تتردد في أن تركب مركب العدوان والتدمير.

لا ريب في أن من طبيعة الامور ان تتعرض الامة العربية لمخاطر تهدّد أمنها. وهذه المخاطر متعدّدة في أنواعها وأهدافها. ومن الطبيعي ان تسعى الدول العربية الى تطوير قدراتها الدفاعية لمواجهة تلك المخاطر. وقد يندرج ذلك التطوير في إطار جماعي تجسّده المؤسسة القومية، جامعة الدول العربية، أو إطار جهوي كما هي الحال في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو اتحاد المغرب العربي. وقد يبقى التطوير فردياً في إطار كل دولة على حدة. ان اسرائيل ستنظر الى هذا التطور، في أية حالة من الحالات التي أشرنا اليها، على أنه اخلال بالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، يتطلب التعديل والحفاظ على شوْل الكفة العربية ورجحان الكفة الاسرائيلية.

ويمكننا القول، ان الدول العربية، فرادى، ستبقى في الوقت الراهن على الاقل، وفي ظروف انفراد الولايات المتحدة الاميركية بصفة القوة العسكرية ـ السياسية العظمى في العالم، محكومة بالارادة الاميركية بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي الاسرائيلي في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. وفي إطار هذا الوضع، يبقى للدول العربية، فرادى، أيضاً، ان تعزز قدرتها العسكرية وتحدّثها لتبلغ بها ما يمكن ان تسميه «الحد الادنى من الردع» الذي يضمن لها الدفاع الفاعل ضد أي هجوم اسرائيلي، والصمود أمامه، والحاق أكبر قدر من الخسائر باسرائيل لارغامها على التراجع عن أهدافها. بيد ان هذه الفكرة لا تنطبق، بالضرورة، على كل دولة عربية، وانما تمس، بصورة عامة، الدول ذات العلاقة والتأثير بالميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي.

واذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تنفرد، في الوقت الراهن، بالتأثير الاكبر والأهم على النظام العالمي، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فثمة قوى بازغة سيكون لها تأثيرها السياسي والعسكري والاقتصادي على النظام العالمي، مثل اوروبا الموحّدة، وألمانيا، واليابان. ويعني هذا ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي اذا لم تتمّ تسويته، نهائياً، في ظل الوحدانية القيادية الاميركية، فانه قد

يتعرّض في المستقبل لتأثيرات القوى الكبرى ومصالحها. وقد يأخذ الصراع، حينذاك، شكلاً جديداً أو منحى آخر غير الذي هو عليه الآن.

لقد تركت العوامل والظروف والعناصر التي كوّنت الكفة العربية في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي في يومنا هذا، وبخاصة حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ونتائجها المأساوية على الأمة العربية وقضاياها، وما أدّت اليه من تصدّع كبير في مفهوم الأمن القومي العربي وتغييب أجهزته ووسائله، ومن تفكك لشبكة التضامن العربي، وعطالة في أجهزة العمل العربي المشترك ـ لقد تركت هذه العوامل والظروف والعناصر التي رسمت معالم الميزان العربي ـ الاسرائيلي، آثارها على الوطن العربي بمجمله، وبخاصة على الامن القومي العربي، الذي يشكّل الميزان العربي ـ الاسرائيلي، أهمّ جزء منه. ومن هنا، نشأت العلاقة الجدلية بين الأمن القومي العربي وبين الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. وهي علاقة لا تزال تتفاعل كطرفي معادلة، وكجزء جد مؤثر في «الكل»، الذي هو الأمن القومي العربي. وفي ترجيحنا انها ستستمر في التفاعل، الى مدى زمني منظور على الأقل.

---

(١) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/١٠/٩.

(٢) هناك دراسات كثيرة ومتنوعة ومتباينة في شأن الميزان العسكري والعناصر التي يتكوّن منها والعوامل التي يتأثر بها. ونكتفي هنا بالاشارة الى:
Little, Richard; "Deconstructing the Balance of Power: Two Traditions of Thought", *Review of International Studies*, No. 15, April 1989, pp. 87 - 99; and Claude Jr., Inis L.; "The Balance of Power" *op. cit.*, pp. 77 - 85.

(٣) انظر: جمال علي زهران، «قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لدراسة الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٤٦، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٤٠ ـ ٦٠.

(٤) راجع تطبيق المعادلة على حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ونتائج التطبيق في، **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) Har-Even, Alouph; "Toward a Coali-tion of Peace or War", *New Outlook*, No. 37, 1990.

(٧) انظر: د. عدنان عبدالرازق: «المصلحة الاسرائيلية في الغاء التحدي الاستراتيجي العراقي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، نقلاً عن *Seminar on the Gulf War*, Organized by Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv: Tel-Aviv University, 30/3/1988.

(٨) *Jerusalem Post*, 9/4/1990.

(٩) لخصت **معاريف**، التقرير يوم ١٩٨٨/٩/١.

(١٠) شهدت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، في اثر انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، نشاطاً زاخراً بالدراسات والندوات والمقالات والتعليقات العسكرية والاستراتيجية في شأن الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، وتأثر مكوّناته بنتائج الحرب. انظر، على سبيل المثال، د. عدنان عبدالرازق، «المفهوم الاسرائيلي للتسلح العربي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٤٠ ـ ٥٤.

(١١) *Jerusalem Post*, 6/4/1990.

(١٢) كانت مدة الانذار الاستراتيجي في اسرائيل قبل حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) تبلغ ١٢ دقيقة، ثم تقلّصت لتصبح ٧ دقائق مع نظام صاروخ «باتريوت». وتركز اسرائيل مسعاها على تحقيق تقليص أكثر فأكثر. راجع مقالات د. هيثم الكيلاني حول هذا الموضوع في: مجلة **اوراق الشرق الاوسط** (القاهرة)، العدد ٤١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١؛ ومجلة **كلية الملك خالد العسكرية** (الرياض)، العدد ٣٧، ربيع ١٩٩٢؛ ومجلة **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، العدد ٤٠، نيسان (ابريل) ١٩٩٢.

(١٣) مجموعة من الباحثين العسكريين والمدنيين الاسرائيليين، **الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية**، نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ١٩٨٧.

(١٤) محمود عزمي، «٥ يونيو ١٩٦٧: ٢٥ عاماً، القرار الاستراتيجي المصري: الحسابات الخاطئة»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٤١، تموز (يوليو) ١٩٩٢، ص ٢٠.

(١٥) قال رئيس وزراء مصر السابق، الفريق كمال حسن علي، في حديث نشرته **الحياة**، في ١٩٩٢/١٠/٦، ان القوات المصرية استولت، في أثناء الحرب، على دبابات اسرائيلية أميركية الصنع لم يتجاوز عداد سيرها ١٥٠ كيلومتراً.

(١٦) لمزيد من التفصيل، انظر: د. هيثم الكيلاني: **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٨)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ٤٣٥ ـ ٤٤٧.

(١٧) **الحياة**، ١٩٩٢/٩/٢٨. انظر، أيضاً، حديث د. دوري جولد عن الدراسة التي أعدّها بعنوان «السياسة الاميركية بشأن التفوّق العسكري والنووي لاسرائيل على العرب»، ونشرها المركز الاستراتيجي في جامعة تل ـ أبيب. راجع الحديث، في **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٩٢/١٠/٢٧.

(١٨) **الحياة**، ١٩٩٢/١٠/٧.

(١٩) **الكفاح العربي** (بيروت)، العدد ٧٤٠، ١٩٩٢/١٠/٥، ص ١٣.

(٢٠) **الاهرام**، ١٩٩٢/١٠/١٢.

(٢١) ورد ذلك في: د. تيسير الناشف، «التهديد النووي الاسرائيلي»، **المستقبل العربي**، العدد ١٠٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ص ١٧؛ نقلاً عن *Sunday Times*, 5/10/1986.

(٢٢) Seymour M. Hersh, *The Samson Option*, New York: Random House, 1991.

(٢٣) ليونارد سبكتور: «انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٣٢.

(٢٤) أشار الى هذين الاتجاهين اللواء (احتياط) شلومو غازيت في مقالة له نشرتها **يديعوت احرونوت**، يوم ١٩٩٢/٦/٢١. انظر ترجمة المقالة في مجلة **الارض** (دمشق)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩٢، ص ١٢٤.

(٢٥) *Times*, 9/12/1991.

(٢٦) أورد **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١** الذي أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام بالقاهرة، صيف ١٩٩٢، تصريحات من هذا القبيل. انظر: ص ٢٣٤.

(٢٧) وكمثل على ذلك، تصريح وزير خارجية روسيا الاتحادية بأن بلاده تحاول «دخول أسواق جديدة للسلاح وبخاصة في الخليج»، **الحياة**، ١٩٩٢/١٠/٢٤.

(٢٨) The International Institute for Strategic Studies: *The Military Balance 1992 - 1993*, London, Autumn 1992.

التوازن العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي

طلعت أحمد مسلّم

خبير عسكري مصري

ما زالت دراسة التوازن العسكري بين الدول العربية واسرائيل هامّة ومطلوبة خصوصاً في سياق مسيرة السلام التي يحددها، فعلاً، مدى ادراك المشاركين مباشرة والمؤثرين فيها لحقيقة الميزان العسكري لدى أطرافها وفي ما بينهم. كما ان أي مراقب لا بدّ وأن يربط بين تصرّفات الاطراف العربية والطرف الاسرائيلي في هذه العملية، وبين تصوّرها للميزان العسكري، وفيه يبدو ان قوى عربية كثيرة ما زالت تأمل في تحسّن الميزان العسكري العربي بما يمكنها من توجيه العملية نحو استعادة الحقوق العربية المغتصبة، بينما تحاول القيادة الصهيونية المحافظة على ما تعتبره تفوّقاً، سواء من طريق استمرار تحسين قدراتها الدفاعية، أو من طريق العمل على إضعاف القدرات الدفاعية العربية إما بشكل مباشر على نحو ما تفعل في لبنان وفلسطين بمهاجمة القدرات العسكرية العربية المحدودة هناك، أو بالعمل غير المباشر على ان تفقد الاطراف العربية تماسكها، وتزداد ارتباطاً بالولايات المتحدة الاميركية، وتشجيع فرض الحظر على تصدير أسلحة بعينها الى الدول العربية.

وإذا بدأنا بتفهم التوازن العسكري الذي لا يعني، فقط، مقارنة ما لدى الاطراف من قوات وأسلحة ومعدّات عسكرية، ولا مدى تقدّم معدات هذا الطرف وذاك تكنولوجياً، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية، وإنما هو مدى قدرة الدولة او مجموعة الدول المتحالفة على التأثير بقواتها العسكرية في مسارح العمليات. والتوازن العسكري هو المقارنة الموضوعية بين هذه القدرات بافتراض مواجهتها بعضها البعض في صراع مسلّح، أو بافتراض تعاونها عسكرياً لتحقيق هدف مشترك، حيث يتعلّق مركز الدول أو مجموعة الدول داخل التحالف بالثقل النوعي لقواتها بين قوات التحالف؛ أي ان البحث في التوازن العسكري لن يقتصر على حجم القوة والاسلحة والمعدات، وإنما في القيمة النوعية للقوة العسكرية للاطراف العربية والطرف الاسرائيلي.

اشكاليات دراسة التوازن العسكري

من المنطقي القول انه لا يمكن ان نتجاهل مصاعب واشكاليات بحث الميزان والتوازن العسكري عموماً، وبحث الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة. فاذا كان تعريف الميزان والتوازن العسكري في اطار علاقاتهما بتقدير موقف الاطراف وعلاقة دراستها بمسار ومصير الصراعات بين الدول عموماً، والصراعات المسلحة بصفة خاصة، فإن هذا التعريف نفسه يخلق مشكلة تطبيقه وتحقيقه، خاصة اذا وضعنا في عين الاعتبار ما يحيط، عادة، بالمعلومات عن القوات

المسلّحة للدول من ستائر الكتمان والسرية، وما يتعلق بكفاءتها القتالية؛ اذ ان تقدير مدى استيعاب القوات للأسلحة والمعدات وقدرتها على استخدامها في ظروف المعركة وعلى مسرح العمليات من الامور الصعبة، بل ان التنبؤ بمستوى الصلاحية الفنية للمعدات والاسلحة أمر ليس سهلاً، ناهيك عن تقدير مستوى التدريب، وكفاءة القيادة، ومستوى الروح المعنوية للقوات، بل ربما كان ما يبدو سهلاً مثل التقدير النوعي للاسلحة والمعدات ليس أمراً بسيطاً؛ اذ ان طرازات الاسلحة والمعدات تعدّدت بحيث أصبحت المعدات التي تعرف باسم واحد تختلف عن بعضها البعض في التفصيلات، بزيادة أحد العناصر أو استبداله بعنصر آخر يفوقه في خاصية بعينها بينما يقل عنه، عادة، في خواص أخرى، وبالتالي فانه حتى في حالة المقارنة النوعية، ومراعاة فارق طرازات الاسلحة، فإن المقارنة ليست دقيقة؛ اذ يكفي، مثلاً، تغيير نوع الذخيرة، أو أحد أجهزة الاستطلاع، أو أجهزة القيادة والسيطرة، لتصبح المعدة القتالية شيئاً مختلفاً لا يجوز اعتباره من درجة المعدة الاولى نفسها التي تحمل الاسم نفسه.

ليس ما سبق محاولة للتهرب من محاولة بحث التوازن العسكري بين الدول العربية واسرائيل، ولكنه لوضع المحاولة في إطارها الصحيح، علماً بأننا نعتقد ان أفضل تقدير للعوامل غير المسيطر عليها، مثل القيادة، والتدريب، والروح المعنوية وغيرها هو تقدير الأداء الفعلي للقوات على الارض في حال وجوده، باعتباره المعبّر الحقيقي والصحيح عن محصلة العوامل المادية المسيطر عليها، والاخرى النوعية والمعنوية غير المسيطر عليها، لكن هذا غير متيسر دائماً. كما ان أداء قوات معيّنة يتغيّر بتغيّر ظروف القتال بحيث لا يمكن القطع بنتائج حرب معيّنة في تقويم احتمالات الصراع بين أحد طرفيها وطرف آخر، وربما كان مثال الصراع المسلّح بين العراق وايران مقارناً بالصراع بين العراق والولايات المتحدة الاميركية شاهداً على ذلك.

هكذا، فلا بدّ من تقبّل حقيقة مسبقة وهي أن أي تقدير للميزان العسكري هو تقدير فيه قدر من الاعتباط الذي يستحيل القطع بصحته، حتى اذا كان ذلك اعتماداً على البون الشاسع بين طرفي الصراع. فلم يكن من الممكن التنبؤ بنتائج الصراع بين الولايات المتحدة الاميركية وقوات الثوار في فيتنام، وبين الاتحاد السوفياتي السابق وقوات الثوار في افغانستان على النحو الذي انتهت اليه، بالرغم من الفارق الضخم بين القوة الاستراتيجية لأطراف الصراع، وبين قواتهم العسكرية.

اشكاليات دراسة الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي

اذا كان ما سبق يوضح أهم اشكاليات دراسة الميزان والتوازن العسكري بصفة عامة، فإن دراسة الميزان والتوازن العسكري في الصراع العربي ـ الاسرائيلي لها اشكالياتها الخاصة، بالاضافة الى الاشكاليات التي سبق ذكرها. فالميزان العسكري بين العرب واسرائيل هو، نظرياً، على الاقل بين دول عربية عدة من جهة، واسرائيل من جهة أخرى؛ ولا يمكن القول بأن جميع هذه الدول يمكن احتسابها أطرافاً كاملة في الميزان. وحتى اذا اتفقنا على ذلك، فإننا لا نستطيع ان نحدد، بشيء من الدقة، مقدار مساهمة كل دولة في الميزان العسكري، وبالتالي مقدار مساهمتها في التوازن بين العرب واسرائيل.

على الطرف الآخر، فإن اعتبار اسرائيل دولة وحيدة تواجه الدول العربية مجتمعة هو، أيضاً، اعتبار خاطىء؛ اذ ان اسرائيل تتلقى، إنْ في السلم أو في الحرب، كميات من الاسلحة والمعدات العسكرية مما يجعل هذه الدول الموردة شريكاً في الميزان، وربما وصلت المساعدات العسكرية الأجنبية لاسرائيل، عند الضرورة من وجهة نظرها ونظر حلفائها، الى التدخل العسكري إما بوسائل غير

مباشرة مثل الاستطلاع الجوي والالكتروني وبالاقمار الاصطناعية، وباستخدام أسلحة الحرب الالكترونية بالاعاقة على أجهزة الاتصالات والكشف الراداري وما شابه ذلك، مثلما حدث أثناء الحروب العربية ـ الاسرائيلية في العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، أو بالتهديد باستخدام القوة العسكرية، أو باستخدامها، فعلاً، مثلما كان الامر في لبنان العام ١٩٨٢.

ونظراً لاختلاف موقف دول الجوار الجغرافي للوطن العربي بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإنه لا بدّ من مراعاة احتمالات تدخل الدول المجاورة لصالح اسرائيل، خاصة وأن لكل دولة منها مواقفها التي ربطت بينها وبين اسرائيل في مرحلة من المراحل السابقة، لا في الماضي البعيد فقط، وإنما في الماضي القريب أيضاً. وبالرغم ممّا تبديه إيران من عداوة لاسرائيل، فإنها كانت لها علاقاتها باسرائيل أثناء الحرب العراقية ـ الايرانية. أمّا تركيا، فبالرغم من تقربها من الدول العربية والاسلامية، الاّ ان تصرفاتها نحو كل من سوريا والعراق تجعلها موضع شك كبير، خاصة وانها من الدول التي اعترفت باسرائيل مبكراً، وتعاونت معها على مستويات مختلفة. ويكفي ان مواقف هذه الدول تجعل من المناسب الاحتفاظ بقوة عربية خارج حساب التوازن العسكري مع اسرائيل كاحتياطي لمواجهة احتمال تدخلها ضد الدول العربية، أو استخدام أراضيها بواسطة قوات أجنبية بإذن منها على نحو ما هو حادث، فعلاً، بواسطة تركيا ضد العراق، وما كان يحدث في إيران واثيوبيا في مراحل سابقة.

يتميّز الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبالتالي التوازن العسكري بين العرب واسرائيل، بأن الصراع لم يتوقف منذ بدأ، وإنْ اختلفت صوره ودرجات حدته. فالميزان العسكري، هنا، لا يتحدث عمّا يمكن ان يحدث، وإنما عمّا يحدث فعلاً. هكذا، فإن استمرار الصراع خاصة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين وفي جنوب لبنان يجعلنا نضع، في عين الاعتبار، قوات وأسلحة ومعدات ليس من المعتاد ان تحتسب عند احتساب التوازن العسكري بين أطراف صراع، مثل السكاكين المستخدمة لطعن المستوطنين اليهود، والسيارات المفخّخة التي تستخدم لتدمير الدوريات الاسرائيلية، بل وربما السيارات العادية حيث يستخدمها أفراد المقاومة ـ وبدون أية مفرقعات أو أسلحة ـ في قتل أفراد من الصهيونيين بصدمهم. الاّ ان هذا، أيضاً، غير متيسر أو ممكن حيث لا يمكن حصر مثل هذه الادوات، ولا حصر الافراد الذين يستخدمونها. كما أن المقاومة اللبنانية في الجنوب تستخدم وسائل مختلفة، ربما كان من أهمها قذائف الكاتيوشا التي تحدث آثاراً هامة، بالرغم من الاعلان، دائماً، عن عدم حدوث خسائر في الارواح. ويعتبر الصراع المسلّح الدائر في فلسطين ولبنان المستوى الثالث لادارة هذا النوع من الصراع وهو أعمال القتال المنفصلة، بينما تقوم القوات الاسرائيلية بالرد، أحياناً، بأعمال قتال محدودة، وأحياناً بالقيام بعمليات محدودة، بينما توقفت العمليات ذات النطاق الواسع، وهي المستوى الاول، منذ الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. وإذا كان من غير المعتاد دراسة الوسائل البدائية وأسلحة الدفاع الشخصي من البنادق والمسدسات والرشاشات في الميزان العسكري، الاّ ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يعتبر من أواخر حروب التحرير الوطنية التي عادة ما تعتمد على الاسلحة الخفيفة في تحقيق أهدافها، والفيصل في ذلك ليس نوع السلاح، ولا حجم القوات، وإنما التأثير الذي تحدثه في الجانب الآخر.

العوامل الخاصة المؤثرة على التوازن

ان أية دراسة للتوازن العسكري بين العرب واسرائيل لا بد وان تضع في اعتبارها عوامل

خاصة سائدة تترك انعكاسها على التوازن العربي ـ الاسرائيلي، والّا فإن تقدير التوازن يكون قد أخطأ الاتجاه، وتصبح النتائج نوعاً من الرياضة الذهنية التي تقوم على افتراضات لا علاقة لها بالواقع، ولا بالمستقبل القريب، وبالتالي فإنها تتكلم عن ميزان غير قائم، وعن توازن غير ممكن. وهنا لا بدّ من القول، ان التوازن متصوّر في حالتين: الاولى، حينما يتعرّض الطرف العربي لعدوان (هجوم) القوات الاسرائيلية؛ والثانية، حينما نتصوّر ان الطرف العربي هو القائم بالهجوم. واذا كان من السهل افتراض الحالة الاولى، الّا ان الحالة الثانية ليست بهذه السهولة، وبالتالي فإن احتمال هجوم طرف عربي على اسرائيل ليس واقعياً في المستقبل القريب، وهو محصور في أطراف عربية بعينها. أما اشتراك الاطراف العربية في الصراع، وفقاً لنصوص معاهدة الدفاع المشترك، أو على نحو ما حدث في العام ١٩٧٣، فإننا نكتفي بالقول بأنه لم يعد الحكم فيه سهلاً. أمّا العوامل التي تترك انعكاساتها على التوازن العربي ـ الاسرائيلي فهي:

١ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ترجع أهمية هذا العامل الى أنه هو الذي يحدّد حقيقة ان التوازن عربياً ـ اسرائيلياً، أو انه توازن بين اسرائيل وأطراف عربية بعينها وليست الدول العربية مجتمعة. ولا شك ان العلاقات بين الدول العربية تجعل الحديث عن تطبيق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية نوعاً من الخيال، وقفزاً فوق الواقع، بل ان هذا لا ينطبق، فقط، على حالة احتمال هجوم دولة عربية أو أكثر على اسرائيل، وإنما الأغلب انه حتى في حال تعرّض دولة عربية أو أكثر لعدوان (هجوم)، فإن الدول العربية الاخرى لن تحاول تقديم أية معونة عسكرية ذات قيمة لرد العدوان ومنعه من الاستمرار في توسعه وعدوانه، بل ان هناك مَنْ يشعر بالشماتة إذا تعرّضت دولة عربية بعينها للعدوان. والتقدير الواقعي لما يمكن ان يحدث، في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، ان تعرض دولة عربية بعينها لهجوم جوي اسرائيلي، أو لعمل من أعمال القتال الصغرى، فإن هذا لن يدفع دولة عربية أخرى الى التصرف على أساس ان العدوان الاسرائيلي على هذه الدولة هو عدوان عليها، حتى ولو كانت العلاقات بين الدولة العربية المعتدى عليها ودول عربية أخرى وثيقة. وتشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن الى ان لدى اسرائيل القدرة على القيام بالعدوان الجوي، بسهولة، على كل من الاردن ولبنان، ثم على شبه جزيرة سيناء في مصر نتيجة للقيود الموضوعة والمنفّذة على وسائل الدفاع الجوي المصرية في سيناء. وقد يعتبر الفضاء الجوي السوري أقل احتمالات الاختراق الجوي باعتبار ما لديه من وسائل لمجابهته، لكن ذلك لا يمنع القوات الجوية الاسرائيلية من اختراق هذا المجال اذا كانت على استعداد لمواجهة احتمالات مقاومة الدفاع الجوي السوري، بالرغم من ان فاعليته وصدقيته تعرّضت لهزة قاسية نتيجة لما تعرض له العام ١٩٨٢ في أثناء الهجوم الاسرائيلي على لبنان، ثم نتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان المصدر الوحيد لتسليح الدفاع الجوي والقوات الجوية السورية. اما باقي دول الطوق، فإن امكانياتها هزيلة بالمقارنة بالامكانيات السورية، حيث يفتقر لبنان الى القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي عموماً، بينما يعاني الاردن من ضعف قواته الجوية، وقد اعتمد في دفاعه الجوي، بدرجة كبيرة، على وسائل الدفاع الجوي السوفياتية الصنع بعد امتناع الولايات المتحدة الاميركية عن امداده بصواريخ من طراز «هوك». ما نود التركيز عليه، هنا، ان العلاقات العربية ـ العربية لا تؤدي، في الوقت الحالي، الى التعاون ضد العدوان الجوي الاسرائيلي اذا هاجم احد الاطراف العربية أو كلها في وقت ما، وأن ذلك يمكن القوات الجوية الاسرائيلية من الاعتداء بحرية تامة.

اذا كان الامر كذلك، بالنسبة للهجمات الجوية الاسرائيلية، فإن الوضع أسوأ إذا ما افترضنا قيام اسرائيل بهجوم بقوات برية أو مشتركة على دولة عربية من الدول المحيطة بفلسطين؛ اذ أن ما لحق بالقوات المسلحة العراقية، بالاضافة الى النتائج المترتبة على حرب الخليج، تنفي احتمال تحقيق تعاون فعّال بين القوات العراقية والقوات السورية، وحتى بينها وبين القوات الاردنية، حيث فرضت العزلة على القوات المسلحة العراقية حتى بعد اضعافها، ويحتاج الامر الى تنظيم مسبق للتعاون لا بدّ وان يؤدي الى احراج للاردن وتعرّضها لعقوبات تؤدي، عملياً، الى ابتعادها عن مجال الخطر. ولا مجال لتصوّر اشتراك قوات خليجية في ميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ليس لها حدود مشتركة مع سوريا أو لبنان، وحتى بافتراض وجودها، فإن التجارب السابقة تقول ان وصول قوات خليجية الى الميدان عادة ما يكون بطيئاً لدرجة عدم جدواه في تغيير مسار ومصير الصراع. وإذا كان الامر، كذلك، بالنسبة الى دول الخليج العربية، فإن الامر يصبح، عملياً، أكثر صعوبة بالنسبة لليمن في ظل المناخ السائد، حالياً، في العلاقات العربية ـ العربية. أمّا بالنسبة للقوات المصرية ـ وهي الاكثر تأهيلاً للاشتراك في القتال ـ فإن أوضاعها، بموجب معاهدة السلام مع اسرائيل، لا تؤهلها للاشتراك في الصراع في وقت مناسب، حيث يمكن للقوات الاسرائيلية ان تنفرد بقوات أية دولة من دول الطوق، وتكبدها خسائر جسيمة قبل ان تتمكّن القوات المصرية من اتخاذ أوضاع مناسبة للاشتراك في الصراع المسلح، هذا بافتراض ان القيادة المصرية ستكون راغبة في معاونة الطرف العربي المعتدى عليه عسكرياً. كذلك، فإن الموقف بالنسبة لقوات الدول العربية الافريقية سيكون صعباً سواء كان في تقديم مساعدة عسكرية لمصر أو لدولة عربية أخرى من دول الطوق، فهي، بعيدة، في أحسن الاحوال، بأكثر من ألف كيلومتر عن ميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولن يتيسّر اشتراكها فيه.

٢ ـ الوجود العسكري الاجنبي

كان هناك وجود عسكري أجنبي في الوطن العربي، وظل موجوداً بعد انحساره تحت مسميات مختلفة، لكنه تقلص، الى حدّ كبير، نتيجة لمد حركة التحرر الوطني والمد القومي في عقد الستينات. وقد أدّت حرب الخليج الاخيرة ضد العراق الى عودة الوجود العسكري الاجنبي الى مستوى غير مسبوق، كما انه تميّز عنه بما يحمله من وسائل الدمار والاسلحة والمعدات المتقدمة التي لم تكن متيّسرة في مراحل سابقة. لكن أهمية هذا الوجود، بالنسبة للتوازن العسكري العربي ـ الاسرائيلي، من شأنه ان يحتسب لصالح الجانب الاسرائيلي. فقد كانت العلاقة بين هذا الوجود واسرائيل واضحة ودون مواربة خلال حرب الخليج الاخيرة، كما أن الولايات المتحدة الاميركية التي تتزعم هذا الوجود عبّرت، بوضوح، عن التزامها بالمحافظة على التفوق العسكري الاسرائيلي على جيرانها العرب. وأهمّ عناصر هذا الوجود هي عناصر القوة البحرية الاميركية في الخليج والتي تشتمل على مجموعة من حاملة طائرات تلي مجموعتين ومفرزة مارينز، وقوات الاسطول السادس الاميركي التي اتفق على تمركزها في ميناء حيفا، والطائرات الاميركية المتمركزة في القواعد الجوية في المملكة العربية السعودية والتي تصل الى حوالى مئة طائرة شاركت في الهجوم الجوي على العراق في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، هذا بالاضافة الى القوات التي تشارك في المناورات والتدريبات المشتركة التي انتشرت وأصبحت تجرى بصفة شبه مستمرة خاصة مع القوات الكويتية. وهناك المناورات المشتركة المعروفة باسم «النجم الساطع» والتي تجرى كل عامين وتشارك فيها قوات اميركية ومصرية وعُمانية، والمناورات البحرية «رياح البحر» التي تشارك فيها القوات البحرية المصرية والاسطول السادس الاميركي في البحر المتوسط. وبالاضافة الى ذلك، فإن القوات الاجنبية الاميركية والبريطانية والفرنسية تتمتع

بقـواعـد وتسهيلات عسكرية في المنطقة باستخدام تسهيلات الموانىء في الخليج، وأشهرها قاعدة الجفير في البحرين والتسهيلات البحرية في مسقط وصلالة ومصيرة في عُمان، ومصر، وجيبوتي. وتخترق الطائرات المقاتلة التابعة لهذه الدول الفضاء الجوي لدول الخليج ومصر وجيبوتي والاردن بشكل شبه مستمر، وهذه كلها قوات تعتبر احتياطية للقوات الاسرائيلية، في حين انه لا ينتظر ان تحاول منع القوات الاسرائيلية من العدوان على أية دولة عربية أو الدفاع عنها ضد مثل هذا العدوان.

٣ ـ ضوابط التسلّح غير المتوازنة

يتميّز الوطن العربي باختلال التوازن في ميدان التسلّح بشدة، ففي حين تتمتع دول، بسهولة شديدة، في الحصول على الاسلحة، نجد ان دولاً أخرى يكاد يستحيل عليها الحصول على أسلحة عموماً، وغيرها تستطيع الحصول على الاسلحة بصعوبة بالغة، بينما يستحيل عليها الحصول على أسلحة بعينها. والاهم أن تلك الدول العربية التي تجد سهولة بالغة في الحصول على الأسلحة لا تستطيع ان توفّر الاطقم القادرة على تشغيلها، بينما لا تستطيع الدول القادرة على توفير الاطقم الحصـول على ما يلزمهـا من الاسلحـة للدفاع عن نفسها، أو أنها تستطيع الحصول على بعض الاسلحة بصعوبة بالغة.

وهكذا، فاسرائيل تكاد ان تحصل على كل ما تريده من أسلحة، في حين لا يستطيع اي من العراق وليبيا الحصول على أي أسلحة، وتجد سوريا ومصر صعوبة بالغة في الحصول عليها. ويواجه الوطن العربي، عموماً، احتمال فقدان مصدر بديل للاسلحة نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي ووقوع الدول التي نشأت عن ذلك تحت ضغوط شديدة من الغرب عموماً ومن الولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة، ممّا يضع قيوداً كبيرة على قدرتها في الاستفادة من سوق السلاح الرئيسة في الوطن العربي، حيث توجد الموارد البشرية القادرة على استيعابها. ولا شك ان كلاً من سوريا والعراق وليبيا تواجه هذا الخطر أكثر من غيرها، حيث كانت معتمدة، اعتماداً كلياً، على موارد السلاح من الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت عينه، تتسلّح دول الخليج العربية بأحدث معدّات القتال التقليدية المتطوّرة، الّا ان الخلل التسليحي يؤدي الى استحالة احتساب أي من هذه الاسلحة في الميزان العسكري العربي، بما يؤثر على التـوازن العسكـري العـربي ـ الاسرائيـلي، حيث يضـع الغـرب من الضمانات ما يمنع من استخدامها ضد اسرائيل، هذا بالاضافة الى ضعف قدرات دول الخليج على الاستفادة منها نظراً لضعف قاعدتها البشرية.

من أهمّ عناصر الخلل التسليحي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذلك الخلل المتعلّق بأسلحة الدمار الشامل. فمما لا شك فيه ان اسرائيل تمتلك أسلحة نووية، على الرغم من عدم اعلانها ذلك، رسمياً. فقد تأكد ذلك من خلال افادات الفني الاسرائيلي، فعنونو، أو لما كشف عنه، أخيراً، عن تسرّب من مفاعل ديمونا النووي، وكذا ما كشفت عنه جنوب افريقيا من تعاون مع اسرائيل في مجال انتاج الاسلحة النووية؛ كما تمتلك وسائل توصيل الرؤوس النووية الى أهدافها من طائرات قادرة على قذف القنابل النووية، الى صواريخ باليستية يصل مداها الى نحو ١٦٠٠ كيلومتر من طراز «اريحا». ولا يتوقف الامر عند هذا الحد، بل إن الولايات المتحدة الاميركية موّلت ابحاثاً اسرائيلية لانتاج صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية، ممّا يوفّر لاسرائيل مجالاً جديداً للتفوّق. أمّا على الجانب العربي، فمن المعروف ان البرنامج العربي الوحيد الذي اقترب من الوصول الى تكنولوجيا انتاج الاسلحة النووية كان البـرنـامـج العـراقي والذي يجـرى تفكيكـه والتـأكـد من عدم تجديده. وعليه، فإن الخلل

التسليحي مستمر في المحافظة على احتكار اسرائيل للاسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل، حيث تجرى ملاحقة الدول العربية التي يشتبه في امتلاكها أو اقترابها من انتاج أسلحة كيميائية، في حين لا تجرى ملاحقة لاسرائيل لا في مجال الاسلحة النووية ولا الكيميائية. كذلك فإن قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بايقاف اطلاق النار مع العراق نصت على تدمير الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتر، كما ان نظم التفتيش تحول، عملياً، دون تطوير برامج لانتاج صواريخ باليستية، وبالتالي صواريخ مضادة للصواريخ، الامر الذي يبدو أن العراق خطا خطوات في سبيله. أمّا باقي الدول العربية، فإن علاقاتها بالولايات المتحدة الاميركية تمكّن الاخيرة من التأثير عليها بحيث تقلع عن أية محاولة لانتاج صواريخ باليستية ذات مدى مناسب أو صواريخ مضادة للصواريخ.

٤ ـ الروح المعنوية للمقاومة

على الرغم مما تمارسه اسرائيل من بطش وقمع، وما تملكه من أدوات متطوّرة في هذا المضمار، ولجوئها، مؤخراً، الى الاستخدام الواسع للذخيرة الحيّة لاخماد الانتفاضة الفلسطينية، وللمقاومة للاحتلال في الجنوب اللبناني، فان مقاومة الشعبين الفلسطيني واللبناني في تصاعد مستمر، وهي تزداد فاعلية وتأثيراً نتيجة لتمتعهما بالروح المعنوية العالية، وبالقدرة على الابتكار والاستفادة من الموارد المحلية. ويمكن القول ان تأثير الهجمات الفلسطينية والمقاومة اللبنانية أصبح، في كثير من الاحيان، أكثر فاعلية من الجيوش العربية في جولات سابقة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ فالعبرة ليست بحجم الجيوش ولا بمعداتها، ولكن بقدرتها على إحداث خسائر في صفوف قوات العدو. وقد أصبحت المقاومة الشعبية في كل من فلسطين وجنوب لبنان قادرة على إحداث تلك الخسائر بوسائل بدائية في أغلب الاحوال، ولكن بتضحيات هائلة وعظيمة. ولا شك ان هذه القدرة لها تأثيرها الخاص في الصراع العربي ـ الاسرائيلي نتيجة لحساسية اسرائيل للخسائر البشرية. بل يمكن القول، ان الحاح اسرائيل على ايقاف الانتفاضة واشتراكها في عملية السلام، ونجاح تكتل المعراخ في الانتخابات إنما يرجع، بالدرجة الاولى، لفاعلية الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية.

الميزان العسكري الاسرائيلي

تشير معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن القوة العسكرية الاسرائيلية الى ان موازنة الدفاع الاسرائيلية في العام ١٩٩١، كانت تعادل ٥,٧٩ مليار دولار أميركي، وانها زادت في العام ١٩٩٢ الى ٦,٧٦ مليار دولار، وان حجم المساعدة الامنية الاسرائيلية في العام ١٩٩٢ بلغ ثلاثة مليارات دولار، منها ١,٢ مليار دولار دعم اقتصادي.

تشتمل القوات المسلحة الاسرائيلية على ١٧٥ ألف فرد، منهم ١٣٩٥٠٠ مجنّد، بينما يبلغ تعداد الاحتياط ٤٣٠ ألف فرد، وتنقسم الى القوات الاستراتيجية، والجيش، والاسطول، والقوات الجوية، وشرطة الحدود وحرس السواحل. وتشتمل القوات الاستراتيجية، على القدرات النووية التي تصل الى مئة رأس حربي، وتشتمل وسائل ايصالها على طائرات، وصواريخ «اريحا ـ ١» بمدى حتى ٥٠٠ كيلومتر، و«اريحا ـ ٢» الذي تمّ اختباره حتى ١٥٠٠ كيلومتر، وصواريخ من طراز «لانس».

أمّا الجيش الاسرائيلي، فيشتمل على ١٣٤ ألف فرد ويصل الى ٥٩٨ ألف عند التعبئة، ويشتمل على قيادات لثلاث جبهات إقليمية، وجبهة داخلية، وثلاث قيادات فيالق، وثلاث فرق مدرّعة كل من لواءين مدرّعين، ولواء مدفعية، ولواء مدرّع ولواء مشاة ميكانيكي عند التعبئة، وقيادات

فرقتين للسيطرة العملياتية على وحدات مقاومة الانتفاضة، وقيادة فرقة مشاة اقليمية للدفاع عن الحدود، وأربعة ألوية مشاة ميكانيكية أحدها مدرّب على الاسقاط بالمظلات، وكتيبة صواريخ لانس، وثلاث كتائب مدفعية ٢٠٣ مم إم ـ ١١٠ ذاتي الحركة. بينما تشتمل القوات الاحتياطية على تسع فرق مدرّعة كل من لواءين أو ثلاثة مدرعة، ولواء مشاة ميكانيكي مدمج، ولواء مدفعية؛ وفرقة مشاة ميكانيكية / محمولة جواً من ثلاثة ألوية من أفراد الاحتياط المدربين كمظليين؛ وعشرة ألوية اقليمية لكل قطاعه الحدودي.

تشتمل معدّات الجيش الاسرائيلي على ٣٨٩٠ دبابة قتال رئيسة منها ١٠٨٠ طراز «سنتوريون» و٤٠٠ «م ـ ٤٨ أ٥»، و٧٥٠ «م ـ ٦٠/أ١» و٦٥٠ «م ـ ٦٠ أ٣» و١٠٠ «ت ـ ٥٤/٥٥»، و١١٠ «ت ـ ٦٢» و٨٠٠ «ميركافاه III/II/I»، وحوالى ٤٠٠ عربة استطلاع «رامتا» وم٢/٣، و«ب ـ ردم ـ ٢»، وحوالى ٨ «فوتش». أمّا ناقلات الجنود المدرّعة فتقدر بحوالى خمسة آلاف «م ـ ١١٣» و٨٠ «نجماش» و«ب ت ر ـ ٥٠»، و٣٠٠ نصف جنزير «م ـ ٢/٣». وتقدّر مدفعية الجيش بأربعمئة قطعة مجرورة، و١٠٢٠ ذاتية الحركة المجرورة من عيارات ١٠٥ مم؛ و١٢٢ مم، و١٣٠مم، و١٥٥؛ أمّا الذاتية الحركة فتشمل العيارات ١٠٥مم، و١٥٥مم، و١٧٥مم، و٢٠٣ مم؛ وهناك العربات متعددة القاذف منها مئة عيارات ١٢٢مم، و١٦٠مم، و٢٤٠مم، و٢٩٠مم؛ و٥٥٠٠ هاون؛ وصواريخ «لانس» و«اريحا»؛ وأسلحة موجهة مضادة للدبابات من طراز «تاو» و«دراغون»، و«ماباتس»، بالاضافة الى «ساغر» السوفياتي الصنع. وتشتمل مدفعية الدفاع الجوي على طرازات «فولكان» و«شابارال» و«زد أو ـ ٢٣» و«زد اس أو ـ ٢٣» وغيرها، وصواريخ دفاع جوي محمولة من طراز «ستينغر»، و«رد آي».

يشتمل الاسطول الاسرائيلي على ثلاث غواصات، وتسعة عشر زورق صواريخ سريعة كلها صناعة اسرائيلية، وأربعين زورق دورية، وأربعة زوارق إنزال، وسفينة إنزال، ويقدر عدد أفراده بعشرة آلاف. وتسلّح الغواصات الاسرائيلية بطوربيدات ثقيلة وصواريخ «هاربون»، بينما تسلّح الزوارق بصواريخ «هاربون» و«غبريئيل». وتستخدم القوات البحرية ثلاث قواعد، اثنتان منها على البحر المتوسط: حيفا وأسدود، والثالثة على البحر الاحمر: إيلات. وتشتمل قوات المارينز على الكوماندو البحري ويشتمل على ٣٠٠ فرد.

تعتبر القوات الجوية الاسرائيلية القوة الرئيسة في القوات الاسرائيلية، ويخدم بها ٣٢ ألف فرد، وتصل الى ٣٧ ألف عند التعبئة. وتشتمل على ٦٣٢ طائرة قتال، بالاضافة الى ما يقدر بـ ١٠٢ طائرة مخزنة، و٩٣ طائرة هليكوبتر مسلّحة. وتتكوّن طائرات القتال، أساساً، من المقاتلات وطائرات الهجوم الارضي. وفي المقاتلات هناك ١١٢ طائرة «فانتوم ف ـ ٤ إي» في أربعة أسراب، وثلاث عشرة طائرة بالمخزن، ويجرى تحويل ٥٠ منها الى «فانتوم ٢٠٠٠» وتمّ تحويل ثلاثين منها فعلاً؛ و٦٣ «ف ـ ١٥» في سربين؛ و٢٠٩ طائرة «اف ـ ١٦» في ستة أسراب؛ و٩٥ طائرة «كفير» في أربعة أسراب و٧٥ في المخزن. أمّا طائرات الهجوم الارضي فهناك أربعة أسراب تحتوي على ١٢١ طائرة «أ ـ ٤ هـ /ن» (سكاي هوك) و١٤ في المخزن. وتشتمل طائرات الاستطلاع على ١٤ طائرة «أف ـ ٤ إي»، وأربع طائرات إنذار مبكر «إي ـ ٢ سي». ولدى القوات الجوية الاسرائيلية ٢٦ طائرة حرب الكترونية، وثلاث طائرات استطلاع بحري، وتسع طائرات صهاريج وقود، وجناح نقل يشتمل على ٥٩ طائرة نقل أميركية واسرائيلية الصنع، وبالاضافة الى طائرات اتصال وتدريب. ولدى القوات الجوية الاسرائيلية ٩٢ هليكوبتر هجومية، واثنتين للبحث والانقاذ، و٣٢ هليكوبتر للنقل الثقيل، واثنتا عشرة متوسطة، و٩٤ خفيفة. وتستخدم القوات الجوية الاسرائيلية صواريخ جو ـ سطح «شرايك»، و«ول آي»،

و«مـافـريـك»، و«ستـانـدرد»، و«لوز»، و«غبـريئيل»، وصواريخ جو ـ جو «سبارو»، و«سايدوويندر»، و«شافرير»، «وبيثون III» . كذا، فإن لديها ١٧ بطارية صواريخ دفاع جوي «هوك» محسن، وأربع بطاريات من طراز «باتريوت».

التوازن العسكري

في ضوء ما سبق، يمكن القول ان أي حديث عن توازن عسكري عربي ـ اسرائيلي انما يعني في الحقيقة توازناً بين دولة عربية واحدة واسرائيل، أو على أحسن تقدير توازناً بين مجموعة معيّنة من الدول العربية. والحقيقة، ان الحديث عن مجموعة من الدول العربية غالباً ما يعتبر سابقاً لأوانه؛ اذ انه حتى بافتراض حدوث تغيير جذري في توجّهات دولة عربية أو أكثر، فإن إحداث النتائج المترتبة على هذا التغيير يتطلب زمناً يتجاوز العام ١٩٩٣، وربما جزءاً من العام ١٩٩٤ على الاقل؛ اذ يتطلب تنسيق التعاون اتفاقاً مبدئياً، وبحثاً لأوجه التعاون، وتحديداً لأجهزة وآليات التعاون، وتفعيل كل ذلك ودفعه في اتجاه التحقيق. ولا شك ان كل هذا يتطلب زمناً طويلاً بحكم تجارب التعاون العسكري العربي السابقة. وإذا تحدثنا عن دول عربية منفصلة، فإن بذل جهد لمحاولة تصوّر وجود توازن عسكري بين اسرائيل وأي من لبنان أو الاردن يصبح نوعاً من العبث، حيث تتفاوت القوة العسكرية لأي منهما عنها في اسرائيل بدرجة كبيرة، بحيث يصبح الامر مجرّد نوع من الافتراض غير الواقعي، ومحاولة لاثبات عكس ما هو متعارف عليه.

١ ـ التوازن العسكري الاسرائيلي ـ الفلسطيني

سبق ان اتضحت أهميـة وفاعلية المقاومة الفلسطينية داخل الارض المحتلة، وتأثير ذلك على إدراك القيادة الاسرائيلية. ويمكن القول، ان القوة العسكرية الاسرائيلية فشلت في ايقاف الانتفاضة الفلسطينية ومنع تأثيرها على مجرى السياسة العالمية والاقليمية. واستطاعت الانتفاضة ان تفرض نفسها على قيادة القوات المسلحة الاسرائيلية، وعلى حركة الاستيطان، بما يجعلها تحقق درجة من التوازن مع القوة المسلّحة الاسرائيلية بالرغم من غموض حجمها، وبالرغم من بدائية وسائلها. فلا مجال، هنا، لمقارنة قوة بقوة، وانما يمكن، فقط، متابعة ومقارنة ما تحدثه الانتفاضة من خسائر لدى العدو الاسرائيلي، وبما تحدثه في القوة الاسرائيلية.

٢ ـ التوازن العسكري الاسرائيلي ـ اللبناني

تختلف لبنان عن فلسطين في انها دولة تمارس سيادتها على الجزء الاكبر من أرضها ولها قواتها المسلحة مهما كانت حالتها، وبالتالي فإنه يفترض ان تكون قادرة على تحقيق درجة من التوازن مع اسرائيل، الّا ان وضع لبنان، من جهة أخرى، يشبه الوضع الفلسطيني من حيث أن الشعب اللبناني هو الشعب العربي الثاني والاخير بعد فلسطين الذي يمارس الكفاح المسلّح. ولكن الكفاح المسلّح اللبناني لا يفتقر الى وسائل الصراع المسلّح بالدرجة نفسها التي لدى الشعب الفلسطيني، كونه ليس تحت الاحتـلال الاسرائيـلي. هكـذا تجـد المقـاومـة اللبنانية، بفصائلها المختلفة، فرصة لقصف المستوطنات الاسرائيلية في الجليل بقذائف الكاتيوشا، كما انها لا تجد صعوبة كبيرة في الحصول على القنابل والمفرقعات والألغام التي تستخدمها، فعلاً، في الكفاح المسلّح ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي.

وبـالرغم من وجـود القـوات المسلّحة اللبنانية التي يصل عدد أفرادها الى ستة وثلاثين ألف وثمـانمئـة جنـدي، فإن هذه القـوات لا تملك من الدبـابـات الّا حوالى ٢٤٠ دبـابة قتال رئيسة.

كذلك فالقوات الاسرائيلية العاملة حوالى ٤,٦ مثل للقوات المسلحة اللبنانية، في حين ان الدبابات الاسرائيلية تصل الى حوالى ١٦,٦ مثل للدبابات اللبنانية، مع التغاضي عن الفارق النوعي الذي يعطى للدبابات الاسرائيلية هامشاً أكبر بكثير للتفوّق. ولا مجال لمقارنة الطائرات الاسرائيلية بنظيرتها اللبنانية المكوّنة من ثلاث طائرات قتال، فقط، حيث تصل الاولى الى ما يزيد عن ٢٢٠ مثل للثانية. ونكتفي بمقارنة العنصرين السابقين لنخرج بأنه لا مجال لتوازن بين الجانبين، وان القوات المسلحة اللبنانية لا تواجه القوات المسلحة الاسرائيلية في صراع مسلّح حتى يمكن القول بأنها في مواجهتها القتالية تثبت فاعلية تحقق نوعاً من التوازن، بل على العكس من ذلك، فإن المقاومة اللبنانية تسبب ازعاجاً للقوات المسلّحة الاسرائيلية بما يجعلها ذات فاعلية محدودة. وتمتلك المقاومة اللبنانية على ناقلات جنود مدرّعة، ومدفعية، وقواذف عديمة الارتداد، وقواذف صواريخ، وأسلحة موجهة مضادة للدبابات، ومدافع مضادة للدبابات، لكن أعداد هذه المعدات والاسلحة غير معروفة.

يعتبر الميزان السابق مؤشراً الى قدرة القوات الاسرائيلية على اختراق الدفاعات اللبنانية بسهولة نسبية، الّا ان فاعلية المقاومة اللبنانية تشير الى ما يمكن ان يترتب على هذا الاختراق بعد ذلك من تحمّل خسائر تضطرها الى الابتعاد عن متناول عناصر المقاومة أي التخلي، عملياً، عن المكاسب التي تحققها عن طريق الاختراق.

٣ ـ التوازن العسكري الاسرائيلي ـ الاردني

يختلف الاردن عن لبنان حيث يزيد عدد السكان وحجم أفراد القوات المسلحة والمعدات وقوات الاحتياط، الا ان الفارق ما زال كبيراً بالدرجة التي تجعل تحقيق توازن تقليدي أمراً مستحيلاً، في حين يظل إمكان تحقيق توازن غير تقليدي من طريق انزال خسائر كبيرة بالعدو، الّا ان تحقيق ذلك بأيدي قوات نظامية تقليدية ما زال أمراً مستبعداً في أي من القوات المسلّحة العربية، وربما في غيرها.

وصلت موازنة الدفاع الاردنية في العام ١٩٩٢ الى نحو ٧,٥ بالمئة من موازنة الدفاع الاسرائيلية، وحجم المساعدات الامنية التي حصل عليها الاردن الى ١,٩ بالمئة من المساعدات التي حصلت عليها اسرائيل في العام نفسه. أمّا القوات العاملة الاردنية فتصل الى ٥٦ بالمئة من عدد القوات الاسرائيلية العاملة؛ وبافتراض استدعاء جميع الاحتياطي الاردني، فان القوات الاردنية تصل الى ١٣٤٤٠٠ جندي مقارنة بستمائة وخمسة آلاف للقوات الاسرائيلية، أي ان عدد القوات الاردنية يشكّل حوالى ٢٢,٢ بالمئة من عدد القوات الاسرائيلية، بما ينفي احتمالات التوازن. وبمقارنة باقي العناصر الرئيسة، نجد ان دبابات القتال الرئيسة الاسرائيلية تعادل ٣,٤ أمثال الدبابات الاردنية، وطائرات القتال الاسرائيلية تعادل نحو ٥,٩ أمثال طائرات القتال الاردنية. ومرة أخرى، فإن التفوّق الاسرائيلي في مجال عدد الاسلحة التقليدية الرئيسة يجعل الحديث عن التوازن في باقي المجالات نوعاً من محاولة إثبات البديهيات، ولا يعني هذا، بالضرورة، قدرة القوات الاسرائيلية على اكتساح الدفاعات الاردنية في حال الهجوم عليها، وإنما يشير، بالتأكيد، الى الصعوبات الجمّة التي تواجه القوات الاردنية، في هذه الحال، للاحتفاظ بمواقعها الدفاعية، وحجم الخسائر التي ينتظر ان تتكبدها لهذا الغرض.

٤ ـ التوازن العسكري الاسرائيلي ـ المصري

يختلف الامر بالنسبة لمصر، حيث هناك القوة البشرية الكبيرة، والاقتراب من الاعداد الكبيرة لمعدات القتال الرئيسة، ولموازنة الدفاع، والمساعدات العسكرية الكبيرة، وغير ذلك من عناصر

القـوة العسكرية التقليدية. لكن الامر، بالنسبة لمصر، لا يمكن احتسابه تقليدياً، حيث أنها الدولة العربية الوحيدة التي وقعت معاهدة سلام مع اسرائيل، ولا نظن ان أيّاً من الاطراف العربية يمكن ان يقوم بشيء مشابه العام ١٩٩٣، حتى في حال الوصول الى اتفاق حول النقاط الرئيسة لتسوية مع اسرائيل. الفارق الثاني ان مصر أقامت علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الاميركية بحيث تتصوّر ان هذه العلاقة تحميها من هجوم اسرائيلي عليها، وتمكّنها من التأثير على الميزان العسكري المصري، وبالتالي على القرار، وتمكنها من المحافظة على التوازن العسكري بين الطرفين مائلاً لصالح اسرائيل. أمّا الفارق الثالث فناتج عن معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، حيث أنشأت المعاهدة مناطق محدودة القوات ومناطق خالية منها في شبه جزيرة سيناء تضمن لاسرائيل تفوّقاً على القوات المسلّحة المصرية في المراحل الاولى لأي صراع مسلّح بينهما، بغض النظر عن أية قدرات عسكرية تمتلكها مصر.

من جهة أخرى، تقترب مكوّنات القوة العسكرية المصرية، عددياً، من القوة العسكرية الاسرائيلية، لكن الفارق النوعي يظل واضحاً في مجالات عدّة أهمها القوة الاستراتيجية غير التقليدية، والصواريخ الباليستية، والدفاع المضاد للصواريخ. ومن حيث المعدات، فإن اسرائيل تتفوّق في بعض نوعيات الاسلحة التقليدية، وأخيراً فإن اسرائيل تتفوّق في مجال الصناعة الحربية بالرغم من تقدّم مصر في مجال الانتاج الحربي، خاصة بعد توقّف الصناعة العسكرية العراقية، وتدمير أجزاء هامّة منها.

ما زالت موازنة الدفاع الاسرائيلية أكبر بكثير منها في مصر، وفقاً لتقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، حيث قدر الموازنة المصرية للعام ١٩٩٢، بما يعادل ٢,٤٧ مليار دولار وهو ما يعادل حوالى ٣٦,٥ بالمئـة من موازنة اسرائيل الدفاعية؛ وبلغت المساعدة العسكرية الاجنبية لمصر العام نفسه ٢,١١ مليار دولار أي ما يعادل حوالى ٧٠,٦ بالمئة منها لاسرائيل.

وتبلغ القوات المسلحة المصرية العاملة ٤١٠ آلاف بينما القوات الاحتياطية ٦٠٤ آلاف، وتعادل القوات العاملة في مصر ٢,٣ مثل لها في اسرائيل، أما القوات الاحتياطية في مصر فتعادل ١,٤ مرة القوات الاحتياطية في اسرائيل. وتتفوّق القوات التقليدية الاسرائيلية في عدد التشكيلات المدرّعة بعد التعبئة عنها في القوات المصرية حيث تصل الى أكثر من ثلاثة أمثالها، بينما تتفوّق القوات المصرية في تشكيلات المشاة الميكانيكية حيث تصل الى ما يقترب من ثلاثة أمثالها الاسرائيلية أيضاً. ويعكس هذا الوضع تفوّق اسرائيل في عدد الدبابات حيث لمصر ٣٠٩٠ دبابة قتال رئيسة بما يعادل حوالى ثمانية أعشار الدبابات الاسرائيلية، وتتميّز اسرائيل نوعياً بالدبابات «ميركافاه»، وتتفوّق تفوّقاً كاسحاً على مصر في مجال ناقلات الجنود المدرعة حيث يشكّل عدد الناقلات المصرية ما يعادل نحو ٣٦ بالمئة من عدد الناقلات الاسرائيلية، ممّا يوفّر لها خفة حركة عالية.

تتفوّق اسرائيل على مصر في عدد قطع المدفعية ذاتية الحركة، حيث لدى مصر مئتا قطعة فقط، أي أقل من ٢٠ بالمئة منها في اسرائيل، بينما تتفوّق مصر في المدفعية المجرورة حيث لديها ١١٠٨ قطعة بما يعادل ٢,٧ مرة ما لدى اسرائيل. واذا جمعنا ذلك، فإن اسرائيل تتفوق تفوقاً طفيفاً، عددياً، على المدفعية المصرية، أمّا نوعياً فلا شك أنها تتفوّق في مجال المدفعية ذاتية الحركة والعيارات المتوسطة عيار ١٥٥ مم، و١٧٥مم، و٢٠٣مم، والعياران الاخيران غير موجودين بالمدفعية المصرية.

وبـالرغم من ان القـوات البحـريـة المصريـة تزيد في عدد قطعها وتنوّعها عن القوات البحرية الاسرائيليـة حيث بهـا أربع غوّاصات، ومدمّرة، وأربع فرقاطات، وواحد وعشرون زورق صواريخ، وثمـانيـة عشر زورق دوريـة، وثمـان كاسحات ألغام، وثلاث سفن انزال، وأحد عشر زورق إنزال

وتسع عشرة سفينة دعم، وسبع عشرة طائرة هليكوبتر مسلّحة، ومدفعية وصواريخ ساحلية، فإن القوات البحرية الاسرائيلية تتفوّق في قوة نيرانها الصاروخية، خاصة وان هناك قطع بحرية قديمة سوفياتية الصنع في القوات البحرية المصرية مثل كل الغواصات والمدمّرة «الفاتح»، وفرقاطتين على الاقل، وكذا فإن زوارق الصواريخ تشتمل على أربعة منها سوفياتية الصنع من الجيل الاول، وتشابهها خمسة زوارق صينية. كذلك، فإن كاسحات الالغام المصرية متقادمة وسوفياتية الصنع منذ عشرات السنين.

وفي القوات الجوية، تبلغ طائرات القتال المصرية ٤٩٢ طائرة، منها ٣٣ «فانتوم ف ـ ٤»، و٧٣ «ف ـ ١٦»، و١٠٠ «ميغ ـ ٢١»، و٧٠ «ميراج ٥ إي»، و١٦ «ميراج ٢٠٠٠»، و١٤ «ألفا جيت»، و١٠٢ صينية الصنع تقليداً لعائلة «ميغ»، وبذلك فإن عدد طائرات القتال المصرية يعادل أقل من ٧٥ بالمئة منها في اسرائيل، في حين تتفوّق القوات الجوية الاسرائيلية نوعياً نتيجة لتطوير الطائرات الفانتوم، ولوجود طائرات التفوق الجوي «ف ـ ١٥» التي تتفوّق على طائرات «ميراج ٢٠٠٠» المصرية نوعياً وعددياً، وبتضاؤل عدد طائرات الاجيال القديمة بالنسبة لها في مصر حيث تصل طائرات الاجيال السابقة في مصر الى ٢٤٢ طائرة بما يعادل ٤٩ بالمئة من اجمالي عدد طائرات القتال، في حين انها تشكل في القوات الجوية الاسرائيلية ٢٤٧ طائرة بما يعادل ٣٧ بالمئة من اجمالي عدد الطائرات.

٥ ـ التوازن العسكري الاسرائيلي ـ السوري

تعتبر القوات المسلحة السورية القوات المسلحة العربية الوحيدة التي يحتمل ان تدخل في صدام مسلح على نطاق واسع. ولا شك أن اسرائيل تتفوّق على القوات السورية في مجال القوة غير التقليدية حيث لا تمتلك القوات السورية أسلحة نووية، وليس هناك ما يدل على امتلاكها لأسلحة كيميائية أو بيولوجية، بالرغم ممّا تردّده الدول الغربية عن ذلك، حيث لا يتعدّى الامر تقارير مخابرات كثيراً ما ثبت خطؤها. كذا فإنه ليس لدى سوريا صواريخ أرض ـ أرض يصل مداها الى ٥٠٠ كيلومتر، كما أنه ليس لديها منظومة للدفاع المضاد للصواريخ.

يشتمل الجيش السوري على ست فرق مدرّعة كل من ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكية، وفوج مدفعية، وثلاث فرق ميكانيكية غير كاملة كل من لواءين مدرعين ولواءين ميكانيكيين وفوج مدفعية، وفرقة قوات خاصة، وفرقة حرس جمهوري. وتعكس هذه القوة محاولة سوريا لمجاراة حجم القوات المدرعة الاسرائيلية، وكذا عدد دبابات القتال الرئيسة في سوريا. هكذا تكون الفرق المدرعة السورية نصف عدد الفرق المدرعة الاسرائيلية، بينما تشكل الفرق الميكانيكية السورية ثلاثة أمثال الفرق المشابهة الاسرائيلية.

يفوق عدد الدبابات السورية مثيله الاسرائيلي حيث يصل الى نحو ٤٦٠٠ دبابة قتال رئيسة أي أنه يزيد عنه بحوالى سبعمائة دبابة، الا ان عدد الدبابات الحديثة منها لا يزيد عن ١٥٠٠ دبابة مقارناً بـ ١٨٨٠ دبابة لدى اسرائيل. ويبدو التفوق الاسرائيلي أكثر وضوحاً في ناقلات الجنود ومركبات قتال المشاة. فلدى سوريا ٢٢٥٠ مركبة قتال مشاة من طراز «ب م ب ـ ١» ونحو ١٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة من طرازات مختلفة أغلبها قديمة، يقابل ٨٠٨٠ اسرائيلية. ويعكس هذا، في الحقيقة، تضخم حجم القوات المدرعة الاسرائيلية حيث ان مركبات القتال وناقلات الجنود المدرعة السورية كافية لتحميل كل قوات المشاة بها. واذا كانت القوات السورية تتفوق، عموماً، على اسرائيل في عدد قطع المدفعية حيث لديها حوالى ٢٠٠٠ قطعة مجرورة، و٣٣٦ قطعة ذاتية الحركة، بالاضافة الى ٢٨٠ عربة

صواريخ متعددة القاذف، وأكثر من خمسمئة هاون عيارات مختلفة منها ما يزيد عن مائة هاون من عيار ١٦٠ مم فأكثر، فإن أغلب هذه القطع من طرازات قديمة يرجع الى الحرب العالمية الثانية.

تشتمل القوة الصاروخية السورية على ١٨ صاروخ «فروج ـ ٧» ومثلها «س س ـ ٢١»، و٢٠ «سكود» وصواريخ ساحلية «سيبال»، و«س س ـ سي ـ ٣» وكلها صواريخ قصيرة المدى لا تصل الى ٥٠٠ كم، ويرجع تاريخ انتاجها الى عقدي الستينات والسبعينات.

تشتمل القوات البحرية السورية على ثلاث غواصات، وفرقاطتين، وتسعة عشر زورق صواريخ، وتسع كاسحات ألغام ساحلية، وثلاث سفن إنزال، وسفينة دعم أخرى للتدريب. ويشتمل طيران البحرية السورية على سبع عشرة طائرة هليكوبتر مسلحة لمكافحة الغواصات. ومجموع قوة نيران البحرية السورية الصاروخية ستة وستون صاروخاً، بما يقل عن أربعين بالمئة من قوة النيران الصاروخية في البحرية الاسرائيلية.

تشتمل القوات الجوية السورية على ٦٣٩ طائرة قتال ومئة هليكوبتر مسلّحة، أي انها متقاربة عددياً مع القوات الجوية الاسرائيلية، لكن الطائرات السورية تشتمل على ١٧٢ طائرة «ميغ ـ ٢١»، و١٤٠ «ميغ ـ ٢٣»، و٢٠ «سوخوي ـ ٢٠»، أي ان طائرات الاجيال السابقة تساوي ٣٣٣ طائرة بما يزيد عن نصف عدد الطائرات المقاتلة.

يتميّز الدفاع الجوي السوري بضخامته حيث يشتمل على اثنين وعشرين لواء دفاع جوي بها حوالى ٨٧ كتيبة و٤٥٠ قاذف «سام ـ ٢/٣»، ومائتا قاذف «سام ـ ٦»، وفوجين بهما حوالى ٤٨ قاذف «سام ـ ٥» وستون قاذف «سام ـ ٨»، بالاضافة الى المدفعية المضادة للطائرات.

تعاني القوات المسلحة السورية من نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي حيث أصبحت امداداتها من الاسلحة موضع شك كبير خاصة بالنسبة للكميات التي يمكنها الحصول عليها حيث يمكنها شراء أسلحة من روسيا أو أية دولة أخرى من الدول المستقلة. لكن ذلك يخضع لاعتبارات السوق وليس لاعتبارات سياسية على نحو ما سبق ان حصلت عليه. وهكذا، فإن قدرة سوريا على تحديث قواتها المسلحة ستكون مرتبطة بقدرتها الاقتصادية على توفير الموارد اللازمة لذلك. وممّا يزيد من صعوبة الموقف السابق أن الصناعة العسكرية السورية، بصفة خاصة، والعربية عموماً، ما زالت في مراحل بدائية بحيث لا يمكن الاعتماد عليها لتغطية جزء هام مما يترتب على انهيار الاتحاد السوفياتي، ويحتاج الامر لفترة زمنية طويلة حتى يمكن الاعتماد عليها بدرجة معقولة. وهكذا فإن السنوات المقبلة ينتظر ان تكون حرجة بالنسبة للقوات السورية، وبالتالي للتوازن العسكري بينها وبين اسرائيل؛ حيث يتوقع ان تتآكل القوة العسكرية السورية، بينما تستمر القوة العسكرية الاسرائيلية دون عوائق هامة.

خلاصة

يعتبر التوازن العسكري العربي ـ الاسرائيلي، في حقيقته في الوقت الحالي، توازناً بين دول الطوق العربي حول اسرائيل. وأهمّ القوى العربية المؤثرة فيه هي القوات المسلحة السورية باعتبارها أكبر قوى دول الطوق النظامية القادرة على إدارة صراع مسلح تقليدي مع اسرائيل، وقوى الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية نتيجة لفاعليتهم في التأثير على الموقف الاسرائيلي، بغض النظر عن قلة عددها وأسلحتها ومعداتها. أمّا باقي الاطراف فتكاد تستبعدهم عوامل مختلفة كثيرة ربما كانت من أهمها معاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي أدّت، عملياً، الى خروج أكبر القوات المسلحة العربية عدداً من حساب الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي ولو للمرحلة الافتتاحية للصراع المسلّح.

الرادع النووي الاسرائيلي والادراك العربي

د. سلمان رشيد سلمان

جامعة العلوم والتكنولوجيا ـ وهران (الجزائر)

تتناول هذه الدراسة الرادع النووي الاسرائيلي وتأثيره على الادراك العربي، وتحاول ان تجيب عن سؤال مركزي هو: هل نجحت اسرائيل في استخدام رادعها النووي لخلق حالة سياسية ونفسية وعسكرية عند العرب ملائمة لتحقيق الاهداف الاسرائيلية في الوصول الى سلام يخدم المصالح الاسرائيلية؟

النشاط النووي الاسرائيلي

لقد بدأ النشاط النووي الاسرائيلي قبل انشاء الكيان العام ١٩٤٨، ويعود سبب ذلك في ان العديد من العلماء الاسرائيليين واليهود شاركوا في مشروع منهاتن لصنع أول قنبلة نووية اميركية، علاوة على ان القيادة الصهيونية التي عملت لانشاء الكيان الصهيوني كانت تضم عدداً من العلماء، ولعلّ حاييم وايزمان مثال على ذلك.

لقد أدرك القادة والعلماء الاسرائيليون، منذ البداية، أن المشروع الصهيوني لن يكتب له النجاح على أرض فلسطين ما لم يكن هناك تفوّق اسرائيلي نوعي ساحق لمواجهة الكم العربي[١]. ولعلّ تساؤل رئيس الحكومة الاسرائيلية، دافيد بن ـ غوريون، في العام ١٩٥٧ ـ عندما دخل عليه مدير مكتبه، آنذاك، اسحق نافون ـ وهو ينظر الى خريطة للشرق الاوسط: «ما هي اسرائيل، نقطة صغيرة فقط، كيف يمكن ان نعيش وسط العالم العربي؟»[٢]، يعكس هذا التخوف. من هنا، جاء ادراك بن ـ غوريون للمسألة الامنية حينما قال: «ان العلم، في أيامنا، مفتاح القوة العسكرية، وشبابنا الموهوبون الذين يدرسون القانون بدلاً من العلوم والتكنولوجيا انما يضيعون رأس مال بشرياً له لدى الشعب قيمة لا تقدر بثمن»[٣].

هكذا بدأت القيادة الصهيونية بتجنيد عدد كبير من العلماء داخل وخارج اسرائيل للبدء ببرنامج نووي يهدف، في ظاهره، الى استخدام الذرة للاغراض السلمية، أما في حقيقته فكان موجهاً لصنع السلاح النووي[٤]. على هذا الاساس، تشكّلت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية في العام ١٩٥٣، وبدأت بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية لبناء عدد من المفاعلات والمعجلات الصغيرة المستخدمة لاغراض البحث العلمي الاساسي ضمن برنامج الرئيس الاميركي، دوايت ايزنهاور، والمعروف ببرنامج الذرة من أجل السلام. وساعدت واشنطن تل ـ أبيب لانشاء أول مفاعل نووي اسرائيلي للابحاث في ناحال سوريك، وتزويدها بمكتبة تحتوي على تقارير وكتب وبحوث في

مجال الهندسة النووية والتكنولوجيا النووية[٥].

لقد استغلت اسرائيل تحالفاتها السياسية والعسكرية من أجل بناء التكنولوجيا النووية حيث توصلت مع فرنسا، الى اتفاقية لبناء مفاعل ديمونا والذي له القدرة على استخدام اليورانيوم الطبيعي كوقود للحصول على البلوتونيوم ـ ٢٣٩ والذي يعتبر الوقود الرئيس للقنبلة النووية. كما أقامت اسرائيل، بالتعاون مع فرنسا، وحدة لفصل وتنقية البلوتونيوم. كما تعاونت مع العديد من دول اوروبا الغربية للحصول على التكنولوجيا النووية والوقود النووي. وأبدت الدول الاوروبية استعدادها لتزويد اسرائيل بالتكنولوجيا. كما عملت اسرائيل مع جنوب افريقيا من أجل وحدة تخصيب اليورانيوم باستخدام أشعة الليزر بدلاً من الطرق التقليدية مثل الانتشار.

أما الولايات المتحدة الاميركية فقد لعبت دوراً كبيراً، وإنْ غير مباشر، في اقامة البنية النووية الاسرائيلية، من طريق تجهيز اسرائيل بمفاعلات ومسرعات البحوث والادبيات الخاصة بالتكنولوجيا النووية ومنحها المعلومات والخبرة بالسماح للعلماء الاميركيين المشهورين، في هذا المجال، بزيارة اسرائيل والبقاء فيها مدة من الزمن، حيث كان ابو القنبلة الذرية العالم اوبنهايمر وابو القنبلة الهيدروجينية، العالم تيلر[٦] وغيرهما من العلماء[٧] يقومون بزيارات منتظمة لاسرائيل، كما كان العلماء الاسرائيليون يزورون الولايات المتحدة الاميركية للاطلاع على التقدم في مجال التكنولوجيا النووية، كما سرّبت الولايات المتحدة الاميركية كميات من الوقود النووي الى اسرائيل[٨]، بشكل غير مباشر، من خلال عمليتين الاولى سميت فضيحة ابولو، والاخرى عملية بلومبات[٩].

ان اسرائيل لم تتعرض لأية ضغوط اميركية حقيقية من أجل اجبارها على التوقيع على معاهدة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية والموافقة على تفتيش ديمونا من قبل خبراء الوكالة الذرية الدولية، وهذا عكس ما فعلته مع دول أخرى مثل باكستان وغيرها.

لقد تمكّنت اسرائيل نتيجة وجود الخبرة ورأس المال والتكنولوجيا والاسناد الدولي من الوصول الى السلاح النووي، وهنالك اهتمام اسرائيلي بتطوير الاسلحة النووية النيوترونية التي بامكانها ابادة البشر دون أن تترك آثاراً حرارية أو تدميرية[١٠].

الاستراتيجية النووية الاسرائيلية

لقد ثار جدل كبير في الاوساط الاسرائيلية بشأن الاستراتيجية النووية التي على اسرائيل ان تتبنّاها. ولقد تبلورت تيارات عدّة أهمها: تيار أول دعا الى اعتماد الرادع التقليدي، لعلّ أشهر الداعين اليه يغآل آلون الذي رأى ان على اسرائيل ان تتبع، دوماً، الضربة الاستباقية بالاسلحة التقليدية والتي يعتقد بأنها أثبتت جدواها في الماضي[١١]، وأيّده، في ذلك، بنحاس سابير الذي رأى ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي سيشكل كارثة لاسرائيل في المستقبل[١٢]. وتيار آخر دعا الى الاعلان عن السلاح النووي ضمن خطة مدروسة للانسحاب من بعض الاراضي المحتلة للوصول مع العرب الى سلام، ولعلّ أفضل من كتب، في هذا المجال، شلومو اهرنسون[١٣] وشاي فيلدمان[١٤]. أمّا التيار الثالث فدعا الى عدم الاعلان عن السلاح الذري، ولكن عدم نفي وجوده. وهذه الاستراتيجية هي التي نسميها «بالردع من خلال الشك»، وهي التي ميّزت السلوك الاسرائيلي الرسمي بشأن السلاح النووي. ولعلّ تصريح شمعون بيرس في الكنيست العام ١٩٦٨ يعتبر تجسيداً لهذه الاستراتيجية. فعندما طرح موضوع امتلاك اسرائيل للسلاح النووي في الكنيست، بيّن بيرس بأن على اسرائيل

ان لا تنفي او تؤكد وجود هذا السلاح أو السعي لامتلاكه. وفي هذا المجال، قال «انني لا أرى سبباً لاقدام دولة اسرائيل على طمأنة [الرئيس المصري الراحل جمال] عبدالناصر من على هذا المنبر، والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله». وأضاف: «انني اعرف بأن هذا الشك قوة رادعة، فلماذا نخفف هذه الشكوك؟ ولماذا نعمل على ايضاحها؟»[١٥].

لقد عززت توجهات هذا التيار التصريحات والاخبار التي نشرتها الصحف الاميركية[١٦] والعديد من الدراسات [١٧]، وقامت الصحف والمجلات الاسرائيلية بدور كبير في تعزيز هذه الاستراتيجية. ففي العام ١٩٧٦، أعلن موشي دايان بأنه يتوجب على اسرائيل ان تؤمن لنفسها خياراً نووياً عسكرياً لمواجهة تطوّرات الصراع مستقبلاً، واحتمالات اختلال ميزان القوى التقليدي بين اسرائيل والعرب[١٨].

لقد اتجهت اسرائيل، منذ أواسط عقد الثمانينات، للاعلان، بشكل غير رسمي، عن امتلاكها للسلاح النووي. ففي هذه الفترة، سرّبت اسرائيل الى الصحافة الاجنبية والاسرائيلية معلومات تشير الى امتلاكها لهذا السلاح[١٩]، وبالغت في هذا الاتجاه عندما أطلق الفني الاسرائيلي فعنونو تصريحات ضخمت من قبل اجهزة الاعلام الغربية وحتى العربية. وذكر البروفيسور ايلان داوتي، بأن اسرائيل خططت لعملية فعنونو، وانها أرادت ان تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي، وليس فقط القدرة على انتاجه؛ أي ممارسة سياسة التصريح والاعلان، بدلاً من سياسة الشك والغموض[٢٠].

الردع من خلال الشك

ان هدف أية استراتيجية للردع هي منع الطرف المقابل من تهديد مصالح الطرف الاول بشكل رئيس خوفاً من العقاب الذي يمكن ان يوقعه الطرف الاول عليه. من هنا، فان الاهداف الاسرائيلية المتوخاة من اتباع استراتيجية الردع النووي من خلال الشك يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً ـ قلق وعدم استقرار لدى الطرف العربي لاشاعة روح اليأس، كبداية لاجباره على الاستسلام للمخطط الاسرائيلي.

ثانياً ـ تعزيز الشعور بالاستقرار لدى الاسرائيليين لدفع أعداد متزايدة للهجرة الى اسرائيل.

ثالثاً ـ من الناحية العسكرية، تتوخّى هذه الاستراتيجية الابقاء على الجانب العربي في حالة شك لا تمكنه من معرفة الخط الاحمر الذي إنْ تجاوزه فان الطرف الاسرائيلي يمكن ان يستخدم سلاحه النووي.

رابعاً ـ ان التهديد بسياسة الردع النووي الاسرائيلي يمكن ان تردع دول العمق العربي، خاصة وان اسرائيل أعطت المثال عن قدرتها للوصول الى هذه الدول بطائرات اسرائيلية متطوّرة لها القدرة على حمل السلاح النووي. وعمليتي تونس وبغداد تحملان أكثر من دلالة في هذا المجال.

خامساً ـ ان هذه السياسة تبعد امكانية توجيه أي ضغط عالمي ضد اسرائيل لاجبارها على التخلّي عن السلاح النووي.

والآن لنا ان نسأل: هل حققت اسرائيل نتيجة تبنّيها هذه الاستراتيجية ردعاً للطرف

العربي؟ وهل ولدت لديه ادراكاً له فائدة بالنسبة لها؟ ان الادراك العربي مرّ بالمراحل الآتية:

أ ـ مرحلة الرفض الكامل للوجود الاسرائيلي باعتباره، على الصعيد الحضاري، مناقضاً لأهداف وتطلّعات الامة العربية. ان هذا الادراك ولّد، على الصعيد العملي، الدعوة للقضاء على الكيان الصهيوني ودمج اليهود ضمن المنطقة العربية كما كان شأنهم قبل قيام الكيان، حيث أنهم كانوا يتمتّعون بحقوق ويشكّلون جزءاً من القطاع التجاري في معظم الدول العربية.

ب ـ عدم القدرة على دحر الكيان الصهيوني لادراك العرب بأنه يمثل امتداداً للوجود الغربي، بل طليعة هذا الوجود. وهنا ظهر الادراك بضرورة عزل ومقاطعة هذا الكيان، والوقوف بوجه أية عملية عسكرية يقوم بها ضد الدول العربية المحيطة به.

ج ـ عدم القدرة على الانتصار، بشكل حاسم، على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية دفع عدداً من النخب العربية الى الدعوة الى قبول الامر الواقع والتعايش مع اسرائيل، متناسية بأن أهداف الحركة الصهيونية التي أقامت اسرائيل هي الضد من الدعوة للوحدة العربية، أو حتى قيام اتحاد عربي متماسك. هذا الادراك الذي ركّز، باستمرار، على عناصر القوة الاسرائيلية والضعف العربي، خلق وأشاع روح اليأس لدى الشعب العربي، وغذّت اسرائيل هذا الاتجاه الذي يخدم، أصلاً، مخططها في اخضاع المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً لارادتها.

ممّا لا شك فيه، فان اتباع اسرائيل لاستراتيجية الردع النووي من خلال الشك ولّد ادراكاً عربياً يمكن ان نتناوله بشيء من التفصيل لأهميته، ويمكن ان نلاحظ اختلافاً في الادراك العربي لهذا الرادع بين اتجاهين:

الاتجاه الاول: ادراك عربي يعي وجود السلاح النووي لدى اسرائيل ولكنه يحاول ان يتبنّى استراتيجية مضادة. وتعتبر تجربة مصر في عهد الرئيس عبدالناصر مثالاً على ذلك. لقد أدرك عبدالناصر في مرحلة من مراحل بناء مصر العربية اقتصادياً وسياسياً أن اسرائيل تمثل خطراً كبيراً على هذا البناء، وأنها تسعى لاضعاف مصر سواء باضعاف اقتصادها أو باضعاف جيشها أو تطويقها سياسياً. ومن هنا، جاءت مساهمة اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر بعد ان قامت الاخيرة بتأميم قناة السويس. وبعد الحملة، بدأت مصر برنامجاً طموحاً للدفاع عن نفسها وتأسيس قوة عسكرية وبناء قوة صاروخية لادراكها أهمية هذا العامل في الحروب المقبلة[٢١]، واستعانت بالعلماء الالمان. الّا ان اسرائيل واجهت هذا السعي بتهديد العلماء الالمان وبارسال طرود ملغومة اليهم واختطاف بعضهم[٢٢]، كما فرضت ضغوطاً على المستشار الالماني اديناور من أجل سحب العلماء الالمان من مصر، وقامت باغتيال بعض العلماء المصريين. وتوّجت هذه العملية بالحرب التي شنّتها على مصر وسوريا في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والتي هدفت، بالدرجة الاولى، الى توجيه ضربة استباقية خاطفة تؤدي الى تحطيم القوة العسكرية المصرية من أجل فرض ارادة سياسية عليها، وصاحبت هذه العملية تسريب معلومات عن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي. ولقد عبّر اسحق رابين عن دوافع هذه الحرب حينما قال: «في الحرب، يجب تدمير القوة العسكرية للطرف الثاني لفرض ارادة سياسية عليه»[٢٣]. الّا ان انتصار اسرائيل الساحق في حرب العام ١٩٦٧ لم يؤد الى تحقيق ما صبت اليه، بل العكس هو الصحيح؛ اذ خرجت مصر أكثر تصميماً على مواجهة اسرائيل، وعلى تبنّي استراتيجية أكثر واقعية وأكثر قدرة على سلب اسرائيل من عناصر قوتها وتفوّقها، فجاءت حرب الاستنزاف والتي جردت اسرائيل من عنصر المباغتة والضربة الاستباقية وأجبرتها على وضع جزء هام من احتياطيها

البشري في خدمة المعركة. وبذلك ازدادت ميزانية اسرائيل العسكرية حتى بلغت ٢٠ بالمئة من دخلها القومي العام ١٩٧٠[٢٤]، وتسببت في مقتل أكثر من ثلاثة آلاف جندي اسرائيلي[٢٥].

ولخّص عيزر وايزمان تأثير حرب الاستنزاف على نظرية الامن القومي الاسرائيلي بقوله: «دون تحليل ادارة الحرب خلال الاعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ليس من الصعب ان نفهم كيف وصلنا الى هذا الواقع، ولأسباب معروفة استطيع ان أقول ذلك في خطوط عريضة؛ في هذه الحرب، اختفت من قاموس جيش الدفاع الاسرائيلي القاعدة التي كانت، دائماً، الشمعة التي تضيء طريقنا خلال السنين، وهي انه اذا نشبت الحرب فاننا سننقلها الى أرض العدو»[٢٦]. لقد أدركت القيادة المصرية بأن ميزان القوى العسكري لصالح اسرائيل، سواء على الصعيد التقليدي أو النووي، وأدركت أن حرب الاستنزاف لا تجرد اسرائيل من عنصر المباغتة، بل تجردها، أيضاً، من التلويح بالسلاح النووي، وفي الوقت عينه تمكنها من بناء قوة مقاتلة مصرية تتصدّى، يومياً، للوجود العسكري الاسرائيلي.

أعرب الكاتب الاسرائيلي، شلومو اهرنسون، عن اعتقاده بأن العامل النووي هو الذي دفع عبدالناصر لتبنّي سياسة الاستنزاف والاعتماد على الاتحاد السوفياتي لتحييد الولايات المتحدة الاميركية، وغير استراتيجيته من محاولة القضاء على اسرائيل الى اتباع الحرب المحدودة[٢٧]. ولا شك بأن حرب الاستنزاف عبّرت عن فهم عميق للعوامل التي تحدّد الصراع، وتصاعدت هذه الرؤية لتصل الى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ والتي كان بالامكان ان تتخذ مساراً آخر لو لم تتغيّر القيادة السياسية المصرية. وبالرغم من ذلك، فان هذه الحرب، خاصة في مراحلها الاولى، تعتبر انتصاراً للارادة المصرية، لأن القيادة العسكرية المصرية أدركت مواطن القوة والضعف في الجانب الاسرائيلي. ومن هنا، تمّ استخدام الاسلحة المضادة للدروع بشكل جيد أدّى الى وقوع خسائر كبيرة لدى القوات المدرّعة الاسرائيلية، كما أن وجود مظلة الصواريخ المضادة للطائرات على جانبي القناة منع اسرائيل من الاستفادة من أقوى عناصر تفوّقها العسكري ألا وهو سلاح الطيران. في هذا الوقت، سرّبت اسرائيل معلومات مفادها تنصيب ثلاثة عشر رأساً نووياً في سيناء موجهة نحو المدن المصرية[٢٨]، واستخدمت هذه المعلومات كغطاء من قبل الولايات المتحدة الاميركية لبناء الجسر الجوي لاسرائيل لتزويدها بالسلاح.

ان ما نطمح الى تبيانه، هنا، هو تطوّر النظرة لدى القيادة المصرية في ادارة وفهم الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحييد عناصر القوة الاسرائيلية، سواء كان ذلك بتحييد الرادع النووي الاسرائيلي أو بتجريد اسرائيل من تحقيق ضربة اجهاضية للقوات العربية.

أمّا العراق، فقد حاول بادىء الامر تجاهل امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، على الاقل في أجهزة دعايته، وحاول بناء تكنولوجيا نووية لأغراض البحث العلمي، بالتعاون مع فرنسا، من أجل بناء مفاعلين نوويين، الاول بقدرة ٧٠ ميغاواط (مفاعل تموز) وهو من نوع مفاعلات اوزيريس التي تعمل باليورانيوم المخصب، والثاني هو مفاعل للابحاث من نوع ايزيس بقدرة ميغاواط واحد ويعمل باليورانيوم المخصّب.

قابلت اسرائيل سعي العراق للحصول على التكنولوجيا النووية بمجموعة من الاجراءات المتوقعة، أولها، شنّت حملة على الشركات الايطالية والفرنسية المتعاونة مع العراق، ووصل الامر الى تفجير

مكاتب الشركة الايطالية سنياتكنيك، كما أنها قامت بعمليات اغتيال للعلماء العراقيين أو العاملين في العراق، فاغتالت الدكتور يحيى المشد في باريس، ثمّ قامت، بعد ذلك، بالضغط على فرنسا لايقاف تعاونها مع العراق، وعملت الولايات المتحدة الاميركية لتعزيز الضغط على كل من فرنسا وايطاليا لايقاف التعاون مع العراق. ولما لم تجدِ جميع هذه المحاولات واستطاع العراق ان يقيم مفاعليه وكانا على وشك التشغيل، قامت الطائرات الاسرائيلية بتفجير مفاعل (تموز)، ويومها كتب المعلّق الصحفي حغاي أشد بأن اسرائيل ستعمل على سلب العراق من القدرة النووية[٢٩]. أمّا الجنرال رفائيل ايتان فقال: «نحن نعرف ما يجب فعله في المرة المقبلة، وليس من الضروري ان نتخذ اجراء آخر في العراق، بل قد يكون في أي مكان آخر»[٣٠]. لقد رأى العراق، بعد ضرب المفاعل النووي، انه: «بغض النظر عن النوايا، وامكانات الحرب، فعندما تمتلك اسرائيل القنبلة الذرية فعلى كل القوى المحبة للسلام ان تعاون العرب ليمتلكوا مثل هذا السلاح من أجل السلام، أي لاقامة التوازن بين القنبلة الاسرائيلية التي تمتلكها اسرائيل، الآن، فعلاً، وبين عدم امتلاك العرب لأي سلاح من النوع الذي يجعل اسرائيل تتردد من ان تستخدم هذه القنبلة ضد العرب»[٣١]. من هنا، يتبيّن بأن الادراك العراقي كان في الاتجاه المعاكس الذي رغبته اسرائيل عندما ضربت المفاعل النووي. ولقد استمر العراق في بناء قدراته النووية والتي أعلن بأنها ستكون للاستخدام السلمي، ووقّع على اتفاقية الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، الا ان الحملة الاسرائيلية لم تتوقف ضد سعي العراق لامتلاك هذه التكنولوجيا. وبدأت الصحف الاميركية، أيضاً، بشن حملة لا تقل عن الحملة الاسرائيلية. وحينما جاءت حرب الخليج، وجدت اسرائيل فرصتها، من طريق السلاح الاميركي، للقضاء على القدرة النووية العراقية وقام العراق بتوجيه ضربات صاروخية الى العمق الاسرائيلي، وواجهت اسرائيل ذلك بالتهديد بأنها ستستخدم أسلحة تدميرية ضد العراق اذا ما استمر في ضرب الاهداف الاسرائيلية، الّا ان ذلك لم يردع العراق، وحاولت اسرائيل ردع العراق عن طريق طرف ثالث، حيث صرّح وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، بامكانية اسرائيل استعمال أسلحة غير تقليدية، وقال انه «اذا استعمل العراق أسلحة كيميائية ضد اسرائيل، فمن المحتمل ان ترد اسرائيل على ذلك باستعمال أسلحة غير تقليدية»[٣٢]، ويعتبر هذا التصريح الاميركي اعلاناً غير مباشر عن امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية، وتأييداً لاستخدامه اذا ما تعرّضت اسرائيل لضربة عراقية كيميائية.

ليس من شك في ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي وتلويحها باستخدامه لم يمنع العراق من توجيه ضربات صاروخية الى العمق الاسرائيلي، ولكن وجود هذا السلاح لدى اسرائيل وتهديد الولايات المتحدة الاميركية والدول المتحالفة معها للعراق باستخدام أسلحة نووية ضده في حالة استخدامه للسلاح الكيميائي ربما ردع العراق من استخدام هذا السلاح الذي هدّد باستخدامه ضد اسرائيل في حالة قيام اعتداء اسرائيلي ضده. وهناك عنصر آخر دخل الى معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في حرب الخليج ألا وهو ان الرادع الاسرائيلي الذي تعزّز برادع اميركي ـ اوروبي باستخدام الاسلحة غير التقليدية ضد العراق.

أمّا بالنسبة الى سوريا، فرفضت، منذ البداية، اعتبار العامل النووي عنصراً حاسماً في الصراع من خلال جميع الحروب التي خاضتها ضد اسرائيل، والتجأت الى الحرب المحدودة، ولم تحاول توجيه أية ضربة الى العمق الاسرائيلي خوفاً من ان توجه اسرائيل ضربة تقليدية أو غير تقليدية الى العمق السوري. ولم يفت اسرائيل بأن تبيّن بعد حرب الخليج وعلى لسان قادتها بأن الرادع النووي الاسرائيلي هو الذي ردع ولا يزال يردع سوريا من توجيه ضربة الى العمق الاسرائيلي. وفي هذا

المجال، قال اسحق رابين في حديث له في شباط (فبراير) ١٩٩١ عندما سأله أحد الصحفيين «كيف تظنون اننا ردعنا سوريا»؟ أجاب رابين: «قلنا اذا قصفتم تل ـ أبيب بصواريخ ارض ـ ارض دُمرت دمشق، واذا اطلقتم صواريخ على حيفا فلن تبقى دمشق ولا حلب، انهما ستدمران، اننا لن نتصدى لمنصات الصواريخ، بل سندمّر دمشق»[٣٣].

الاتجاه الثاني: ذلك الذي ظهر بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ اذ ذكرت الصحف الاسرائيلية ان الرئيس الراحل، أنور السادات، بدأ في العام ١٩٧٤، بتقدير جديد للواقع، حيث اعتبر ان «المرحلة التالية في مسيرة النزاع سوف تدفع باسرائيل نحو استراتيجية نووية مكشوفة، وعندها سوف اضطر انا، أيضاً، للحصول على قنبلة، ومعاً سوف نعيش تحت الظل الرهيب للمظلة النووية، ومن المفضل ان نزيل سلفاً خطر التدمير الشامل»[٣٤]. وصرّح الرئيس السادات، أيضاً، في العام ١٩٧٦ انه «اذا استخدمت اسرائيل السلاح النووي ضد مصر، فان ذلك قد يؤدي الى وقوع مليون أو نصف مليون ضحية»[٣٥].

أشار الكاتب الاسرائيلي عاموس بيلموتر الى أن التهديد النووي هو الذي دفع الرئيس السادات نحو السلام، وذكر انه «في خلال المفاوضات الطويلة بين السادات والجانب الاسرائيلي كان العامل النووي محور تلميحات اسرائيلية بعدم قدرة العرب على سحق اسرائيل»[٣٦]. وأضاف الكاتب موضحاً الدور الاميركي المساند لاسرائيل، في اثناء المفاوضات، بقوله: «لقد عملت الولايات المتحدة الاميركية على تسريب معلومات تبيّن قوة الرادع النووي لكي تكون الغطاء اللازم للمفاوضات»[٣٧].

ان التصريحات التي أطلقها الرئيس السادات والاجراءات التي أدّت اليها سياسة الانفتاح لم تكن تعبيراً عن تشكّل ادراك جديد للواقع، بل قادت الى ظهور تيارات طرحت على العرب عدم جدوى الصراع، وبالتالي الاستسلام من موقع الضعف[٣٨]. وكانت تصريحات السادات غطاء لعملية المفاوضات غير المتكافئة بين الجانبين المصري والاسرائيلي. فبالرغم مما حققته حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ من مكاسب للعرب، الا ان الجانب المصري لم يستغلها في المفاوضات على عكس الجانب الاسرائيلي. ولقد ذكرت مجلة «بوليتيكا» الاسرائيلية بأن الاستخدام البارع من جانب اسرائيل للخيار النووي من طريق التلميح كان من أبرز الدوافع التي أدّت الى انتقال مصر من حالة صدامية مع اسرائيل الى حالة من التعايش والسلام[٣٩].

لقد نقل هذا الادراك العربي الجديد الحالة من مرحلة الصدام مع اسرائيل الى حالة التعايش والقبول بها، الّا ان ذلك لم يكن كافياً لاسرائيل التي تريد ان يكون العرب منفذين لمخطط السلام الاسرائيلي. ومن هنا، سعت اسرائيل الى تجريد العرب من أية قدرات تكنولوجية مهما كانت متواضعة وكانت الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الاوروبية عاملاً في ترجيح كفة الاحتكار النووي.

جاءت حرب الخليج لتغير الكثير من الحقائق ولترجح كفة العرب الداعين الى الخضوع للمخطط الاسرائيلي، وقلب التوازن، بشكل حاسم، لصالح الطرف الاسرائيلي خاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانحياز روسيا الى الولايات المتحدة الاميركية، بدأت الاخيرة بفرض وجهة نظرها على العرب، وبدأت حملة اميركية ـ اسرائيلية ضد أية دولة عربية تمتلك تكنولوجيا نووية مهما كانت متواضعة. وكانت هذه العملية تهدف الى احداث ضغط لتحقيق اهداف سياسية. فبعد ان انتهت الحملة على العراق بتدمير قدراته العسكرية، اتجهت ضد دول نفت، باستمرار،

وجود قدرات نووية عسكرية لديها، وباستعدادها لأن يقوم فريق تفتيش دولي لمعاينة مرافقها النووية السلمية. لقد بدأت الصحف الاسرائيلية بشن حملة دعائية ضد كل من ايران والجزائر وليبيا بحجة ان هذه الدول تشكّل بنشاطاتها النووية خطراً على الامن الاسرائيلي(٤٠).

من هنا، نستطيع القول أن استخدام اسرائيل للرادع النووي حقق العديد من الاهداف، لعلّ أهمها:

١ ـ ان القيادات العربية التي رأت في اسرائيل عدواً لا يمكن التعايش معه غيّرت استراتيجيتها من تبني الحرب الشاملة الى الحرب المحدودة ادراكاً منها بأن التوازن المحلي والعالمي في غير صالحها، ولكن هذه القيادات حاولت ان تكون أكثر واقعية في ادارة الصراع وتجريد اسرائيل من عناصر قوتها فيه.

٢ ـ منح غطاء وتبريراً لتوجّه بعض القيادات العربية نحو السلام مع اسرائيل، هذه القيادات التي كانت، اصلاً، ترى بأن من غير الممكن ان يكون هنالك استمرار للصراع مع اسرائيل لأنها قوية وذات أسنان نووية لا يمكن مواجهتها والافضل الاعتراف بها. لقد أسفر هذا التوجه عن بروز تيارات ترى في اسرائيل عنصراً لتطوير الوطن العربي، حيث رفع بعض هذه التيارات شعار التكنولوجيا الاسرائيلية ورأس المال العربي من أجل تحقيق التنمية.

٣ ـ ان الرادع النووي لم يحقق أهداف اسرائيل لخلق تيارات عربية تدعو الى السلام على الطريقة الاسرائيلية يوم كانت حركة التحرر العربي في عنفوانها، غير انها خلقت هذه التيارات في فترة انحسار حركة التحرر العربي وظهور قوى تفتيت محلية وعالمية.

٤ ـ ان مسألة امتلاك اسرائيل للسلاح النووي ضُخّم من قبل أوساط عربية لاستخدامه كغطاء من أجل تنفيذ المخطط الاسرائيلي للسلام.

والآن، بعد ان تغيّرت الخارطة السياسية وانهار الاتحاد السوفياتي وظهرت الولايات المتحدة الاميركية كوسيط بل كعامل هام وأساس من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط وتحقيق مبدأ التنازل عن الارض في مقابل السلام، فماذا سيكون دور العامل النووي الاسرائيلي في المفاوضات المقبلة؟

من سير المباحثات، فان اسرائيل سعت لتحقيق ضغط على العرب من أجل التنازل عن القرارات الدولية القاضية بالتخلي عن الارض في مقابل السلام، وجعلت من مسألة الحكم الذاتي محوراً للمفاوضات، وضغطت على الجانب الفلسطيني من أجل القبول بالتعايش تحت ظل الدولة الاسرائيلية، والغاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما انها سعت، منذ البداية، لجعل امتلاكها للسلاح النووي قضية تخصها ولا يمكن ادراجها أو مناقشتها في المفاوضات؛ اذ انها عارضت خطة الرئيس الاميركي، جورج بوش، التي حاول ادراجها ضمن المفاوضات والمشتملة على النقاط الآتية(٤١):

أ ـ دعوة دول المنطقة الى التوقف عن انتاج اليورانيوم المخصّب والبلوتونيوم النقي.

ب ـ الدعوة للتوقيع على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية.

ج ـ طلب العمل على وضع ترتيبات مراقبة المنشآت النووية بواسطة وكالة الطاقة الذرية الدولية.

د ـ العمل على جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية.

لا شك ان اسرائيل دخلت المفاوضات مع العرب وهي تدرك ان ميزان القوى راجح، بشدة، لصالحها، كما ان الطرف العربي غير قادر أو غير راغب في استخدام عناصر القوة لديه خاصة بعد حرب الخليج التي خسر فيها قوة الضغط العسكرية العراقية. ومن هنا، فان اسرائيل تريد من هذه المفاوضات ان تكون مجسّدة للتفوّق الاسرائيلي واستسلاماً للطرف العربي، وتريد ان تضمن الامن القومي الاسرائيلي على حساب الامن القومي العربي، وتريد ان تفتح الاسواق العربية أبوابها للبضائع والتكنولوجيا الاسرائيلية، وان تكون هنالك علاقة اقتصادية ما بين العرب واسرائيل شبيهة بالعلاقة ما بين العرب والولايات المتحدة الاميركية. ومن هنا، فان اسرائيل لن تتخلّى عن سلاحها النووي، وستبقى تستخدمه كأداة ضغط ضد العرب إنْ هم حاولوا الاستقلال برأيهم ومواجهة اسرائيل في المستقبل القريب أو البعيد.

---

(١) *Jewish Observer and Middle East Review*, 22 October 1971, p. 4.

(٢) د. سلمان رشيد سلمان، **الاستراتيجية النووية الاسرائيلية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨، ص ٢١.

(٣) فؤاد جابر، **الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ١٣٠.

(٤) د. سلمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٥) د. سلمان رشيد سلمان، «الدور الجديد للكيان الصهيوني في المنطقة العربية»، **النفط والتنمية** (بغداد)، ١٩٧٨، ص ٦٧.

(٦) محمود عزمي، «الخيار النووي الاسرائيلي: ضرورة استراتيجية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٣، آذار (مارس) ١٩٧٥، ص ٩٤.

(٧) **هآرتس**، ١٩/٧/١٩٨٠.

(٨) Weissman, Steve and Herbert Krosney, *The Islamic Bomb*, New York: The Time Book, 1981, p. 120.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.

(١٠) د. محمد عبداللطيف مطلب، «القنبلة النيوترونية»، **الموسوعة الصغيرة** (لندن)، العدد ١٠٢، ١٩٨١.

(١١) د. سلمان رشيد سلمان، **السلاح النووي والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨، ص ٨٢.

(١٢) **نشرة شؤون فلسطينية**، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، تموز (يوليو) ١٩٧٦، ص ٥٢.

(١٣) د. سلمان، «الاستراتيجية النووية الاسرائيلية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٤) شاي فيلدمان، **الخيار النووي الاسرائيلي**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤.

(١٥) عزمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(١٦) *Time*, 12 April 1976.

(١٧) Spector, Leonard S.; *Nuclear Proliferation Today*, New York: Vintage Books, 1984, p. 123.

(١٨) **يديعوت احرونوت**، ١٣/٢/١٩٧٦.

(١٩) *Sunday Times*, 5 October 1986.

(٢٠) **بوليتيكا** (تل ـ أبيب)، العدد ١٣، ١٩٨٧، ص ٣٠.

(٢١) د. سلمان، «الاستراتيجية النووية الاسرائيلية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **امن اسرائيل في الثمانينات**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ١٩.

(٢٤) د. ابراهيم م. عويس، «الاقتصاد الاسرائيلي: تفسير»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٤، حزيران (يونيو) ١٩٧٤، ص ٥٩.

(٢٥) محمود عزمي، «الحرب الخامسة ـ حرب

الاستنزاف الثانية على جبهتين»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٨، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، ص ٧٧.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠.

(٢٨) د. سلمان، «الاستراتيجية النووية الاسرائيلية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧.

(٢٩) دافار، ٨/٨/١٩٨٠.

(٣٠) ملف الغارة الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي، جامعة بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٢٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٢) د. تيسير الناشف، «استنتاجات من حرب الخليج»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٣ ـ ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٦٣.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) دافار، ١٩/٦/١٩٨١.

(٣٥) فيلدمان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) د. سلمان، «الاستراتيجية النووية الاسرائيلية»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٣٨) الطليعة (القاهرة)، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥.

(٣٩) بوليتيكا، العدد ١٥، ١٩٨٧.

(٤٠) التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، القاهرة: الدار العربية للنشر والترجمة، العدد ٤٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١؛ نقلاً عن: يديعوت احرونوت، ١٩/١١/١٩٩١.

(٤١) المصدر نفسه.

الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط

التوقعات والأخطار

د. تيسير الناشف

باحث في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية

لم تعد الصواريخ الباليستية (Ballistic Missiles) عنصراً جديداً في المعادلة الاستراتيجية للشرق الاوسط، بعد ان حصلت كل من اسرائيل وبعض الدول العربية، في خلال عقدي الستينات والسبعينات، على هذه الصواريخ. كما ازداد انتشارها، في هذه المنطقة، ازدياداً كبيراً في خلال عقد الثمانينات[1].

وبالطبع، فان التجربة المكتسبة من حيازة الصواريخ المستوردة، ومن ثم صيانتها وتشغيلها، أشاعت لدى الدول المتلقية لها القدرة على ادخال تعديلات وتكييفات عليها، وعلى استحداث وانتاج صواريخ خاصة بها. فاسرائيل، على سبيل المثال، التي تمتلك اكثر البنى التكنولوجية ـ العسكرية تقدّماً في المنطقة، انتجت، بالاشتراك مع فرنسا، صاروخ «أريحا» في صيغ مختلفة؛ وقامت، بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، باستحداث صاروخ حيتس (سهم)، وأظهرت القدرة، مرتين متتابعتين، على اطلاق أقمار (توابع) اصطناعية. كما أدخل العراق على صاروخي «الحسين» و«العباس» تحسينات محلية لأداء الصاروخ من طراز «سكاد ـ ب»، الاّ ان برامج الصناعة العسكرية المحلية ظلت، في مجملها، تعتمد على المساعدة الفنية الخارجية، وعلى التكنولوجيات المستوردة من الخارج.

كما تنوّعت المصادر الاجنبية التي تزوّد دول المنطقة بالصواريخ الباليستية. فبالاضافة الى الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي السابق، قامت دول عدّة، مثل الصين، بتصدير الصواريخ الى عدد من دول الشرق الاوسط، وما فتىء نقلها يخضع للمنطق نفسه الذي يفسّر نقل وانتشار أسلحة أخرى؛ كأداة، لا بدّ منها، للحصول أو للحفاظ على الميّزات الدفاعية أو الاستراتيجية أو السياسية أو التجارية.

ولا يغيب عن البال، ان انتشار الصواريخ الباليستية في المنطقة، أثار مشاكل تتعلّق بالاستقرار السياسي والعسكري، وبالجهود المبذولة للحدّ من سباق التسلّح وبالامن الاقليمي عامة. كذلك كان لهذا الامر أثر في الانتشار الافقي والعمودي لهذه الصواريخ. وعلى سبيل المثال، اسهمت حيازة اسرائيل على صاروخ «أريحا» بالانتشار الافقي للصواريخ في المنطقة من خلال استحواذ بعض الدول العربية على صواريخ مماثلة. كما ان الضرورة المتصوّرة للاستجابة الى تهديد الصواريخ

المتزايد، أدّت الى الانتشار العمودي للصواريخ من خلال استحداث صواريخ أكثر دقة وأبعد مدى، اضافة الى ابتكار قدرات غير تقليدية أكثر تطوّراً.

ولما كانت منطقة الشرق الاوسط تنهشها نزاعات قومية واقليمية وعقائدية حادّة وملتهبة، وفي مقدمها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان ادخال الصواريخ الباليستية الى الشرق الاوسط من شأنه ان يزيد من احتمالات نشوب الحرب ومن تزايد كلفتها، وبالتالي فان أي حل عادل ومقبول لهذا النزاع في المنطقة، من جانب الاطراف المعنية، يجب ان يرتكز على ايقاف انتشار هذه الصواريخ أو، على الاقل، تقليص حدّته.

انعكاسات انتشار الصواريخ على الاستقرار الاقليمي

ان السؤال المركزي الذي يطرحه انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط هو ما اذا كانت قدرة هذه الصواريخ على حمل رؤوس تقليدية أو غير تقليدية، من شأنها ان تعزز الردع المتبادل أو النزوع الى التصعيد عند تفجّر الازمات. وبتعبير أكثر دقة، هل ان استخدام هذه الصواريخ، في بداية أي نزاع، من شأنه ان يغري الطرف المستعمل لها بتحقيق أهداف استراتيجية عامة لدرجة تجاهل المخاوف من ردود فعل الطرف الآخر؟ وهل أن أوجه القلق، ازاء هذا التصوّر، من شأنها ان تولّد ضغوطاً لدى الاطراف المتنازعة باتجاه القيام بهجوم عسكري استباقي مضاد؟

من الطبيعي القول، ان تأثير الصواريخ الباليستية يتوقف، بالدرجة الاساس، على فاعليتها، وعلى حجم الرأس المتفجّر الذي تحمله، سواء كان تقليدياً أم غير تقليدي، وعلى طريقة نشرها واستعمالها. ولا شك في ان الميّزات الاستراتيجية لهذه الصواريخ تكمن في قدرتها على الاختراق اليسير والسريع لوسائل الطرف المعادي الدفاعية، حتى حينما تطلق من مسافات بعيدة. وعليه، فان ادخال هذه الصواريخ الى المنطقة ينطوي على حقيقة مؤكدة، وهي ان الخسائر البشرية، في أي حرب مستقبلية، سوف تكون فادحة جداً، سواء على صعيد المدنيين أو على صعيد القوات المتحاربة. ومما يزيد من شدة خطورة انتشار الصواريخ الباليستية في منطقة الشرق الاوسط المعروفة بعدم استقرارها، هو تزايد انعدام الامن، بفعل تقويض أو اضعاف المواقف الردعية، وبتآكل المعايير المقترنة بأشكال القتال، وكذلك بتأكيد الفوائد من العمل العسكري الوقائي أو الاستباقي المضاد.

وبالنظر الى ان الصواريخ الباليستية تسمح بـ «الوصول المباشر العمودي»، متجنّبة ميدان القتال، من خلال ايصال الرؤوس الحربية الفتاكة الى المراكز السكانية للخصم، فان القدرة على انزال العقوبة بالخصم تصبح غير محكومة بنتائج القتال في الميدان. وفي الحقيقة، يمكن للصواريخ الباليستية، على هذا النحو، حتى لو لم تكن مزوّدة بأسلحة غير تقليدية، ان تكون شديدة التدمير، على الرغم من كون شحنتها المتفجّرة محدودة ومن افتقارها الى الدقة، وعلى الرغم من الأداء الهزيل الجلّي للقوات العسكرية في ميدان القتال.

وكما أشارت حرب الخليج التي شهدت استخدام مختلف الدول للصواريخ، فانه من المؤكد ان تتعرّض التجمعات السكانية في دول الشرق الاوسط الى هجمات بالصواريخ الباليستية، اذا نشبت حرب أخرى. كما يمكن لاسرائيل ان تقوم، في ظل ظروف عسكرية واستراتيجية معيّنة،

بالهجوم الاستباقي على دول عربية. ولكن حصول مثل هذا الامر يتوقف، أولاً وقبل أي شيء آخر، على تصوّر صانعي القرار للتهديدات والاخطار المحدقة باسرائيل، ولحسابات الربح والخسارة من القيام بهذا الهجوم.

ان حيازة الصواريخ القادرة على حمل رؤوس متفجّرة وايصالها الى أهدافها من شأنها ان تضعف الردع، وتضعف، في الوقت عينه، القيود على التوجهات العسكرية التصعيدية، لأن الخوف من نتائج التعرّض للهجمات بالصواريخ يعزّز الحافز على القيام بالهجوم الاستباقي على القوات المعادية. وبالطبع، فان تعزيز الحافز على القيام بالهجوم الاستباقي مردّه خواص الصاروخ المادية، ذلك ان الصاروخ ـ باستثناء حالة العطل ـ فور اطلاقه من شأنه ان يصل، يقيناً، الى هدفه بصورة تقريبية، اذا لم تطلق باتجاهه صواريخ مضادة. وبالتالي، فان الطريقة المثلى التي يمكن بها لدولة ما (دولة أ) ان تحمي نفسها من صواريخ دولة أخرى (دولة ب) هي في تدمير منصّات ووسائل اطلاق تلك الصواريخ قبل اطلاقها. وبالنظر الى ان الضربة الاستباقية من جانب (دولة أ) من شأنها ان تدمر قدرة (دولة ب) على الانتقام، فان الدولتين (أ وب) سوف تكونان متأثرتين، في خلال أزمة من الازمات، بالمنطق المألوف المتمثّل في القول: «إما ان تستخدم الصواريخ أو ان تفقدها».

ويمكن لهذه الضربة الاستباقية ان تجرى من طريق القصف الجوي، أو الهجوم بصواريخ سطح ـ سطح، أو جو ـ سطح على مواقع الصواريخ المعادية. وعلى سبيل المثال، أدلى المدير العام لمكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن أهارون، في العام ١٩٨٨ ببيان أشار فيه الى ان اسرائيل، في أي حرب قد تندلع في المستقبل، سوف تقوم بالعمل الاستباقي ضد منصّات اطلاق الصواريخ في السعودية[٢].

ولا ريب، فان عرض تصوّر ردود الفعل المتبادلة بين الدولتين (أ وب)، يبيّن ان بعض الدول المتنازعة، والمسلّحة بصواريخ باليستية لا تحتمل الغموض في علاقاتها العسكرية. كما ان الكثير من منظومات الصواريخ ذات القواعد البرية الثابتة في المنطقة يشكّل اغراء للقيام بضربة استباقية لها، ذلك ان اعادة تركيبها يتطلّب فترة طويلة، لاعتبارات عدّة، لعلّ أهمها انها تعمل بالوقود السائل، وبذلك يظلّ ثمة خوف متبادل في العمل العسكري الاستباقي، وهذا نقيض للاستقرار.

ان التحدي القائم للاستقرار المتأصل في الطابع التقني للصواريخ، يزيد من تفاقمه خطر الاستخدام غير المقصود أو غير المرخّص به، النابع من حادث مفاجىء أو تحذير خاطىء أو ربما الافراط في لامركزية القيادة، أو حتى تعطّل نظم القيادة والتحكّم والاتصالات.

من هنا، فان اغراء القيام بعمل عسكري استباقي ضد صواريخ الخصم الباليستية ربما يدعمه التقدير بأن تدمير هذه المنظومات، في ما بعد، ـ أي بعد الشروع في العمليات العدائية ـ قد يكون أكثر كلفة. كما ان تحديد مكان منصّات الصواريخ أصعب في ظروف «ضباب المعركة»، وبعد ان يكون الطرف المعادي اتخذ اجراءات لمنع استهداف واصابة هذه الصواريخ. ويمكن لهذه الاجراءات ان تتمثل في تحريكها، وفي الاستخدام المكثّف للأشراك التي تستخدم في اجتذاب الصواريخ المعادية وحرفها عن أهدافها الحقيقية. أضف الى ذلك، ان شروع الخصم بالحرب من شأنه ان يولّد قيوداً جديدة على قدرة الطرف الآخر على حشد الموارد المتاحة اللازمة لتدمير منصّات صواريخ الطرف المعادي، وصواريخه الموجودة في المخازن، مما يعزّز الحافز، أكثر فأكثر، على القيام بالعمل العسكري الاستباقي.

الصواريخ والعمل العسكري الاستباقي

قبل دخول الصواريخ الباليستية الى الشرق الاوسط، كانت اسرائيل تتخذ موقفاً حربياً يتّسم، الى حد كبير، بعدم الالتزام بالمعايير الدولية الضابطة والكابحة. وتتعدّد الامثلة، في هذا الخصوص، على الحروب التي خاضتها ضد العرب، ومنها مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والغزو الاسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢. ولا تزال اسرائيل، على الرغم من دخول الصواريخ الباليستية الى المنطقة، تتمسّك بهذا الموقف.

وبالنظر الى اتخاذ اسرائيل للموقف الاستراتيجي الذي يقوم على أخذ زمام المبادرة العسكرية، وعلى القيام بالعمل العسكري الاستباقي، فانها ستنحو، في عهد الصواريخ الباليستية في المنطقة، منحى الاستباق الى الهجوم على دول عربية لتدمير هذه الصواريخ، ذلك ان صِغَر المسرح الجغرافي، نسبياً، بين اسرائيل ولبنان أو سوريا، أو حتى الاردن، يجعل المكاسب العسكرية التي تحققها ضربة بالصواريخ الباليستية ذات نتائج استراتيجية خطيرة. ولعلّ البدء بضربة من هذا النوع، خصوصاً اذا تضمّنت عدداً أكبر من الصواريخ الحاملة للرؤوس الحربية ذات القدرة التدميرية الاكبر، يمكنها ان تحسم حرباً جديدة، وان تقرّر، بصورة مسبقة، نتيجتها.

ولما كانت اسرائيل تفتقر الى العمق الاستراتيجي، الجغرافي والبشري، فانها ما فتئت تسعى الى التعويض عن ذلك باقامة الردع من طريق امتلاك القدرة على التصعيد العسكري السريع في ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبالمبادرة الى الهجوم المكثّف والسريع على أهداف عربية أيضاً. وفي إطار هذه النظرة، يخصّص للصواريخ الباليستية دور شديد الاهمية.

ولا ريب فان تزايد دخول الصواريخ الباليستية الى الشرق الاوسط في عقد التسعينات، من شأنه ان ينعكس، بصورة ملموسة وجدية، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فمن طريق حيازة هذه الصواريخ وتحسينها، تتغيّر طبيعة سباق التسلّح بين اسرائيل والدول العربية، ممّا قد يسمح للعرب بتضييق الفجوات الكمية والنوعية القائمة بينهم وبين اسرائيل. وعلى سبيل المثال، يمكن لسوريا ودول عربية أخرى ان تتجنّب تفوّق اسرائيل الجوي، وان تضرب أهدافاً في عمق الاراضي الاسرائيلية. ووفقاً لبعض الحسابات تستطيع دمشق، من طريق حيازتها على صواريخ من طراز «اس.اس ـ ١» سطح ـ سطح ان توصل قرابة ٥٠ طن من الذخيرة الحربية، بدقة كبيرة، ضد أهداف عسكرية في شمال اسرائيل، ومئة طن اخرى، بدقة أقل، باستعمال صواريخ «سكاد»[٣]. ويمكن لسوريا، أيضاً، ان تستغل بعض «المنافذ»، من طريق الهجوم الانتقائي للصواريخ المزوّدة بأسلحة تقليدية ضد مطارات ومراكز تعبئة اسرائيلية. وفي هذا الصدد، أشار المحلّل العسكري الاسرائيلي، اهارون لافران، الى ان مثل هذه الهجمات «قد تسبّب ضرراً كبيراً لمنشآت عسكرية اسرائيلية حيوية، في فترة زمنية محدودة»[٤].

ومن الجلّي أنه إذا أُلحق باسرائيل مثل هذا الضرر، في بداية الحرب، أمكن إعاقة قدرتها على الدفاع عن مرتفعات الجولان. ولا شك في ان المخططين السوريين يدركون ان من اللازم التأمين السريع لأهدافهم العسكرية الرئيسة في ما يتعلق بمرتفعات الجولان، قبل اكمال التعبئة التامة للقوات الاحتياطية للجيش الاسرائيلي. واذا ما استطاع الجيش السوري ان يقيم، بسرعة، خطاً عسكرياً يمكن الدفاع عنه على جزء من مرتفعات الجولان، فقد يمكنه الحصول على فوائد عسكرية وسياسية من حرب محدودة، وبالتالي توفّر الصواريخ الباليستية للجيش السوري قدرة عسكرية جديدة، وحافزاً على شنّ هجمة بالضربة الاولى ضد القوات الاسرائيلية لاستعادة هضبة الجولان المحتلة.

وازاء هذه الفوائد السياسية والعسكرية التي توفّرها الصواريخ الباليستية لسوريا، ولغيرها من الدول العربية، يبدو ان ثمة اتفاقاً معلناً في الآراء داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من ان أكثر الطرق فاعلية للتصدي للتهديد الصاروخي هو اعتماد الاستراتيجية القائمة على العمل العسكري الاستباقي لتدمير الصواريخ وهي في أماكنها الاصلية قبل ان يكون اطلاقها ممكناً. وتنمّ تصريحات صادرة عن مسؤولين اسرائيليين من احتمال القيام بهجمات استباقية. فمثلاً، أكد يوسي بن اهرون على ان «اسرائيل نالت سمعة عدم الانتظار متى استشعرت بخطر محتمل». كما أشار اسحق رابين، عندما كان وزيراً للدفاع الى ان اسرائيل تحاول «تحديد هوية وسائل ذات استعمالات أنجع للتغلّب على أماكن اطلاق الصواريخ»[٥]. وفي هذا السياق، أيضاً، رأى محلّلون اسرائيليون، ان قدرة الاقمار (التوابع) الاصطناعية الجديدة التي في حوزة اسرائيل للقيام بمهام الرصد، تعبير من جانب المؤسسة العسكرية الاسرائيلية باستراتيجية العمل العسكري الاستباقي[٦].

واذا كان العمل العسكري الاستباقي يشكّل بديلاً واحداً للتعامل مع الصواريخ الباليستية العربية، فان اسرائيل تعمل من اجل ايجاد بديل آخر، يتمثل، أساساً، في استحداث نظام صاروخ «حيتس» (سهم) المضاد للصواريخ الباليستية. وتبذل اسرائيل جهوداً كبيرة، بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية وبتمويل منها، في سعيها لانتاج هذه الصواريخ. ولكن ينبغي ان تنقضي بضع سنوات، على الاقل، قبل ان يصبح صاروخ «حيتس» قيد الخدمة. وفضلاً عن ذلك، فان برامج الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، حتى في حال انتاجها وادخالها الخدمة، قد لا تكفي، في حدّ ذاتها، لأن تقنع اسرائيل بالتخلّي عن العمل العسكري الاستباقي.

توسيع ساحة الصراع

من خصائص تكنولوجيا الصواريخ الباليستية انها لا تزيد أنواع التهديدات العسكرية التي يتعيّن على دولة ما ان تواجهها من قبل أعدائها وحسب، ولكنها تزيد، أيضاً، المصادر التي يمكن ان تطلق هجمات فعّالة. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى سباق التسلّح والى الزعزعة المقترنة بانفجار الازمات. من هنا، مثلاً، رأى العراق بأن استحداثه لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية كان، على الاقل، جزئياً، للرد على قوة صواريخ أرض ـ أرض الاسرائيلية[٧].

وفي ما يتعلق باستقرار الازمة، تأخذ بعض الدول، في عين الاعتبار، تطوّرات تحدث في بلدان غير متاخمة، جغرافياً، لها، ذلك ان مجرد امتلاك صواريخ باليستية من جانب دول عربية بعيدة نسبياً من اسرائيل، مثل السودان أو السعودية، قد يجعلها متورطة مباشرة في صراع قد ينشب بينها وبين اسرائيل، بغض النظر عن النيّات العسكرية الفعلية لتلك الدول. ويتضح ذلك، جلياً، من الازمة التي أعقبت حصول السعودية على صواريخ من طراز «دي. اف ـ ٣»، فقد ادعت اسرائيل ان هذه الصواريخ تشكل خطراً عليها، يتمثّل في احتمال تعرّض الرياض لضغوط من قبل دولة عربية أو أكثر لاستخدام هذه الاسلحة ضد اسرائيل[٨]. وبناء عليه، صعّدت الحكومة الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٨٨، تهديداتها وانذاراتها بشنّ هجوم واسع النطاق في حال استخدمت تلك الصواريخ أو سلّحت برؤوس حربية غير تقليدية أو شكّلت تهديداً لاسرائيل[٩]. وفي خلال تلك الفترة، أيضاً، بدأ سلاح الجو الاسرائيلي بالتمرّن على القيام بغارات قذف منخفض فوق البحر الاحمر، وبدأت القوات العسكرية السعودية تتخذ تدابير احتياطية أكثر بالنظر الى النشاطات العسكرية الاسرائيلية[١٠]. كما هدّدت كل من سوريا والاردن أنه في حال تعرّض السعودية الى أي هجوم، يعتبر اعتداءً عليهما.

ودانت مصر، كذلك، «التهديدات الاسرائيلية غير المسؤولة». وحذّرت السعودية من انها اذا تعرّضت لهجوم، فانها ستطلق ما يتبقى لديها من صواريخ باتجاه اسرائيل. وذكرت ان ما تمتلكه من هذه الصواريخ لا يحمل رؤوساً نووية. كما أنها أبلغت الى الولايات المتحدة الاميركية تخوفها من ضربة اسرائيلية، ممّا اضطر واشنطن الى التدخل من أجل الحدّ من التصعيد الاسرائيلي[١١].

وبالفعل، فان قدرة الصواريخ الباليستية على الوصول الى أهداف بعيدة المدى تؤدي الى تصعيد للصراعات المختلفة في المنطقة، ذلك ان ادخال نظام صواريخ باليستية الى ساحة الصراع قد يشكّل، بسبب مداها البعيد، تهديداً لدول تقع في ساحة صراع أخرى على تماس مع حدود المنطقة. وعلى سبيل المثال، ان صاروخاً من طراز «أريحا» الاسرائيلي الذي يدخل في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يشكّل تهديداً أمنياً لدول غير عربية في المنطقة، مثل ايران. كما ان النشاطات النووية التي تنسب الى باكستان، لها أثرها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبالتالي، يبدو ان من الصعب، في المستقبل، عزل الصراعات المختلفة في المنطقة عن بعضها البعض.

ويغـيّر انتشار الصواريخ الباليستية، أيضاً، من توزيع القوة بين دول المنطقة، من جهة، والدول الكبرى التي لها اهتمامات ومصالح في المنطقة من جهة أخرى، ذلك ان العدد المتزايد من دول الشرق الاوسط التي تستحوذ على صواريخ باليستية، يمكن ان يقلّص، الى حدّ ما، حرية عمل الدول الكبرى في المنطقة[١٢]. في هذا السياق، أجرت اسرائيل تجربة على صاروخ «اريحا»، وقامت بنشره، ولعلّها بذلك لم تستهدف الدول العربية الواقعة في آسيا وافريقيا وكذلك ايران وحسب، بل قصدت من وراء نشره الاتحاد السوفياتي السابق، بهدف ردعه من الانخراط في حرب قد تقع في الشرق الاوسط. وحتى لو لم تكن اسرائيل قصدت الاتحاد السوفياتي مباشرة، الّا انه من الواضح ان مثل تلك الصواريخ المتطوّرة يمكنها ان تصل الى الاجزاء الجنوبية لهذا البلد، ممّا دفع موسكو الى التحذير من قيامها باتخاذ خطوات سياسية وعسكرية لم تحددها، ردّاً على ذلك[١٣]. وبالطبع، فان هذه التطويرات تشير الى دور الصواريخ الباليستية البعيدة المدى في زيادة حدة التوتر الدولي.

ومن الطبيعي انـه يمكن سوق الحجة ـ كما يفعل بعض دارسي الاستراتيجية النووية ـ بأن انتشار الصواريخ الباليستية سوف يسهم، الى حدّ كبير، ـ من طريق ضمان قدرة أي طرف على الحاق الضرر بالطرف الآخر ـ في الاستقرار من خلال توفير الردع المتبادل عن أي استخدام للقوة بين العرب واسرائيل. وتسهم الرغبة في تقليل الخوف من الهجوم المباغت في توفير الردع المتبادل. ويمكن تحقيق هذا الهدف من طريق تعزيز امكان بقاء نظم الصواريخ الباليستية، الذي من شأنه ان يقوي الثقة بالقدرات الانتقامية، وان يقلّل، بصورة كبيرة، الحاجة الى العمل العسكري الاستباقي. كذلك يسهم تطبيق بنـاء الثقة الذي يمكنه ان يخفّض احتمال استخدام الصواريخ الباليستية في توفير الردع المتبادل. غير انه من الصعب، في الظروف السياسية السائدة بين اسرائيل والدول العربية، تحقيق هدف تطبيق هذه التدابير، لأن ذلك يتطلب نوعاً من التعاون بين الاطراف المعنية. وهذا أمر غير ممكن، في الظروف الراهنة، حيث لا تتوفّر قنوات اتصال بين الاطراف المعنيّة (باستثناء مصر).

بالاضـافـة الى هذه العـوامـل، تجعـل حالات اللاتمـاثل الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي والتكنولوجي من الصعب الفصل بين الصواريخ الباليستية والاسلحة الكيميائية، وبين هذه وغيرها من الاسلحـة غير التقليـديـة، سواء كانت بيـولوجيـة أو نوويـة أو غيرهـا، وبالتالي، فانه من غير

الممكن معالجة قضية الصواريخ بمعزل عن قضايا أخرى. وفضلاً عن ذلك، فانه من المحتمل ان تمنع القيود السياسية التوصل الى اتفاقيات متواضعة ـ مثل الاتفاق على الابلاغ المسبق باجراء التجارب على الصواريخ ـ ريثما يتمّ التوصل الى تسوية للصراع القائم بين اسرائيل والعرب.

تشير هذه العوامل الى ان تحقيق الردع المتبادل بين اسرائيل والعرب ليس أمراً يسيراً، مما يجعل الحجة المتعلقة بجدواه أقرب الى تقدير استقرائي للتجربة السوفياتية والاميركية في مجال حيازة الاسلحة النووية. ومما يجعل من الصعب التسليم بصحة هذه الحجة، وجود اعتبارات أخرى لعلّ أهمها:

أولاً ـ لم يكن سباق التسلّح بين القوتين العظميين بيّناً وقاطعاً في ما يتعلق بتخفيض أخطار نشوب حرب تقليدية. وعلى سبيل المثال، تبنّت ادارة الرئيس الاميركي الاسبق، جون كينيدي، في عقد الستينات، استراتيجية «الردّ المرن»، لأنها تخوّفت من ان موسكو تعتقد بأن قوتها النووية تكفي لردع القوة النووية الاميركية.

ثانياً ـ ان المواجهة الاميركية ـ السوفياتية افتقرت الى أهمّ العناصر تفجّراً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي المستمر، وهو جنوح اسرائيل الى التوسع الجغرافي والاستيطاني على حساب أطراف الصراع الاخرى.

ثالثاً ـ ان الحجة بأن «توازن الرعب» العربي ـ الاسرائيلي من شأنه ان يستبعد نشوب حرب بالاسلحة التقليدية لن تكون حاسمة ونهائية، نظراً الى الطبيعة الاستدلالية والاستقرائية للتحليل. بيد ان ثمة دلائل مبنيّة على الملاحظة والاختبار تشير الى ان التهديد الضمني الكامن في الاحتكار الاسرائيلي للاسلحة النووية لم يردع العرب عن شن حرب واسعة النطاق. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، شنّت القاهرة ودمشق حرباً لاستعادة أراضٍ استولت اسرائيل عليها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ولتحريك العملية السياسية في المنطقة، على الرغم من دراية الطرفين بأن اسرائيل حائزة، فعلاً، على أسلحة نووية، أو انها تستطيع، على الاقل، ان توفّرها بسرعة كبيرة[١٤].

الحد من انتقال الصواريخ في عقد التسعينات

من المرجح ان تستمر معظم التطوّرات المؤدية الى انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط خلال العقد الحالي، بيد ان عدداً من القوى الموازية قد تخفّف من حدّتها، وقد تضع القيود على نتائجها. ولا ريب في ان بعض هذه العوامل المسكّنة بدأت، فعلاً، التأثير في التطوّرات في أواخر العقد الماضي، من بينها، الصعوبات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه، حالياً، العديد من دول الشرق الاوسط. وتعود هذه الصعوبات الى أسباب عدّة، منها: تدنّي أسعار النفط خلال النصف الثاني من العقد الماضي؛ والاستثمارات والنفقات الهائلة التي اعتورتها العيوب والنواقص؛ والنفقات الدفاعية والعسكرية الهائلة؛ واستمرار النمو السكاني الكبير في بعض البلدان، وما نجم عنه من تزايد الطلب على المواد الغذائية الاساسية والسلع الاستهلاكية؛ والآثار الاقتصادية السلبية التي ترتبت على الحرب بين العراق وايران، والغزو الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢.

وفوق هذا وذاك، كان لانتهاء الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو ولانهيار الاتحاد السوفياتي، ولحاجة روسيا الاقتصادية الى الولايات المتحدة الاميركية أثراً على سياسة الامداد بالصواريخ التي تتبعها موسكو. فنتيجة هذا التطوّر، قلّ ميل الاخيرة الى نقل الصواريخ الى الدول العربية التي

كانت لها علاقات خاصة بها، مثل سوريا. ويلاحظ ذلك، بجلاء، من خلال نهج موسكو على استبدال سعي دمشق لتحقيق «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل، بجهد أكثر تواضعاً لتحقيق «الكفاية الدفاعية»؛ وعلى التخلّي عن التزامها بالحل العسكري في الصراع مع اسرائيل، وعلى الانضمام الى مؤتمر السلام في الشرق الاوسط. ومن الطبيعي الافتراض بأن نهج موسكو هذا أثّر، بدوره، على ميلها الى تزويد سوريا بمنظومات صواريخ متطوّرة، نظراً الى ان من شأن ذلك ان يتضمّن ما هو مخالف لرسالة موسكو هذه.

أمّا انهيار الاتحاد السوفياتي فله أثر، من منظور آخر، على انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط، ذلك ان حاجة روسيا الاقتصادية الى الولايات المتحدة الاميركية تجعلها تكيّف سياستها تجاه قضايا الشرق الاوسط مع سياسة واشنطن. بل أكثر من ذلك، أفادت تقارير بأن موسكو عرضت ان تبيع اسرائيل بعض الاسلحة المتطوّرة التي في حوزتها.

وبالطبع، تسعى الولايات المتحدة الاميركية، بالاضافة الى الدول المتحالفة معها، الى اقامة نظام للحد من انتقال الصواريخ الباليستية الى الدول النامية، ومنها الدول العربية. ولتحقيق ذلك، تمّ اتفاق في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ بشأن خطوط التصدير المتعلقة ببيع أو انتقال منظومات الصواريخ الباليستية (أو الانسيابية) ذات القدرة على حمل المواد النووية والمكونات والتكنولوجيات المستحدثة ذات الصلة بتلك المنظومات. وقد وقّع هذا الاتفاق كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا واليابان وألمانيا الاتحادية[١٥].

أشار ذلك كله الى وجود عوامل عدّة هامة يمكنها ان تقلّل من سرعة انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط، وان تخفّف من حدة آثارها ونتائجها. غير ان من الممكن، ايضاً، بالقدر نفسه ان تستمر، خلال العقد الحالي، اتجاهات انتشار الصواريخ في المنطقة. ويبدو ان غالبية الصراعات التي كانت قائمة، في عقد الثمانينات، سوف تبقى مستمرة في العقد الحالي، وان محاولات الحد من انتقال الصواريخ ستبقى محدودة الفائدة، إنْ لم تكن عديمتها، جراء الصعوبات التي تواجه أي جهود ترمي الى الحد من تدفّق هذه الصواريخ.

ومهما يكن من أمر، ينبغي الاقرار بأنه على الرغم من ان انتشار الصواريخ الباليستية يشكّل عنصراً هامّاً من عناصر التوتر وزعزعة الاستقرار على الصعيد الاقليمي، فان من شأن تحسين المناخ السياسي الاقليمي ان يُفضي الى الحد من اندفاع دول الشرق الاوسط لشراء صواريخ وليس العكس. وفي الحقيقة، ان تجربة تحديد الاسلحة في سياق العلاقات السابقة بين الشرق والغرب، تدل على ذلك.

وتشكّل السياسة الاقليمية، التي ما فتئت اسرائيل تتبعها، السبب الحقيقي للصراع؛ اذ تؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والعسكري، وتشيع التوتر في المنطقة، وتحفّز الدول العربية على السعي لحيازة الصواريخ. وممّا يزيد من زعزعة الاستقرار وزيادة التوتّر في الشرق الاوسط، وكذلك من قلق العرب، حيازة اسرائيل للصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والبعيد، وبرامجها لاستحداث المزيد من هذه الصواريخ وتطويرها وانتاجها وتكديسها واستخدامها في ظروف سياسية واستراتيجية. هذه النشاطات تبعث على قلق العرب الذين يعرفون ان اسرائيل عازمة، بامتلاكها هذه الاسلحة، الحفاظ على سياستها القائمة على الضمّ والتوسّع الاقليمي والاستيطاني، ممّا يدفع العرب الى بذل الجهود لحيازة صواريخ متطوّرة.

وبالنظر الى طبيعة الصراع القائم بين اسرائيل من جهة، والفلسطينيين والعرب من جهة

أخرى، فان الحد من انتقال وشراء الصواريخ الباليستية، وغيرها من الاسلحة، لا بدّ ان يتمّ نتيجة تسوية سياسية للصراع تقبلها الاطراف المعنيّة كافة. وأي استنتاج مغاير من شأنه صرف الانتباه عن تناول السبب الحقيقي الكامن وراء رغبة الدول العربية في حيازة الصواريخ.

ومن الصحيح القول، ان ثمة عوامل أخرى تؤدي الى حيازة دول الشرق الاوسط للصواريخ. ومن هذه العوامل وجود نزاعات أخرى في المنطقة، مثل النزاع بين العراق وايران، اضافة الى التوتّر الحاصل بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى بشأن كيفية استخدام مصادر مياه الفرات. وعلى الرغم من اسهام هذه العوامل في زيادة وسرعة انتشار الصواريخ الباليستية، الاّ ان العامل الأهم في هذه الزيادة، يتمثّل، أساساً، في سياسة اسرائيل، القائمة على التوسّع الاقليمي والاستيطاني، وعلى فرض الهيمنة على دول المنطقة ومقدّراتها.

---

(١) من اجل الحصول على تفاصيل عن انتشار الصواريخ في الشرق الاوسط، انظر:
Kemp, Geoffrey; "Middle East Opportunities", *Foreign Affairs,* America and the World, Vol. 68, No. 1, 1988 - 1989, pp. 150 - 158.

(٢) هآرتس، ١٩٨٨/٣/٣؛ انظر ايضاً: رؤوفين فدهتسور، «قواعد جديدة للعبة»، هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٦.

(٣) Levran, Ahron; "The Growing Threat to Israel's Rear", in *The Middle East Military Balance 1987 - 1988,* Boulder, Colo.: Westview Press, 1988, pp. 223 - 224.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٥) "Unsweet Missiles of Spring", *The Economist,* 26 March 1988, p. 54; Rupelewski, Robert R.; "Israel Wary of High Technology Weapons Buildup in Middle East", *Aviation Week and Space Technology,* 25 July 1988, p. 45.

(٦) "Middle East Weapons Proliferate", *Washington Post,* 19 December 1988.

(٧) *Foreign Broadcast Information Service* (FBIS), Near East and South East Asia, 12 January 1988.

(٨) Navias, Martin S.; "Ballistic Missile Proliferation in the Middle East", *Survival,* Vol. 31, No. 3, May - June 1989, p. 233.

(٩) Steinberg, Gerald M.; "The Middle East in the Missile Age", *JDF Journal,* Winter 1990, p. 33.

(١٠) Ottway, David B.; "Middle East Weapons Proliferate", *Washington Post,* 19 December 1988.

(١١) *Arms Control Reporter, 1989,* Brookline, MA: Institute for Defense and Disarmanent Studies, 1989, pp. 449 - 453, and pp. 451 - 453.

(١٢) Feldman, Shai; "*Middle East Missile and CBW Proliferation: Patterns, Trends, Ramifications*", in Joseph Alpher (ed.); *The Middle East Military Balance, 1989 - 1990,* Tel-Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1990, pp. 42 - 43.

(١٣) Friedman, Thomas L.; "Soviets Caution Israel Agains a New Missile", New York Times, 29 July 1987.

(١٤) Heikal, Mohamed H.; *The Road to Ramadan,* New York: Ballantine Books, 1975, p. 71.

(١٥) *"Arms Control Reporter, 1989", op. cit.,* pp. 701 - 706.

ميزان القوى ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. حسن نافعة

استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة (القاهرة)

أشارت التقارير الصادرة عن مراكز الدراسات الاستراتيجية في العالم، وبعضها يحظى بسمعة عالمية طيبة، الى ان ميزان القوى بين العرب واسرائيل أصبح يميل، بشكل واضح، لصالح هذه الاخيرة. والمتتبع لهذه التقارير يمكن ان يستنتج، بسهولة، ان فجوة القوة بين الطرفين تزداد اتساعاً وبمعدلات متسارعة. ولا شك ان لهذا الوضع الخطير تأثيرات سلبية هائلة على مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ومع ذلك، فما يزال الموقف العربي حول الاسلوب الأمثل للتعامل، فكرياً وسياسياً، مع هذا الوضع يتسم بالغموض وعدم الوضوح؛ اذ يتجاذب هذا الموقف تياران يقفان على طرفي نقيض: الاول، يرى انه لا مناص أمام العرب، في ظل الخلل الحالي في ميزان القوى، من القبول بتسوية سلمية لاستخلاص ما يمكن انقاذه من الحقوق العربية، لأن ما سوف يعرض عليهم غداً سوف يكون، بالضرورة، أقل ممّا يعرض عليهم اليوم.والثاني، يرى ان أي تسوية تتمّ، في ظل مثل هذا الخلل، سوف تسفر، لا محالة، عن تصفية القضية الفلسطينية، نهائياً، وفتح الطريق أمام اسرائيل للهيمنة على المنطقة بأسرها. وفي تقديرنا، ان أيّاً من هذين الموقفين لا يعكس فهماً سليماً لحقيقة ميزان القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا للكيفية التي يمارس بها هذا الميزان تأثيره على مسار الصراع.

ودون الدخول في متاهات الارقام الخاصة بقياس طرفي ميزان القوى في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تحاول هذه الدراسة تحليل مفهوم ميزان القوى، بوجه عام، وما يثيره من اشكاليات سواء في ما يتعلق بدراسة الصراعات الدولية عموماً، أو في ما يتعلق بدراسة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل خاص، وتأثير الخلل في ميزان القوى بين العرب واسرائيل على مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

مفهوم ميزان القوى

ما تزال العلاقات الدولية تستند، في جوهرها، على سياسة القوة. ومن ثم تحاول الاطراف الدولية المتصارعة حشد ما لديها من عناصر القوة المختلفة وتوظيفها لخدمة أهدافها، أصلاً، في حسم الصراعات لصالحها أو الحيلولة، على الاقل، دون تحقيق الخصم لأهدافه. في هذا السياق، يقصد بميزان القوى الأداة التي يستند اليها الباحث أو صانع القرار السياسي للتعرّف على أو قياس

عناصر القوة المؤثرة، أو القادرة على التأثير، في مسار الصراعات الدولية محل الدراسة أو عند صانع القرار. ويثير هذا المفهوم العديد من الاشكاليات التي ما تزال محل جدل لم يحسم بعد.

يتعلق أولى هذه الاشكاليات بتحديد عناصر أو محدّدات القوة. وهنا يفرّق الباحثون بين القوة بمعناها العسكري والقوة بمعناها الشامل. ويرى البعض ان القوة العسكرية، والتي تشتمل على عدد الافراد العاملين في خدمة القوات المسلحة وحجم ونوعية التجهيزات والمعدات العسكرية ومستوى التدريب والاستعداد القتالي، الخ، هي أهمّ العناصر المؤثرة على مسار الصراعات الدولية. أمّا البعض الآخر فيرى، على العكس، ان القوة العسكرية، وحدها، ليست العامل الوحيد، وربما لا تكون العامل الاكثر حسماً في تحديد مصير الصراعات الدولية. فالوزن الديمغرافي، ودرجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومستوى كفاءة النظام السياسي والاجتماعي، وثقل القيادة السياسية، وقوة الايديولوجيا، الخ، كلها عناصر هامّة تدخل في حساب القوة بمعناها الشامل. والقوة الشاملة، في مفهوم هؤلاء، هي، وحدها، التي يعتد بها في حسم الصراعات الدولية على المدى الطويل.

ويبدو ان انهيار الاتحاد السوفياتي جاء ليشكّل دليلاً إضافياً على ان القوة العسكرية، حجماً أو نوعاً، ليست هي العنصر الحاسم في تحديد مصير الصراعات الدولية، بل قد يكون تضخم القوة العسكرية في نظام سياسي ـ اجتماعي معيّن ظاهرة مرضية وخصماً من عناصر القوة الاخرى، وليس اضافة لها، اذا ترتب عليه خلل في بنيان هذا النظام. وهذا هو ما حدث للاتحاد السوفياتي. فقد حسم الصراع بين القطبين العظميين المتنافسين لصالح الولايات المتحدة الاميركية لا كنتيجة لحرب هزم فيها الاتحاد السوفياتي أو لتفوّق عسكري أميركي، وانما نتيجة لخلل داخلي أدّى الى انهيار الاتحاد السوفياتي من داخله. في هذا السياق، يتعيّن، عند حساب ميزان القوى بين طرفي الصراع، ان لا نكتفي بالمقارنة بين عناصر القوة العسكرية للطرفين، وانما يتعيّن أن نأخذ في الاعتبار حسابات القوة الشاملة بينهما.

أمّا ثاني هذه الاشكاليات فيتعلق بكيفية حساب عناصر القوة المختلفة وتحديد أوزانها النسبية وقياسها الكمي على نحو يسمح بالمقارنة أو المقارنة الدقيقة بين قوة طرفي الصراع. فهناك عناصر قابلة للقياس الكمي، وتسمح، من ثم، بمقارنة رقمية وموضوعية، وهناك عناصر أخرى غير قابلة للقياس الكمي. فعند حساب ميزان القوى العسكرية قد يكون من السهل مقارنة حجم الانفاق العسكري أو حجم ونوعية التجهيزات والمعدات العسكرية أو أعداد الجيوش، الخ. أمّا المقارنة بين مستوى التدريب والكفاءة القتالية او القدرة على تخطيط وادارة المعارك فهي أكثر صعوبة. وتصبح المقارنة مستحيلة أو شبه مستحيلة حين يتعلّق الامر بالروح المعنوية للمقاتلين أو درجة الاستعداد للتضحية والفداء أو بالتركيبة النفسية والمزاجية للقيادات السياسية وأسلوبها في ادارة الازمات، الخ. وبالطبع، تصبح المقارنة أكثر تعقيداً وتركيباً اذا ما حاولنا حساب ميزان القوى بمعناه الشامل وليس بمعناه العسكري فقط.

أمّا ثالث الاشكاليات فيثور حين يتعلّق الامر بترجمة الحسابات الخاصة بموازين القوى الى سياسات. فحالة ميزان القوى يتمّ التعبير عنها من خلال ميزان حسابي للموارد والامكانات الذاتية لطرفي الصراع، أمّا وضع سياسة ترتكز على «توازن القوى» فتدخل في حساباتها مواقف الاطراف الخارجية من الصراع والاحتمالات المختلفة لاقامة تحالفات مؤقتة أو دائمة. فالطرف الضعيف في معادلة «ميزان القوى» الذاتية قد يتمكن من العثور على حليف يستطيع الاعتماد عليه، تماماً،

في «ردع» الخصم أو حتى في الحاق هزائم عسكرية أو سياسية به.

وأخيراً، يتعيّن الاشارة الى وجود اختلافات حادّة بين الاكاديميين حول تقويم السياسات القائمة على توازن القوى. فهذه السياسات تؤدي، عادة، الى سباق للتسلّح تصبح معه امكانية الوصول الى نقطة «توازن» مسألة مشكوك فيها ومحفوفة بالاخطار. وحتى بافتراض امكانية الوصول الى مثل هذا «التوازن» أو التكافؤ في القوى، فقد كان الاعتقاد السائد هو ان الوصول الى توازن القوى يكفل الاستقرار ويحول دون اندلاع الحروب. غير ان هناك مَنْ يؤكد على ان حالة توازن القوى في ظروف معيّنة قد ينجم عنها نوع من عدم اليقين وتساوي احتمالات المكاسب والخسارة، ممّا يؤدي بالقيادة السياسية المغامرة الى الوقوع في اغراء شنّ الحرب لحسم الصراع أو للتوصل الى مكاسب سياسية معيّنة. هذا بعكس الحال عند وجود خلل واضح في موازين القوى ينتفي معه الدافع لدى الطرف القوي وكذلك لدى الطرف الضعيف، حتى ولو كان من النوع المغامر، لشن الحرب، ومن ثم تغليب الحسابات الموضوعية على الحسابات الشخصية في ادارة الصراع.

وعلى أي حال، أثبتت الخبرة التاريخية ان السياسات القائمة على توازن القوى لم تؤد الى الاستقرار الدولي أو المحافظة على السلم والأمن الدوليين، بل وربما كانت سبباً في اندلاع الحروب وإثارة الاضطرابات. ومع ذلك، ففي مجتمع دولي يخلو من سلطة عليا قادرة على فرض ارادتها على الجميع، وفي غياب نظام فعّال للأمن الجماعي، تصبح السياسات القائمة على توازن القوى هي أفضل الخيارات المتاحة بالنسبة للدول الاطراف في صراعات دولية حادّة.

«ميزان القوى» في معادلة الصراع

تثير طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي عدداً من الاشكاليات عند حساب ميزان القوى الذي يحكم معادلته. أول هذه الاشكاليات ما يتعلّق منها بعدد ونوعية ودرجة انغماس الاطراف المشتبكة في هذا الصراع على جانبي المعادلة. فاذا اعتبرنا ان الصراع هو بين اسرائيل من ناحية، والدول العربية جميعها من ناحية أخرى، فان حساب ميزان القوى الخاص بهذا الصراع يتعيّن ان يضع امكانات وموارد اسرائيل في كفة، وامكانات وموارد الدول العربية، جميعاً، في الكفة الاخرى. ولا شك ان اجراء الحساب، وفقاً لهذه الطريقة، يجعل كفة الميزان تميل، بشكل حاسم، لصالح العرب، خصوصاً اذا تعلّق الامر بحسابات القوة الشاملة، وليس بحسابات القوة العسكرية وحدها. وربما تفسّر هذه الطريقة في الحساب استمرار اعتقاد قطاع لا يستهان به من النخبة العربية بأن الصراع لا بدّ وان يحسم، في النهاية، لصالح العرب لأن ميزان القوى يميل، من الناحية الاستراتيجية، لصالح العرب، وان النكسات العسكرية المتلاحقة التي مني بها العرب ترجع الى عدم نجاحهم في حشد وتعبئة وتوظيف مواردهم في مواجهة الخصم، وليس بسبب نقص هذه الموارد أو الامكانات. لكن هذا التفاؤل التاريخي مبني على حسابات افتراضية واحتمالية، وليس على حسابات واقعية أو حاضرة. فواقع الخبرة التاريخية يقول بأن الصراع مع اسرائيل بدأ عربياً، ولكنه استمر في التآكل، تدريجياً، الى ان أصبح يكاد يكون قاصراً على عدد محدود جداً من «دول الطوق»، وفي طريقه لأن يصبح صراعاً فلسطينياً ـ اسرائيلياً. اذ تبنّت جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية، منذ اللحظة الاولى، واعتبرتها قضية قومية. وفي هذا السياق، جاء قرار مجلس الجامعة في ١٢/٤/١٩٤٨ بدخول الجيوش العربية فلسطين فور انتهاء الانتداب البريطاني من جانب واحد في ١٥/٥/١٩٤٨ للحيلولة دون قيام دولة اسرائيل. ولكن كانت تلك هي المرة الاولى والاخيرة التي تدخل فيها الدول العربية

حرباً مشتركة ضد اسرائيل بقرار من مجلس الجامعة وتحت قيادة عربية موحّدة. فعلى الرغم من اندلاع العديد من الحروب والمواجهات العسكرية ضد اسرائيل بعد العام ١٩٤٨، الاّ ان عدد الدول العربية التي شاركت فيها مشاركة فعلية لم يزد، في أفضل الأحوال، عن ثلاث. أمّا مشاركة بقية الدول، فقد ظلت شكلية أو لفظية أو رمزية الى حدّ كبير. في هذا السياق، فان حساب القوة العربية في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أنها تشكّل حاصل جمع عناصر القوة المتاحة لدى كل الدول العربية ينطوي على قدر كبير من المبالغة.

أمّا ثاني هذه الاشكاليات فيتعلّق بمحدّدات وهيكل صنع القرارات الخاصة بتوظيف عناصر القوة على جانب طرفي الصراع. فحتى اذا اعتبرنا، جدلاً، أن اسرائيل تشكّل تهديداً فعلياً أو محتملاً للدول العربية كافة، ومن ثمّ تعتبر الدول العربية، جميعاً، أطرافاً، بطريقة أو بأخرى، داخل معادلة الصراع، الاّ ان الطرف الاسرائيلي هو طرف موحّد الارادة، يدير صراعه من خلال سلطة مركزية موحّدة يتمّ انتخابها ديمقراطياً، وتتحدّد أهدافها الاستراتيجية والتكتيكية وفقاً لقواعد متفق عليها ومحترمة من جانب كل الفعاليات والقوى السياسية الداخلية. أمّا العرب، على الجانب الآخر من المعادلة، فينقسمون الى ٢١ دولة لكل منها ارادتها السياسية المستقلة. وتواجه دول عربية كثيرة مصادر تهديد أخرى لمواجهتها في بعض الاحيان أولوية، في ادراك النخب العربية الحاكمة، على مواجهة الخطر الاسرائيلي. ومن شأن هذا الوضع ان يؤدي الى تجميد وسلخ جانب لا بأس به من الموارد والامكانات العربية لمواجهة مصادر التهديد هذه. من ناحية ثالثة، تستنزف التناقضات والصراعات العربية ـ العربية والتي تصل، أحياناً، الى حدّ الصدام المسلّح جزءاً آخر من امكانات ومصادر القوة العربية. وفي هذا السياق، يصبح تحديد ميزان القوى في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي مسألة بالغة التعقيد لأن جانباً لا يستهان به من القوة العربية ليس، فقط، خارج دائرة الصراع الفعلي مع اسرائيل، ولكن، أيضاً، لأن القوة العربية كثيراً ما تستخدم في الصراعات العربية ـ العربية بدلاً من توظيفها في الصراع مع اسرائيل.

أمّا ثالث هذه الاشكاليات فيتعلّق بنمط تحالفات طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي مع القوى والاطراف الخارجية. فالطرف الاسرائيلي لم يعتمد، قط، في ادارته لصراعه مع العرب على امكاناته وموارده الذاتية، وانما نجح، الى حدّ كبير، في توظيف امكانات وموارد أطراف رئيسة في النظام الدولي لخدمة أهدافه ومصالحه الخاصة من طريق تهيئة الظروف لتطابق مرحلي بين أهداف الحركة الصهيونية وأهداف القوى المؤثرة في النظام الدولي. وهكذا نجحت الحركة الصهيونية في توظيف القدرات البريطانية والفرنسية والاميركية بل وحتى الالمانية والسوفياتية، في مراحل مختلفة وبدرجات مختلفة، لخدمة أهدافها التكتيكية والاستراتيجية. أمّا الاطراف العربية فنادراً ما وظّفت تحالفاتها الخارجية لخدمة أهدافها في صراعها مع اسرائيل أو مع الحركة الصهيونية، وكانت هذه التحالفات، في كثير من الاحيان، أهمّ مصدر من مصادر الصراعات العربية ـ العربية. يضاف الى ذلك، ان الجاليات اليهودية بامكاناتها ومواردها المادية الهائلة وقدراتها على التأثير في عملية صنع القرار الخارجي في العديد من الدول المؤثرة في النظام الدولي تشكّل عمقاً استراتيجياً لاسرائيل، وتضيف الى امكاناتها الذاتية مصادر كبيرة من مصادر القوة. وفي هذا السياق، يصبح حساب ميزان القوى، بالنسبة للجانب الاسرائيلي في معادلة الصراع مع الدول العربية استناداً الى امكانات اسرائيل الذاتية، لا معنى له، ويتعذّر، في الوقت عينه، حساب حجم القوة الاسرائيلية المستمدة من مصادر خارجية.

الميزان الحسابي للقوى وادارة الصراع

من الصعب الادعاء بأن موازين القوى، من الناحية الحسابية، بين العرب واسرائيل هي التي حدّدت مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أرض الواقع حتى الآن، وانما الذي حدّد مسار هذا الصراع هو أسلوب طرفيه في ادارته. فقد نجحت اسرائيل في فرض استراتيجيتها وتكتيكاتها الخاصة على الدول العربية، وتبنّت أسلوباً مرناً يتمشى مع تطوّر امكاناتها الذاتية، واستطاعت وضع العرب، دائماً، في موقف ردّ الفعل وليس الفعل أو القابض على زمام المبادرة.

لم تتخل الحركة الصهيونية، مطلقاً، عن هدفها الاستراتيجي الرامي الى انشاء دولة اسرائيل الكبرى في المنطقة في أي يوم من الايام. ومع ذلك، اعتمدت هذه الحركة وعملت وفقاً لخطط وأهداف مرحلية محسوبة تطوّرت وفقاً لتطوّر قواها الذاتية ومدى قدرتها على فرض الأمر الواقع. فقد قبلت الحركة صيغة «الوطن القومي» حتى عندما كانت هذه الصيغة غامضة ولا تشكّل التزاماً قاطعاً بانشاء دولة يهودية مستقلة. ثم وافقت على مشروع التقسيم الذي أقرّته الجمعية العامة بالرغم من انه لم يكن يلبي كل أهداف الحركة. واستطاعت اسرائيل في حرب العام ١٩٤٨ أن تضيف الى الدولة اليهودية أراض جديدة أوسع بكثير من تلك التي تضمّنها مشروع التقسيم. وفي العام ١٩٦٧، استكملت احتلال بقية فلسطين بالاضافة الى أجزاء أخرى من أراضٍ عربية مجاورة لمقايضة بعضها، مستقبلاً، في مقابل تسوية بالشروط الاسرائيلية. واستطاعت، في العام ١٩٧٨، اخراج مصر من معادلة الصراع، في شقه العسكري على الاقل، في مقابل اعادة سيناء الى السيادة المصرية، وهكذا.

لقد توصلت اسرائيل الى هذه النتائج الباهرة على الرغم من ان ميزان القوى بين العرب واسرائيل، حتى على الصعيد العسكري، لم يكن يميل، بالضرورة، بشكل حاسم لصالح اسرائيل. فالهزيمة العربية في العام ١٩٤٨ وفي العام ١٩٦٧ تعود الى أخطاء عربية على الصعيدين السياسي والعسكري بأكثر ممّا تعود الى التفوّق الاسرائيلي. ونتائج حرب العام ١٩٧٣ لا تبرر سياسياً أو عسكرياً منهج الرئيس المصري أنور السادات في ادارة الصراع مع اسرائيل خلال الفترة اللاحقة. بل ان نجاح كل من مصر وسوريا في شن الحرب في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وتحقيق انتصارات هائلة في بداية الحرب بالرغم من ميل الميزان العسكري، في ذلك الوقت، لصالح اسرائيل، يعد، في حدّ ذاته، دليلاً على ان الميزان الحسابي للقوى، وخاصة القوة العسكرية، ليس هو العامل الحاسم في تحديد مسار الصراع، وهكذا.

وبالطبع، ليس نموذج الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو النموذج الوحيد للصراعات الدولية التي لا تستجيب في تطوّرها، بالضرورة، لموازين القوى بين أطرافها وموازين القوة العسكرية خاصة. فتاريخ العلاقات الدولية مليء بنماذج أخرى. وربما كانت نماذج حروب التحرير الوطنية في العصر الحديث هي أهم نماذج الصراعات التي تمّ حسمها لصالح حركة التحرر الوطني، في مواجهة قوى دولية تتفوّق عليها، تماماً، من الناحية العسكرية. فقد هزمت فرنسا في حربها ضد حركة التحرير الوطني بالجزائر. وهزمت فرنسا، أيضاً، ثم الولايات المتحدة الاميركية في حربهما ضد حركة التحرير الفيتنامية. وربما كان نموذج الحرب الفيتنامية ـ الاميركية هو أوضح نموذج على ان حسم الصراعات يتوقف، أولاً وأخيراً، على أسلوب ادارتها، والقدرة على توظيف كل عناصر القوة والتأثير، وعلى مدى صلابة الارادة السياسية والاستعداد للنضال والتضحية بصرف النظر عن الخلل، والذي قد يكون رهيباً أحياناً، في موازين القوة العسكرية. وقد ارتكز النضال الفيتنامي في الحرب ضد الولايات المتحدة الاميركية

على قاعدة أولى وأساسية هي جبهة التحرير الوطني داخل فيتنام الجنوبية والتي بدونها ما كان يمكن أن تقوم للنضال الفيتنامي كلّه قائمة. أمّا قاعدة الارتكاز الثانية، فكانت دولة فيتنام الشمالية التي سخرت كل امكاناتها لتحرير شعبها المحتل في الجنوب. وتمثّلت دائرة الارتكاز الثالثة في اقامة أمتن العلاقات العسكرية والسياسية مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين. واستطاعت الثورة الفيتنامية ان تتجنّب، ببراعة، الوقوع في شرك الصراع الصيني ـ السوفياتي. وساعدتها التضاريس ومعطيات الجغرافيا على فرض نوع الحرب الباهظة التكاليف ضد الولايات المتحدة الاميركية. وفي هذا السياق، تمكّنت من تعطيل عناصر التفوّق العسكري الاميركي. وصمدت فيتنام الشمالية ضد الغارات الاميركية الجهنمية التي لم تستطع ان تكسر ارادة الشعب الفيتنامي. وتكفل هذا الصمود مع الخسائر اليومية الرهيبة في الجنود الاميركيين الذين كانوا يتساقطون كل يوم بنقل المعركة سياسياً الى داخل الولايات المتحدة الاميركية التي بدأ شعبها يتساءل عن جدوى الحرب ومغزاها، وبدأ يبحث عن مخرج من مأزقها بأي ثمن. وهكذا استطاع شعب صغير أن يلحق هزيمة عسكرية بأكبر قوة عسكرية ظهرت في التاريخ، مستغلاً أخطاء القيادة الاميركية، وموظفاً تناقضات الوضع الدولي لصالحه.

وفي الاعتقاد، ان أكبر الاخطاء التي وقع فيها العالم العربي في ادارة صراعه مع الحركة الصهيونية العالمية واسرائيل انه لم يستطع ان يحافظ على الطابع الاصلي للصراع باعتباره صراعاً بين حركة تحرير وطني فلسطيني في مواجهة حركة استعمارية استيطانية. ففي أعقاب الهزيمة العربية في جولة القتال الاولى العام ١٩٤٨، أصبح الشعب الفلسطيني أقلية تعيش داخل الدولة اليهودية الوليدة وغالبية تعيش لاجئة، أمّا داخل ما تبقى من وطنها الأصلي واما في الشتات والمنفى داخل وخارج الوطن العربي. وبعد ان قامت إمارة شرق الاردن بضمّ الضفة الفلسطينية وتكوين المملكة الاردنية الهاشمية، وقامت مصر بوضع قطاع غزة تحت ادارتها، أصبحت الارض الفلسطينية، بالكامل، اما واقعة تحت «الاحتلال» الاسرائيلي أو تحت «الادارة» العربية، وأصبح الشعب الفلسطيني مغترباً عن قضيته، ولم تتح له، وهو صاحب القضية الأصلي، فرصة التعبير عن موقفه بحرية، وأصبح تأثيره على عملية ادارة الصراع مع اسرائيل محدوداً. وفي هذا السياق، تحوّلت طبيعة الصراع الى صراع دولي بين دول عربية ودولة اسرائيل. وفي سياق هذا التحوّل، أصبح للاعتبارات الخاصة بموازين القوى الحسابية، وخاصة موازين القوى العسكرية، دور حاسم في ادارة عملية الصراع. وقد أفاد هذا التحوّل اسرائيل كثيراً، وجاء على حساب العرب تماماً، لأن اسرائيل بنت استراتيجيتها على أساس ضرورة تحقيق التفوّق العسكري على الدول العربية مجتمعة، ورسمت تحالفاتها الدولية على هذا الاساس، وحاولت تعويض تفوّق العرب الكمي بتفوّق اسرائيلي نوعي من خلال السبق التكنولوجي والكفاءة في حشد وتوظيف وجمع عناصر قوتها وإثارة الفوضى والتشرذم وبعثرة عناصر القوة العربية. ولهذا لم يكن غريباً ان تتمكّن اسرائيل، وهي الدولة الصغيرة، من حشد قوات عسكرية أكثر كفاءة وقدرة وكثافة نيران ومستوى تدريبياً، إنْ لم تكن أكثر عدداً، استطاعت بها حسم جميع جولات القتال في مواجهة الجيوش العربية النظامية لصالحها.

وعندما بدأ الشعب الفلسطيني يتنبّه الى خطورة ترك قضيته في أيدي الحكام العرب وتحوّلها الى قضية للمزايدة وتصفية الحسابات أو مطية للزعامة والطموحات الشخصية، وشرع في تنظيم صفوفه لاعادة تأكيد الهوية الفلسطينية وازاحة التراب عن جوهر قضيته باعتبارها حركة تحرر وطني فلسطيني في مواجهة غزو استيطاني صهيوني، لم يكن الطريق سهلاً أو ممهداً. ولم تتمكن

الحركة الفلسطينية من بلورة استراتيجية صحيحة تأخذ في حسبانها متناقضات الواقع العربي، ووقعت بعض أجنحتها، في أحايين كثيرة، تحت تأثير شعارات ثورية جوفاء عجلت بصدامها مع العديد من الانظمة العربية: الصدام السياسي مع الرئيس المصري الراحل، جمال عبدالناصر، عقب قبوله لمبادرة وزير الخارجية الاميركية، وليام روجرز، العام ١٩٦٩؛ ثمّ الصدام المسلّح مع الحكومة الاردنية في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠؛ ثم مع الحكومة اللبنانية منذ منتصف السبعينات وحتى الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، الخ. وبالفعل، حتّمت ظروف موضوعية انطلاق الكفاح الفلسطيني المسلّح من الدول العربية المجاورة لاسرائيل، لكن ما كان يمكن لهذا الكفاح ان يؤتي ثماره الاّ في إطار استراتيجية عربية متفق عليها من جانب المقاومة الفلسطينية من ناحية، والدول العربية المعنيّة من ناحية أخرى، حتى لا تؤدي غارات اسرائيل الانتقامية الى شقّ الصف العربي. وأيّاً كان المسؤول عن غياب هذا التنسيق، فان جميع الاستراتيجيات أو السياسات التي تبنّتها جميع الاطراف لم تتمكن من الحيلولة دون وقوع هذه المصادمات العربية ـ الفلسطينية، وابراز حقيقة اختلاف المصالح العربية والفلسطينية، وهو الاختلاف الذي استطاعت اسرائيل ان تدفع به الى حدّ التناقض والصدام.

غير ان الهزائم العربية المتكررة في الحروب النظامية، وتراجع التيار القومي العربي الذي استظل النضال الفلسطيني بظله، والصعوبات التي واجهها الكفاح الفلسطيني المسلّح من خارج اسرائيل، وتوقيع مصر على اتفاقية سلام منفصل مع اسرائيل، ثم دخول العراق في حرب طويلة مع ايران، وبداية ظهور تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، ودخول السياسة السورية الرامية الى احداث «توازن استراتيجي» مع اسرائيل في مأزق بعد وصول الرئيس ميخائيل غورباتشيوف الى السطة في الاتحاد السوفياتي، كلها عوامل أسهمت، بشكل او بآخر، في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة. وممّا لا شك فيه، ان استمرار الانتفاضة الفلسطينية منذ العام ١٩٨٧ وحتى الآن دون توقف أحدث تحوّلاً جذرياً في معطيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي على النحو الذي لا بدّ وأن يؤدي الى اعادة حساب مفردات معادلة موازين القوة العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ميزان القوى في ظل الانتفاضة

لا جدال في ان اسرائيل استطاعت، على مدى ما يقرب من نصف قرن، ان تزيد من قدراتها وامكاناتها الذاتية على الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية كافة، ممّا استطاعت أي دولة عربية منفردة أو حتى الدول العربية مجتمعة ان تحققه. وقد تمّ لها ذلك بفضل كفاءة نظامها السياسي ـ الاجتماعي الداخلي، وقدرته على تعبئة وتوظيف وحشد كل موارد ومصادر قوته في مواجهة التحديات الخارجية، ونجاحه في اقامة علاقة عضوية لا تنفصم مع الاوساط الصهيونية كافة خارج اسرائيل، بما في ذلك الاوساط غير الصهيونية، بالاضافة الى نجاحه في إقامة شبكة كثيفة من العلاقات والتحالفات المبنية على أرضية صلبة من المصالح المشتركة مع أكثر مراكز صنع القرارات تأثيراً في السياسة العالمية. لكن ليس معنى ذلك ان اسرائيل تمكّنت من ان تجعل ميزان القوى الشامل يميل، نهائياً وبشكل حاسم، لصالحها في معادلة صراعها مع العرب. فما زال حاصل جمع القوة العربية يفوق كماً وربما نوعاً، أيضاً، ما تملكه اسرائيل من عناصر القوة. لكن مشكلة القوة العربية تكمن في أن نسبة كبيرة من هذه العناصر تقع، أصلاً، خارج نطاق معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فهناك سلاح عربي يستحيل استخدامه في مواجهة اسرائيل، وهناك مال عربي لا يمكن توظيفه لخدمة أهداف النضال ضد اسرائيل، ونسبة أخرى من القوة العربية القابلة للاستخدام

في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، نظرياً، موظفة، فعلياً، في صراعات عربية ـ عربية، ومن ثم فانها لا تمثّل مجرد خسارة في عناصر القوة العربية ولكنها تشكّل عبئاً على القوة العربية وعنصراً من عناصر تحجيمها واصابتها بالشلل. بعبارة أخرى، فان حسابات القوة الموظفة، فعلاً، في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ترجح الكفة الاسرائيلية على الرغم من ان حسابات القوة الكامنة والمحتملة ترجح كفة العالم العربي وبشكل حاسم.

وربما كان أخطر ما يفصح عنه ميزان القوى الراهن هو ذلك التفوّق التكنولوجي النوعي الذي مكّن اسرائيل من احداث تحوّل جذري في ميزان القوى العسكرية؛ فالقرائن تشير الى ان اسرائيل تملك ترسانة كبيرة من الاسلحة النووية ومن وسائل نقل واطلاق هذه الاسلحة. وأحرزت صناعاتها العسكرية تقدّماً هائلاً بفضل المساعدات التكنولوجية غير المحدودة من جانب الولايات المتحدة الاميركية. وتستطيع اسرائيل، بفضل علاقاتها الخاصة جداً بالولايات المتحدة الاميركية، ان تحصل على كل ما تريده، تقريباً، من أنواع الاسلحة وأكثرها تقدّماً، كما ان معظم أسرار التقدّم العلمي والتكنولوجي الاميركي وخاصة في ميدان صناعة الاسلحة التقليدية وغير التقليدية، أصبحت متاحة، قانوناً، أو مباحة، ضمناً، أو مستباحة، غصباً، بالنسبة لاسرائيل. وقد تمكّنت اسرائيل، في خلال السنوات القليلة الماضية، من اطلاق أقمار صناعية تمّ تصنيعها في اسرائيل والتي أصبحت شريكاً في برنامج «حرب النجوم» الاميركي. وهذه المؤشرات كلها توضح بأن اسرائيل أصبحت في موقف عسكري أفضل كثيراً من الموقف العسكري للدول العربية منفردة أو مجتمعة، خصوصاً وان صناعة السلاح في العالم العربي لم تصل الى مستوى درجة التقدم نفسه الذي وصلت اليه صناعة السلاح في اسرائيل، كما ان مصادر امداد العالم العربي بالسلاح القابل للاستخدام في مواجهة اسرائيل بدأت تجف مع التحولات الجارية في النظام الدولي حالياً.

ومع ذلك كله وعلى الرغم منه، فان اسرائيل لم تستطع، حتى الآن، ان تحسم صراعها، نهائياً، ولصالحها مع العالم العربي. صحيح ان فجوة القوة، وخاصة القوة العسكرية، بين العرب واسرائيل، في ظل تحولات كبيرة في النظام الدولي، في اتجاه ترجيح المصالح الاسرائيلية، هي التي دفعت بالاطراف العربية، بما فيها الطرف الفلسطيني، الى تقديم تنازلات كبيرة والدخول في مفاوضات من أجل التسوية السياسية أو السلمية للصراع. غير ان مجرّد الدخول في مفاوضات لا يعني، بالضرورة، ان التسوية ممكنة أو أن هذه التسوية، إنْ تمّت، سوف تعكس، بالضرورة، موازين القوة العسكرية الحالية بين العرب واسرائيل؛ اذ تتمثّل أهمّ التنازلات العربية التي قدمت، حتى الآن، في قبول جميع الاطراف العربية، بما فيها الطرف الفلسطيني، الاعتراف باسرائيل في إطار حدودها الجغرافية قبل حرب العام ١٩٦٧، و«تطبيع» العلاقات معها في حدود ما تقضي به الشرعية الدولية من علاقات حسن جوار وتعاون على أساس المعاملة بالمثل وفقاً لقواعد القانون الدولي. وذهبت منظمة التحرير الفلسطينية في تنازلاتها الى حدّ انها قبلت باستبعاد نفسها، شكلاً ومؤقتاً، من عملية التفاوض المباشر الجارية، الآن، انتظاراً واختباراً لمدى جدّية اسرائيل في التوصل الى تسوية على أساس مبادلة الارض في مقابل السلام. غير ان كل الدلائل توحي، حتى الآن، بأن اسرائيل، من منطلق احساسها بتفوقها العسكري الحاسم، وادراكها لعمق المأزق العربي في الوقت الراهن، ليست على استعداد للانسحاب من على كل الاراضي العربية المحتلة أو فتح الطريق أمام انشاء دولة فلسطينية مستقلة، وهو الثمن الذي يتعيّن عليها ان تدفعه للتوصل الى تسوية يمكن قبولها والدفاع عنها، عربياً، في تلك المرحلة.

والواقع انه من الناحية النظرية البحتة يبدو التفكير الاسرائيلي واقعي جداً؛ اذ يمكن

لاسرائيل، من خلال دفع الدول العربية الى اليأس، ان تقايض كمحطة أخيرة، أو في آخر اللحظات الدرامية بعد التخويف من احتمالات انفجار عسكري جديد وشامل، الاراضي السورية أو الاردنية أو اللبنانية المحتلة في مقابل اتفاقيات سلام شبيهة بالاتفاقية التي وقّعت مع مصر العام ١٩٧٩، وقبول هذه الدول العربية بصيغة الحكم الذاتي الفلسطيني كحل أخير ونهائي دون أي التزام بانسحاب اسرائيل من على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أو بقيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. وكان من المتصور جداً ان يضطر العرب لقبول مثل هذا الحل بسبب الخلل في ميزان القوى الحالي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وفي هيكل النظام الدولي لولا اندلاع واستمرار الانتفاضة الفلسطينية. وهنا يبرز الأثر الخطير والهائل للانتفاضة الفلسطينية على معادلة الصراع. ويمكن قياس هذا الأثر من زاويتين:

الاولى: ان الانتفاضة الفلسطينية تبطل فاعلية التفوّق العسكري الاسرائيلي، تماماً، وهو تفوّق لا يستطيع ان يمارس تأثيره الاّ في إطار مواجهات وحروب بين جيوش نظامية. فلا القنبلة النووية ولا طائرات «اف ـ ١٦» أو حتى الشبح ولا الأسلحة الكيمائية أو حتى الدبابات والمدافع الثقيلة قابلة للاستخدام ضد، أو قادرة على قمع، الانتفاضة؛ أي ان الانتفاضة تجرّد اسرائيل من أهمّ عناصر تفوقها، إنْ لم يكن أهمها على الاطلاق.

الثانية: استحالة قبول الدول العربية، في ظل استمرار الانتفاضة، لحل لا يفتح الطريق أمام اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي تقديرنا، ان سوريا لن تقبل حلاً لا يوافق عليه الفلسطينيون حتى لو عرضت اسرائيل انسحاباً كاملاً من الجولان، ليس لأن سوريا لا ترغب في ذلك أو تريد ولكن لأنها تدرك ان مثل هذا الحل لن يحقق السلام وربما يكون بداية لحرب أهلية عربية ـ عربية واسعة النطاق، خصوصاً وان النظم العربية، جميعها، تتعرّض لتحديات داخلية من جانب تيار سياسي يرفض التفاوض، أصلاً، مع اسرائيل. فقد أثبتت السنوات الخمس الماضية ان الانتفاضة الفلسطينية تحظى بقوة دفع ذاتية تجعلها قابلة للاستمرار بل وربما للتطوير في اتجاه حركة تحرير مسلّحة. بمعنى آخر، فان استمرار الانتفاضة لا يتوقف، أساساً، على الدعم الذي تحصل عليه من الخارج، وانما يرتبط، أساساً، بوجود الاحتلال الاسرائيلي من عدمه. وقبول حل من جانب الدول العربية لا يرضاه الشعب الفلسطيني في الداخل سوف يجعل الامر يبدو وكأن هناك مؤامرة اسرائيلية ـ اميركية ـ عربية ضد الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي سوف يؤدي استمرار الانتفاضة الى ممارسة المزيد من الضغوط على النظم العربية التي سوف يسهل دمغها بالعمالة في هذه الحالة. وفي هذا السياق، تبدو الانتفاضة الفلسطينية وكأنها قادرة، على الاقل، على الحيلولة دون تسوية لا تحقق الحد الادنى من المطالب الفلسطينية.

ولا نعتقد أننا نبالغ اذا قلنا ان الانتفاضة الفلسطينية هي أهمّ معطيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المرحلة الراهنة على الاطلاق؛ فهي، بالاضافة الى ما سبق، تعيد ترتيب أوراق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتجعل هذا الصراع يستعيد طبيعته الحقيقية أو يقف، مرة أخرى، على قدميه بعد ان كان مقلوباً على رأسه. وفي هذا السياق، لا تشكّل المفاوضات العربية الجارية، حالياً، عبئاً على الانتفاضة وانما تخدمها وتخدم النضال العربي ككل اذا أحسن استخدامها؛ اذ من شأن التفاوض ان يساعد على بلورة موقف عربي موحّد يمثّل الحد الادنى لما يمكن قبوله عربياً، وهو الوسيلة الوحيدة المتاحة، حالياً، لعزل اسرائيل واظهارها بمظهر الخارج على الشرعية الدولية. وهو، أيضاً، الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون اعطاء الفرصة لاسرائيل لشنّ حرب جديدة تستطيع، من خلالها، اخلاء

الضفة الفلسطينية من سكانها وتهديدها بالكامل، كما حدث بالنسبة لأراضي عربية كثيرة احتلت في خلال حرب العام ١٩٤٨. التفاوض، حالياً، ليس عبئاً على النضال العربي اذا أحسن توظيفه وبشرط ان يصبح وسيلة مكمّلة لاعادة ترتيب أوراق الضغط العربية وأولها دعم الانتفاضة الفلسطينية.

وهكذا يمكن للانتفاضة الفلسطينية ان تصبح حجر الزاوية لسياسة عربية رشيدة لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشرط ان يكف المزايدون عن مزايدتهم، وان يدرك الخائفون والمترددون ان الخلل الحالي في موازين القوة العسكرية لا يعني، أبداً، ان الامة العربية فقدت كل مقومات النصر. ان اساءة توظيف القوة لا يؤدي الى اختفاء مقوماتها وانما يمثّل دعوة ضمنية الى هؤلاء الذين هم على استعداد لكي يحسنوا توظيفها في خدمة نضال شعوبهم كي يتقدموا الصفوف.

الخلاصة

لا يكون حساب ميزان القوى الحقيقي بين طرفين متصارعين، وخصوصاً من نوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بحجم القوة المملوكة لكل طرف وانما بحجم القوة الموظفة لخدمة أهداف طرفي الصراع. ومن هذه الزاوية، يمكن القول ان اسرائيل استطاعت ان توظف من عناصر القوة المستمدة من امكاناتها الذاتية أو من امكانات حلفائها أكبر بكثير مما استطاعه العرب، على الرغم من ان ما يملكه العرب من عناصر القوة أكبر بكثير ممّا تملكه اسرائيل. ومع ذلك، فان القوة العربية غير الموظفة في الصراع تشكّل احتياطياً هائلاً يمكن استغلاله لتعديل ميزان القوة في معادلة الصراع لصالح الطرف العربي، حين تتمكّن الامة العربية أو الشعوب العربية من افراز نخبة أو نخب سياسية قادرة على ادارة صراعها مع اسرائيل على نحو رشيد. وتعتبر الانتفاضة الفلسطينية أحد أهمّ المعطيات الجديدة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي التي يمكن، اذا أحسن توظيفها، ان تشكّل حجر الأساس لاستراتيجية عربية رشيدة في التعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اتجاه تعظيم عناصر القوة العربية النسبية واضعاف عناصر القوة الاسرائيلية النسبية.

الليكود: تغيير في الشكل وثبات في المضمون

كنتيجة مباشرة للانتخابات الاسرائيلية العامة الاخيرة، التي أجريت في الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٩٢، وأدّت الى سقوط الليكود وعودة العمل الى السلطة، حصلت هزّة عنيفة داخل الحزب الخاسر ومؤسساته، كان من أهم نتائجها استقالة أبرز قياديه، اسحق شامير وموشي ارنس، وصدور المطالبات والدعوات باعادة بناء الحزب، الذي انهكته الصراعات الداخلية وحروب المعسكرات والكتل، على أسس جديدة، وادخال اصلاحات تنظيمية وسياسية، على أمل العودة الى السلطة في الانتخابات المقبلة، بعد ثلاث سنوات، أو قبل ذلك، إذا نجح في اسقاط الحكومة الحالية، أو تقديم موعد الانتخابات العامة.

وجاءت الخطوة الاولى باتجاه هذا الهدف بإعادة تسجيل وحصر اعضاء الحزب، أصحاب حق الانتخابات، الذين تسجل منهم ٣١٥ ألفاً (**هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٢٦)، واتخاذ قرار بشأن اجراء انتخابات تمهيدية (Primaries) لاختيار رئيس الحزب وأعضاء المؤتمر، على غرار ما جرى في حزب العمل عشية الانتخابات العامة الماضية، على أمل اضفاء المزيد من الديمقراطية على الحزب، والغاء نظام التعيينات والحصص، تمهيداً لعقد مؤتمره في أواخر أيار (مايو) ١٩٩٣، وإعادة تشكيل مؤسسات الحزب وأقرار دستوره وبرنامجه.

تنافس على رئاسة الحزب ثلاثة مرشحين من الشبان مواليد اسرائيل (بنيامين نتنياهو، وبنيامين بيغن، وموشي كتساف)، وواحد من جيل الاستمرار (دافيد ليفي)، بعد اختفاء القادة المؤسسين، وغالبية القادة من جيل الاستمرار. وكما كان متوقعاً، أسفرت الانتخابات التمهيدية، التي شارك فيها ١٣٠ ألفاً من أصحاب حق الانتخاب، عن نجاح ساحق لبنيامين نتنياهو في الجولة الاولى، فحصل على ٥٢,١ بالمئة من الأصوات، مقابل ٢٦,٣ بالمئة لدافيد ليفي، و١٥,١ بالمئة لبنيامين بيغن (نجل رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، مناحيم بيغن)، و٦,٥ بالمئة لموشي كتساف (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٣/٢٦). كذلك أسفرت الانتخابات لأعضاء المؤتمر عن نجاح ما يزيد عن ٥٠ بالمئة من أصل ٣٢٠٠ عضو للمؤتمر، من مؤيدي نتنياهو (**هآرتس**، ١٩٩٣/٤/٢١).

جرت الانتخابات في جو من التراجع في التأييد الشعبي لسياسة حكومة العمل على خلفية تأزم الوضع الامني والجمود في الوضع السياسي، ممّا أدّى الى تحسّن كبير في شعبية الليكود. ففي استقصاء للرأي العام قام به معهد «داحاف» حول مواقف الجمهور من الاحزاب ومدى تأييده لها، تبيّن انه لو أجريت الانتخابات العامة، في تلك الفترة، لهبطت قوة حزب العمل من ٤٤ الى ٣٧ نائباً، وارتفعت قوة الليكود من ٣٢ الى ٣٩ نائباً، بينما تفقد ميرتس نائباً واحداً من أصل ١٢ نائباً، وتزداد قوة تسومت بنائب واحد لتصبح ٩ نواب. واتضح من الاستطلاع، أيضاً، حول المفاضلة بين رابين ونتنياهو لرئاسة الحكومة، وجود تعادل بينهما (٣٨ بالمئة لكل منهما)، بينما رأى ٢٤ بالمئة ان كليهما لا يصلح لهذا المنصب (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٤/٢).

نجاح باهر، ولكن...

على الرغم من الفوز الحاسم لنتنياهو، أرتأت معظم التحليلات ان حياته وأداءه لمهامه في الليكود، لن تكون مريحة، كما ان تحقيقه لوعوده لن يكون، هو الآخر، سهلاً. وفي هذا السياق، قال المعلّق الصحفي يوئيل ماركوس: «أخيراً بعد ان استراح الآباء المؤسسون... وبعد ان قام جيل الاستمرار بدوره، وخيب الآمال، ظهر، مع بداية الانتخابات التمهيدية في الليكود، ان نواة من الشبان مواليد [اسرائيل] ستتسلّق الى مواقع السلطة، ومعها مفاهيم جديدة، وحضارة جديدة، وطرح آخر، وموقف مختلف من العلاقات بين الفرد وزميله. لكن، لشدة الأسف، لم يعد هناك سبب للسعادة... ان شكل المنافسة [اثناء الحملة الانتخابية] يبشّر بالمشاكل في

الليكود... لقد كشفت الانتخابات التمهيدية ان شيئاً لم يتغيّر في الليكود: لم تتغيّر حضارة النقاش والجدل التي تميّز بهما... ولم تكن لدى أي من المرشحين بشرى ايديولوجية، أو مفهوم مبلور يعرض على الناخب العقلاني خياراً للانتقاء... كما ان أي منهم لا يشع بأية نبوءة أو أمل لشعب اسرائيل. والانطباع السائد هو ان الامور لا تزال على حالها. كل شيء شخصي، والهدف هو افشال الطرف الآخر... والصراع العنيف سيستمر بعد الانتخابات أيضاً...» (**هآرتس**، ٢٣/٣/١٩٩٣).

وأيّده في ذلك الصحفي، ران كاسليف، بقوله ان انتخاب نتنياهو ليس نهائياً، فستكون هناك، دائماً، امكانية لعقد مؤتمر جديد في موعد لاحق، واتخاذ قرار بشأن اجراء انتخابات تمهيدية جديدة، ناهيك عن القوة التدميرية لشارون الذي يجلس، حالياً، جانباً ويشحذ سكاكينه، كما يعتقد الكثيرون، انتظاراً للموعد الملائم. وفي جميع الاحوال، من غير المتوقع حياة سهلة للمنتصر في حقل انتصاره، ومن شبه المؤكد ان الحرب داخل الليكود لا تزال في بدايتها. وإذا حكمنا وفقاً للاسلوب الذي اتبعه نتنياهو ومنافسوه في المعركة الاخيرة، فإن حرب الوراثة منذ عهد شامير ـ ليفي ـ شارون لا تقارن مع الحرب المتوقعة (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩٣).

مهام نتنياهو

حدّد نتنياهو مهامه الرئيسة الثلاث في خطاب فوزه برئاسة الليكود بأنها «نشاط جماهيري ضد الانسحاب من هضبة الجولان؛ العمل ضد تدهور الامن الداخلي؛ وبلورة اجراءات برلمانية تؤدي الى اسقاط الحكومة واجراء انتخابات جديدة (**المصدر نفسه**). لكن الصحفي ايلان شحوري أضاف له مهام أخرى، على الصعيد الحزبي الداخلي، بقوله: «ان لنتنياهو مصلحة بالانعقاد السريع لمؤتمر الحزب لأسباب عدّة، أولها سعيه للاستغلال الفوري لقوة الدفع لانتصاره الكبير؛ وثانيها، السعي لتخفيف التوتر في قيادة الليكود من طريق سلسلة من التعيينات في المناصب العليا تتمّ بعد تشكيل المؤسسات؛ وثالثها، الانطلاق بكامل القوة لانتخابات السلطات المحلية التي ستجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣» (**المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٩٣).

وفي هذا الصدد، قال نتنياهو لـ «هآرتس» انه يأمل في بلورة الليكود بعد المؤتمر كحزب يميني «حازم ولكن براغماتي»، وانه سيعرض، لهذا الغرض، على المؤتمر قرارات توضح وتبرز المواقف التقليدية لليكود، التي حصل تراجع معيّن عنها في السنوات الاخيرة، نتيجة لمواقف وتصريحات من جانب عدد من قادته (**المصدر نفسه**).

وأشارت «هآرتس» الى مهمة مركزية أخرى للمؤتمر هي المصادقة على دستور الحزب وتشكيل المؤسسات الادارية الجديدة. فقانون الاحزاب، الذي دخل مؤخراً حيّز التنفيذ، يلزم كل حزب في اسرائيل بعدد من الشروط الاساسية، من بينها وجود دستور. وليس لليكود، حتى الآن، دستور مصادق عليه، حيث استند نشاطه، في السنوات الاخيرة، على دستور حركة حيروت، الذي ألغي هو الآخر عشية الانتخابات الاخيرة للكنيست، من جانب المحكمة المركزية. وسيرتكز الدستور الجديد لليكود، الى حدّ معيّن، على اتفاق ليفي ـ نسيم، الذي شكّل، قبل عشر سنوات، الاساس لتوحيد الليكود (**المصدر نفسه**).

بين الممكن والمستحيل

على الصعيد الحزبي، وبعد أيام معدودة على فوزه، بدأ نتنياهو بتحقيق معظم الوعود التي أطلقها، فباشر بالاعداد لعقد مؤتمر الحزب في ١٧/٥/١٩٩٣، وقام بتسوية الامور مع منافسيه على الرئاسة، باستثناء ليفي، الذي تغيّب عن حضور المؤتمر مطالباً بأن يعتذر له نتنياهو عن اتهامه له بالوقوف وراء قضية شريط الفيديو حول علاقات نتنياهو النسائية. كما واصل ليفي لعبته القديمة، لعبة الكتل والمعسكرات، مطالباً بمنصب رئيس السكرتارية، والاعتراف به الرجل الثاني في الحزب، وتخصيص ٢٦ بالمئة في مؤسسات الحزب لأتباعه. لكن نتنياهو رفض هذه المطالب. أما شارون فقد حضر الى المؤتمر في آخر لحظة دون نجاح في استغلال قوته التدميرية. وهكذا نجح نتنياهو في عقد أول مؤتمر منتخب للحزب، منذ سنين عديدة، وقاده في طريق تختلف عن تلك التي سلكها حتى الآن، واختفت، مؤقتاً، ظاهرة حرب المعسكرات، وحققت اقتراحاته انتصارات جارفة في

التصويت عليها داخل المؤتمر، خاصة الدستور، الذي على الرغم من ادخال تعديلات على مسودته، يمنح رئيس الحزب صلاحيات واسعة جداً من بينها ضمّ ـ أي التعيين بلا انتخاب ـ عدد يصل الى ٢٠ بالمئة من أعضاء مكتب الحزب، وهي هيئة من ثلاثمئة عضو، تحل محل ما سمّي في الماضي مجلس الحزب، وتشكّل السلطة العليا فيه خلال الفترة ما بين عقد مؤتمر وآخر. كذلك لن يكون رئيس الحزب ملزماً، في حالة انتخابه رئيساً للحكومة، بعرض قائمة وزرائه على مركز الحزب للمصادقة عليها (**دافار**، ١٨ و١٩/٥/١٩٩٣).

ونجح نتنياهو في المناورة وتجاوز القواعد الديمقراطية عندما تسبّب بافشال انتخاب رئيس لمركز الحزب، فاختير احد مؤيديه، شاؤول عامور، بالتزكية. وأدّى ذلك الى انسحاب مكسيم ليفي (شقيق دافيد ليفي)، احتجاجاً على ما وصفه بالنهج الديكتاتوري، الذي يسلكه رئيس الحزب، ولا يستهان بمعارضة مكسيم ليفي لكونه يشغل منصب رئيس مركز السلطات المحلية في اسرائيل، والتي ستجرى الانتخابات لها في تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام.

وأمّا بخصوص البرنامج السياسي للحزب، فقد حظيت اقتراحات نتنياهو بتأييد جارف، بعد ان رفضت التعديلات المقترحة من اليمين واليسار، سواء تلك المتعلقة بتبنّي نظرية «الترانسفير» [الترحيل]، أو الداعية الى حرمان عرب اسرائيل من المشاركة في القرارات المصيرية (شارون)، أو الاعلان مسبقاً عن عدم التعهّد بتنفيذ الاتفاقات الدولية التي يتوصل اليها حزب العمل من جهة، كما رفضت، من جهة اخرى، الاقتراحات المتعلقة بتبنّي فكرة روني ميلو لتطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً، وضرورة ملائمة مواقف الليكود مع الحقائق المتغيّرة في الشرق الاوسط (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٣).

بهذا تحرّر الليكود من قدر ما من البراغماتية التي فرضتها عليه حقيقة كونه في السلطة، وأصبح حركة ذات ايديولوجية واضحة، وحيدة الاتجاه، يمينية قومية، بحيث يعتبر ليكود نتنياهو مثل حركة حيروت الاصلية التي أسّسها بيغن ـ حزب متجانس من الناحيتين الايديولوجية والتنظيمية، على السواء (**المصدر نفسه**، ٢٠/٥/١٩٩٣).

لكن هذه الانجازات اجتذبت قدراً كبيراً من الانتقادات، سواء من داخل الليكود أو من خارجه. فتعليقاً على التطرّف في البرنامج السياسي، قال ليفي: «من غير الممكن ان نكون ضد كل شيء طيلة الوقت... علينا اعطاء اجابات متفائلة للشعب. اني اعتقد بأن اغلاق المناطق يخدم الاسرائيليين بصورة ايجابية. وأنا لا أفهم لماذا على الليكود ان يهاجم الحصار. هل لدينا رأي أفضل؟». وتذمّر ليفي بشكل خاص من الحلف الذي عقده نتنياهو مع أحزاب اليمين المتطرف، وتساءل: «هل هذه هي طريقنا؟ هل هذه هي البشرى التي لدينا في وقت أصبح فيه معظم الجمهور على استعداد لتقديم تنازلات في مقابل السلام؟» (**دافار**، ١٨/٥/١٩٩٣).

أمّا رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، أوري اور، (العمل) فقد كان أكثر حدة من ليفي بقوله: «في الايام التي سبقت عقد مؤتمر الليكود، راقبنا خطوات المعارضة التي يقودها عضو الكنيست نتنياهو، وأصغينا لوابل الكلام الذي أُمطرنا به. ولشدة الأسف، لم نفهم ولو بالايحاء ما هو البرنامج السياسي ـ الامني لليكود، لأنه ليس لديه مثل هذا البرنامج. فبدلاً من ذلك يعمل على تأجيج الالم، واستغلال المخاوف القائمة لأغراض سياسية، والتجاهل والتشجيع الصامت لعدم الانصياع لقوانين الدولة... واستخدام السلاح ضد يهود وعرب بهدف منع حصول حل لا يكون مقبولاً لديهم... الامر الذي يخدم على ما يبدو مفهومه القائل: لا يوجد حل، ليس بسبب التطرف العربي فحسب، بل وأيضاً بسبب التطرّف اليهودي» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٥/١٩٩٣).

وتطرقت احدى الافتتاحيات الى ذلك بقولها: «لن نعرف إذا كان هذا التطرف مجدياً لليكود الاّ بعد الانتخابات للكنيست الرابع عشر. وعلى ما يبدو، فإن نتنياهو مؤمن بذلك، أو يراهن على ذلك. وليس للمراقب عن بُعد الاّ ان يسجل ذلك أمامه كحقيقة. ويستنتج من هذا ان الليكود لا يضع بالحسبان الدخول في حكومة وحدة وطنية، طالما يواصل رابين وحزب العمل محاولة تطوير المسيرة السياسية» (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٣).

نجاحات محدودة الضمان

على الرغم من الانجـازات التي حققهـا الليكود ونتنياهو، وهي انجازات لا يستهان بها بالنظر الى تاريخ الليكود، فقد اجتذبت هذه الانجازات والوعود والتبجحات التي أطلقها نتنياهو، خاصة تلك المتعلقة باستعادة السلطة، أو بالصورة التي رسمها لنفسه، قدراً كبيراً من التعليقات والتحليلات، برز من خلالها شبه اجماع على أنها اما غير كافية، أو سرعان ما ستنقلب الى الضد.

فحول اضفاء الديمقراطية على الحزب ذكرت عليزا فالخ، تعليقاً على قرار الليكود بعدم اجراء انتخابات تمهيدية لمرشحه لرئاسة بلدية تل ـ أبيب، ان الليكود تعب من الديمقراطية سريعاً جداً، وتحت غطاء احدى مواد الدستور، التي تخول لجنة التوجيه العليا باتخاذ قرار بشأن اجراء، أو عدم اجراء، انتخابات تمهيدية، قام باخضاع مصلحة الحزب لراحة الرئيس. فهل هذا هو الليكود الجديد؟ (**دافار**، ٢٧/٥/١٩٩٣).

ورأى آخـرون، ان الديمقـراطية لا تتلاءم وطبيعة الليكود. فكتب ران كاسليف يقول: «... الديمقراطية التنظيمية والتعددية الايديولوجية تكملان بعضهما البعض، [لكن] الوحدة الايديولوجية والديمقراطية التنظيمية تتعايشان بصعوبة كبيرة، اذا كانت هناك اصلاً امكانية للتعايش» (**هآرتس**، ٢٠/٥/١٩٩٣). ومضى كاسليف قائلاً: «لقد وصل نتنياهو الى قيادة الليكود بفضل المسار الديمقراطي الذي وصل أوجه بالانتخابات التمهيدية. وليس عجباً انه بعد وصوله الى القمة بدأ يسعى الى تغيير الانظمة الديمقراطية التي تمسّ باستقرار مكانته. ومثل هذه الامور لا يحصل في الليكود وحده، لكنه في هذه الحالة تتلاءم الطموحات الشخصية لنتنياهو مع توق جزء كبير من أعضاء الحركة الى زعيم قوي لحركة ليس فيها غموض، بل حقائق ايديولوجية مبسطة نسخة عن حيروت القديمة (بزعامة بيغن). لكن كل هذا قد يتحول الى عقبة. فالتطرّف السياسي والتطلّع الى زعيم أوحد يكفيان لترسيخ مكانة نتنياهو في الليكود، وليس في أوساط الشعب بالذات... كذلك فالعظمة التي حظي بها نتنياهو هذا الاسبوع ليست مضمونة له الى الأبد. فهو ليس بيغن، وهو لم يكن «القائد» (كنية بيغن)، ولا تقف وراءه «العائلة المحاربة»، وحتى صفة «أمير» (من أمراء الليكود ـ الشبان) يكاد لا يستحقها» (**المصدر نفسه**).

وأوضحت ذلك احدى الافتتاحيات بالقول: «لقد قاد بيغن حركته [حيروت] بيد قوية... وسار رجال الحركة، وراءه كما يسيرون وراء القائد الميداني، واحترم كل أعضاء «العائلة المحاربة» أقواله وكأنها أوامر. ولا يستطيع نتنياهو الاعتماد على نفوذ كهذا أو انصياع كهذا...» (**المصدر نفسه**، ١٨/٥/١٩٩٣).

وحـول الجانب الايديولوجي، ارتأى البعض ان التطرف اليميني لن يكون في مصلحة الحزب. وفي هذا الصدد، قال ناحوم بارنياع: «ان جنة عدن حيث كل شيء يميني لم يعد لها وجود الآن. وإذا كان نتنياهو يريد الحصول على أصوات، اضافة الى الستمئة ألف من مؤيدي الليكود المتحمسين، عليه العمل على توفير اجابات أكثـر جديـة. انه يملك الكاريزما والحسّ السياسي المرهف والموهبة على حشد القوى. وهذا جميل. لكن حتى [دافيد] بن ـ غوريون ومناحيم بيغن ادركا ان الكاريزما وحدها لا تكفي. [هناك] المضمون، الجوهر، الجدية، المسؤولية، وبدون هذه، أو على الاقل، بدون لحمة من هذه، من الصعب تحقيق انتصار في اسرائيل. اذ «يتوقع، في السنوات المقبلة، صراعات مريرة جداً حول التسوية مع سوريا، وربما، أيضاً، حول تسوية مع الفلسطينيين. وكزعيم للمعارضة، سيعارض نتنياهو كل ما ستقترحه الحكومة. هذه هي مهمته. لكن لحظة الامتحان بالنسبة له ستأتي عندما تقوم أوساط متطرفة من اليمين بنقل الصراع الى خارج حدود القانون. عندها سنعرف إذا كان نتنياهو زعيماً ناضجاً، صاحب أسس وقيم ديمقراطية، صاحب سلطة ومسؤولية قومية...» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٣/١٩٩٣).

وحول خصائص نتنياهو وخطواته المتوقعة كتب اهارون بابو: «ان نتنياهو وبوضوح ليس دان مريدور أو بيني بيغن ـ انه يمثل الخط القومي ـ النشط (Activist) لزئيف جابوتينسكي بحذافيره. ووفقاً لايمانه بشأن اقـامـة سور حديـدي يهـودي ضد الاعتـداءات العربية على المشروع الصهيوني، فإنه لم يتأثر باتجاهات

التفكير والتيارات اليسارية «الليبرالية» التي هبّت من جهة مبام وميرتس باتجاه امراء الليكود. وهو لم يكن شريكاً في الموقف في النظرة القانونية لدان مريدور التي تعتبر الارهاب العربي احداث جنائية من جانب اشخاص فرديين. وهو لم يشارك باحتفالات «حقوق المواطن»، لدان مريدور وبيغن، اللذان أيّدا مع بدايات الانتفاضة تقديم جنود وضباط الى المحاكمة، وعارضا سنّ قانون للعفو عنهم. وهو لا «يمقت» غاندي [رحبعام زئيفي، زعيم موليدت الذي يدعو الى ترحيل العرب]... والاهمّ فهو لا يقدس الحكم الذاتي واتفاقيتي كامب ديفيد اللتين من خلالهما اعترف مناحيم بيغن، لأول مرة في تاريخ الصهيونية، بـ «الحقوق الوطنية» للعرب في ارض ـ اسرائيل. وباختصار، فإن نتنياهو «ليس وريث بيغن، وإنْ كان قد حصل على الوراثة فانه الوريث الروحي لجابوتينسكي وابراهام شتيرن، لدافيد بن ـ غوريون وغولدا مئير (لا يوجد شعب فلسطيني) (**المصدر نفسه**).

وإذا أضيف لهذا أقوال نتنياهو قبل المؤتمر وبعده فهذا يعني انه «سيحاول رصّ الصفوف مع تسومت وموليدت والمفدال وبقية المتديّنين من المعارضة لتشكيل جبهة قومية واسعة، وسيعزز الخط النشط للحركة. فدعوته لمقاومة الحكومة بالوسائل البرلمانية وغيرها، تعني، بالتأكيد، انه سيدعو، أيضاً، الى مظاهرات شعبية واسعة ضد اللامبالاة من جانب الحكومة في الحرب ضد الارهاب» (**المصدر نفسه**).

غرور ومبالغة

أطلق نتنياهو خلال الحملة الانتخابية الكثير من التصريحات التي تضمّنت قدراً كبيراً من الغرور والمبالغة، خاصة تلك المتعلقة بالصورة التي رسمها لنفسه وكأنه المنقذ، أو تلك المتعلقة ببدء العمل لاستعادة السلطة. فرداً على تصريحاته من ان انتخابه يشكّل «عصراً جديداً في السياسة الاسرائيلية»، قال مدير معهد ديفيس للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية، غابي شيفر، «ان نتنياهو يستند في أقواله هذه الى افتراضين: الاول، هو ان النظام السياسي في اسرائيل يغيّر جلده القديم ويستبدل سياسيين مسنين بسياسيين شبان، ويلبس زيّاً جديداً على طراز النظام الجديد [للرئيس الاميركي، بيل كلينتون]، والثاني، هو انه بانتخاب نتنياهو الذي كان شريكاً في قرار تغيير طريقة الانتخابات لرئاسة الحكومة تتحرّر اسرائيل من أمراض طريقة الانتخابات النسبية، وان السياسة الاسرائيلية ستتمتع، منذ الآن، بكل مزايا النظام الرئاسي الاميركي ثنائي الحزب. لكن كلا الافتراضين لا يصمدان أمام الواقع، لأن تصرفات وأساليب كلينتون أصيلة ومميّزة، بينما تصرّفات وأساليب نتنياهو هي تقليد غير ناجح جداً. وهناك فرق جوهري بينهما: ففي حين يعتبر كلينتون منتجاً بارزاً لما يسميه علماء الاجتماع والعلوم السياسية الاميركيين «الحضارة ما بعد المادية»، فإن نتنياهو هو منتج بارز للحضارة المادية، المبسطة والقائمة على استخدام القوة، من انتاج مدرسة الليكود بزعامة شامير وارنس. فبعكس نتنياهو، ضيّق الافق، ذو التفكير المحدود، احادي الاتجاه، والمفاهيم الاجتماعية المبسطة، فإن كلينتون وقادة «ما بعد المادية» من الشبان الآخرين في الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا هم رجال ذوو آفاق واسعة، حصلوا على التعليم والتربية في جامعات ليبرالية، وترعرعوا في مجتمعات راسخة، تواجه أزمات اجتماعية (وليس سياسية بالذات) صعبة، ويدركون جيداً ان المفاهيم المادية الضيقة، المرتكزة الى مفاهيم القوة... هي، في الحقيقة، من تراث الماضي. فبدلاً من المفهوم المادي الضيّق المركز على القوة، يؤمن القادة الاميركيون والاوروبيون الشبان هؤلاء بتعزيز حقوق الفرد والمواطن، وبالحاجة لمعالجة جذرية لمشاكل البيئة، وبنزع السلاح عامة، وسلاح القتل الجماعي بشكل خاص، وبالحاجة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية... وبحق تقرير المصير للافراد والجماعات الاجتماعية والسياسية، وبالحاجة الى خلق عالم أكثر عدلاً يقوم على تعاون أكبر بين الشعوب على أساس الاحترام المتبادل. ويبدو ان ليست هناك حاجة للاشارة الى الفروق الرهيبة بين نتنياهو وأشباهه وبين هؤلاء» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٤/٤).

من الجهة الاخرى، وعلى الرغم من الفجوة الكبيرة في العمر بين رابين ونتنياهو، فإن الشبه بينهما في أي مجال آخر كبير. فعملياً كلاهما من جيل سياسي واحد، لا يعتبر الانتماء اليه مسألة تتعلّق بالعمر، بل بالمفهوم والاسلوب السياسي (**المصدر نفسه**).

أمّا تصريحات نتنياهو حول «المعركة المشتركة لاسقاط الحكومة الفاشلة» والعودة الى السلطة، فلم تؤخذ مأخذ الجد، واعتبرها كثيرون «سابقة جداً لأوانها... [إذ] ليس هناك أي خطر فعلي يتهدّد مصير الحكومة» (ران كاسليف، **المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩٣). فإذا كان المقصود اسقاطها من خلال حجب الثقة فهذا غير ممكن في الوضع الحالي لأنه حتى بدون شاس سيصوّت ضد اقتراح حجب الثقة ٦١ عضو كنيست. وحتى إذا نجح نتنياهو باسقاطها في تصويت مفاجيء، فكيف سيتمكن من تشكيل حكومة بديلة؟ لو كان هذا ممكن لشكلها شامير بعد الانتخابات الاخيرة. وهنا لا يبقى أمامه الاّ النشاط من خارج البرلمان، أي بواسطة المظاهرات والضغط الشعبي. وحتى لو نجح بذلك، فإن رئيس الدولة سيعود الى تكليف رابين أو عضو آخر من حزب العمل بتشكيل الحكومة. وهنا لا تبقى الا محاولة القيام بانقلاب. فإلى جانب استبعاد هذا الاحتمال فإنه حتى لو نجح لن يكون نتنياهو هو الذي سيرأس الحكومة الجديدة ولن يكون فيها مكان لا لشابيرا ولا لهامر (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٩٣).

وعليه، يبدو ان نتنياهو، اذا لم ينجح باسقاط الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، وكلاهما يحتاج الى أكثرية برلمانية غير متوفّرة، سيضطر الى الانتظار فترة ثلاث سنوات أخرى، إذا بقي على رأس الليكود. كذلك فالامر ليس مرهوناً بالليكود وحده، وإنما يتعلق، أيضاً، بالاحداث الجارية في الاحزاب الاخرى، وخاصة أحزاب الائتلاف والحكومة، ونجاح الحكومة في احراز تقدّم فعلي في مسار السلام.

وربط كاسليف مصير نتنياهو واحتمال نجاح الليكود في استعادة السلطة بمدى هذا التقدّم بالقول: «إذا نجحت الحكومة حتى الانتخابات المقبلة في الوصول الى حافة اتفاق سلام مع سوريا والاردن، وترتيبات مرحلية أو تسوية دائمة مع الفلسطينيين، فإن أية صورة ايجابية لن تساعد نتنياهو على ان يصبح رئيس الحكومة المقبل. والعكس صحيح؛ فحتى الحروب الداخلية في الليكود لن تحول دون وصوله الى السلطة، إذا واصلت الحكومة الحالية فشلها» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩٣).

وعلى العكس من ذلك، رأى ايلان شحوري ان التوجّه المتوقع لرابين نحو محاولة التوصل الى حل وسط مع سوريا أو مع الفلسطينيين، من خلال التنازل عن مناطق، «سيمنح نتنياهو فرصة لاكتساب التجارب والخبرة في الصراع كرئيس للمعارضة الكبيرة، وإذا نجح بهذا سيحقق اعترافاً شعبياً واسعاً به كزعيم لليمين في اسرائيل، وهذا الاعتراف سيساعده، عندما يحين الأوان، في تحقيق طموحه برئاسة حكومة اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٢٨/٣/١٩٩٣).

سمير جريس

تاريخ مدينة

متى سمعان بوري ود. يوسف احمد شبل، **عكا: تراث وذكريات**، بيروت: دار الحمراء، ١٩٩٢

اذا كانت الدراسات التاريخية والجغرافية والتراثية بالغة الاهمية في حياة الامم والشعوب، فان هذا الامر أكثر أهمية بالنسبة لفلسطين وتاريخها وجغرافيتها وتراثها الشعبي، ذلك ان الغزو الاستعماري الصهيوني لها كان مختلفاً، الى حدّ بعيد، عن أي غزو استعماري في العالم، ماضياً وحاضراً. فالغزو الاستعماري الغربي اقتصر على التسلّط ونهب الثروات والتحكّم في الممرات الاستراتيجية دون الاستيطان واقتلاع السكان وتبديل المعالم الحضارية والتاريخية والتراثية، وهذا ما أقدمت الصهيونية على فعله ولا تزال، وذهبت الى أبعد من ذلك في عملية «تهويد» الارض وتزوير التاريخ والتراث والمعالم الحضارية مدعية بأن ذلك يرقى الى القبائل العبرية القديمة، بغية اضفاء «شرعية» باطلة في الادعاء «بالحق التاريخي».

كان لا بدّ من التصدي لهذا التزييف ومواجهته ودحض مزاعمه بإبراز الحقائق الدامغة عن تاريخ فلسطين وحضارتها ودوام عروبتها بالرغم من محاولات التهويد بطمس هويتها الوطنية والعربية. ومن الجدير بالاهمية ان تتصدّى لهذه المحاولات الاجيال الفلسطينية المقتلعة والمتبقية التي نشأت على أرض الوطن، وعاينت، شخصياً، معالمه الحضارية، بتسطير هذه المعالم كي تبقى، من جهة، محفورة في وجدان الاجيال الفلسطينية والعربية الطالعة، ومن جهة ثانية، فان الانتاج في هذا المضمار من شأنه فضح الادعاءات اليهودية وتعرية تزييفها. وها هي عكا ـ من خلال كتاب المؤلفين ـ بعروبتها وتاريخها ومعالمها الحضارية والتراثية دليل ساطع على الافتراءات اليهودية وبرهان قاطع على التزييف. وممّا يزيد الكتاب أهمية معاينة مؤلفيه الشخصية لكل تلك المعالم مضافاً اليها معلومات المصادر، وبذلك تبقى صورة المدينة العريقة حيّة في وجدان الشعب الفلسطيني، وتبقى، أيضاً، صورة التشويه الذي الحقته بها المعاول الصهيونية بعد ان دفع ابناؤها ضريبة الدم دفاعاً عن عروبتها.

تصدّر الكتاب، بفصوله السبعة وملاحقه، الاهداء: «الى شهداء عكا الذين سقطوا على ترابها دفاعاً عن عروبتها»، فمقدمة تشتمل على الكفاح الفلسطيني «من أجل أرض وهوية»، كما تشتمل على بريق أمل «بأن رحلة العذاب هذه قد آن لها ان تشارف على نهايتها». وانتهى بهذا البريق في أبيات لنزار قباني، ومحمود درويش، ومقطع لغسان كنفاني.

استعرض المؤلفان، في الفصل الاول، «تاريخ مدينة عكا» منذ أقدم العصور حتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وقيام «دولة اسرائيل». وتتبيّن، منذ البداية، حقيقتان: ان عكا مدينة عربية ـ كنعانية قبل الغزو العبراني العابر لفلسطين، وان هذا الغزو، في أوج امتداده، لم يتمكّن من الوصول اليها والى بقية الساحل الفلسطيني، وانه انحصر في المناطق الجبلية الداخلية. وعرج المؤلفان بالتسلسل على الغزوات التي تعرّضت لها فلسطين على يد الفراعنة، والاشوريين، فالفرس، واليونان، والرومان بعرض موجز تضمّن المظاهر العمرانية والحضارية لمدينة عكا. واستعرضا بعد ذلك، ما حققته المدينة من ازدهار في الزراعة والصناعة والتجارة بعد الفتح الاسلامي لها، ومن ثم وقوعها تحت الاحتلال الصليبي وتحريرها منه، وخضوعها بعد ذلك لحكم المماليك ومن ثم لحكم الاتراك. وخلال الحكم الاخير، خضعت المدينة فترة من الزمن لحكم الامير فخرالدين المعني، ومن ثم لظاهر العمر الفلسطيني الى ان تمكّن الاتراك من استعادة السيطرة عليها وتنصيب أحمد باشا الجزار

والياً عليها. وفي زمن ولايته حقق انجازات عدّة كان من بينها دحر هجوم نابليون الذي نشرت الجريدة الرسمية الفرنسية، اثناء حصاره لعكا، بياناً دعا فيه اليهود «لمؤازرة فرنسا وانتهاز فرصة وجوده في فلسطين لتحقيق آمالهم هناك». والواقع ان نابليون كان أصدر بيانه الأول بهذا الشأن بمجرد وصوله الى مصر.

كان من المفيد التوسّع في عرض أهداف نابليون من اصدار البيانين وما تركاه لاحقاً من أصداء هامّة. فقد رمى من ذلك استقطاب الجاليات اليهودية في الشرق لتحارب الى جانبه وتكون عوناً له في تثبيت سلطانه من جهة، وكسب ثقة يهود فرنسا ودعمهم المالي لحملته من جهة ثانية، واقامة حاجز بشري ما بين مصر وسوريا من جهة ثالثة، بالاضافة الى تهديد مصالح بريطانيا من خلال اغلاق طريق مواصلاتها للهند. وممّا يسترعي الانتباه، في هذا الصدد، ان الجاليات اليهودية الشرقية والاوروبية، بشكل عام، لم تبد اهتماماً جدياً بدعوة نابليون المتضمّنة وعداً باقامة وطن لليهود في فلسطين. غير ان هاتين الدعوتين لفتتا، مبكراً، أنظار بريطانيا، فسعت، بنجاح، لتحقيق بعض أهداف نابليون.

تركت بصمات الجزار آثارها في حكمه المديد لعكا قرابة ثلاثة عقود بما حققه من انجازات كان من بينها تحصين أسوارها، وجرّ مياه الكابري اليها، وبناء المسجد الذي لا يزال يحمل اسمه، وبناء خان العمدان، وانشاء خمسة عشر سبيلاً لسدّ حاجات الاهالي من المياه.

وقبيل منتصف القرن الماضي، خضعت عكا وبقية البلاد السورية للحكم المصري القصير الذي أنهاه التدخل الاوروبي فعادت بذلك سلطة الاتراك. ومن المفيد، في هذا المجال، ابراز ادراك بريطانيا لخطورة خطوة محمد علي التوحيدية على المصالح البريطانية، الامر الذي حمل الدوائر البريطانية الرسمية على الاهتمام بالاستيطان اليهودي في فلسطين لفصل المشرق العربي عن مغربه.

عقب الحرب العالمية الاولى، خضعت فلسطين للانتداب البريطاني وأصبحت عكا قائمقامية تابعة للواء الجليل. وفي نهاية هذا الفصل، عرض مقتضب للشخصيات التي شغلت منصب القائمقامية، والبلدية، والقضائين المدني والشرعي. وفي آخر المطاف، ابراز مشاركة ممثلي عكا في المؤتمرات الوطنية قبل الانتداب وبعده، دون ذكر أسماء هؤلاء الممثلين، ودون ذكر لممثلي عكا في الاحزاب الفلسطينية.

ومن تاريخ المدينة انتقل المؤلفان، في الفصل الثاني، الى جغرافيتها ومعالمها، فمن وصف لموقعها الى وصف لمناخها تمّ الانتقال لذكر معالمها، فمن سورها التاريخي وقلعة السور الى تعداد جوامعها الثمانية، وكنائسها الخمس، وأديرتها، وحاراتها، وحمّاماتها العمومية، وبرج الساعة، وحديقة البلدية، والسراي القديمة، وأسوارها الثلاثة، وقناطر مياه الكابري، ومقامات الأولياء فيها، والمدينة الصليبية المكتشفة في أواسط عقد الستينات، والخانات الاربعة وسبيل الطاسات.

وحسناً فعل المؤلفان في لمحة في الفصل السابق، بالحديث عن المذهب الشاذلي الصوفي في عكا، وعن المذهب البهائي في هذا الفصل لعلاقة المذهبين بهذه المدينة. وحسناً فعلا، أيضاً، في آخر الفصل باعطاء صورة واضحة عن «التغيّرات الرئيسة» التي طرأت عليها بعد الاحتلال الاسرائيلي لها. ومن خلال هذا العرض، تبدو عكا، بماضيها الحضاري المشرق وبمعالمها التاريخية البارزة وبموقعها الجغرافي المميز، واضحة كل الوضوح، كما تبدو جلية التغيّرات المستجدة فيها بعد النكبة.

في الفصل الثالث، بحث شامل في قضاء عكا تضمّن موقعه ومناطقه الاربع (الساحل والسهل، وأوديته وأنهاره وجباله وقراه الاثنتان والخمسون)، كما تضمّن معلومات وافية عن كل منطقة لا سيما الاخيرة منها حيث يرد بالتفصيل موقع القرية وتاريخها، وعدد سكانها وآثارها ومدارسها وأنواع الزراعة فيها وأسماء بعض عائلاتها. وتضمّن هذا الفصل «الخرب والمواقع التاريخية في قضاء عكا» التي كانت في الماضي القريب أو البعيد مدناً وقرى عامرة ومأهولة وقلاعاً حصينة. ولقد أشير الى مواقعها والى مظاهرها التاريخية. وأُتبع ذلك بذكر المستوطنات اليهودية التسع التي أقيمت، أيام الانتداب، في هذا القضاء، وبذكر المستوطنات اليهودية

الخمس والثلاثين التي أُنشئت بعد النكبة في العام ١٩٤٨.

وفي الفصل الرابع، تركيز على «اقتصاديات عكا في عهد الانتداب». فقبل الانتداب، كان لهذه المدينة «بحكم موقعها الجغرافي وميناؤها دور بارز في عمليات الانتاج والاستهلاك والتبادل التجاري والتصدير والاستيراد داخل فلسطين ومع البلدان العربية المجاورة وحتى اوروبا». غير ان التطوّر العمراني والصناعي في مدينة حيفا وجوارها في عقدي العشرينات والثلاثينات نقل الثقل الاقتصادي من عكا الى حيفا، وبذلك انحصر النشاط التجاري بين قرى قضاء عكا كمراكز انتاج وبين هذه المدينة كسوق استهلاكية. وقد توزّعت القوى العاملة في المدينة بين العمل الوظيفي والتجاري والزراعي والصناعي. ففي الحقل الاخير، كان في المدينة «معمل الكبريت» و«معمل المرطبات» و«معمل الامعري للنسيج» و«معمل انتاج الالبان»، ومن الاعمال الصناعية الاخرى «صناعة الحلويات» و«صناعة الفخار» و«صناعة المصوغات». وكان قسم من القوى العاملة يتعاطى صيد السمك، وقسم يتعاطى التجارة والزراعة. ولم يكن في المدينة سوى مصرفين: باركلس البريطاني وبنك الامة العربية. أمّا قطاع المواصلات البرية فكان جيداً بحكم موقع المدينة بين بيروت وحيفا. وبفضل هذه المعطيات، أصبح مستوى المعيشة في عقد الاربعينات في عكا وبقية فلسطين من أرفع المستويات في البلدان العربية، وهو الامر الذي حذا بالعديد من العائلات اللبنانية الى الاستقرار في فلسطين.

تناول المؤلفان، في الفصل الخامس، «الحياة الثقافية والاجتماعية والرياضية والادبية». ففي حقل التعليم، كان في المدينة مدرسة ابتدائية رسمية للبنين وثانوية رسمية للبنين وثالثة رسمية ابتدائية للبنات. والى جانب هذه المدارس الحكومية كان في عكا أربع مدارس خاصة على مستوى الروضة، ومدرستان ابتدائيتان هما «المدرسة الوطنية» و«المدرسة الاحمدية» لتدريس الفقه الاسلامي والدين.

وعلى صعيد النوادي، تأسّست في عكا الاندية الثقافية والرياضية التالية: نادي أسامة بن زيد، النادي القومي الرياضي، النادي الارثوذكسي، نادي رابطة المثقفين العرب، نادي عمر بن الخطاب، اتحاد طلبة فلسطين، نادي الروضة. وقد تميّزت هذه النوادي بنشاطاتها السياسية والكشفية والرياضية، وفي كل سنة كانت تُجرى في عكا حفلة ألعاب لقوى مدارس عكا وصفد وقضائيهما، كما ان الفرق الرياضية كانت تشارك في المباريات مع الفرق الفلسطينية الاخرى.

وفي مجال الترفيه، كان في عكا ثلاث دور عرض للسينما (سينما الزهرة، سينما الاهلي، سينما البرج). اضافة الى أماكن للنزهة (شاطىء البحر، منطقة المراجيح، منطقة الشحوطة، البهجة). والى جانب أماكن النزهة كان في المدينة ثلاثة عشر مقهى.

أمّا في المجال الادبي، فقد كانت الحركة الادبية في عكا على قدر لا يستهان به من النشاط. وبرز في هذا المضمار من أبنائها الاديبة سميرة قيصر عزام، والاديب القاص والصحفي المناضل غسان فايز كنفاني، والاديبة الكاتبة اسمى طوبي.

في الفصل السادس، استعراض للتطوّرات السياسية والعسكرية التي حدثت في فلسطين خلال نصف قرن (١٨٩٧ ـ ١٩٤٨). وقد تمثّلت هذه التطوّرات في «خمس محطات تاريخية رئيسة سبقت المجابهة الاخيرة قبل الهجرة». وهذه المحطات الخمس هي: مؤتمر بال العام ١٨٩٧، وعد بلفور العام ١٩١٧، انتفاضة العام ١٩٢٩ وثورة القسّام، وثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وقرار تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧. وبعد عرض مقتضب لهذه المحطات تمّ الانتقال الى «الوضع في عكا قبل سقوطها». فبعد صدور قرار التقسيم، عمد أهالي عكا الى التسلّح وأنشأوا «اللجنة القومية» لهذا الغرض مثلهم في ذلك مثل بقية المدن والقرى الفلسطينية، وكان صدور هذا القرار ايذاناً ببدء المناوشات بين عرب فلسطين وبين المنظمات الصهيونية. وفي منتصف نيسان (ابريل) ١٩٤٨ أخذت هذه المنظمات بقصف عكا بالمدفعية وأدّى ذلك الى بداية نزوح سكانها عنها، وكان عامل سقوط حيفا بيد الصهيونيين (٢٣/٤/١٩٤٨) سبباً اضافياً في اضعاف معنويات المقاتلين بعد اشتداد القصف المدفعي للمدينة، وبعد قيام الصهيونيين بتلويث مياه الكابري، ومن ثمّ قطعها. وازاء قلة المدافعين عن المدينة ونفاد المؤن والذخائر

والحصار اليهودي لها تمّ سقوط المدينة في ١٨/٥/١٩٤٨ بعد استشهاد العديد من المناضلين. «وبذلك سقطت عروبة المدينة التاريخية الخالدة وأصبحت (مهوّدة)؛ اذ ألزم العرب السكن داخل أسوار المدينة. أمّا المدينة الجديدة خارج السور العظيم فلم يسمح لغير اليهود بالسكن في المنازل العربية التي هجرها أصحابها...».

بعد النكبة، تفرّق أهل عكا بين بيروت وبرج البراجنة وصيدا وصور ودمشق والقاهرة وعمّان. وكانت الغالبية نزحت الى لبنان. وفي دنيا الشتات، ساهم الكثيرون منهم، مثلهم في ذلك مثل بقية المشرّدين، في النهضة العمرانية والثقافية والرياضية في العديد من بلدان العالم العربي لا سيما الخليجية منها. ولقد لمع من العكيين في دنيا التشرّد العديدون في مختلف الحقول، وكذلك الحال في قرى قضاء عكا.

تضمّن الفصل السابع والاخير ثلاثة ملاحق: اشتمل الاول على أسماء عائلات أبناء عكا. والثاني على أسماء أبرز شخصيات المدينة قبل حدوث النكبة. والثالث أسماء الرسميين والاطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والصناعيين والتجار. وتبع هذه الملاحق مجموعة من الصور تبرز معالم المدينة العمرانية والحضارية.

تكمن قيمة الكتاب في عدم اكتفاء المؤلفين بالاعتماد على المصادر وعلى ذاكرتيهما، فقد عمدا الى الاستعانة بمعلومات بعض رجالات مدينتيهما وبشخصيات مرجعية أكاديمية موثوق بسعة اطلاعها. وفي ذلك منهجية علمية مهمة. يضاف الى ذلك ما تضمّنه الكتاب من خرائط وصور وملاحق، من شأنها ابراز المعالم الحضارية للمدينة بشكل حسي يدحض الافتراءات اليهودية ويبقي المدينة الفلسطينية العريقة وجوداً حيّاً في وجدان أجيال ابنائها الطالعة في المغتربات، وكذلك بقية الاجيال الفلسطينية.

وما دام الكتاب يُعنى بالتراث، وما دام مؤلفاه يزمعان اعادة طبعه، فمن المفيد ان تشتمل الطبعة الجديدة على أنماط الحياة الاجتماعية والتقاليد الشعبية في مختلف المناسبات (الزواج، الموت، الاعياد، الطهور، مكانة المرأة، اللباس والزينة، الأمثال الشعبية، هندسة المباني القديمة والحديثة). واضافة لذلك نشاطات سكان المدينة في العمل النقابي، ومشاركتهم في الانتفاضات والثورات الفلسطينية، ولا بأس ان تعطى لمحة عن كل ذلك في قرى قضاء عكا، وعن دور ابنائها في الداخل والخارج في عملية النضال الفلسطيني بعد النكبة. ومن المفيد تعداد أسماء قرى القضاء المتبقية وأسماء القرى التي أُزيلت من الوجود.

وعلى كل حال، فان جهد المؤلفين الكبير في وضع هذا الكتاب يستحق كل تقدير وامتنان. فمن خلاله، يستطيع القارىء ان يرى المدينة العربية الخالدة بكل جوانبها التاريخية والعمرانية والحضارية والثقافية وكأنه ابن تلك المدينة معايشاً لهذه المظاهر. ولا بدّ من القول أخيراً بأن من شأن هذا الكتاب القيّم ان يكون حافزاً ليقوم بعمل مماثل أي فلسطيني عن كل مدينة وقرية ودسكرة في فلسطين، ليبقى هذا الوطن وجوداً حيّاً مستمراً في وجدان الاجيال المقبلة، ولتبقى هذه الاجيال متحفزة لاسترداده.

يوسف حدّاد

عناصر التحرّك الفلسطيني

حضور أو عدم حضور الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية تحوّل الى قضية، تقدّمت بقية القضايا التي طغت على سطح الاحداث، واستقطبت اهتمامات محلية واقليمية ودولية، وانصبّت باتجاهها الجهود، بحيث أصبح الحضور أو الاستنكاف مشكلة تحتاج الى حلول، لانقاذ المسار التفاوضي، حتى ان بعض الاوساط السياسية ذهب الى تسمية تلك الاهتمامات والجهود، بـ «التفاوض حول التفاوض».

ولعلّ الموقف الفلسطيني، الرسمي، كان أكثر الاطراف دقة وإحراجاً، ذلك ان تأجيل الجولة التاسعة، جاء في سياق الموقف الفلسطيني من عملية الابعاد التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية في نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات الثنائية.

لقد تمثّل جوهر الموقف الفلسطيني من استئناف المفاوضات الثنائية في الرسالة التي وجهها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤، وتضمّنت النقاط التالية: أولاً، ان تؤكد الولايات المتحدة الاميركية على عدم قانونية الابعاد؛ ثانياً، تعهد اسرائيلي ملزم بعدم اللجوء للابعاد في المستقبل؛ ثالثاً، ان تعلن اسرائيل التزامها بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، وتتخذ خطوات عملية ضمن جدول زمني متفق عليه؛ رابعاً، اعداد لائحة متفق عليها بالمبعدين الفلسطينيين منذ العام ١٩٦٧ ليعودوا بأعداد ملموسة؛ خامساً، خطوات ملموسة وعريضة وفعّالة يتمّ الاتفاق عليها بالنسبة لحقوق الانسان؛ واخيراً، اعادة تأكيد اميركي مكتوب حول الالتزام بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ وبمبدأ الارض في مقابل السلام ومسألة القدس (وفا، تونس، ١٩٩٣/٢/٢٥). وأكد عرفات ان عودة الوفد الفلسطيني الى المفاوضات، «مرتبطة بالنقاط الست... وما لم يوافق عليها [رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق] رابين، فلن نعود للمفاوضات حتى لو عادت اليها الاطراف العربية (الحياة، لندن، ١٩٩٣/٣/٦). ومن جهته، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان الفلسطينيين «سيقاطعون الجولة المقبلة من المفاوضات حتى لو شارك فيها بقية الاطراف العربية، ما لم تعد اسرائيل المبعدين كافة» (النهار، بيروت، ١٩٩٣/٢/١٧).

ولعلّ المتابع للتصريحات الرسمية الفلسطينية، بامكانه ان يلحظ، انه على الرغم من عدم صدور الموقف الرسمي الفلسطيني النهائي ازاء المشاركة أو عدمها، فإن طرائق العمل السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، لا زالت توحي بعدم المشاركة الفلسطينية في الجولة المقبلة من المفاوضات، أو ربما أكثر من جولة، ولكن دون الخروج من عملية السلام. ذلك ان الدبلوماسية الفلسطينية، باتت تفرّق، ما بين التمسّك بعملية السلام، وبين المشاركة في جولات المفاوضات، وبأن المساعي الفلسطينية، باتت تتركز على ازالة العقبات التي تعترض مسيرة السلام، وتعرقل المشاركة في جولات المفاوضات. تبدّى ذلك واضحاً من خلال اجابة رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، على سؤال حول أسباب وآفاق المقاطعة الفلسطينية للمفاوضات، حيث أكد، بأن «موقفنا [م.ت.ف.] ليس مرتبطاً بقضية المبعدين، فقط، بل بالتسوية نفسها، وبضرورة التأكد من استمرار اعتماد الأسس التي قامت عليها التسوية، خصوصاً أننا لم نحضر الدورة الثامنة من المفاوضات الثنائية، تماماً، بل أرسلنا نصف وفد، وذلك احتجاجاً على الجمود الذي أصاب المسيرة، وعملية التفاوض. ثم جاءت قضية المبعدين، لتزيد الامر تعقيداً. وتعليقنا المشاركة في المفاوضات، يرتبط بالعقبات القائمة وبانتظار ازالتها» (الحياة، ١٩٩٣/٣/٢١). من جهة أخرى، رأت أوساط سياسية فلسطينية،

مطلعة بفحوى الأداء الفلسطيني ازاء مسألة المبعدين، واستمرار المشاركة في المفاوضات، بأن أحد الامور اللافتة للنظر، «في مسار التعامل، مع الملف الفلسطيني منذ مدة، هو مدى التركيز الضيق على قضية المبعدين، من دون النظر الكافي الى الدلالات والانعكاسات الأوسع. وغني عن التأكيد مدى أهمية عملية الابعاد الجماعي وخطورتها كسابقة، وغني عن الاقرار، أيضاً، حجم وقعها على الموازين والحسابات الداخلية. إنما المقصود، هنا، هو التنبّه الى مخاطر الافراط لدى القوى الفلسطينية الفاعلة، في صبّ جهودها وحواراتها ومواقفها على موضوع الابعاد ومدى تأثيره على قرار العودة الى المفاوضات أو مقاطعتها، فحسب، على حساب التفكير، أيضاً، بالخطوات والمراحل اللاحقة» (يزيد صايغ، **المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٩٣).

وفي السياق ذاته، رأت أوساط أخرى، بأن قضية الابعاد وطرائق عمل المنظمة، سياسياً، ازاءها، كان من شأنه تحسين الممكنات التفاوضية الفلسطينية، وجني المزيد من الاوراق السياسية، وأبرزها، أولاً، تحرّكت م.ت.ف. وعلى أكثر من صعيد، على أرضية رفضها المعلن المشاركة في الجولة التاسعة من المفاوضات، قبل ايجاد تسوية مرضية لمسألة المبعدين. وكان من شأن ذلك فرض تراجع السلطات الاسرائيلية عن قرارها، ولو جزئياً، من طريق الموافقة على عودة مئة مبعد فوراً، من دون شروط. ثانياً، أوضح التحرك الرسمي الفلسطيني مدى حرص المنظمة على تجميع المزيد من نقاط القوة عبر أداء دقيق وايجابي، الامر الذي ساهم، بدوره، في تعرية بعض المواقف الفلسطينية الرافضة والعدمية. ثالثاً، أحدثت الدعوة الفلسطينية، الى ضرورة تسوية قضية المبعدين، قبل الجولة التاسعة حركة عربية نشطة في هذا الاتجاه، جاءت منسجمة مع التوجه الفلسطيني. وأبرزها التحرك السوري - المصري، والتوسط المصري، وربط الحضور الاردني بالحضور الفلسطيني (**النهار**، ٢١/٣/١٩٩٣).

وفي خلال مرحلة ما قبل انعقاد الجولة التاسعة، تحرّكت قيادة م.ت.ف. في اتجاهين: اولهما، داخلي، تجسّد في الاجتماعات المتتالية، التي شارك، في معظمها، بعض أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض (**وفا**، ٥/٤/١٩٩٣). وثانيهما، نشاط دبلوماسي ملحوظ شمل معظم العواصم العربية المعنيّة، حيث التقى الرئيس الفلسطيني بنظيره المصري، حسني مبارك، في القاهرة، اضافة الى لقائه بالرئيس السوري، حافظ الاسد، الذي كان الاول في ما بينهما منذ ١١ شهراً. وقد أثمرت عن الموافقة الفلسطينية في المشاركة بجولة المفاوضات المقبلة.

في هذا السياق، أكدت أوساط اعلامية فلسطينية، بأن الموافقة الفلسطينية على استئناف المفاوضات «بعد مخاض دراماتيكي، وفي أجواء بالغة التوتر... يبيّن بأن الموقف الفلسطيني، هو موقف مفصلي لجهة استئناف العملية التفاوضية أو ايقافها» (احمد سعيد نجم، **الهدف**، دمشق، ٢/٥/١٩٩٣).

من جهة أخرى، رأت أوساط فلسطينية، ان القيادة الفلسطينية نجحت في إدارة معركة المبعدين، «وأن مصلحة الشعب الفلسطيني تفرض عليها عدم تبديد المعروض الذي يرسي أساساً لتحقيق المزيد من المكاسب والانجازات المساعدة على تحسين الموقف الفلسطيني داخل غرف المفاوضات وخارجها» (ممدوح نوفل، **الحياة**، ١٨/٤/١٩٩٣).

وتأسيساً على ذلك، رأت أوساط اعلامية فلسطينية رسمية بأن «التمثيل الفلسطيني يكاد ان يتكامل، بتمثيل ومشاركة القدس وبعضاً من الشتات... ذلك اننا حققنا خطوات وما زالت هناك خطوات تحتاج للعمل الدؤوب واليقظة والحذر والنضال. وها هو وفدنا يصر على شروطه العادلة طبقاً للشرعية الدولية ولجوهر المفاوضات، سواء من حيث جوانب الموضوعات المتفاوض عليها، انهاء الاحتلال، الانسحاب، الاستيطان، حقوق الانسان الفلسطيني والقدس... أو من حيث القواعد القانونية الدولية التي تحكم مسار هذه الموضوعات» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٦/٥/١٩٩٣).

الاّ ان المعارضة الفلسطينية رأت في قرار المشاركة تفريطاً، «فمقابل عودة ثلاثين مبعداً من أصل أكثر من ثلاثة ملايين مبعد ومهجر ولاجىء، كان الثمن باهظاً: التخلي عن تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الخاص بآخر دفعة

من المبعدين، كنموذج لفرض تطبيق الشرعية الدولية الاخرى، والتخلي عن محاولات تصحيح العملية التفاوضية، ووضعها على سكة مختلفة عن تلك التي فرضها [رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق] اسحق شامير، في مدريد، من خلال الاصرار على تمثيل فلسطيني شامل في الوطن المحتل (بما في ذلك القدس) ومن المهاجر والمنافي وعبر م.ت.ف.» (**الحرية**، بيروت، ٩/٥/١٩٩٣).

ومع انتهاء الجولة التاسعة من المفاوضات، وعدم تحقيق تقدّم جوهري خلالها، تداعت القيادة الفلسطينية الى الاجتماع وذلك لتقييم نتائج المفاوضات السلمية مع اسرائيل في واشنطن. وكان ذلك بحضور عدد من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، وفي مقدمهم فيصل الحسيني (وفا، ٧/٥/١٩٩٣). وتناول الاجتماع، مسودة اعلان المبادىء المشتركة الفلسطينية ـ الاسرائيلية والتي تسلّمها الوفد الفلسطيني من الوفد الاسرائيلي.

في هذا الخصوص، صرّح ياسر عبدربه، بأن م.ت.ف. ترفض المسودة الاسرائيلية «رفضاً قاطعاً»، معلّلاً ذلك، بأن الاقتراح «لا يعطي الفلسطينيين سوى بعض السلطات البلدية، لتخفيف أعباء الاحتلال، مع اضفاء الشرعية عليه.

وفي سياق تقييم نتائج الجولة التاسعة، رأت أوساط اعلامية، «بأننا، قبالة جولة مختلفة، نجحت في الحدّ من الفشل، وفشلت في دفع مسار التقدم. وسيكون لهذا التطوّر اعتباره في الفترة المقبلة التي يعاد فيها ترتيب الاوراق تمهيداً للانتقال الى جولة تالية» (ربعي المدهون، **الحياة**، ٥/٥/١٩٩٣). وأضافت تلك الاوساط، في استعراض ما اعتبرته نقاطاً مضيئة في الجولة التاسعة، أو «تحسينات ايجابية» حسب تعبير د. نبيل شعث، كانت قد وردت في مسودة اعلان المبادىء التي تقدم بها الوفد الاسرائيلي، تمثّلت في ثلاثة اعترافات هي: حق التشريع لسلطة «الحكومة الذاتية الفلسطينية»، الوحدة الاقليمية الكاملة للارض الفلسطينية، مرجعية قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والربط بين المرحلتين المؤقتة والنهائية (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، وعلى الرغم من نجاح م.ت.ف. في خوض المعركة السياسية، الخاصة بالجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية، الّا أن ذلك لم يمر دون تعميق الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية. الامر الذي تمخض عنه تجديد الدعوة لحوار وطني شامل.

وفي هذا السياق، رأت أوساط فلسطينية مطلعة، بأن معركة المبعدين، وحضور الجولة التاسعة، أدّتا الى تعميق الانقسام الفلسطيني؛ الامر الذي سيقود الى تحريك الانقسام الفلسطيني وتوسيعه؛ لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه: كيف نوقف هذا الانقسام؟ كيف نحافظ على وحدة الموقف الفلسطيني بحيث لا نستسلم نهائياً للارادتين الامريكية والاسرائيلية (بلال الحسن، **الشرق الاوسط**، لندن، ٦/٤/١٩٩٣). وفي السياق عينه، عقدت الهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، في ١٩/٥/١٩٩٣، اجتماعاً تدارست فيه المستجدات السياسية على الصعيدين العربي والفلسطيني. وتقدّمت بمبادرة كان من أهم عناصرها:

ـ دعوة الفريق المفاوض لعدم المشاركة في الاجتماع الثلاثي، الامريكي ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

ـ الدعوة لحوار وطني شامل يمهد له اعلان الانسحاب من المفاوضات الثنائية والمتعددة.

ـ ان الهدف من الدعوة لعقد هذا الحوار الوطني الشامل هو تقييم نتائج المرحلة السابقة، وتحديد اتجاهات العمل السياسية والنضالية في الفترة المقبلة. وفي هذا الاطار، يندرج البحث في الدعوة السريعة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني يتشكل بالخيار الديمقراطي وبأوسع قاعدة تمثيلية شعبية وسياسية (**الحرية**، ٢٣/٥/١٩٩٣).

سميح شبيب

جولة أخرى، أم أخيرة ؟

قام وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، في النصف الثاني من شباط (فبراير) ١٩٩٣ بجولة في الشرق الاوسط، بهدف استجلاء امكان استئناف مفاوضات السلام بين اسرائيل والدول العربية المعنيّة مباشرة بها، والتقى في طريق عودته وزير الخارجية الروسية، اندريه كوزيريف، في بروكسيل؛ وتقرر بعد اجتماعهما استئناف جلسات المفاوضات الثنائية في واشنطن، في ١٩٩٣/٤/٢٠؛ كما تقرر ان تستأنف المفاوضات متعدّدة الطرف في ١٩٩٣/٤/٢٧ وتستمر حتى ١٩٩٣/٥/٢٥ في كل من جنيف للجنة المياه، وروما للجنة الاقتصادية، وأوسلو للجنة اللاجئين، وواشنطن للجنة مراقبة التسلّح، وسيكون آخر الاجتماعات في طوكيو للجنة البيئة (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٣/٣/١١)؛ وتسلّمت كل من سوريا والاردن ولبنان واسرائيل، اضافة الى المفاوضين الفلسطينيين الدعوة لاستئناف المفاوضات (**المصدر نفسه**).

لكن الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام رفض استلام الدعوة، وقالت الناطقة باسمه، د. حنان عشراوي، «لم نقبل بالدعوة التي وجّهت الينا، حتى اننا لم نرغب في تسلّم رسالة الدعوة، ولا يمكننا القبول بها لأنه، ولسوء الحظ، هناك مسائل لا تزال عالقة» (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٣/٣/١١). وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عقدت اجتماعات في تونس، في ما بين ٢ ـ ١٩٩٣/٣/٦، قوّمت خلالها سير المفاوضات والوضع القائم، وأصدرت بياناً أكدت فيه «ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الخاص بعودة المبعدين الفورية، والغاء سياسة الابعاد، والالتزام بأسس عملية السلام ومرجعيتها التي تشمل القدس الشريف، واحترام حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، بما يضمن استئناف عملية السلام» (**السلام**، الجزائر، ١٩٩٣/٣/٨). في حين أعلنت كل من الاردن وسوريا ارجاء قرارهما بالموافقة على استئناف المفاوضات في الموعد المحدّد الى نهاية آذار (مارس) ١٩٩٣، بعد اجتماع لدول الطوق في ١٩٩٣/٣/٢٨. وقال رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، بعد لقائه مسؤولين سوريين في دمشق: «ان الدول العربية المعنيّة بمفاوضات السلام قد تستأنف محادثات السلام بدون مشاركة الفلسطينيين لتختبر نوايا الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، خاصة بعد ان تعهّدت واشنطن بحل المشكلات القائمة... [و] الدول العربية ستوقف بعد اجتماع أو اجتماعين هذه المحادثات في حالة ما اذا فشلت الولايات المتحدة الاميركية في الوفاء بتعهداتها في ما يتعلق بعودة المبعدين الفلسطينيين» (**الشعب**، ١٩٩٣/٣/١٣).

وبالطبع، لم تكن قضية المبعدين الفلسطينيين العقبة الوحيدة في وجه استئناف المفاوضات، فقد قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في حديث له لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية: «ان قضية المبعدين لا يجب ان تكون عقبة لا يمكن تجاوزها، ولن تبرر، وحدها، تأخير استئناف المفاوضات» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٤/١٢)؛ وفي السياق نفسه، قال رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني: «أن العودة الفورية للمبعدين الفلسطينيين لا يجب ان تكون، بالضرورة، شرطاً أساسياً لاستئناف مفاوضات السلام» (**المصدر نفسه**)؛ وأوضح وزير الخارجية الاردني، كامل أبو جابر، بعد لقاء جمعه في عمّان برئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، ان عودة المبعدين التي أدّت الى تأثر عملية السلام في الشرق الاوسط «يمكن حلّها بحلول الجولة المقبلة من المحادثات، وانه لا يزال هناك بعض الوقت» (**الخبر**، الجزائر، ١٩٩٣/٣/١٦)؛ وأوضح القدومي، في مقابلة صحفية معه، عدم وجود فوارق «بين موقف عربي وآخر بخصوص قضية المبعدين... ولكن القول

بأن الربط بين هذه القضية من جهة، واستئناف المسيرة السلمية من جهة ثانية، هو، في تصوّري، يخص الجانب الفلسطيني... ودعمت الاطراف العربية هذا الموقف، وتبنّت مصر وسوريا والاردن ولبنان النقاط الست التي خرجت من لقاء الوفد الفلسطيني مع رئيس الدبلوماسية الاميركية في اجتماع القدس... [و] تبنّت الاطراف العربية النقاط الست من خلال مذكرة مصرية ـ سورية مشتركة وجّهت للادارة الاميركية، حاثّة اياها على اتخاذ موقف حيادي من أجل ازالة العقبات القائمة على طريق التسوية السلمية» (من مقابلة مع القدومي، **القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٢٢، ص ٥)؛ والنقاط الست تتناول، كما كشفت عنها د. حنان عشراوي: «١ ـ تعهّد اسرائيل عدم اللجوء الى اجراء ابعاد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة؛ ٢ ـ تسوية مسألة نحو ٤٠٠ فلسطيني أبعدتهم اسرائيل الى لبنان منذ [١٩٩٢/١٢/١٧]، اضافة الى مسألة مجمل الفلسطينيين المبعدين منذ احتلال الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة في العام ١٩٦٧...؛ ٣ ـ ارغام اسرائيل على احترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة واتفاقية جنيف الرابعة... وفي هذا الاطار، فإن على اسرائيل ان ترفع الحصار الذي تفرضه... على الاراضي المحتلة؛ ٤ ـ على اسرائيل ان تؤكد التزامها أسس عملية السلام ومرجعيتها، أي قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨... وعلى مبدأ مبادلة الارض بالسلام؛ ٥ ـ مراجعة التمثيل الفلسطيني الى مفاوضات السلام الذي يتعيّن ان يشمل، أيضاً، فلسطينيين من القدس الشرقية ومن الشتات؛ ٦ ـ تحديد ملموس لدور ' الشريك الكامل' العائد للولايات المتحدة الاميركية في المفاوضات من خلال تحديد آلياته وأسسه؛ وعلى هذا الشريك ان يكون حيادياً، وان يتحرّك ويتدخل لارغام الاطراف على احترام أسس عملية السلام...» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٤/٢١)؛ وكان الحسيني أوضح «ان المطلب الفلسطيني الذي لا تفاوض عليه ولا تنازل عنه هو التزام اسرائيل بعدم ابعاد فلسطينيين من الاراضي المحتلة في المستقبل، وان تكون الخطوات الاسرائيلية تجاه جدولة اعادة المبعدين ضمن التزام تل ـ أبيب بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩... [و] لا أتصور أنه بامكاننا ان نفاوض حول هذه النقاط أو التنازل عنها، ومطلبنا هذا مبدئي... [و] يصعب على العرب، جميعاً، الذهاب الى المفاوضات دون تحقيق هاتين النقطتين، خاصة ان القرار ٧٩٩ هو قرار صادر عن مجلس الامن الدولي؛ وكما ان المفاوضات بين العرب واسرائيل تقوم، أيضاً، على قرارين صدرا عن مجلس الامن الدولي هما ٢٤٢ و٣٣٨، فإن اصرارنا على الالتزام بتنفيذ القرار ٧٩٩ هو، أيضاً، من أجل التزام اسرائيل بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٩).

وأصرّ الفلسطينيون على عدم الذهاب الى المفاوضات ما لم يتلقوا ضمانات بتحقيق مطالبهم. فقد قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقابلة مع اذاعة «صوت الجبل» اللبنانية: «ان الوفد الفلسطيني لن يذهب الى المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية قبل الحصول على ضمانات، حتى ولو ذهبت بقية الوفود العربية... [ضمانات] بحل قضية المبعدين وموضوع القدس... [فـ] اذا لم يكن هناك حقوق كاملة طبقاً للشرعية الدولية فمعنى ذلك لا حقوق... نحن لسنا بحاجة الى فتات الموائد... [و] هدف اسرائيل هو ايجاد صلح اسرائيلي ـ عربي على حساب الفلسطينيين... [و] أرجو ألا يتمّ ذلك» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٨). وكان في ذلك اشارة الى ما تردّد عن امكان توصل اسرائيل مع سوريا الى اتفاقية سلام؛ وكان وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، قال في القاهرة، ردّاً على مقترحات اسرائيلية تدعو الى عقد سلام سوري ـ اسرائيلي: «ان بلاده مستعدة لدراسة جدية لاقامة سلام شامل مع اسرائيل مقابل انسحاب شامل... [حيث] ان سوريا تطالب بانسحاب شامل من الجولان وجميع الاراضي المحتلة من أجل التوصل الى سلام شامل» (**الخبر**، ١٩٩٣/٣/١٥)؛ لكن القدومي استبعد احتمال «توصل سوريا الى حلّ منفرد مع اسرائيل، موضحاً ان كل الاشاعات تدور من أجل قضم الموقف العربي... [حيث] ان دمشق أكدت له موقفها من التوصل الى حل شامل حسب الاتفاق بين الاطراف العربية» (**الشعب**، ١٩٩٣/٣/١٥)؛ واستبعد الملك المغربي، الحسن الثاني، في خطابه بمناسبة عيد العرش، أي امكانية لسلام دائم في الشرق الاوسط «ما لم يتمّ الاعتراف للفلسطينيين بحقهم في تقرير المصير واقامة دولتهم المتمتّعة بالحرية والسيادة والاستقلال» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٥)،

وأشار الى «انه اذا كان للولايات المتحدة الاميركية دور حاسم في دفع عملية السلام، فإن للعرب دوراً لا يقل أهمية» (**المصدر نفسه**)، ودعا جميع الدول العربية «ان تقدم الدعم لدول المواجهة بلا تحفظ» (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان التصريحات التي صدرت في واشنطن عن المسؤولين الاميركيين بعد مباحثات رئيس الحكومة الاسرائيلية في واشنطن، والتي كان من أبرز عناوينها التأكيد على التحالف الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، وتأكيد الادارة الاميركية على الحفاظ على تفوّق اسرائيل العسكري في المنطقة، والاعلان عن عدم بحث الجانبين قضية المبعدين الفلسطينيين، كان لها الأثر في التحرّكات السياسية العربية والتصريحات التي تبعتها، والتي اتخذت، بعد ذلك، منحى التنسيق في ما بين الاطراف المعنيّة مباشرة بالمفاوضات؛ ففي خطاب للرئيس السوري، حافظ الاسد، أكد «رفضه عقد محادثات منفردة، مؤكداً، في الوقت عينه، على تسوية مسألة الشرق الاوسط بين العرب والاسرائيليين... بصفة شاملة وتضم جميع الاطراف الفاعلة والمعنيّة» (**السلام**، ١٩٩٣/٣/٢١)؛ كما زار الأسد القاهرة في ١٩٩٣/٣/٢٨، عشية توجّه الرئيس مبارك الى واشنطن، وتردّد انه حمّل مبارك رسالة الى واشنطن؛ وانعكس ذلك كله في مداولات وزراء خارجية دول الطوق الذي عُقد في دمشق يومي ٢٨ و١٩٩٣/٣/٢٩، حيث صدر، في ختامه، بيان مشترك، من بين ما جاء فيه: «اولاً، تؤكد الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام التزامها بهدف اقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ القاضيين بانسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس...؛ ثانياً: تؤكد الاطراف العربية المشاركة تمسّكها بمبدأ شمولية الحل... على جميع الجبهات وبالنسبة لجميع الأطراف؛ ثالثاً: ... ان دور الشريك الكامل يجب ان يكون لدعم الشرعية الدولية والعمل على التنفيذ الأمين، نصاً وروحاً، للأسس والمبادىء والقرارات التي تستند اليها مسيرة السلام؛ رابعاً: ... تؤكد ان مقاومة الاحتلال الاسرائيلي حق مشروع للدفاع عن النفس... ويطالب وزراء الخارجية مجلس الامن الدولي وراعيي المؤتمر والأسرة الدولية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال؛ خامساً: ... وتطالب مجلس الامن الدولي بالزام اسرائيل تنفيذ القرار [٧٩٩]، واعادة جميع المبعدين على الفور، والتعهّد بعدم اللجوء الى سياسة الابعاد مستقبلاً؛ سادساً:... قرر الوزراء ابقاء اجتماعهم التنسيقي مفتوحاً... واستئناف هذا الاجتماع التنسيقي في دمشق في وقت لاحق لاتخاذ القرارات المناسبة» (من نص البيان، في **تشرين**، دمشق، ١٩٩٣/٣/٣٠، ص ١ و١١)؛ وعلّقت صحيفة «تشرين» بالقول: «جاءت زيارة [رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق] رابين، الى الولايات المتحدة الاميركية وما أعقبها من تعهّد بتوطيد الشراكة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية لتثير مزيداً من الشكوك... كل هذه الاسباب وفي مقدمها مسألة المبعدين والوضع المتفجّر في الاراضي المحتلة، دفعت بالوزراء العرب الى عدم البت بقرارهم حول المشاركة في مباحثات الجولة التاسعة، بانتظار الحصول على ايضاحات أميركية واستفسارات حول مفهوم الشريك الكامل والموقف من مسألة المبعدين التي هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٣٠، ص ١). هكذا، بعد ان كان التردّد في اتخاذ قرار المشاركة في الجولة التاسعة مقصوراً على الوفد الفلسطيني عند توجّه الدعوات صار بعد زيارة رابين لواشنطن شاملاً جميع الاطراف العربية المعنيّة؛ فقد أشار وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، الى انه من الصعب اتخاذ القرار بشكل سريع «فهناك كلام حول دور الولايات المتحدة الاميركية كوسيط عادل ومنصف، وفي الوقت عينه هناك كلام عن دور الولايات المتحدة الاميركية كحليف استراتيجي لاسرائيل، وهذا التناقض بحاجة الى توضيح. وهنالك كلام آخر يتعلّق بتنفيذ القرار ٢٤٢ ويقابله كلام آخر بعدم امكانية العودة الى حدود العام ١٩٦٧، وهذا، أيضاً، بحاجة الى توضيح. هنالك كلام حول قضية المبعدين وطريقة عودتهم، وأيضاً هذا الكلام بحاجة الى توضيح... [و] يجب ألاّ ننتقص من قيمة موضوع المبعدين، ولكن يجب ألا نتركه يهيمن على القضية بشكل يطغى على القضية الجوهرية... [بحيث] لا نقبل بأن نفاوض على القرار ٧٩٩ على حساب قضايا جوهرية»

(مـن مقـابـلة مع بويـز في **المـصـدر نفـسـه**، ١٩/٤/١٩٩٣).

ولعبت مصر دوراً في تلطيف الاجـواء وتـأمين الاتصالات على محوري واشنطن وتل ـ أبيب. ففي ختام زيارة الرئيس المصري مبارك لواشنطن، عقد مؤتمراً صحفياً مع الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، الذي قال: «ان المهمـة الفورية أمامنا هي توسيع دائـرة السـلام والاعتـراف بالمبـادىء الكامنة في أساس عملية السلام، أي الارض في مقابل السلام، واحقـاق الحقـوق المشروعـة للشعب الفلسطيني، والأمن لجميع الاطراف؛ السلام الكامل والحقيقي» (**الجـزائـر اليوم**، الجزائر، ٨/٤/١٩٩٣)؛ وتعهّد مبـارك من جهته «بأن يتعاون بجعل العام ١٩٩٣ عام تحقيق تقـدّم بارز في عملية السلام... [وانه] سيرسل مبعوثيه الى القيادتين السورية والفلسطينية لاطلاعهما على نتائج محادثاته في واشنطن، وكشف نيّته في عقد لقاء قريب مع رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق رابـين» (**المصدر نفسه**). وكشف مسؤول اميركي «ان الرئيس المصري عاد واثقاً بأن ما عرض يعتبر هامّاً الى درجة ستجعل الفلسطينيين يشاركون في الجولة المقبلة» (**المصدر نفسه**)؛ وصرّحت مصادر فلسطينية في القاهرة «ان الولايات المتحدة الاميركية ابلغت الى م.ت.ف. موافقتهـا على... مجموعة من الضـمـانـات التي توصلت اليهـا بالاتفـاق مع اسرائيـل... [و] من بينهـا عودة المبعـدين بمجرد اعـلان الفلسـطينيـين عن نيتهم في العـودة الى مفاوضات واشنطن وفق جدول زمني ينتهي في تموز (يوليو) المقبل، والسماح لأكثر من ٥٤ من المبعدين القـدامى بالعـودة... كما تشمل الضمانات اتخاذ خطوات ايجـابيـة عدّة من قبـل اسرائيل في مجال حقـوق الانسـان الفلسـطيني، وانهـاء الحصـار المفـروض من قبل الادارة الاميركية على م.ت.ف. واستئناف الحوار معها في النصف الثاني من العام الحـالي» (**المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٩٣). ودعا وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، الى الاستفادة «من الحمـاس الامـيركي لعمليـة السـلام، ورغبة الادارة الامـيركيـة الحـالية بتحقيق تقدّم حقيقي فيهـا... [فـ] الذهـاب الى مائـدة المحـادثات هو لمصلحة الجانب الذي فقد حقه وأرضه» (**تشرين**، ١٠/٤/١٩٩٣). وبعـد لقـاء مبـارك ـ عرفات في القـاهـرة، ولقـاء مبـارك ـ رابين في الاسماعيلية، قال الرئيس مبارك: «ان حظوظ استئناف المفاوضات تبقى كثيرة وسيتمّ الاتفاق على ذلك... خلال اجتماع وزراء خارجـيـة دول الطوق يومـي ١٦ و١٧/٤/١٩٩٣» (**الشعب**، ١٥/٤/١٩٩٣).

وانعقد اجتماع وزراء دول الطوق في دمشق في ١٦/٤/١٩٩٣، وبعـد مداولات استغرقت يومين، عقد وزراء الخارجية مؤتمراً صحافياً مشتركاً، قال فيـه الوزيـر الشرع: «نحن في سوريا نؤمن بسلام كامل، ونؤمن بأن القرار العربي الموحّد في ما يتعلّق بالسلام أمر هام لتحقيق هذا السلام... صحيح ان الفلسطينيين يعملون في مسارهم مع الاسرائيليين، ونحن في مسارنا، ولكن، في النهاية، لا بدّ ان تكون هناك تسوية شاملة، والتي هي في مصلحة المنطقة والسـلام في العـالم أجمـع» (**تشـريـن**، ١٨/٤/١٩٩٣)؛ كمـا قال القـدومي، في المـؤتمر الصحـافي نفسـه، «ان الوفد الفلسطيني طرح في الاجتمـاع المصـاعب والعقبـات التي يشعـر بها الفلسطينيون، وقد وقف الاخوة موقفاً متضامناً مع الفلسطينيين في ازالة هذه الصعوبات والعقبات... لأننـا، جميعـاً، حريصون كل الحرص على مسيرة السـلام، ولكن، في الوقت نفسـه، حريصـون على الحقـوق الوطنيـة المشروعـة للشعب الفلسطيني» (**المصـدر نفسه**). وفي القاهرة، حيث توجه وزراء خارجيـة دول الطوق للاشتـراك في اجتماع وزراء خارجية دول الجامعة العربية، قال الشرع: «انه لن يستـأنف أي وفـد عربي محـادثـات السـلام مع اسرائيل ما لم يشارك فيها الفلسطينيون» (**الشعب**، ٢٠/٤/١٩٩٣).

وعاد وزراء خارجية دول الطوق من القاهرة الى دمشق لاستكمال أعمال اجتماعهم التنسيقي، على متن طائرة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الذي توجّـه الى اللاذقيـة للاجتماع بالرئيس السوري، حافظ الاسد، وأجريا مداولات دامت ست ساعات؛ وقـال نائب رئيس الوفـد الفلسطيني في مفاوضات السـلام، د. صائب عريقـات: «ان الأسـد جدّد لعـرفـات، خلال لقـائهما، تأكيده استعداد بلاده للبحث عن سلام شامل، ورفضه للاتفاقيات المنفردة مع اسرائيـل... [و] ان الاسـد شجّـع عرفـات لاستئنـاف المفاوضات» (**الخبر**، ٢١/٤/١٩٩٣).

وقالت مصادر فلسطينية حضرت اجتماع الأسد ـ عرفات «ان سوريا كانت تضغط باتجاه المشاركة في الجولة المقبلة من المفاوضات التي تقرر عقدها في ٢٧/٤/١٩٩٣ بدلاً من ٢٠/٤/١٩٩٣ بعد طلب الفلسطينيين التأجيل» (**القدس العربي**، ٢١/٤/١٩٩٣)؛ وعاد عرفات من اللاذقية الى عمان للاجتماع بالوفد الفلسطيني، حيث صرّح «أن الفلسطينيين يحتاجون الى تأكيدات علنية من الولايات المتحدة الاميركية بشأن قضايا أساسية قبل موافقتهم على استئناف المفاوضات» (**المصدر نفسه**)؛ وقال مصدر فلسطيني، ان الرئيس عرفات «سيبلغ الوفد بأن سوريا ذاهبة للمفاوضات، وانها والاطراف العربية الاخرى وافقت على طلب الفلسطينيين تأجيل موعد انعقاد الجولة التاسعة لدعم الفلسطينيين، ولكن اذا لم يذهبوا فإنهم، وحدهم، يتحملون مسؤولية ذلك» (**المصدر نفسه**). وبعد مداولاته مع القيادة الفلسطينية في عمان، عاد عرفات الى دمشق ليشارك في الاجتماع الختامي لوزراء خارجية دول الطوق الذي انتهى باعلان وزير خارجية سوريا للصحافة «عن اتفاق الاطراف المعنية بعملية السلام بالموافقة على المشاركة في الجولة التاسعة من مفاوضات السلام» (**الشعب**، ٢٢/٤/١٩٩٣)؛ وقال الشرع: «ان هذا الاتفاق جاء نتيجة الارادة البادية لكل الاطراف العربية باعطاء فرصة أخرى للجهود المبذولة من أجل اقرار السلام العادل والشامل [في] ضوء التزام الولايات المتحدة الاميركية بالقيام بدور الشريك الكامل» (**المصدر نفسه**). وقد وجه الرئيس الفلسطيني رسالة صوتية، بُثّت بصوته في باحة جامع الازهر في غزة يوم ٢٤/٤/١٩٩٣، وممّا جاء فيها: «ان المجلس الوطني الفلسطيني قرّر، بالرغم من الظروف الصعبة والشروط المجحفة، ان نتواجد على طاولة المفاوضات التي يحاول اعداؤنا الاسرائيليون وغيرهم ان يغيّبونا عنها... [فـ] مَنْ يتواجد على الخريطة السياسية اليوم يتواجد غداً على الخريطة الجغرافية... [و] نحن ذهبنا الى هذه المفاوضات ونحن نعلم أنها ليست مفاوضات سهلة، نعم نحن نذهب الى المفاوضات مثلما ذهب الفيتناميون ومثلما ذهب الجزائريون» (**الجزائر اليوم**، ٢٦/٤/١٩٩٣).

وعشية التوجّه للمشاركة في الجولة التاسعة من مفاوضات السلام، قال الرئيس اللبناني، الياس الهراوي، ان «الجولة التاسعة من المفاوضات هي الفصل الحاسم التي تظهر نوايا اسرائيل بالنسبة للسلام في المنطقة، وقد تكون المفاوضات الاخيرة» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩٩٣)؛ وقال وزير الخارجية الاردني، انه يأمل في ان تكون الجولة الحالية أكثر جدية، «وان يحصل العرب على ما يريدون... [فـ] الموافقة العربية على استئناف المشاركة في المفاوضات مردّه الى ان الولايات المتحدة الاميركية قدّمت وعوداً والتزمت بتعهدات للعرب والفلسطينيين» (**الخبر**، ٢٨/٤/١٩٩٣)؛ وقال الحسيني، الذي سيشارك، لأول مرة، كعضو رسمي في الوفد المفاوض، ان الوفد الفلسطيني في المحادثات الثنائية «لن يخسر شيئاً من الذهاب الى واشنطن بعد ان سمع الوفد تأكيدات من الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام ومن الاميركيين بأن هناك مرحلة جديدة... والوفد الفلسطيني ذاهب الى واشنطن لجس النبض، وأنه سيحدد موقفه بعد ان يسمع من الجانب الاسرائيلي ماذا لديه» (**السلام**، ٢٧/٤/١٩٩٣)؛ وأوضح رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، ان السبب الذي أدّى الى موافقة القيادة الفلسطينية على استئناف المفاوضات هو «الحفاظ على وحدة الموقف العربي... [و] اذا لم تكن هناك استجابة حقيقية للمطالب الفلسطينية، فستكون هناك عودة الى تعليق المفاوضات حتى تكتسب عملية التفاوض مصداقية حقيقية» (**الشعب**، ٢٤/٤/١٩٩٣)؛ وأعلن نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام: «ان الجولة التاسعة من مفاوضات السلام هي اختبار لكل من الادارة الاميركية وللاسرائيليين» (**السلام**، ٢٩/٤/١٩٩٣). وأضاف «ان الهدف هو الوصول الى سلام عادل وشامل، وبالتالي يجب اعطاء فرصة لهذه الجولة في اطار تحقيق هذا الهدف» (**الخبر**، ٢٩/٤/١٩٩٣).

أحمد شاهين

التحرك الاميركي: خيبة أمل أم تقدم في الجوهر؟

في سياق الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، دخلت الادارة الاميركية الجديدة أول اختبار فعلي لها في معالجتها لأعقد ملفات الشرق الاوسط، وكذلك أعطت دليلاً ملموساً على احتلال عملية السلام في المنطقة أولوية متقدّمة على جدول أعمال السياسة الخارجية الاميركية.

لقد اتضح اهتمام الادارة الاميركية، جلياً، في ابلاغها الى أطراف المفاوضات الثنائية انها على استعداد للقيام بدور «الشريك الكامل»، وفي رغبتها الفعلية في تذليل العقبات من أمام العملية السلمية، وتالياً في ايصالها الى نهاية ايجابية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٤/١٩٩٣).

على هذا الأساس، كثّفت الادارة الاميركية حوارها مع الجانب الفلسطيني بغية «استيعاب» رفضه، والبحث معه عن صيغة لحل قضية عودته الى طاولة المفاوضات، في إطار «صفقة»، تنطوي على تعهدات والتزامات من جانب اسرائيل الى الولايات المتحدة الاميركية، ثمّ من الجانب الاميركي الى الجانب الفلسطيني.

من جهته، سعى الوفد الفلسطيني في محادثاته مع المسؤولين الاميركيين الى استكمال المباحثات حول الصيغ النهائية لعدد من المطالب، لعلّ أهمها:

«أولاً ـ تسوية مسألة عودة نحو ٤٠٠ فلسطيني ابعدوا الى لبنان، اضافة الى مسألة المبعدين منذ احتلال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧.

«ثانياً ـ تعهد اسرائيل بعدم اللجوء الى اجراء ابعاد الفلسطينيين من الارض المحتلة.

«ثالثاً ـ ارغام اسرائيل على احترام حقوق الانسان في الارض الفلسطينية المحتلة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم السلطات المحتلة بحماية المدنيين. وفي حال اخلال اسرائيل بذلك يجب محاسبتها.

«رابعاً ـ على اسرائيل ان تؤكد التزامها بأسس عملية السلام ومرجعيتها.

«خامساً ـ مراجعة التمثيل الفلسطيني الى مفاوضات السلام الذي يتعيّن ان يشمل، أيضاً، فلسطينيين من القدس الشرقية المحتلة ومن الشتات.

«سادساً ـ تحديد ملموس لدور «الشريك الكامل» من خلال توضيح آلياته وأسسه. وعلى هذا الشريك ان يكون حيادياً، وفي الوقت عينه ان يتحرك ويتدخل لارغام الاطراف على احترام أسس عملية السلام والامتناع عن اتخاذ اجراءات من شأنها عرقلة التسوية النهائية، مثل الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢١/٤/١٩٩٣).

وبالطبع، لم يرفض الجانب الاميركي المطالب الفلسطينية، ولكنه استمر في التشديد على القول ان «الكرة هي، الآن، في الملعب الفلسطيني»، وانه لن يضغط على الحكومة الاسرائيلية للتفاوض، مجدداً، حول قضية المبعدين الفلسطينيين، «فاذا أراد الاسرائيليون فتح المفاوضات من جديد وتقديم المزيد من الضمانات، فالامر يعود، بالدرجة الاساس، لهم» (**الحياة**، لندن، ٦/٤/١٩٩٣). بل أكثر من ذلك، رأى وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ان الخطوة المقبلة المطلوبة من الفلسطينيين والدول الأخرى المعنيّة بعملية السلام هي الموافقة على الحضور الى واشنطن لاستئناف المفاوضات. وشدّد على انه اذا تمّت الموافقة على استئناف المفاوضات «ستلي ذلك مسائل ايجابية... وستحصل أمور جيدة» (**المصدر نفسه**، ٨/٤/١٩٩٣).

ان هذا التشديد على الطرف الفلسطيني في الحضور، كان نوعاً من الضغط عليه لكي يستمر

في البحث عن مخارج. الّا ان الجانب الاميركي سعى، في المقابل، الى تأمين عدد من المطالب الفلسطينية، من بينها: اولاً، الاستعداد لحل قضية المبعدين الفلسطينيين الى لبنان على مراحل ولاتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، من غير ان تسبق تنفيذ هذا الشرط الموافقة الفلسطينية على الاشتراك في الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية، والاعلان، بطريقة أو بأخرى، ان الابعاد ليس سياسة رسمية وثابتة عند اسرائيل، وينطوي، ضمناً، على نوع من التعهد بعدم اللجوء اليه مستقبلاً (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٠ ـ ١١/٤/١٩٩٣). ثانياً، استمرار التزام الولايات المتحدة الاميركية القرارين الصادرين عن مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبارهما المرجعية الاساسية لمؤتمر السلام ولمفاوضات السلام، وسعيها الى استمرار التزام اسرائيل بهذين القرارين (**المصدر نفسه**). ثالثاً، مبادرة اسرائيل بالنظر في عمليات ابعاد فردية قديمة وعودة بعض الذين استهدفتهم الى وطنهم. رابعاً، الحصول على موافقة اسرائيل قبول فيصل الحسيني عضواً أصيلاً في الوفد الفلسطيني المفاوض. وأخيراً، ممارسة دور أكبر في المفاوضات من دون ان يعني ذلك دخول الجانب الاميركي قاعة المفاوضات. وفي هذا الخصوص، أكد مسؤول اميركي «ان الادارة تستطيع ان تؤدي دوراً نشطاً من خارج القاعة». وأوضح ان الجانب الاميركي سيساعد الاطراف من خلال «طرح الافكار وتوضيح المواقف وانتقاد الاقتراحات التي تطرحها [الاطراف] وتقويم الاقتراحات التوفيقية». وأضاف، ان الادارة الاميركية لا ترغب في أداء دور «الوسيط»، بمعنى أداء دور مكوكي بين الاطراف، لأن المطلوب «مفاوضات مباشرة ووجهاً لوجه» بينهما. وأوضح ان تصدّر الادارة لدور «الوسيط النزيه» في مصارحة الجانبين بما تعتقد أنه الحل الوسط، علماً بأن واشنطن لا ترغب في تقديم موقف خاص بها، بل نقد مواقف الاطراف ومحاولة تعديلها بصورة تؤمن موافقة الجميع عليها (**الحياة**، ١٤/٤/١٩٩٣).

تجلّى التصوّر الاميركي لدور «الشريك الكامل»، بصورة أوضح، في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الاميركية، بعد ان استكملت المباحثات التمهيدية مع أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي بشأن عقد الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية، وجاء فيه: «ان الجانب الاميركي شرح تصوّره لدور ' الشريك الكامل' الجديد الذي تنوي الادارة أداؤه، وستمارس دوراً أكثر نشاطاً كوسيط نزيه». الّا ان البيان لاحظ، ان «المفاوضات المباشرة هي الأداة الرئيسة للتعاطي مع كل الاطراف»، لافتاً النظر الى ان الادارة «تعتقد بأن سلسلة المشاورات التي أجرتها وضعت أساساً للتعاطي الجدي مع القضايا الجوهرية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٤/١٩٩٣).

وفي السياق عينه، رأى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، ان ثمة فرقاً بين الدور الذي تلعبه الادارة الاميركية الحالية والدور الذي لعبته ادارة الرئيس السابق، جورج بوش، لجهة ان الجانب الاميركي يعمل مع الاطراف بشكل أكثر مباشرة من الماضي في كل المجالات، باستثناء الجلوس معها الى طاولة المفاوضات، و«نحن مستعدون لعمل ذلك اذا وافق الطرفان على دعوتنا». وأضاف، ان دور الشريك الاميركي الكامل يتعدى مجرد الكلام ليشمل العمل من اجل تضييق الفجوات الجوهرية في مواقف الاطراف المتنازعة، بما في ذلك «تقديم أفكار متى كان ذلك ملائماً» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٤/١٩٩٣).

وبعد انتهاء الجولة التاسعة، أعلن جيرجيان ان بلاده زادت من دورها كشريك كامل في عملية السلام، و«عملنا، بنشاط وبشكل مستمر، مع مختلف الاطراف لتحديد المشاكل المطروحة ولايجاد أرضية مشتركة تؤدي الى تحقيق تقدم». وأكد ان واشنطن قدّمت، للمرة الاولى، اقتراحات توفيقية لسدّ الفجوات بين الموقفين الفلسطيني والاسرائيلي، وان الورقة التي عرضتها قد تؤدي الى بيان مشترك للطرفين حول ما تمّ تحقيقه من انجازات، خلال الاسابيع الثلاثة الماضية. ولاحظ حصول تطوّرات هامّة في المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، أبرزها:

اولاً ـ تشكيل مجموعات عمل للبحث في شؤون الارض والمياه والترتيبات المؤقتة وحقوق الانسان.

ثانياً ـ تبادل الجانبين مسودتين لاعلان مبادىء وصفها بأنهما كانتا شاملتين في اهدافهما وفي معالجتهما للمسائل، وأبرزها الانتخابات

وترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة والأمن، وقال: «ان هذا العمل يشكّل، في نظرنا، أساساً هاماً لتقدم في المستقبل».

ثالثاً ـ اتفاق الجانبين على البحث، جدياً، في مسودة قدمتها الادارة الاميركية حول اعلان مشترك يتضمن العناصر الاساسية في المسودتين المطروحتين. ولاحظ بروز تطوّر في مواقف الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، وظهور «عناصر مشتركة لموقفيهما بالنسبة الى المسائل الرئيسة (الحياة، ١٥/٥/١٩٩٣).

وأشار جيرجيان الى انه على الرغم من عدم ارتياح الجانب الفلسطيني لعدم تحقيق تحسّن على أرض الواقع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعلى الرغم من خفض عدد المشاركة في المفاوضات الثنائية، والتوقف عن حضور جلسات اللجان، فان الجانب الفلسطيني بقي معنياً ومهتماً بعملية التفاوض. وأشار الى ان بلاده بحثت مع الاسرائيليين والفلسطينيين في ورقتها التوفيقية على الرغم من امتناع الجانب الفلسطيني عن حضور الاجتماع الثلاثي المقترح.

ما هو مضمون الورقة الاميركية المقترحة؟ لقد عالجت الصيغة الاميركية المقترحة المرحلة الانتقالية والوضع النهائي للارض المحتلة وربطت ببعضهما. وجاء فيها: «ان الطرفين [الفلسطيني والاسرائيلي] يلتقيان على ان الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه في شأن الوضع النهائي سيتمثل في تنفيذ قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وان الطرفين يوافقان على ان هذه العملية واحدة، وان مرحلتيها مترابطتان في الاطار الزمني المتفق عليه. كما أنهما يوافقان على ان نتيجة المفاوضات في شأن الوضع النهائي يجب ألّا تتعرض لأي ضرر نتيجة اتفاقيات تمّ التوصل اليها خلال الفترة الانتقالية». كما أنها شرحت تفاصيل المرحلة الانتقالية من الحكومة الذاتية الى الانتخابات الى اضطلاع السلطة الفلسطينية بالسلطات التنفيذية والقضائية والاشتراعية، وأكدت موافقة الطرفين على اعتبار الاراضي «وحدة في حدّ ذاتها»، وان المفاوضات «في شأن قضية الارض، خلال الفترة الانتقالية، ستتمّ من دون الحاق ضرر بوحدة الاراضي» (انظر باب وثائق، ص ١٦١ ـ ١٦٢).

غير ان الجانب الفلسطيني سارع في اعلان رفضه للورقة الاميركية، لعدم وصفها «الاراضي» بأنها أراضٍ محتلة واقعة تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلي، اضافة الى الضعف في تحديد السلطة الجغرافية للحكومة الذاتية الانتقالية وطبيعة سلطاتها (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٥ ـ ١٦/٥/١٩٩٣).

على هذا الاساس، اعترف وزير الخارجية الاميركية، كريستوفر، وبصورة غير مباشرة، بأن الجهود الاميركية لم تؤد الى النتيجة المطلوبة. وشدّد كريستوفر، الذي كان يتحدث في حضور لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، على «ان الولايات المتحدة الاميركية غير قادرة على المضي» في طريق السلام بمفردها. وان واشنطن مستعدة لتقديم المساعدة اذا رغبت الاطراف بها. وأكد ان الادارة الاميركية مستعدة لأداء دورها اذا أبدت الاطراف المعنيّة رغبة في ان تلعب دورها، أيضاً؛ «اذ ليس في استطاعتنا ان نطلب السلام أكثر منهم، وعليهم ان يطلبوا السلام، أيضاً» (الحياة، ١٩/٥/١٩٩٣). وقدّم كريستوفر تقويماً لمجرى الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية، وقال ان الاطراف تمكّنت من تحقيق بعض التقدّم في الحد من خلافاتها «وكان لديها في الولايات المتحدة الاميركية شريك كامل، مستعد لمساعدتها في جهودها». لكن الوزير الاميركي أعرب عن شكوكه في احتمال نجاح العملية اذا ما استمرت على النمط الراهن، وقال: «ان هذا النوع من المشاركة الفعلية غير كافٍ لتحقيق تقدّم ناهيك عن التوصل الى اتفاقيات»، واعتبر ان على الاطراف ان تنظر الى المفاوضات كعملية أخذ ورد والمشاركة على أسس تهدف التقريب في ما بينها بدل محافظة كل طرف على مواقفه التقليدية، كما عليها ان تأخذ، في الاعتبار، حاجات كل منها». وأعرب كريستوفر عن الأمل بأن يعتبر كل طرف المفاوضات وسيلة لمد اليد الى الطرف الآخر «وعلى كل الاطراف ان تعي ان المفاوضات، هنا، في واشنطن لا تدور في فراغ»، وان المطلوب مد اليد «عبر الدبلوماسية العلنية واتخاذ خطوات على الارض لخفض احتمالات المواجهة، واطلاق اشارات الى الرأي العام في شأن أهمية المفاوضات. فكل هذه مسائل ضرورية لقيام مناخ يمكن من خلاله تحقيق عمل جدي» (المصدر نفسه). ووصف المسار

الفلسطيني ـ الاسرائيلي بأنه الأصعب بين كل المسارات الأخرى. وقال ان الورقة التي قدمتها الادارة الى الجانبين لم تكن بياناً عن السياسة الاميركية، بل كانت تهدف الى «تقديم تقويم للتقدم الجوهري الذي حققه الطرفان خلال الاسابيع الثلاثة الماضية» (المصدر نفسه).

من جهته، دافع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جيرجيان، عن موقف بلاده في الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية، وقال، ان بلاده أظهرت قدرتها على لعب دور الشريك الكامل، ورغبتها السياسية وتصميمها على ذلك. وأكد ان واشنطن لعبت، للمرة الاولى، دوراً أكثر نشاطاً، وتابعت عملية التفاوض بين مختلف الاطراف عن كثب. ودعت الى اجتماع ثلاثي يضمها والفلسطينيين والاسرائيليين، وقدّمت مسودة ورقة بيان مشترك. وقال ان المطلوب من جميع الاطراف بذل المزيد من الجهود لاستمرار المفاوضات بهدف سدّ الفجوات في المواقف، كي تتمكّن الادارة الاميركية من القيام بواجباتها، ولعب دور الوسيط، وتقديم الافكار والمقترحات التوفيقية. وأضاف، «في استطاعتنا بناء جسر فوق نهر حتى لو كان كبيراً، لكننا لا نستطيع بناء جسر فوق المحيط» (المصدر نفسه، ٢٢/٥/١٩٩٣).

وشدّد جيرجيان على القول، ان مسودة البيان المشترك الاميركية لا تمثّل الموقف الاميركي، وان «ما حاولنا القيام به هو تقديم مجرى المفاوضات حول الجوهر، ودرس الورقتين، الاسرائيلية والفلسطينية، [حول مشروع اعلان مبادىء]، ومحاولة جمع نقاط التقارب وتسجيل التقدّم الجوهري الذي تحقق، وتحديد النقاط المطلوب بذل المزيد من الجهود في شأنها. وكرّر كلام وزير الخارجية الاميركية بأن واشنطن مستعدة للقيام بدورها اذا قامت الاطراف بدورها، أيضاً، «اذ لا نستطيع ان نطلب السلام أكثر منها». ودعا الجميع الى اغتنام «الفرصة التاريخية» المتوفّرة، حالياً، لتحقيق التقدّم الملموس هذا العام (المصدر نفسه).

د. نبيل حيدري

تفاوض عبر الحرب

بلغ العنف أخيراً ذروته نتيجة تقابل اتجاهين يتناميان منذ شهور عدة. تمثّل الاول بالتطوّر المستمر لحالة الحرب التكتيكية في داخل الارض المحتلة، التي شهدت محاولات اسرائيلية متكررة لاستعادة زمام السيطرة الميدانية، من خلال نشاط الوحدات الخاصة وجهاز «شين بيت» (الامن العام)، وعبر فرض العقوبات الجماعية؛ وردّاً فلسطينياً متزايداً، جاء على شكل عمليات صدامية مسلّحة آخذة في التطوّر نحو حرب عصابات حقيقية. وتمثّل الثاني في محاولة غير طرف التأثير، بواسطة العنف، في مجرى العملية التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، اثر تجميد المفاوضات الثنائية نتيجة ابعاد حوالى ٤٠٠ مواطن في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢. اذ عمدت حكومة اسحق رابين الى زيادة الضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك على أعضاء الفريق المفاوض لحمل الجميع على العودة الى واشنطن دون الحصول على تراجع اسرائيلي في شأن المبعدين وحقوق الانسان وشروط التفاوض. وسعت، كذلك، بالمعيار ذاته، الى اضعاف نفوذ ومصداقية القيادة الفلسطينية والوفد المفاوض من خلال التأثير في الرأي العام الفلسطيني ودفعه نحو اليأس في ظل غياب نتائج ايجابية ملموسة للمفاوضات. بينما نشطت الجهات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام، وخصوصاً حركة «حماس»، التي رأت في جريمة الابعاد فرصة لتحقيق مكاسب سياسية، وتقوية زعامتها في الساحة الفلسطينية، وزيادة عملياتها المسلّحة بهدف منع استئناف المفاوضات واحراج قيادة م.ت.ف. وكسب نفوذ أكثر على مستوى الشارع العام.

الأكثر دموية

ظهرت المؤشرات على تفجّر الوضع منذ النصف الثاني من شباط (فبراير) ١٩٩٣؛ فقد سقط في خلال تلك الفترة تسعة شهداء فلسطينيين، ونُفّذت سبع عمليات مسلّحة وهجمات فردية أودت بحياة اسرائيليَيْن اثنين. وطبقاً لمصادر فلسطينية بلغ مجموع الاصابات على امتداد الشهر ٢٥ شهيداً و٣٨٧ جريحاً أصيبوا بطلقات حيّة أو معدنية، بالاضافة الى عدد أكبر من الجرحى أصيبوا نتيجة الضرب أو الاختناق أو الصدم أو الرصاص المطاطي (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٤/٣/١٩٩٣). أمّا العمليات المسلّحة العنيفة، فشملت قتل اسرائيلي بالرصاص، في ١٦ شباط (فبراير)، تبيّن انه يعمل حارساً لشركة كابلات في تل ـ أبيب، وقد أعلنت حركة «فتح» مسؤوليتها عن العملية؛ كما شملت طعن ضابط في القدس في ٢٦ الشهر ذاته على يد شاب تمكّن من الفرار. بينما ادّعت مستوطِنة ان ابنتها قُتلت بحادث سيارة بعد رشقها بالحجارة في منطقة كريات أربع، في ٢٤ منه (**القدس العربي**، لندن، ١٧ و٢٧ ـ ٢٨/٢/١٩٩٣).

الّا ان الوقائع هذه لم تكن سوى مقدّمات لمسلسل العنف الذي تصاعد لاحقاً. فقد هاجم شاب من غزة المارة بسكين في أحد شوارع تل ـ أبيب، في الاول من آذار (مارس)، وقتل اثنين وجرح ثمانية آخرين، قبل ان يتمكّن اسرائيليون من الامساك به واشباعه ضرباً. وقد صرّح نائب مفتش عام الشرطة الاسرائيلية يعقوب ران، لاحقاً، بأن المهاجم كان غاضباً بسبب فشله في الحصول على عمل، فيما أكدت منظمة «الجهاد الاسلامي» (جناح فتحي الشقاقي) مسؤوليتها عن الحادث. ونفت الرواية الاسرائيلية (**الحياة**، لندن، ٢/٣/١٩٩٣). بعد يوم واحد فقط أعلن عن مقتل اسرائيلي آخر ضلّ طريقه داخل مخيم رفح الذي دخله بسيارته خطأ، ممّا عرّضه الى الرجم بالحجارة واطلاق الرصاص. وقد ردت قوات الاحتلال على الحادث بشنّ حملة دهم وضرب واعتقال شملت مئتي مواطن (**المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٩٣). وفي أعقاب قيام امرأة

فلسطينية بطعن حارس اسرائيلي في القدس الشرقية في الثالث من الشهر، واصابته بجروح، هدّد أحد مسؤولي المستوطنين ويدعى تسفي هيندل بأن أتباعه سيطلقون النار على الفلسطينيين «حتى لو لم تكن حياتهم مهدّدة» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٤). وبتاريخ ٤ آذار (مارس) تعرّض طالب للطعن في القدس القديمة بينما قام عامل فلسطيني بطعن وقتل مستوطن في غان اور (قرب غزة) في ٨ الشهر، وفي الحالتين تمكّن المهاجمان من الفرار. وتسارعت الاحداث بعد ذلك، اذ أصيب جندي بجروح طعناً في الناصرة، في ١٠ منه، وأصيب مستوطن على يد عامل في رحوبوت، في ١١ منه، غير ان الحادث الذي كان أكثر إثارة وقع يوم ١٢ آذار (مارس) حيث عُثر على جثتين واحدة لامرأة اسرائيلية كانت تنقل عمالاً في شاحنة صغيرة قرب خان يونس، وأخرى لجندي كان قد اختفى قبل خمسة أيام في الطريق ما بين تل ـ هاشومير والقدس. وقد تبنّت مجموعة «صقور فتح» العملية الاولى، فيما أكدت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة مسؤوليتها عن العملية الثانية، علماً بأن مفتش عام الشرطة الاسرائيلية يعقوب تيرنر اتهم حركة «حماس» بذلك ولكن من دون توفّر أدلة (**الحياة**، ١٣ و١٤ و١٩٩٣/٣/١٦). الى ذلك أصيب اسرائيلي شاب بطعنات عند حاجز ايرز، وتمكّن مهاجمه من الاختفاء، فيما تعرّض جنديان الى اطلاق نار من مكمن نصب بالقرب من الخليل، وتبنّى العملية فريق منشق عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مقره دمشق (**المصدر نفسه**، ١٤ و١٩٩٣/٣/١٦).

أدّت هذه الاحداث الى ظهور تأثيرات معنوية وسياسية مباشرة وحادة في اسرائيل. وجاءت ردّة الفعل الاولى من مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، الذي طالب بتجنيد ألفين الى ثلاثة آلاف شرطي اضافي من أجل منع وقوع حوادث طعن، و«ضمان الامن في المناطق المحتلة». ودعا تيرنر الاسرائيليين الى الدفاع عن أنفسهم «في إطار احترام القانون» (**القدس العربي**، ١٣ ـ ١٩٩٣/٣/١٤). وعاد في اليوم التالي وأعلن عن وضع الشرطة في حالة تأهب لأسابيع عدة؛ واتخاذ تدابير مراقبة مشدّدة، خصوصاً على الطرق الرئيسة التي يسلكها العمال الفلسطينيون عبر «الخط الاخضر» وداخل اسرائيل (**الحياة**، ١٩٩٣/٣/١٤). وقد أوعزت الشرطة في ١٤ الشهر الى الجمهور الاسرائيلي، بحمل السلاح الفردي المرخّص. ويبلغ عدد الذين يمتلكون أسلحة مرخصة ثلاثمئة ألفاً، حذّرتهم الشرطة من التحرّك أو الخروج دون أسلحتهم (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٥). وأوضح المفوض، اريئيل عاميت، بأن من شأن هذه الاجراءات «تعزيز الامن في المدن وتفادي وقوع اعتداءات»، بينما أقر انه «يصعب جداً توقيف فلسطيني يأتي للعمل ويقرر قتل يهودي ما (**المصدر نفسه**).

جاءت هذه التطوّرات وردود الفعل في إطار سلسلة من الوقائع التي تطورت الى هزة جديدة وقعت بتاريخ ١٥ آذار (مارس)، حين قتل اثنان من المستوطنين قرب مستوطنة «عيله» (منطقة نابلس) نتيجة صدمهما بسيارة كان يقودها شاب فلسطيني فرّ الى داخل المدينة، وما لبث ان اعتقل لاحقاً (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٦). كما هاجم ناشط آخر اسرائيلياً وطعنه، قبل الفرار، في بيت شيمش، بينما تمّ اعتقال أحد أعضاء مجموعة «النسر الاحمر» التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اثر قيامه بطعن مهاجر جديد في العفولة، وقد وقعت الحوادث الثلاثة في يوم واحد. وفي المقابل، اطلق مستوطن النار في مستوطنة كاتسرين على مواطن سوري من الجولان المحتلة وجرحه ظناً منه انه يتعرّض الى الهجوم. وتصادف ذلك مع صدور قرار عن نائب وزير الدفاع، غور، باحاطة مستوطنات غزة (وقطاع قطيف) بسياج كهربائي لمنع التسلل اليها (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٦). وفي اليوم التالي، أعلن وزير الشرطة، موشيه شاحال، انه يدرس امكانية تحويل المجنّدين الجدد الى الشرطة بدلاً من الجيش، وذلك لزيادة أعدادها. وقد اجتمع المفتش العام تيرنر مع كبار ضباط الشرطة لدرس سبل تنفيذ ذلك، كما ألغوا جميع الاجازات، وأمروا بزيادة فترة عمل الدوريات الى ١٢ ساعة، وبدعم أمن الطرق والمستوطنات على طول «الخط الاخضر» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/١٧).

في ١٧ آذار (مارس) عادت الانظار واتّجهت نحو قطاع غزة في أعقاب اعلان نائب رئيس الاركان، اللواء امنون شاحاك، عن مشروع لوضع أبواب ممغنطة عند معابر القطاع لتسهيل عملية

الكشف عن السكاكين. وذكر شاحاك انه سيتم تزويد الافراد بمعدّات مشابهة لكشف المعادن والاجسام الحادة (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٩٣).

وقد مهّد هذا الاحتياط لظهور خلاف بين الشرطة والجيش بخصوص سبل مواجهة التحدي الامني، وخاصة بعد تصاعد الهجمات الفلسطينية في الفترة من ٢٠ ـ ٢٢ آذار (مارس). اذ أطلق مسلّحون النار على دورية اسرائيلية قرب مستوطنة اريئيل، في ٢٠ الشهر، فقتلوا جندياً وجرحوا اثنين، فسارع كل من «حزب الله ـ فلسطين» وحركة «حماس» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) كل من جانبه، الى اعلان مسؤوليته (**الحياة**، ٢٢/٣/١٩٩٣). كما قتل جندي آخر في مكمن نصب في مخيم جباليا في اليوم عينه، وأصيب آخر بجروح بالرصاص في خان يونس ونجت مجنّدة من محاولة طعن في العفولة، في ٢١ الشهر. وقام فلسطيني بطعن خمسة طلاب وناظر مدرسة في باحة مدرسة دينية في حي تلبيوت في القدس الغربية، في ٢٢ منه، ممّا رفع حدة الانفعال لدى الحكومة والجمهور الاسرائيليين. وعكس استفتاء للرأي الاجواء السائدة بوضوح وأظهر ان ٨٢ بالمئة من الاسرائيليين، من أصل عينة عددها ١٣ ألف شخص، يؤيدون اعدام الفلسطينيين الذين يقتلون اسرائيليين، حتى قبل وقوع الموجة الاخيرة من العمليات. كما انعكست هذه الاجواء في الانتشار الكثيف لآلاف أفراد الشرطة والجيش و«حرس الحدود» حول القدس وداخلها لمواكبة آخر صلاة جمعة من شهر رمضان (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٩٣؛ **والقدس العربي**، ٢٠ ـ ٢١/٣/١٩٩٣).

وسط هذه الاحداث المتسارعة، أوعز قائد المنطقة الجنوبية اللواء، متان فلنائي، الى ضباطه بأنه «اذا كان لديكم شك لا تحتاروا، أطلقوا النار دون تردد». واعتبر الضباط ان التعليمات تلك أعطتهم حرية اطلاق النار على السيارات المشبوهة التي تهرب من حواجز التفتيش (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٩٣). بالمقابل، اشتكى مفتش عام الشرطة ان الجيش لا ينجح في منع ادخال السكاكين وتسلل الممنوعين من قطاع غزة الى اسرائيل، اذ يأتي الآلاف كل يوم بدون إذن وتعتقل الشرطة ١٥٠ ـ ٢٠٠ منهم يومياً (**القدس العربي**، ٢٠ ـ ٢١/٣/١٩٩٣).

في هذه الاثناء، قررت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٢١ آذار (مارس) نشر ثلاثة آلاف شرطي اضافي في الارض المحتلة وعلى «الخط الاخضر»، على ان يتم توفير غالبيتهم من جهاز أمن الطرق، وهم من أصل ١٨ ألف شرطي في اسرائيل (**الحياة**، ٢٢/٣/١٩٩٣). وذلك عدا تطويع ألفي شرطي جديد، وعدا نشاط الحرس المدني البالغ ٤٢ ألف متطوّع أيضاً و٣٥٠ شرطياً نظامياً يقومون بالدوريات المسائية في المدن والبلدات. وأوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين، في ٢٣ منه، ان الحكومة لن تقدر على تحمل العبء الامني وحدها، ووجه نداءاً الى الجمهور الاسرائيلي لتحمل مسؤولياته ومراقبة الاحياء السكنية «لا التذمّر» (**القدس العربي**، ٢٤/٣/١٩٩٣). وتبعه نائبه في وزارة الدفاع، غور، الذي أكد ان وزارة الدفاع سوف توصي بتدريب طلاب المدارس على القتال التلاحمي وربما تجهيزهم بالهراوات (**الحياة**، ٣١/٣/١٩٩٣).

اشتداد المعركة الميدانية

انعكس التصعيد الميداني الاسرائيلي، بوضوح، في حجم عمليات القتل الذي مارسته قوات الاحتلال، حيث استشهد ٤٤ مواطناً في الفترة ما بين منتصف شباط (فبراير) ومنتصف نيسان (ابريل)، ممّا رفع مجموع الشهداء منذ بدء الانتفاضة الى ١٣٢٩. وكان بين الشهداء سبعة قتلهم مستوطنون، وفي احدى الحالات قضى ناشط بعد اعتقاله في مستوطنة سوسيا في ٢٣ آذار (مارس)، اذ أطلق مستوطن عليه النار وهو مكبل اليدين والقدمين (**هآرتس**، ٢٤/٣/١٩٩٣). كما استشهد سجين في ظروف غامضة؛ اذ وجد مشنوقاً في زنزانته في سجن بئر السبع، في ١٦ شباط (فبراير)، أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انه عضو فيها، واتهمت اسرائيل بقتله، بينما قضى أحد قادة «صقور فتح» في خلال استجوابه في سجن عسقلان في ٣ نيسان (ابريل) (**المصدر نفسه**، ١٩/٢ و٤/٤/١٩٩٣). واستشهد شاب، وأصيب آخرون بجروح، بعد ان هاجم الشاب حارساً

في سجن غزة وطعنه في أثناء فترة زيارة، في ٢٥ آذار (مارس)، فردّ الجنود بفتح النار.

غير ان العنف الذي مارسته قوات الاحتلال لم يردع ناشطي الانتفاضة وخلاياها المسلّحة عن مواصلة المجابهة. اذ نفّذ هؤلاء الناشطون ٥٢ عملية هجومية بواسطة الاسلحة النارية والعبوات والقنابل اليدوية والسكاكين في خلال الفترة قيد المراجعة، أدّت مجتمعة الى قتل ١٧ اسرائيلياً. وتوزّعت العمليات الهجومية بين ٢٠ حادثة اطلاق رصاص و٢٤ حادثة طعن أو ضرب بآلات حادة، وثماني حوادث زرع أو القاء عبوات وقنابل. غير ان ضابطاً اسرائيلياً كبيراً أوضح ان قوات الاحتلال باتت تتعرّض لاطلاق نار يومي بعد ان كان معدّل ذلك مرة واحدة في الاسبوع. وأوضح الضابط ان الهجمات النارية زادت من ١٦٨ العام ١٩٩٠ الى ٢٩٧ في العام ١٩٩١ و٥٠٨ في ١٩٩٢، علماً بأنها تراجعت قليلاً لتصل الى ٤٤ في الشهرين الاوليين من العام ١٩٩٣ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٢٨). وأضاف ضابط آخر ان حركة «فتح» مسؤولة عن معظم الهجمات، ولكن عمليات «حماس» أكثر دموية، علماً بأن بعض الاوساط الفلسطينية تشير الى احتمال ان تكون «حماس» قد اكتسبت بعض كوادر «فتح» من ذوي الخبرة والتجربة وهم الذين ينفّذون أكثر عملياتها جرأة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٢٨).

تصادف الاعلان عن هذه الاحصاءات مع موجة من العمليات تمثّلت في طعن جندي في سجن غزة، في ٢٥ آذار (مارس)؛ وقتل أحد أفراد «حرس الحدود» في طولكرم في ٢٧ الشهر، تبيّن لاحقاً انه فلسطيني متطوّع من أرض ١٩٤٨؛ وقتل مستوطن طعناً في مزرعته في نيسانيت (غزة) وجرح آخر في القدس بالطريقة ذاتها في ٢٨ منه؛ وقتل مستوطن آخر طعناً في غديد (غزة)، في ٢٩ منه. لكن العملية التي أثارت القدر الأكبر من الذعر والنقمة في اسرائيل كانت قتل شرطيّين اثنين في اثناء نومهما داخل سيارتهما في الخضيرة، وسرقة سلاحهما. وقع الحادث فجر الثلاثين من الشهر، وقد أكدت كل من حركة «حماس» ومنظمة «الجهاد الاسلامي ـ قوات صلاح الدين» مسؤوليتها عنه (**المصدر نفسه**، ٣/٣١ و١/٤/١٩٩٣).

لم يتأخر الرد الاسرائيلي، اذ جاء على لسان سكرتير الحكومة، الياكيم روبنشتاين، انه تقرر عزل الضفة الفلسطينية تماماً، اعتباراً من منتصف ليل في ٣٠ ـ ٣١ آذار (مارس)، وجاء ذلك بعد يوم واحد من عزل قطاع غزة. وتوقع اللواء فلنائي ان يلحق هذا الاسلوب الضرر بالجميع، اذ «يزيد الغليان داخل وعاء الضغط» على الرغم من ضرورته للفصل بين السكان في الجانبين (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٤/٢).

جاءت هذه الاجراءات في أعقاب اعلان مسؤولين اسرائيليين في مقدمهم رئيس الحكومة، اسحق رابين، عن النية في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الوافدين عبر «الخط الاخضر» (**الحياة**، ١٩٩٣/٣/١٧). كما جاءت بعد تنامي اعتداءات المستوطنين وتزايد تهديداتهم. وكان رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية اللواء ايهود براك، طالب بتاريخ ٣/٩ المستوطنين بضبط النفس وعدم «فرض عدالة ذاتية». جاء ذلك في أعقاب قتل مواطنيْن فلسطينيين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٠). الّا ان المستوطنين أخذوا في تصعيد أنشطتهم، فأوقفوا في أواسط آذار (مارس) استخدامهم ألفين الى ثلاثة آلاف عامل زراعي فلسطيني يعملون في مستوطنات قطاع غزة، بينما أقام آخرون الحواجز ومنعوا تنقل العمال عند مستوطنة عيله، وحرقوا محطة للوقود في اللبن الشرقية، في ١٧ منه (**المصدر نفسه**، ١٥ و١٩٩٣/٣/١٨).

مع فرض الطوق الامني على الارض المحتلة وعزلها أُتيحت الفرصة أمام الجنود الاسرائيليين لمزيد من اطلاق النار وقتل المسلحين الفلسطينيين دون تحذير مسبق، ومن غير ان تتعرّض حياتهم للخطر (**الحياة**، ١٩٩٣/٤/١). ففي أعقاب اجتماع عقده مجلس الوزراء المصغّر، صرّح ضابط كبير بـ «اننا حصلنا على تفويض بالقيام بما هو ضروري لمواجهة الارهاب: ارسال تعزيزات كبيرة، تفتيش كل منزل واعتقال كل محرّض، وتعزيز الحواجز والوحدات الخاصة» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٣١)، في وقت تركّز جانب كبير من الجهد الاسرائيلي على مطاردة الناشطين المطلوبين المسلّحين. وكان رابين أشار الى اعتقال ٤٢

فلسطينياً وقتل ثمانية واستسلام ٤٢ منذ مطلع السنة، بينما أشارت مصادر أمنية الى تمتع المطاردين بما يشبه هيئة أركان وجهاز استخبارات وغير ذلك (**الحياة**، ١٩٩٣/٣/٣؛ **ويديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٣/٢١). وأشار المعلّق العسكري، زئيف شيف، الى ان المسلّحين الفلسطينيين يلقون مساندة كاملة من السكان ويسيطرون على القطاع، وان عددهم قد ارتفع من ٦٠ في نهاية عام ١٩٩٠ الى ١٠٤ في نهاية ١٩٩١، على الرغم من مقتل أو اعتقال أو فرار ١٨٠ (**هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٢٦).

في إطار تشديد حملتها ضد المطاردين شنّت قوات الاحتلال حملات دهم متتالية داخل المخيمات والاحياء، وخصوصاً في قطاع غزة. وكان سبق لها ونشرت حواجز متنقلة ودوريات في أحياء رفح وخان يونس، في ٢٠ آذار (مارس)، وجمعت الرجال بين أعمار ١٤ و٦٠ في باحة مدرسة وألقت القبض على ١٣ من «صقور فتح» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٢٢). وفي أوائل نيسان (ابريل)، تمّت محاصرة ودهم مخيم المغازي ودير البلح (٣/٦)، ومدينة خان يونس ومخيمها (٣/٨)، ومخيم النصيرات (٣/١١)، بينما بلغ عدد الحواجز حوالى مئة حاجز في القطاع في وقت ضاعفت الوحدات الخاصة من نشاطاتها (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٤/٦). الاّ ان الاخطر من ذلك كله كان استمرار لجوء قوات الاحتلال الى قصف المنازل بالصواريخ المضادة للدبابات ونسفها، بعد اخلاء السكان، لمجرد الاعتقاد بأن مطاردين يختبئون بداخلها، وهو النشاط الذي برّره رابين باعتباره نشاطاً «رادعاً» (**الحياة**، ١٩٩٣/٣/٣). وبالفعل، فقد تمّ تدمير سبعة منازل في دير البلح في ٢٠ آذار (مارس)، وثلاثة في رفح في ٢٦ الشهر، وخمسة في منطقة القرارة والنصيرات والشيخ زويد، في ٨ و١١ و١٥ نيسان (ابريل). ونتج عن الحملات الاسرائيلية، حسب مزاعم اسرائيلية، اعتقال ٣٥ ناشطاً من أصل ٢٢٠ مطارداً في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٤/١٤). وكانوا من بين مئات تمّ تجميعهم اثناء حملات الدهم والتفتيش. وقد سبق للواء داني ياتوم، قائد المنطقة الوسطى ان أكد وجود ٩٠ مطارداً في القطاع (٦٠ منهم من «فتح») و١٨٨ في الضفة، في مطلع الشهر، مقارنة بـ ٤٠١ في الضفة في مطلع ١٩٩٢، بينما أوضح مصدر عسكري نجاح ٢٠ مطارداً من «فتح» و«حماس» في الهرب الى مصر في آذار (مارس)، حيث تمّ احتجاز اغلبهم (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٤/٢). وعلى الرغم من النجاحات الجزئية هذه، فقد حذّر رئيس الاركان براك من التفاؤل، اذ توقّع المزيد من العمليات الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٤/٩). وبالفعل، فان الهجمات بالسكاكين قد أصابت سبعة اسرائيليين بين ٣١ آذار (مارس)، و١١ نيسان (ابريل)، بينما انفجرت سيارة ملغومة في أحد شوارع تل ـ أبيب في اليوم عينه، دون التسبّب باصابات.

الى ذلك تمّ الكشف عن خلية تابعة لحركة «فتح» في منطقة الطيبة، في ٢٣ آذار (مارس)، وأخرى تابعة لـ «فتح» في منطقة وادي عارة وام الفحم، في ١٥ نيسان (ابريل) كانت تقوم بتزويد خلايا الارض المحتلة بالاسلحة والمعدات الاسرائيلية المسروقة أو المشتراة سراً (**الحياة**، ٣/٢٤ و١٩٩٣/٤/١٧). كما ألقي القبض على ناشط جريء من مجموعة «الفهد الأسود» التابعة لـ «فتح»، في ٤ آذار (مارس)، كان تسلّل الى داخل معسكر أسرائيلي قرب جنين عشر مرات واختطف خمس بنادق و٢٥٠ قنبلة دخانية وذخائر وألغام ومتفجرات (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٥).

غير ان الامر الحيوي اللافت للنظر كان استمرار الروح الصدامية التي دفعت الناشطين والاهالي الى مواصلة الصدام مع قوات الاحتلال، كما اتضح من سقوط عشرات الجرحى، ولعلّ ذلك يفسّر الاستنتاج الذي توصل اليه زئيف شيف، بأن ما يدور في الضفة والقطاع انما هو «معركة في شأن الشروط المستقبلية للانسحاب» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٤/٢).

د. يزيد صايغ

جولة اختبارية

استؤنفت في السابع والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٩٣ الجولة الثنائية التاسعة بين اسرائيل والاطراف العربية، بعد انقطاع دام أربعة شهور ونيف، وتأجيل موعد انعقاد الجولة اسبوعاً عن الموعد الذي حدّده راعيا المؤتمر. جاء ذلك قبيل اختتام الجولة الثنائية الثامنة أعمالها في واشنطن، في أعقاب قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بابعاد ٤١٥ فلسطينياً من نشطاء حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» الى مرج الزهور في جنوب لبنان، بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٢. وقد تمّ الاتفاق على استئناف المفاوضات بعد ان تعهّدت اسرائيل بتقديم بادرات «حسن نيّة» تجاه الفلسطينيين وضمنت واشنطن تنفيذ هذه التعهدات.

بدأت الجولة التاسعة، التي استمرت ثلاثة أسابيع، بلقاء بين وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ورؤساء الوفود الاسرائيلية والعربية، حيث أكد كريستوفر ان بلاده سوف تقوم بدور «الشريك الكامل» والنشط في عملية السلام؛ ووعد بأن تقدّم الدعم والافكار والاقتراحات المساعدة لسدّ الفجوات بين مواقف الاطراف. ودعا الوزير الاميركي الاطراف المعنيّة الى العمل على توفير الاجواء المناسبة للتوصل الى صيغ تفاهم، واثبات مصداقيتها في تأكيد الرغبة في ايجاد حل للمشاكل، وعدم الاكتفاء بتحديدها أو مناقشتها (**هآرتس**، ٢٨/٤/١٩٩٣). وعلّق كريستوفر آمال كبيرة على امكان تحقيق تقدّم ملموس في المفاوضات في خلال العام الحالي ١٩٩٣، الذي قال انه يوفّر فرصة كبيرة للسلام في الشرق الاوسط. وأضاف: «لقد علّمنا التاريخ ان فرص السلام في الشرق الاوسط نادرة، وفي معظم الاحيان عابرة» (**دافار**، ٢٨/٤/١٩٩٣).

وفي سياق تأكيد ما ذهب اليه كريستوفر قال موظف، رفيع المستوى، في الادارة الاميركية، انه «اذا لم يحصل تقدّم ملموس [في] خلال بضعة أسابيع فقد يتوقف مسار [السلام] ويصبح من الصعب تجديد المفاوضات، [ذلك ان] الوضع في الارض المحتلة سوف يزداد سوءاً» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/٤/١٩٩٣).

من جانبها، أبدت الحكومة الاسرائيلية استعدادها لنقل معظم مهام «الادارة المدنية» الاسرائيلية الى أيدي الفلسطينيين. وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان حكومته «لا تنظر الى ارض اسرائيل الكاملة كهدف، وفي الوقت [عينه] لا نريد العودة الى حدود العام ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**). وفي اشارة ذات مغزى، أعرب مصدر اسرائيلي، رفيع المستوى، عن اعتقاده بضرورة احراز تقدّم، أولاً، على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ومن ثمّ النظر الى ما ينبغي القيام به تجاه سوريا. وقال ان واشنطن وتل ـ أبيب متفقتان على ذلك (**معاريف** ٢٥/٤/١٩٩٣). وذهب وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى ما هو أبعد من ذلك عندما أعلن في حضور موظفي وزارته، بمناسبة تعيين مدير عام جديد لها: «ان كل شيء بات متعلّقاً باسرائيل. وان الكرة أصبحت في ملعبنا... [وانه] ينبغي على اسرائيل ان تقرر ما تفعله في ما يتعلق بالارض [المحتلة] وبقضايا جيرانها». ودعا بيرس الاسرائيليين الى التحرر من عادة السيطرة على الآخرين والتفرغ لقضاياهم الداخلية» (**هآرتس**، ٣٠/٤/١٩٩٣).

وفي أول جلسة للحكومة الاسرائيلية أعقبت استئناف المحادثات الثنائية في واشنطن، قال بيرس «ان الوقت قد حان لابداء الرأي حول ماهية التسوية الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين سوية مع مفاوضات الحكم الذاتي... [واقترح] قيام كونفدرالية سياسية بين اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني في الارض [المحتلة]، واقامة كونفدرالية اقتصادية بين اسرائيل والاردن والمناطق

[المحتلة]» (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٩٣). غير ان رابين عارض طروحات بيرس التي تعني برأيه «قيام دولة فلسطينية مستقلة» (**معاريف**، ٥/٥/١٩٩٣). لأنه من شأن التحدث حول المستقبل النهائي للارض المحتلة نسف المفاوضات، ووضع مسألة القدس على جدول الاعمال. وقال ان «القدس هي العاصمة الموحّدة لاسرائيل وستبقى تحت سيادتنا، والاميركيون يتفهمون ذلك». ورفض رابين، مجدداً، التحاور مع م.ت.ف. لأن ذلك سيؤدي الى بحث الوضع النهائي وحق العودة للاجئين (**المصدر نفسه**).

في ظل هذه الاجواء، انتهى الاسبوع الاول من جولة المحادثات التي بدت وكأنها تلقّت دفعة الى أمام. فقد وافقت اسرائيل على عودة ثلاثين فلسطينياً من المبعدين القدامى منذ العام ١٩٦٧، وسمحت لخبراء من «الشتات» بالمشاركة في المحادثات السياسية، فشارك د. كميل منصور في المفاوضات بصفة مستشار لجنة «مفاهيم ومضامين الحكم الذاتي»؛ ود. احمد الخالدي، مستشاراً لـ «لجنة المصادر المائية والاراضي»، كما وافقت اسرائيل على مشاركة فيصل الحسيني، الذي يحمل هوية سكان القدس، بشكل رسمي، في المحادثات (**دافار**، ٢/٥/١٩٩٣).

في المقابل، وافق الفلسطينيون على إعطاء صفة رسمية للجنتين فرعيتين، هما لجنة «الحكم الذاتي» ولجنة المصادر المائية والاراضي. فيما استجابت اسرائيل لطلب الفلسطينيين تشكيل لجنة ثالثة لحقوق الانسان في الارض المحتلة برئاسة كل من فيصل الحسيني والياكيم روبينشتاين، غير انها رفضت قبول عضوية د. حنان عشراوي في اللجنة لأنها تحمل بطاقة هوية من القدس (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٩٣).

لم تدم أجواء التفاؤل طويلاً، وسرعان ما انحصرت مع تصاعد الخلافات حول المطالب الفلسطينية المتعلقة بادراج موضوع القدس الشرقية على جدول المفاوضات في إطار الحكم الذاتي، واجراء انتخابات لمجلس الحكم الذاتي تحت اشراف دولي، ومنح المجلس المنتخب صلاحيات تشريعية غير محدودة. وقد عارضت اسرائيل هذه المطالب، واقترحت على الفلسطينيين ادارة شؤون المياه في الارض المحتلة بصورة مشتركة، وانشاء مركز معلومات مشترك خاص بالمصادر المائية، ونقل جزء كبير من صلاحيات «الادارة المدنية» الى ايديهم حتى قبل التوصل الى اتفاق كامل بشأن الحكم الذاتي (**يديعوت احرونوت**، ٢/٥/١٩٩٣).

عودة التفاؤل والارتياح

مع بداية الاسبوع الثاني من المفاوضات اقترح الوفد الفلسطيني على نظيره الاسرائيلي مناقشة وصياغة «اعلان مبادىء مشترك» في إطار لجنة شؤون مفاهيم ومضامين الحكم الذاتي. ولم يلق الاقتراح معارضة اسرائيلية، فبدأ الطرفان مناقشة مضمون البيان وعناصره، وتطرّق النقاش الى قضايا مثل تعريف المفاوضات؛ اسم الهيئة التي ستتولّى ادارة الحكم الذاتي؛ عدد أعضائها؛ وموضوع الانتخابات في الارض المحتلة (**هآرتس**، ٥/٥/١٩٩٣). كما اتفق الطرفان في لجنة شؤون المياه والاراضي على ان لا يطالب أي منهما بالسيادة على الارض في خلال المفاوضات، وان يطرح هذا الموضوع للمناقشة في إطار المفاوضات حول التسوية النهائية (**دافار**، ٤/٥/١٩٩٣)، على ان تشكل خلال المرحلة الانتقالية ادارة مشتركة من الطرفين للاشراف على مصادر المياه في الارض المحتلة. وعقّب رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، على هذا الطرح الاسرائيلي قائلاً: «ان ما سمعناه اليوم يشكّل بداية مشجّعة» (**معاريف**، ٥/٥/١٩٩٣).

في ختام الاسبوع الثاني من المحادثات اتفق الفلسطينيون والاسرائيليون على تمديد فترة المحادثات اسبوعاً ثالثاً. وعبّرت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، عن ارتياحها للنتائج التي انتهت اليها المحادثات، وقالت بأن اسرائيل بدأت تتراجع عمّا كانت تعتبره في الماضي محرّماً (**عل همشمار**، ٧/٥/١٩٩٣).

الى ذلك، حصل تقدّم آخر في محادثات لجنة الحكم الذاتي، حيث وافق الطرف الاسرائيلي على اشراف دولي على عملية الانتخابات في الارض المحتلة. واتفق ان تعلن اسرائيل ان الهدف هو اجراء انتخابات لمجلس تنفيذي، بينما

يعلن الفلسطينيون ان الهدف هو انتخاب مجلس فلسطيني، على ان ترد هذه الامور ضمن وثيقة اعلان مبادىء (**عل همشمار**، ٧/٥/١٩٩٣). غير ان هذا التقدّم بمجمله اصطدم بالموقف الفلسطيني من ما أعلنته اسرائيل من بادرات «حسن النيّة» التي اعتبرت غير كافية. وكان الفلسطينيون وخصوصاً في الارض المحتلة يأملون في بادرات أوسع. وقد أدّى عدم تحقيق ذلك الى انتشار خيبة الأمل وتزايد الضغوط على المفاوضين الفلسطينيين واضطر فيصل الحسيني الى تجميد أعمال لجنة حقوق الانسان واجراء مشاورات مع قيادة م.ت.ف. في تونس، مما دفع اسرائيل الى ابداء استعدادها لاعادة ٢٥ مبعداً آخرين من مبعدي «حماس»، بالاضافة الى ١٠١ كان الاتفاق تمّ على اعادتهم بين اسحق رابين ووزير الخارجية الاميركية كريستوفر (**دافار**، ١٧/٥/١٩٩٣).

من الجانب الفلسطيني، اعتبرت هذه خطوة صغيرة، جاءت متأخرة، خاصة وان اسرائيل لم تبد أية مرونة سياسية في المفاوضات. لهذا قرر الفلسطينيون في العاشر من أيار (مايو) تقليص وفدهم الى ثلاثة أعضاء، ووقف العمل في لجان الحكم الذاتي والمياه والارض وحقوق الانسان (**معاريف**، ١٢/٥/١٩٩٣).

ورداً على مسودة اعلان المبادىء المشترك الفلسطينية، قدّم الجانب الاسرائيلي مسودة غير رسمية مماثلة، من تسعة بنود، تضمّنت هدف المفاوضات والعناصر المختلفة للتسوية المرحلية (مجلس الحكم الذاتي وصلاحياته ومسؤولياته). كما أبدى الجانب الاسرائيلي استعداده، من حيث المبدأ، للقبول بمراقبة دولية على الانتخابات في الارض المحتلة، الاّ انه رفض ان يكون ذلك من خلال الامم المتحدة (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٩٣).

أدّى الخلاف بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول مسودة اعلان المبادىء الى تدخل اميركي مباشر جاء في صيغة تقديم مذكرة اميركية في محاولة لتقريب وجهات النظر في القضايا المختلف بشأنها. وطلبت واشنطن من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي التوقيع عليها. الاّ أن الفلسطينيين سارعوا الى اعلان رفضهم لها متهمين اسرائيل بالاطلاع عليها مسبقاً وادخال تعديلات على بعض بنودها فيما لم يطلعوا هم عليها.

أسباب الفشل

استعرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية مسيرة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، وتحدثت باسهاب عن أسباب فشل الجولة التاسعة الاخيرة. فقد رأى بعض المعلّقين ان فشل هذه الجولة يعود الى عوامل عدة أهمها: الاوضاع المعقّدة داخل الساحة الفلسطينية وتصعيد العنف، والأزمة الائتلافية في اسرائيل، بالاضافة الى شعور الفلسطينيين بخيبة أمل كبيرة لتبخّر آمالهم في الحصول على تنازلات اسرائيلية ملموسة (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٥/١٩٩٣). في هذا الصدد قال اللواء (احتياط) شلومو غازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق في الجيش الاسرائيلي، ان الفلسطينيين أقاموا فرضيات خاطئة استندت الى ثلاثة اعتبارات هي: حاجة اسرائيل التي تفوق حاجة الفلسطينيين في التوصل الى اتفاق؛ وجود مشاكل داخلية صعبة لدى الجانب الفلسطيني بحيث يفرض ذلك على اسرائيل اظهار مرونة وتفهم أكثر من السابق، ومساعدة الفلسطينيين بتقديم المزيد من التنازلات؛ الاعتقاد بامكان قبول تنازلات من طرف واحد هو الطرف الاسرائيلي، وظهور الفلسطينيين بمظهر من ليس لديه ما يقدّمه. وقد شجعهم على هذا الاستنتاج تصريحات بعض المسؤولين الاسرائيليين (**المصدر نفسه**).

وقال أحد المعلّقين الاسرائيليين، ان تجربة الماضي، ابتداء من الاتفاقات المرحلية في العام ١٩٧٦، مروراً باتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، وانتهاء «بصيغة بيكر» التي مكّنت من عقد مؤتمر مدريد ، أثبتت انه لن يتمّ التوصل الى أي اتفاق اسرائيلي ـ عربي الاّ عبر وساطة اميركية نشطة (**عل همشمار**، ١٩/٥/١٩٩٣). وأضاف، لقد حدّد إطار مؤتمر مدريد وفقاً لنهج حكومة الليكود، وقد حان الوقت لوضع البديل. ومن أجل ذلك ينبغي رؤية الحقائق الاساسية كما هي. وخلص الى القول، لقد مرّ عام على تسلّم رابين منصبه. وبدون خطوات شجاعة من جانبنا سيمر عام آخر ونحن نغرق في جمود عميق (بارلي شاحر، «مركبة سريعة لعجلة قديمة»، **المصدر نفسه**).

وحمّل مصدر صحافي آخر الادارة الاميركية مسؤولية الفشل، وقال ان الفلسطينيين استمدوا التشجيع، في بداية الجولة التاسعة، من اعلان نوايا واشنطن وطابع عمل الادارة الاميركية، لكنهم فقدوا الثقة في وساطتها عندما تبيّن لهم انها تحاول بيعهم صيغة حل وسط لاعلان مبادىء صيغ بشكل مشترك مع اسرائيل. كما تجمع الاطراف كافة ان الطاقم الاميركي رغم عدده الكبير وحسن اختياره لم يحسن الأداء. اذ تلكأ في البداية في فرض صفقة التنازلات وتتضمن بادرات «حسن نيّة» والافراج عن الاموال السعودية لمنظمة التحرير الفلسطينية (اوري نير، «النوايا الحسنة لا تكفي»، **هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٣).

أمّا ران كسليف فقد أعاد الفشل الى سياسة حكومة رابين وقال: كانت الجولة الاخيرة هامة شريطة ان نتسطلع اليها بوعي ونستخلص العبر اللازمة. المشكلة ليست في ابداء مرونة زائدة أو تقديم بادرات «حسن النية» الى الفلسطينيين، كما ادعى حزب الليكود، بل العكس هو الصحيح، اذ ان الفشل نبع، أساساً، من محاولة ادارة المسيرة وفقاً لنهج اليمين (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٩٣).

وشارك معلّق آخر في هذا التقدير معتبراً ان التمسّك بالصيغة المستعارة من رئيس الحكومة السابق، اسحق شامير، وزعيم الليكود بنيامين نتنياهو، والتي تفرق بين د. حيدر عبدالشافي ابن الارض المحتلة وبين رجل م.ت.ف. في تونس لا يخدم السلام ولا مصالح اسرائيل. وسوف يأتي يوم، وهو ليس ببعيد، ندرك فيه حجم هذا الخطأ. «يجب علينا ان نصلّي حتى يستيقظ رابين، صاحب الذهن المتوقد، الذي وعدنا بالسلام السريع، لكي يدرك بأن الامر البديهي والبسيط هو ان السلام يتمّ بين الاعداء (نفتالي بن ـ موشي، «كسر الاحتكار الاخير»، **عل همشمار**، ١٨/٥/١٩٩٣).

صلاح عبدالله

رابين في واشنطن: انجازات على غير صعيد

مع ان زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، الى الولايات المتحدة الاميركية، لم تكن بناء على دعوة رسمية من ادارة الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، بل بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي لمنظمة «ايباك»، الاّ ان الطرفين، الاسرائيلي والاميركي، انتهزا هذه المناسبة، كما جرت العادة، لترتيب لقاءات لرئيس الحكومة الاسرائيلية مع الرئيس الاميركي وكبار موظفي ادارته.

أجواء ايجابية

باستثناء التدهور الخطير في الاوضاع الامنية الذي رافق زيارة رابين وأدى، في النهاية، الى قطعها، ولكن ليس قبل اختتام اللقاءات مع الرئيس الاميركي وكبار موظفي ادارته، فان الاجواء السياسية والاعلامية التي رافقت الاعلان عن الزيارة كانت ايجابية جداً من الجانبين، الاسرائيلي والاميركي. فخلافاً للماضي، خلت وسائط الاعلام الاسرائيلية، في هذه المرة، من التوقعات المتشائمة التي كانت ترافق رئيس الحكومة السابق، اسحق شامير، كلّما قام بزيارة الى الولايات المتحدة الاميركية، لناحية التحذير من مغبّة توفير الاجواء ومن مواصلة نهج التحدي وخلق الازمات. وأكد غير مصدر اعلامي اسرائيلي، هذا الحرص الذي أبداه الطرفان، الاسرائيلي والاميركي، لاضفاء أجواء ايجابية على الزيارة، وبالتالي النجاح للمحادثات التي تخلّلتها مع الرئيس الاميركي وكبار موظفي ادارته. فعلى حدّ قول المراسل الصحفي، رون بن يشّاي ، فـ «الادارة الاميركية، وقبل ان تطأ قدم رابين الارض في واشنطن، كانت، كما يبدو، مصمّمة في قرارها بأن تجسّد هذه الزيارة، كنجاح باهر. فلن ينشب فيها أي خلاف، ولن يسمع خلالها أي نغمة مصمّة للآذان. فاللقاء الاول بين رابين وكلينتون، هكذا كان القرار في الخارجية الاميركية والبيت الابيض، يجب ان يشمر عن تنسيق وتفاهم كاملين بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، لفائدة الطرفين المتبادلة» (**يديعوت احرونوت، ملحق السبت**، ١٩/٣/١٩٩٣). لكن الامر الاساس الذي ساهم في اضفاء هذه الاجواء الايجابية، عشية الزيارة، وكذلك في خلالها وعلى سير المحادثات، هو ان رابين، خلافاً لسلفه شامير، من أنصار التنسيق المسبق مع الاميركيين في ما يتعلّق بجهود السلام في الشرق الاوسط، ولطالما وجّه الانتقادات لحكومات الليكود في الماضي من هذا المنطلق. ورابين، بحسب افتتاحية احدى الصحف، حسّاس جداً لرأي الاميركيين، و«تقديره منذ زمن طويل، ان تنسيق المواقف السياسية بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، هو حجر الزاوية الضروري لكل مشروع سياسي اسرائيلي» (**عل همشمار**، ١٢/٣/١٩٩٣).

وعكست التقارير الصحفية قبل بدء المحادثات مع الرئيس الاميركي، توقعات ومطالب من الجانبين، اضافة الى تقديرات للمواقف السياسية لمختلف الاطراف. ففي تقرير وضعه السفير الاسرائيلي في واشنطن، ورئيس الوفد الاسرائيلي الى المحادثات مع سوريا، ايتمار رابينوفيتش، جاء فيه، انه في أوساط الادارة الاميركية احساس ان السوريين أكثر نضجاً من الفلسطينيين لاجراء مفاوضات جوهرية للتوصل الى تسوية مع اسرائيل. وأضاف التقرير، ان الرئيس كلينتون، من ناحية اخرى، يتوقع ان يصل رابين الى واشنطن للقاء معه، مزوّداً بموقف مبلور بالنسبة الى مجمل التسويات مع الدول العربية والفلسطينيين. وان الرئيس الاميركي سوف يوضح في اللقاء ان بلاده معنيّة بالحفاظ على العلاقات الخاصة مع اسرائيل، وان لا نيّة لديها، في هذه المرحلة، لتقليص حجم المساعدات العسكرية او الاقتصادية اليها (**هآرتس**، ٩/٣/١٩٩٣). واستبق الرئيس الاميركي اللقاء بتصريحات، عكست ما لاحظه بعض المراسلين من رغبة اميركية قوية في انجاح المحادثات. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده

مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، قال كلينتون «انه على ثقة تامة من ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، رابين، معنيّ باعادة عملية السلام الى مسارها، وانه من ناحيته عازم على مدّ يد المساعدة لتحقيق هذا الامر». وأكد انه ورابين «يعملان سوياً»، وان «الأمل يغمره» بالنسبة الى استئناف محادثات السلام (المصدر نفسه، ١٠/٣/١٩٩٣).

في المقابل، وعلى الصعيد الاسرائيلي، ذكرت تقارير صحفية، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، سوف يطلب من الرئيس الاميركي تحديد ماهية دور الشريك الكامل في العملية السياسية، وذلك على خلفية التلميحات الاميركية الاخيرة التي أشارت الى قرار أميركي بالمشاركة والانخراط في صلب عملية السلام، وحتى باعادة النظر في بعض مركبات إطار مدريد (المصدر نفسه، ١١/٣/١٩٩٣). وتناول رابين بنفسه هذه التلميحات في مقابلة أجرتها معه صحيفة «دافار» الاسرائيلية، حذّر فيها الولايات المتحدة الاميركية ممّا سمّاه «التدخل سابق الأوان» في محادثات السلام، وبخاصة قبل حصول تقارب في مواقف الاطراف. وقال رابين «سوف يكون من السيء جداً اذا لم يأخذ الاميركيون العبرة من كامب ديفيد، حيث يجب ان يحصل التقارب في البداية، ومن ثم يصبح هناك مكان لتدخلهم». وأضاف رابين في تلك المقابلة ان زيارة وزير الخارجية الاميركي، وارن كريستوفر، الى اسرائيل [في الشهر الماضي] أدّت الى بناء «علاقات قائمة على الثقة والعمل [المشترك]» بين الطرفين، ملاحظاً ان عملية بناء الثقة بين الجانبين هي مفتاح العلاقات الجيدة بينهما (دافار، ١٢/٣/١٩٩٣). وأكد رابين في حديث آخر انه نشأت بنية تحتية أولية من التفاهم مع الادارة الاميركية الجديدة تمكنها من التحدث باللغة ذاتها مع كل الدول المشاركة في المفاوضات. وأضاف رابين انه يتوجه الى الولايات المتحدة الاميركية باحساس انه تنتظره هناك مهمتان: الاولى سياسية والثانية أمنية (هآرتس، ١١/٣/١٩٩٣).

من ناحية أخرى، قالت مصادر صحفية ان رابين سوف يطالب الادارة الاميركية بالتوصل الى «أقصى درجات التنسيق» في موضوع المشاركة الاميركية في عملية السلام، وسوف يسعى، كذلك، الى بلورة تفاهم بين الجانبين بالنسبة الى الخطوط الحمراء في المفاوضات: اخراج القدس من جدول أعمال المباحثات المتعلقة بالتسوية المرحلية، والحصول على ايضاحات من سوريا بالنسبة الى طبيعة السلام، وانعدام الربط بين نتائج المفاوضات بين اسرائيل وكل طرف من الاطراف العربية، والتوصل الى تفاهم قبل البحث في حجم الانسحاب الاسرائيلي في الجولان. الى ذلك، قالت مصادر سياسية اسرائيلية، ان رابين سيطلب من الرئيس الاميركي، أيضاً، تعهّداً واضحاً بالامتناع عن استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على خلفية الاتجاه الآخذ بالاتساع في اوروبا لرفع مستوى التمثيل والاتصالات مع م.ت.ف. (المصدر نفسه، ١٠/٣/١٩٩٣). وبينما قالت مصادر صحفية ان رابين قد يبلغ الى الرئيس كلينتون في أثناء لقائهما على انفراد، انه في مقابل موافقة سوريا على عقد معاهدة سلام وتطبيع كامل للعلاقات، فانه سوف يعمل على اقناع حكومته بالموافقة على انسحاب، على مراحل، من كل الهضبة، فان المصادر ذاتها أكدت من ناحية أخرى، انه لا يجب توقع ان تسفر زيارة رابين ومحادثاته في واشنطن عن تغيير فوري في جوهر الاقتراح الذي قدّمته اسرائيل الى الفلسطينيين (المصدر نفسه، ١١/٣/١٩٩٣).

محادثات ناجحة

في ضوء الاجواء الايجابية التي ساهم الطرفان، الاسرائيلي والاميركي، في اشاعتها عشية الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الاسرائيلية الى الولايات المتحدة الاميركية، وفي خلال المحادثات التي أجراها مع كبار المسؤولين في الادارة الاميركية وفي مقدمهم الرئيس، بيل كلينتون، اضافة الى مظاهر الحفاوة البالغة والتصريحات الودية التي استقبل بها، اسحق رابين، بدا ـ حسب بعض المعلّقين الصحفيين ـ ان الرئيس الاميركي وادارته قد خرجا عن طورهما من أجل الاعراب عن حبهما وتقديرهما لاسرائيل ورئيس حكومتها (رون بن يشّاي، يديعوت احرونوت، ملحق السبت، ١٩/٣/١٩٩٣). لكن معلّقاً آخر، رأى ان ما حظي به رابين من حفاوة وود، هو اولاً تقليد اميركي عند استقبال أي رئيس حكومة اسرائيلي جديد، وعربون على حساب «فترة السماح» التي تمنح له في

انتظار التطورات اللاحقة (يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩/٣/١٩٩٣).

وذكرت مصادر صحفية ان جدول أعمال محادثات رابين في واشنطن تضمّن المواضيع الرئيسة التالية: التقدم في عملية السلام، تحديد الدور الاميركي في المفاوضات، كيفية التصدي لايران والحركات الاصولية، العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وكيفية ضمان استمرار المساعدات الاميركية الى اسرائيل (دافار، ١٢/٣/١٩٩٣).

وتضمّن برنامج زيارة رابين الى واشنطن اضافة الى اللقاء المخطط له مع الرئيس الاميركي، لقاءات مع كبار المسؤولين في الادارة الاميركية وأعضاء الكونغرس ورؤساء اللجان الهامة فيه. أول تلك اللقاءات تمّ بينه وبين وزير الخارجية الاميركي ومستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، انتوني لايك. اضافة الى هؤلاء، شارك في اللقاء المقلّص، عن الجانب الاسرائيلي، السفير ايتمار رابينوفيتش، وعن الجانب الاميركي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان (هآرتس، ١٤/٣/١٩٩٣). ولم ترشح أية تفاصيل عمّا دار في هذا اللقاء المقلّص، بل اكتفى الناطق باسم رئيس الحكومة الاسرائيلية بالقول انه «نشأت علاقة شخصية حميمة»، في هذا اللقاء، بين رابين وكريستوفر (المصدر نفسه).

بعد هذا اللقاء المقلّص، عُقد لقاء آخر موسّع، على مأدبة الغداء التي أقامها الوزير كريستوفر تكريماً لضيفه. وشارك في اللقاء الثاني، اضافة الى كريستوفر ولايك ورابين، أعضاء من حاشية رئيس الوزراء وأعضاء من «طاقم السلام» في الادارة الاميركية. وذكرت تقارير صحفية عقب هذه اللقاءات ان وزير الخارجية الاميركي دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، الى اتخاذ سلسلة من الخطوات في الأرض الفلسطينية المحتلة، تكون كافية لاغراء الفلسطينيين بالعودة الى محادثات السلام (المصدر نفسه).

واضافة الى اللقاءات مع كريستوفر ولايك التي شكّلت، بمعنى ما، تحضيراً للقاء مع الرئيس كلينتون لناحية وضع اللمسات الاخيرة على جدول أعمال المحادثات، اجتمع رابين، أيضاً، عشية اللقاء مع الرئيس الاميركي الى طاقم السفارة الاسرائيلية في واشنطن «للاستماع الى تقديرات للموقف ونصائح أخيرة استعداداً للقاء» (دافار، ١٤/٣/١٩٩٣). وأشار العديد من المصادر الصحفية الى ان حالة تأهب قصوى لوحظت، سواء في الجانب الاسرائيلي أو الجانب الاميركي، استعداداً للقاء، الذي وصفه الجانبان بأنه «تاريخي وحاسم» (هآرتس، ١٤/٣/١٩٩٣).

اللقاء مع كلينتون

أكد العديد من المصادر الصحفية ان عملية السلام شكّلت محور محادثات رابين مع الرئيس الاميركي. لكن مواضيع أخرى ذات صلة بشبكة العلاقات بين الطرفين، تناولها، أيضاً. والجانب الاهم، في هذا الشأن، كان: استمرار وتعميق التعاون الاستراتيجي، وكذلك المساعدات الاميركية الى اسرائيل (دافار، ١٥/٣/١٩٩٣).

وذكرت مصادر صحفية ان هناك خلافات في الرأي في أوساط كبار المسؤولين في الادارة الاميركية، ذوي الصلة بعملية السلام، بالنسبة الى الموقف من المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي. وأضافت تلك المصادر انه في اللقاء بين رابين وكلينتون سوف يتضح ما اذا كان الرئيس سوف يتبنّى المقاربة التي ترى انه ازاء تعقيدات الوضع على الارض يجب الضغط على الفلسطينيين للمباشرة بمباحثات عملية على أساس الاقتراح الاسرائيلي، أم انه سيدعم موقف قدامى المسؤولين في الخارجية الاميركية، الذي يعتبر ان الخطة الاسرائيلية غير سخية، وكذلك لا تتطابق مع روح اتفاقيتي كامب ديفيد (هآرتس، ١١/٣/١٩٩٣).

وعشية اللقاء مع الرئيس كلينتون، وفي منزل السفير الاسرائيلي في واشنطن، ايتمار رابينوفيتش، ألمح رئيس الحكومة الاسرائيلية الى حشد من الصحفيين والمراسلين الاسرائيليين الذين رافقوه في زيارته، الى ما يحمله في جعبته السياسية استعداداً للقاء مع الرئيس كلينتون. وركّز رابين حديثه على ما سمّاه «الضرورة الملحّة» للتوصل الى تسوية على الجبهة السورية، وتحدث، في المقابل، بلهجة تشاؤمية عن فرص التسوية مع الفلسطينيين. اضافة الى ذلك، تحدث رابين، أيضاً، عن

أسس مفهومه الاستراتيجي، الامر الذي بدا كمراجعة عامة لمحادثاته المرتقبة مع الرئيس كلينتون (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٩٣). وعندما سأله أحد المراسلين: هل بامكان اسرائيل ان تحيا دون هضبة الجولان؟». مضيفاً «أليست هي عيون الدولة؟». جاء ردّ رابين، بشكل غير مباشر، اذ قال «كذلك قالوا ان [قاعدة] أم خشيبة [في سيناء] هو عيون الدولة». ففي أم خشيبة، كانت قاعدة الاستعلامات الأساسية التي تتيح لاسرائيل التقاط ما يجرى في العمق المصري من تحرّكات. وكشف رابين النقاب في ذلك اللقاء مع المراسلين الاسرائيليين عن انه لم يكن متحمساً كثيراً للقرار باحتلال الهضبة السورية عندما كان رئيساً للاركان (**المصدر نفسه**).

في ضوء ما تقدّم كله، كان لا بدّ لمحادثات رابين ـ كلينتون، ان تتكلّل بالنجاح. ووجد الأمر تعبيراً ملموساً عنه في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده الطرفان في البيت الابيض. ووصفت مصادر رفيعة المستوى في حاشية رابين أجواء اللقاء والمحادثات التي استغرقت ثلاث ساعات ونصف بأنها كانت «حميمة جداً». وأضافت المصادر اياها، ان المحادثات تمّت في أجواء سادتها الثقة التامة بين الرئيس وضيفه (**معاريف**، ١٦/٣/١٩٩٣). وفي المؤتمر الصحفي المشترك، قال الرئيس كلينتون انه، عقب المحادثات التي أجراها مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، يعتقد ان هناك فرصة حقيقية لاستئناف محادثات السلام في الشرق الاوسط. وأضاف، ان هناك الكثير من الاسباب التي تجعله مليئاً بالأمل. وقال كلينتون، أيضاً، ان رابين وعده باستعداد اسرائيل لأن تأخذ على عاتقها مخاطر من أجل السلام. وأكد ان دور بلاده هو الحرص على تقليص تلك الاخطار، انطلاقاً من كوننا «نتحمل مسؤولية تاريخية وأمامنا فرصة تاريخية» (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٩٣).

من ناحيته، أكد رابين في المؤتمر الصحفي انه وعد الرئيس كلينتون بأن تأخذ اسرائيل على عاتقها بعض المخاطر من أجل السلام، لكنه أضاف ان استعداد اسرائيل لتقديم تنازلات لا يعني امكان ان تكون تلك التنازلات من جانب واحد فقط (**المصدر نفسه**). وأوضح الرئيس الاميركي ما قصده بـ «حرص [الولايات المتحدة الاميركية] على تقليص الاخطار»، فأكد ان بلاده تتعهد بالحفاظ على تفوق اسرائيل العسكري في المنطقة، وان كل اتفاق سلام مع العرب يجب ان يتضمّن ـ من وجهة نظرها ـ علاقات دبلوماسية كاملة وحدوداً مفتوحة. وتجاهل الرئيس الاميركي الرد عن سؤال عمّا اذا كان يتوقع قيام سلام بين اسرائيل وسوريا، اذ اكتفى بالقول «آمل ان تستأنف عملية السلام في القريب العاجل. وكلي أمل في أنها ستقود الى نتائج طيبة». وأضاف: «اعتقد ان هناك فرصة لحصول ذلك» (**المصدر نفسه**).

وتناول رابين موضوع الجولان وموقف اسرائيل من مسألة الانسحاب، فقال: «لقد أوضحنا اننا نقبل بانسحاب للجيش الاسرائيلي في الجولان، من حيث المبدأ، الى حدود آمنة ومتفق عليها، لكننا لن ندخل في مفاوضات بشأن حجم ذلك الانسحاب قبل ان نعرف ما هو السلام الذي تقترحه سوريا علينا» (**المصدر نفسه**).

وتحدث كل من رابين وكلينتون عن اتفاقهما على رفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين بلديهما، وفي اقامة لجنة مشتركة للشؤون العلمية والتكنولوجية. وثمّن رابين القرار الاميركي بالحفاظ على مستوى المساعدات الاميركية الى اسرائيل، لأن هذا القرار «سوف يساعدنا في استيعاب المهاجرين الجدد في مجتمعنا، وفي الصمود ازاء الاعباء الباهظة التي يتطلبها الأمن» (**المصدر نفسه**).

وأشادت مصادر في حاشية رئيس الوزراء الاسرائيلي بالاجواء الجيدة التي سادت في المحادثات بين الطرفين، وكذلك بما أعرب عنه الرئيس كلينتون من صداقة لاسرائيل، وأخيراً بمستوى التنسيق الذي تمّ احرازه في المحادثات المبني، في الاساس، على الثقة المتبادلة بينهما (**معاريف**، ١٦/٣/١٩٩٣). وحدّدت تلك المصادر النقاط الاساسية التي تمّ بحثها والتفاهم بشأنها بما يلي:

○ دور اميركي نشط لضمان الأمن عقب التوصل الى تسويات بين اسرائيل والعرب. فلا يجوز تصوّر تسوية في الشرق الاوسط دون ان يكون لها أبعاد أمنية. وبناء عليه لا يمكن تصوّر تسوية

دون مساهمة اميركية فعّالة فيها.

○ تمّ التفاهم على تحديد دور الوسيط النشط للولايات المتحدة الاميركية، كعامل مؤقت ومساعد، ولكن لا يجب ان يحل محل المفاوضات المباشرة بين الاطراف، بل ان يقوم بتشجيعها على التقدم في المفاوضات.

○ يجب ان ترتكز عمليات السلام على اطار مدريد. وبالتالي فالصيغ القائمة تبقى سارية المفعول، مع طموح للتقدم على مختلف الجبهات ومن خلال الادراك ان لسوريا قيادة تتمتع بسلطة وصلاحيات ملزمة؛ ولذا فمن السهل التفاوض معها.

○ من أجل اشاعة مشاعر الثقة والاطمئنان لدى اسرائيل، فسوف يتمّ رفع مستوى التعاون الاستراتيجي، وكذلك سوف تقام لجنة مشتركة لتبادل المعارف التكنولوجية والعلمية. كذلك تمّ الاتفاق على قيام الولايات المتحدة الاميركية بنشاط حثيث ضد المقاطعة العربية (**المصدر نفسه**).

ولم تقتصر انجازات الزيارة على الجانب الامني، حيث قالت المصادر الاسرائيلية، انه تم تحقيق انجازات على صعيد العملية السياسية، أيضاً. وتجسّد ذلك في توثيق عرى التفاهم بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية وفي توضيح الدور الاميركي كشريك كامل في المفاوضات. وقالت مصادر في حاشية رابين انه راض من حقيقة ان الادارة الاميركية لن تتجاوز دورها كوسيط بين الاطراف (**المصدر نفسه**).

بعد ان اختتم محادثاته مع الرئيس كلينتون، التقى رابين وزير الدفاع الاميركي، لاس اسبين، ووزير الخارجية الاميركية للمرة الثانية. وذكرت المصادر الاسرائيلية، ان هذه اللقاءات، تكرّست للبحث في تفاصيل المواضيع التي تمّ الاتفاق على خطوطها العامة في المحادثات مع الرئيس الاميركي (**يديعوت احرونوت**، ملحق السبت، ١٩/٣/١٩٩٣).

وللغرض ذاته، عقد لقاء آخر بين رابين ومستشاريه من جهة، وبين «طاقم عملية السلام» الاميركي من جهة أخرى، في سياق اللجان المشتركة التي اتفق مع الرئيس كلينتون على تشكيلها. وجاء في التقارير الصحفية، ان الجانب الاميركي، في ذلك اللقاء، ركّز استفساراته على المفاوضات مع الفلسطينيين مطالباً بابداء المزيد من المرونة في ما يتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المقترحة، وكذلك العمل على تعزيز مصداقية الوفد الفلسطيني المفاوض. وقالت مصادر اسرائيلية، ان رابين لم يطرح أية أفكار جديدة على هذا الصعيد، بل أكد ان على الفلسطينيين القبول بنموذج الحكم الذاتي المقترح، وعدم المطالبة بأكثر من ذلك (**المصدر نفسه**).

من ناحيته، أشاد رابين بنتائج محادثاته في واشنطن، وذلك في خلال لقاء مع زعماء المنظمات اليهودية في نيويورك، وهو في طريقه الى اسرائيل. وقال انه يغادر الولايات المتحدة الاميركية باحساس لا لبس فيه وبشعور بالثقة والاطمئنان لكل ما سمعه ورآه. ونوّه بالاتفاقيات التي تمّ التوصل اليها مع الرئيس الاميركي وادارته. ووصف كانجاز «من درجة أولى» نوعية العلاقات التي نسجت بينه وبين الرئيس الاميركي ووزير خارجيته وزعماء الادارة الآخرين في واشنطن، تلك العلاقات التي سترتكز الى «الثقة والصدقية المتبادلتين» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٩٣).

وتطرّق رابين الى موضوع السلام، فأوضح انه يعتقد ان اسرائيل تقف على مفترق طرق: «ان تعيش بسلام مع العرب» أو «ان تعيش على حرابها الى الأبد». وأكد رابين انه ليس هناك «طريق ثالث»، وان السلام لن يتحقق دون حلول وسط من الطرفين (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

طوق وحدود فاصلة اقتصادية وسياسية

يلتقي الفلسطينيون والاسرائيليون، من طريقين متعاكسين، على ان فرض الطوق الامني من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية على الارض المحتلة، منذ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٩٣، لن ينتهي بطريقة تقليدية؛ لكنهم يختلفون في ما يأمل به كل منهما بما سينتهي اليه هذا الطوق. وفيما يضغط الفلسطينيون باتجاه التخلّص من وطأة الطوق الامني والحصار المفروض على مناطقهم، فانهم يأملون ان ينتهي هذا الخلاص بفصل الارض المحتلة عن اسرائيل في إطار مفاوضات السلام الثنائية بين الجانبين. أمّا الاسرائيليون فهم على الرغم من اتفاقهم على استمرار فرض الطوق الامني وتجنّب تحديد وقت معيّن لرفعه عن الارض الفلسطينية المحتلة، فانهم يتوزّعون بين مؤيد لعودة تدريجية الى الاوضاع على أساس ما حققه الطوق من «نجاحات أمنية»، وعلى أساس كون هذه «النجاحات» التغيير الابرز في العلاقة ما بين سلطات الاحتلال وهذه الاراضي، وبين مؤيد لتثبيت الفصل الذي أوجده الطوق وتطويره باتجاه الانسحاب من قطاع غزة أولاً واقامة «حكم ذاتي» فلسطيني فيه، يمكن ان يشكّل نموذجاً لتسوية مرحلية يتمّ التوصل اليها لاحقاً بشأن الاوضاع في الضفة الفلسطينية.

لكن الجدل الذي تواصل منذ ما يزيد على الشهرين لم يغيّر من الاوضاع المتفاقمة التي أوجدها الطوق الامني، بل زاد من مفاقمتها بطريقة باتت تهدّد بانهيار الوضع الاقتصادي في الارض المحتلة وانتشار المجاعة وخصوصاً في بعض مناطق قطاع غزة الاكثر فقراً. وقد حذّر المحاضر في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، د. عاطف علاونة، من النتائج المترتبة على استمرار فرض الطوق الامني والحصار على الارض المحتلة، وفي مقدم ذلك ظهور جيوب فقيرة جداً تكون في حاجة الى مساعدات عينية وغذائية، كذلك، استهلاك رأس المال الفلسطيني نتيجة تحوّل قسم منه، وبيع الممتلكات وانفاق المدخّرات في تمويل النفقات الاستهلاكية ممّا يؤدي الى كارثة اقتصادية قد تظهر في شكل جوع وفقر متزايدين (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٣/٥/٣١).

هذه التطوّرات لم تكن بعيدة من استهدافات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي أرادت استثمار الضغوطات المادية والاقتصادية، وحتى عمليات القمع اليومي للمواطنين في الارض المحتلة، في عملية التفاوض السياسية الجارية. ذلك جعل ما يحدث في الضفة والقطاع «معركة بشأن الشروط المستقبلية للانسحاب» من غزة أولاً (زئيف شيف، «حرب خاسرة في غزة»، **الدستور**، عمّان، ١٩٩٣/٤/٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٤/٢). ومع هذا الاستنتاج زاد الاعتقاد بأن اسرائيل قد تعرض على الفلسطينيين، في خلال المفاوضات، ورقة عمل تتضمّن مقترحات لاقامة «حكم ذاتي» في غزة. وعزّز من هذا الاعتقاد تصريح لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، دعا الى التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين حول «اعلان مبادىء»، ثمّ «أكون مستعداً، بعد ذلك، للقبول بتطبيق الحكم الذاتي في غزة أولاً» (**القدس العربي**، ٢٩ ـ ١٩٩٣/٥/٣٠).

لكن الفلسطينيين يشكّكون في صدقية هذه الادعاءات. صحيح ان البعض في أوساط الطرفين اعتبر «اعادة [احياء] الخط الاخضر، ولو بشكل جزئي، انجازاً مهماً بنظر الفلسطينيين [الّا ان] ما يزعجهم هو ان الخط الجديد يضمّ القدس الشرقية، ويمنع عرب المناطق [المحتلة] من دخولها. وقد رأى [رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض] د. حيدر عبدالشافي، ان اسرائيل حاولت اشغال الفلسطينيين بموضوعات مثل الابعاد والطوق الامني المفروض على القدس بهدف منح شرعية لهذه الاجراءات» (داني روبينشتاين، «أدرك الفلسطينيون ان

اسرائيل تلهيهم بمسائل ثانوية...»، **المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٥/٢٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٥/٢٤). ومع ذلك، ثمة مَنْ لا يخفي ان الطوق الامني «دفع المزيد من الناس الى الادراك بأن الفصل بين اليهود والفلسطينيين أمر مرغوب فيه» (أوري أور، «غلق المناطق بدأ أمنياً وأصبح سياسياً...»، **المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٥/١٨؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٩٣/٥/١٦).

بادرة محدودة

في هذه الاثناء، حاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضرب هدفين بطلقة واحدة: تغطية تصلّبها على طاولة المفاوضات ووضعها عراقيل أمام تقدّم المحادثات مع الجانب الفلسطيني؛ وابعاد الانظار عمّا يجرى واقعياً في الارض المحتلة بسبب استمرار الطوق الامني والعزل الشامل، فقررت تقديم بادرتي «حسن نيّة» باطلاق سراح ٢٨٠ من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، وكذلك الموافقة على عودة ثلاثين من المبعدين الفلسطينيين القدامى منذ العام ١٩٦٧. اتخذت البادرة الاولى قبيل عيد الاضحى المبارك، وتمّ بموجبها اطلاق سراح العدد المشار اليه. وأوضحت مصادر اسرائيلية، في هذا الصدد، ان غالبية من أطلق سراحهم هم من «غير الخطرين»، أو «المتورطين في أعمال ارهابية نتج عنها وقوع ضحايا» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٣/٥/٢٧). أمّا المبادرة الثانية وتخص عودة ثلاثين من المبعدين القدامى، فكان اتفق بشأنها بين وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ورئيس الفريق الفلسطيني المفاوض، فيصل الحسيني، في خلال جولة كريستوفر على المنطقة، في شباط (فبراير) ١٩٩٣ (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٤/٣٠). وكان الفلسطينيون تقدّموا بقائمة ضمّت أسماء ٥٥ من المبعدين القدامى، غير ان السلطات الاسرائيلية وافقت على ثلاثين منهم فقط. واستبعدت اثنين من مستشاري الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، هما أكرم هنيّة، ومروان برغوثي. ولوحظ ان القائمة ضمّت أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء سابقين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (داود كتّاب، «عودة الثلاثين»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٣/٤/١٤).

جاءت عودة المبعدين الثلاثين «على خافة يأس [الفلسطينيين] من غلق الارض المحتلة، وعدم تقدّم عملية السلام فكان استقبالهم غير مسبوق، حيث الزغاريد ورقصات الدبكة، ويافطات التهنئة وصور [الرئيس الفلسطيني] ياسر عرفات» (**المصدر نفسه**). وكانت الدفعة الاولى من المبعدين وصلت الى أرض الوطن بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٣، حيث توافد آلاف المواطنين الى مدينة أريحا لاستقبالهم. وقد أقيمت مهرجانات مركزية، وتحدث الرئيس عرفات هاتفياً في الجموع، وهنّأ العائدين. وأجري استقبال حافل لرئيس جامعة بيرزيت، د. حنا ناصر، الذي كان بين العائدين (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٧). وكان د. ناصر صرّح لدى وصوله الى اريحا بأنه «كان يظن أن مقر م.ت.ف. هو في تونس، لكنه اكتشف، الآن، انه في فلسطين» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

طوق اقتصادي

هذا الاختراق المحدود للاوضاع في الارض المحتلة، كما عبّرت عنه نتائج وآثار بادرتي «حسن النيّة» الاسرائيليتين كان مثل سحابة فوق المشكلات الاقتصادية الاجتماعية التي خلقها الطوق الامني. فقد أدّى غلق قطاع غزة، أولاً، بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٩٣، الى فقدان أكثر من عشرين ألف مواطن، مباشرة، عملهم، في اسرائيل، وأدّى ذلك الى ارتفاع معدّل البطالة في القطاع، في وقت تزايدت عمليات القتل الاسرائيلية الخطيرة التي أخذت طابعاً يومياً (داود كتّاب، «قرار غير شعبي»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٣/٤/٣٠). وبادخال السلطات الاسرائيلية الضفة الفلسطينية الطوق الامني والحصار أصبح الضرر العام يمسّ مصالح ١٢٠ ألف مواطن يعملون وراء «الخط الاخضر». وقدر خبراء اقتصاديون الخسارة اليومية للاقتصاد الفلسطيني جرّاء منع العمال من الوصول الى أماكن عملهم بما يزيد على ثلاثة ملايين دولار يومياً، ما أصبح يعني، مباشرة، ان الارض المحتلة مقبلة على كارثة اقتصادية وخصوصاً في قطاع غزة الذي يشكّل العمال الذين يفدون منه الى اسرائيل قرابة ستين بالمئة من مجموع العمال من الارض المحتلة؛ علاوة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأسوأ الذي يعانون منه. هذا، في وقت بدأت تظهر

نتائج ايقاف عمليات التبادل التجاري وتوقف عمليات التصدير لعدد من المنتجات الزراعية وخصوصاً الحمضيات والخضروات والزهور، خصوصاً في مزارع القطاع (**البيادر السياسي**، القدس، ١٠/٤/١٩٩٣، ص ١٤).

وجاءت اقامة سلطات الاحتلال لـ ٥٦ حاجزاً عسكرياً ثابتاً في مختلف أنحاء الضفة والقطاع وعلى امتداد «الخط الاخضر» لتجعل من المنطقتين «جزراً» متفرقة، فيما عزلت ٢٩ نقطة تفتيش وحاجز مدينة القدس عن بقية الارض المحتلة وجعلت منها جزيرة مستقلة (**القدس العربي**، ١٩/٤/١٩٩٣). وأدّى هذا «التقسيم» الذي اتفق المراقبون على حصره في أربع «جزر» رئيسة الى منع تواصل العمليات التجارية بين الضفة والقطاع وبالعكس، بعد ان تمّ عزل شمال الضفة عن جنوبها وكليهما عن القطاع في وقت انحصرت عمليات التبادل التجاري داخل الضفة نفسها بسبب غلق القدس وحصارها. ونتيجة ذلك ظهرت «مفارقات» اقتصادية واضحة، فقد ارتفعت أسعار بعض السلع والمواد الغذائية والفواكه في مناطق معيّنة وانخفضت أسعارها في مناطق أخرى تبعاً لتوفّرها في السوق المحلي الذي فقد قدرته التبادلية (البيادر السياسي، **مصدر سبق ذكره**).

أمّا على صعيد القدس، فقد أدّى فرض الطوق عليها الى ابقاء ٢٥ ألف عامل وموظف ممن يحملون الهوية الخاصة بسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة خارج أماكن عملهم. وطبقاً للاجراءات الاسرائيلية، توجّب على هؤلاء الحصول على أذونات خاصة تصدرها سلطات الاحتلال للسماح لهم بدخول المدينة ومزاولة أعمالهم والالتحاق بوظائفهم (**القدس العربي**، ٢٠/٤/١٩٩٣). وقد رفضت أكثر من ثلاثين مؤسسة فلسطينية، مقرّها القدس، التوجّه الى سلطات الاحتلال للحصول على أذونات خاصة لعمالها وموظفيها؛ معتبرة مثل هذه الخطوة قبولاً بضمّ اسرائيل للقدس. وذكر بيان حمل تواقيع ٣٧ مؤسسة اكاديمية ومهنية واعلامية «ان دخولنا القدس العربية وفقاً للاشتراطات الامنية الاسرائيلية يحقق الاهداف الاسرائيلية السياسية في ضمّ القدس فعلياً». ورأى البيان ان الخطر الذي يمثّله فرض حظر على دخول القدس، يشكّل «محاولة لتطبيق القانون الاسرائيلي على مؤسساتنا، وممارسة الضغوط [لتدمير] هذه المؤسسات، أو اجبارها على نقل مكاتبها الرئيسة الى الضفة أو القطاع» (**المصدر نفسه**، ٦/٥/١٩٩٣). وأشار الاقتصادي الفلسطيني سمير حليحلة الى ان القدس تعتمد، بشكل رئيس، على العمالة والمستهلكين القادمين من مدن وقرى الضفة والقطاع. وقد أدّى غلق القدس الى احداث شلل في المدينة، بينما حرم زوّارها العاديون الذين كانوا يفدون اليها بهدف الاستفادة من مراكزها الصحية، والخدمات العامة فيها أو عبورها بهدف الانتقال من شمال الضفة الى جنوبها وبالعكس، من هذا كله. وقدرت الغرفة التجارية في القدس انخفاض الحركة التجارية في المدينة بنسبة ٣ بالمئة، في حين ارتفعت فيها البطالة الى معدّل ٢٥ بالمئة بين اجمالي القوى العاملة (**المصدر نفسه**، ٢٠/٤/١٩٩٣).

ربعي المدهون

م.ت.ف: عودة الى مائدة التفاوض

[نص بيان م.ت.ف. بشأن المشاركة في الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن]

يا جماهير شعبنا العظيم؛

يا حماة الاستقلال والعودة والنصر؛

يا أبطال الانتفاضة الميامين، وصانعي فجر الحرية:

في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة والمصيرية، نتوجّه اليكم بتحية الاعتزاز والشموخ للصمود الباسل وللتحدي الجبّار الذي أظهره كل فلسطيني وفلسطينية على أرض الوطن المقدس، في وجه أعتى حملات الحصار والتجويع والارهاب. وفي سبيل احباط أهداف الاحتلال المتغطرس الرامية الى كسر ارادتنا الوطنية، والمساس بوحدتنا الصلبة.

لقد أثبت شعبنا المناضل، خلال الاسابيع الماضية، تصميمه على مواجهة الهجوم الشرس والعدوان الهمجي لا يمكن ان يلين، وسيبقى شعبنا عاقداً العزم على إفشال موجات هذا العدوان مهما غلت التضحيات، ومهما بلغت درجة العنف والارهاب ضد مدننا ومخيماتنا، وضد عمّالنا ومزارعينا وتجارنا، وقتل أبناء وبنات ترابنا المقدس الطهور.

لقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية، ووفدها المفاوض، جميع مناورات العدو وجرائمه ضد شعبنا والعراقيل التي وضعها أمامنا منذ بداية المفاوضات، وانطلاقاً من اعتبارنا المفاوضات ساحة من ساحات المواجهة والنضال التي يخوضها شعبنا لتأمين حقوقه الوطنية الثابتة، ولانتزاع أرضه وحريته. لقد وقفت المنظمة، ووفدنا المفاوض، في وجه اجراء الابعاد الاجرامي لاربعمئة مواطن فلسطيني، لتطالب العالم بأسره ان يتحمّل مسؤوليته في صون الشرعية الدولية، وفي تأمين الحماية لشعبنا الرازح تحت الاحتلال، وفي توفير المناخ المناسب لاستمرار المفاوضات بعيداً عن أساليب القهر والارهاب، وتمكّنت بمساندة ومؤازرة القوى الشقيقة والصديقة، من استصدار القرار الرقم ٧٩٩ عن مجلس الامن الدولي، ومن حشد مواقف الاسناد والتأييد لشعبنا المناضل، ولقضية المبعدين، ولجميع حقوق شعبنا التي كفلتها المواثيق الدولية واتفاقية جنيف الرابعة وشرعة حقوق الانسان.

واذا كانت حكومة [اسحق] رابين قد واصلت سياستها الارهابية، ولجأت الى أساليب المناورة، والى التهرّب من الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، اعتماداً على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة [الاميركية] وتحت حمايتها، فقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية ان استمرار هذا الدور يشكّل اخلالاً بقواعد العملية السياسية، ويصل بهذه العملية نحو الطريق المسدود، ويوفّر الحماية للانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لأبسط حقوق الانسان الفلسطيني، ولأسس السلام العادل والشامل في المنطقة. ومن حقنا ان نتساءل: للشرعية الدولية معياران أم معيار واحد؟ معيار ضد شعبنا وأمتنا ومعيار لصالح اسرائيل؟

وانطلاقاً من ذلك كله، عملت المنظمة، ووفدها المفاوض، على تأجيل استئناف مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة شهور عدّة، وذلك ضمن إطار ووحدة الموقف مع الدول العربية الشقيقة المشاركة في العملية السياسية، وبالاستناد الى صمود شعبنا وارادته الوطنية الموحّدة، والى قواعد الشرعية الدولية. وكان هذا التأجيل بغرض تأمين استئناف [عقد] المفاوضات على قاعدة تؤمن كسر الهجوم الارهابي لحكومة رابين، وارغامها على وقف سياسة الابعاد والبطش والارهاب والقبضة الحديدية، ولدعوة راعيي المؤتمر الى انتهاج سياسة متوازنة تحترم حقوق شعبنا، وتعترف بدوره الاساسي في تحقيق السلام الدائم في المنطقة بأسرها.

ووفق هذا النهج الوطني الحازم، كانت السياسة الفلسطينية تؤكد، في كل مراحل الصراع خلال الاشهر الماضية، انه لا يمكن الجمع بين مفاوضات السلام وبين استمرار الارهاب والبطش، ولا يمكن تحقيق تقدّم جوهري في العملية السياسية مع مواصلة حكومة

رابين لأساليب التجويع والتطويق والحصار والابعاد. وكان هذا الموقف يؤكد، كذلك، ان اقتلاع الارهاب المسلّط على شعبنا من جذوره، وتوفير الأمن والسلام الحقيقي، وانهاء كل ألوان القهر والعذاب اليومي، لن يتحقق بدون الرحيل التام للاحتلال [عن] أرض وطننا، وبدون تأمين الحماية الدولية لشعبنا، وتوفير أسس الحل العادل الذي يضمن لشعبنا ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة.

كما واصلت السياسة الفلسطينية سعيها الدؤوب لرصّ صفوف الموقف العربي ولتأمين المقدمات الضرورية من أجل استعادة التضامن العربي، حتى لا يستمر الاحتلال الاسرائيلي استغلاله للحالة الاقليمية والدولية الراهنة من أجل متابعة سياسته التي تتنكر لقواعد السلام العادل والدائم، وتنتهك مقدساتنا الاسلامية والمسيحية، وتواصل أشرس أشكال العدوان والتوسّع والتهويد لقدسنا الشريف ولجميع أرضنا المحتلة.

كما دعت منظمة التحرير الفلسطينية القوى الدولية، وخاصة راعيي مؤتمر السلام، الى انتهاج سياسة متوازنة، تعيد الاعتبار الى قواعد عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، واعادة جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

لقد عملت السياسة الفلسطينية على هدى هذه الرؤيا والأسس الوطنية والمبدئية، وتمكّنت، وفق ذلك، من التوصل الى اتفاق حول النقاط الست مع وزير الخارجية الاميركي، وكذلك تمكّنت من التفاهم التامّ مع الدول العربية الشقيقة المشاركة في العملية السياسية على تأجيل قرار المشاركة، الى حين استكمال الاتصالات والجهود لتأمين ازالة العقبات أمام استئناف مسيرة السلام.

وبفعل هذا النهج الحازم، والوقفة الموحّدة للدول العربية الخمس خلال لقاءاتها المتعددة، تمّ التوصل الى عدد من النتائج الايجابية والمتقدّمة التي تخدم مصلحة نضالنا في الظرف الراهن وفي المستقبل.

لقد استطاعت هذه السياسة، الحكيمة والحازمة، ان تحقق عدداً من المنجزات التي لا يمكن التقليل منها، أو طمسها، وفي مقدمة ذلك تصحيح التمثيل الفلسطيني بمشاركة أبناء القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة داخل إطار وفد المفاوضات، والتأكيد على عدم اللجوء الى سياسة الابعاد في المستقبل، وضمان عودة أعداد من المبعدين القدامى، وتسريع عودة المبعدين منذ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، والتعهّد بدور فاعل لراعيي المؤتمر، وتخفيف المعاناة والحصار على شعبنا الرازح تحت نير الاحتلال، وتأكيد مرجعية المفاوضات في جميع مراحلها وعلى أرضنا الفلسطينية والعربية، استناداً الى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وإعادة التزام الراعي الاميركي بأسس عملية السلام، بما فيها مبدأ الارض [في] مقابل السلام والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ان هذه المنجزات الايجابية التي تحققت تحت ظل الظروف الاقليمية والدولية الراهنة، تفتح الطريق لمتابعة الكفاح، دون هوادة وبتصميم لا يلين، على أرض المقاومة الباسلة والانتفاضة المباركة، وعلى طاولة المفاوضات، لتأمين المزيد من الانجازات، ولتوفير أسس متوازنة تحكم العملية السياسية، وتحمي مصالح شعبنا وحقوقه، وتضع حداً لسياسة الغطرسة والتوسّع والابعاد، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، وأهداف شعبنا الوطنية، وقرارات الشرعية الدولية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد: ان احترام راعيي المؤتمر لما تمّ التوصل اليه يتطلب، في الوقت الراهن، الوقوف بحزم أمام محاولات حكومة رابين لافراغ هذه القضايا من مضمونها، أو للتهرّب من تنفيذها العملي، لأن ذلك سيؤدي الى تخريب الجهود المبذولة لاستئناف العملية التفاوضية، والى منع دخولها مرحلة البحث الجوهري، كما انه سيقود الى استمرار دورة العنف التي يتحمّل الاحتلال الاسرائيلي مسؤوليتها، ويسعى الى توسيعها عبر أساليبه القمعية، ومن خلال متابعة عمليات الحصار والتطويق والتجويع، وعزل مدينة القدس عن بقية الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهو دليل ضعف وليس دليل قوة، وشعبنا أقوى من المؤامرة والمتآمرين، وأقوى من الاحتلال وبطشه وجرائمه.

لقد أدرك العالم، وجميع القوى المعنيّة بعملية السلام، ان القضية الفلسطينية هي مفتاح الحل العادل والمتوازن، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله، وان كل محاولات تجاوزها أو المساس بوحدانية تمثيلها، تصطدم بالجدار الصلب الذي عبّرت عنه وحدة شعبنا العظيم، والتفافه حول أهدافه الوطنية المشروعة.

كما أثبتت تجربة الصراع المرير أهمية استعادة التضامن العربي، وأظهرت وجود مقدّمات حقيقية وايجابية لتحقيق هذا الهدف الضروري من أجل تأمين السلام العادل لصالح شعبنا وأمتنا، وجميع القوى الدولية المعنيّة بتحقيق الاستقرار في المنطقة. ان التضامن العربي يحمي الامن الوطني والاقليمي، ويخدم مصلحة السلام الدولي والحل العادل للصراع في المنطقة، كما يوفّر مقوّمات الصمود ويؤمن الدعم الضروري لشعبنا في أقصى الظروف التي يمر بها لمواجهة سياسة العدوان والبطش وانتهاك أقدس مقدساتنا الاسلامية والمسيحية في قدسنا الشريف وجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وسيواصل شعبنا مواجهاته على الصعد كافة والميادين والجبهات، وفي أرضنا المحتلة وعلى طاولة المفاوضات، وفي الصمود والتصدي لمؤامرات العدو كافة وألاعيبه ومناوارته.

وتؤكد المنظمة، في هذا الصدد، على تقديرها الكبير للمواقف التي عبّر عنه عدد من الدول الشقيقة في دعم واسناد صمود شعبنا وحقوقه، ولمواجهة أساليب الحصار والتضييق والتجويع التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي. وسوف تواصل جهودها من أجل تعزيز التنسيق والعمل المشترك بين الدول العربية المشاركة في عملية السلام، انطلاقاً من حرصها جميعها على تأمين الحل الشامل على جميع الجبهات، وعلى حماية المصالح والحقوق العربية والفلسطينية.

وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية شعبنا المجاهد العظيم، وكل مناضلي الانتفاضة البواسل الى المزيد من الوحدة، ورصّ الصفوف، واحباط رهان الأعداء للمساس بهذه الوحدة، والى استمرار تأمين الدعم التام لوفدنا الفلسطيني في مواصلة دوره النضالي والكفاحي على جبهة المفاوضات، والى مواصلة طريق النضال والجهاد بكل الامكانيات حتى يتأمن لشعبنا النصر المؤزر، وما النصر الاّ من عند الله وإنْ تنصروا الله ينصركم ويثبّت أقدامكم.

[نقلاً عن وفا، تونس، ٢٣/٤/١٩٩٣]

◇
◇ ◇

الوفود العربية: استئناف المفاوضات الثنائية

[مقتطفات من البيان الختامي لوزراء خارجية فلسطين وسوريا ولبنان والاردن الذي أُصدر بعد اجتماعهم التنسيقي في دمشق في الفترة من ١٦ الى ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٩٣].

اولاً: تؤكد الاطراف العربية تمسّكها بالتضامن والتنسيق الكاملين انطلاقاً من ايمانها بوحدة المصير وأهمية الموقف العربي الموحّد، ومساهمة منها في تحقيق هدف إقامة سلام مشرف عادل وشامل في المنطقة.

ثانياً: تجدّد الاطراف العربية المشاركة في عملية السلام تأكيد التزامها بهدف إقامة السلام العادل والشامل على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨ القاضيين بانسحاب اسرائيل من [على] جميع الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٤٢٥ القاضي بانسحاب اسرائيل دون قيد أو شرط من [على] الاراضي اللبنانية، كما تجدّد التزامها بالحل الشامل على جميع الجبهات، بالنسبة لجميع الأطراف.

ثالثاً: تدين الوفود المشاركة الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الاراضي اللبنانية، كما تدين سياسة الاستيطان والابعاد والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية في بقية الاراضي العربية المحتلة مثل نسف البيوت وقتل المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض العزل والحصار على القدس والضفة

[الفلسطينية] وقطاع غزة، وتطالب بوقف هذه الممارسات على الفور. وتؤكد الوفود المشاركة ان مقاومة الاحتلال الاسرائيلي حق مشروع للدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، وتطالب الوفود المشاركة مجلس الامن [الدولي] وراعيي عملية السلام باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال وارغام اسرائيل على الكف عن هذه الممارسات التي يشكّل استمرارها، فضلاً عن كونه خرقاً فاضحاً لمبادىء القانون الانساني والدولي، تهديداً حقيقياً لمستقبل عملية السلام من شأنه ان يؤدي الى تقويضها وتحمّل اسرائيل مسؤولية ذلك أمام المجتمع الدولي.

رابعاً: تعرب الاطراف العربية المشاركة عن قلقها البالغ من وصول عملية السلام الى مفترق خطير بسبب العقبات المتتالية التي تضعها اسرائيل في طريقها، وتحذّر من استغلال اسرائيل لحرص وايجابية الاطراف العربية وتمسّكها بعملية السلام لتزيد امعاناً في سياسة العرقلة والتصعيد والاستهتار بقرارات الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي.

خامساً: تطالب الاطراف العربية المشاركة راعيي عملية السلام باتخاذ الخطوات والمواقف الكفيلة بوضع حدّ لانتهاكات اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. كما تطالب بتطبيق الاسس والقرارات والمبادىء التي استندت اليها عملية السلام بالنسبة لجميع الاطراف المشاركة وعلى سائر جبهات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا سيما قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ إعادة الارض العربية المحتلة [في] مقابل السلام، وضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. كما تطالب الراعيين بالعمل على وضع حدّ لاحتلال اسرائيل للاراضي اللبنانية عبر التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٤٢٥، وتطالب هذه الاطراف الولايات المتحدة [الاميركية] بالتأكيد، مجدداً، على إدانة سياسة الابعاد، وحمل اسرائيل على الانصياع لقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩، وإعادة جميع المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم ووطنهم، وعدم اللجوء الى عمليات الابعاد في المستقبل.

سادساً: حرصاً من الاطراف العربية على إتاحة فرصة جديدة لانجاح جهود إقامة السلام العادل والشامل، وفي ضوء ما أعلنته الولايات المتحدة [الاميركية] عن التزامها بدور الشريك الكامل لدفع عملية السلام الى الامام، وفقاً للأسس والمبادىء والقرارات التي تستند اليها وآخذين في الاعتبار نتائج الاتصالات التي تمّت، مؤخراً، وبهدف تحقيق تقدّم جوهري ملموس خلال فترة زمنية معقولة، يقترح الوزراء على راعيي عملية السلام بدء الجولة التاسعة بتاريخ ٢٧ نيسان [ابريل] ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، يؤكد الوزراء ضرورة وضع جميع التعهّدات والتأكيدات التي قدّمتها الادارة الاميركية والمتعلّقة بالمواقف المعلنة والاجراءات العملية موضع التنفيذ بدءاً من صدور هذا البيان.

[نقلاً عن وفا، تونس، ٢١/٤/١٩٩٣]

◇
◇ ◇

الرئيس السوري حافظ الاسد:

نريد السلام الكامل مع اسرائيل

[في ما يلي مقتطفات من مقابلة صحفية مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، نشرتها مجلة «الوسط» الصادرة في لندن، بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٣، تناول فيها التطوّرات والمستجدات ذات الصلة بمسار السلام في المنطقة].

• **لنبدأ في نقل تفسيره لاستراتيجيته (وفلسفته) تجاه السلام...**

○ عندما تشاورت مع العلماء خلال شهر رمضان المبارك أعربت عن رأيي بأن المعركة

التي نخوضها الآن ربما تكون أصعب من المعركة العسكرية التي خضناها العام ١٩٧٣ أو حرب الاستنزاف التي تلتها. ففي أي صراع، وفي أي كفاح هناك حاجة الى تنوّع في الاسلحة، وليس الى مجرد الدبابات والمدافع. وفي أي كفاح من هذا القبيل من الطبيعي جداً ان تستخدم الأطراف المتحاربة ـ كلياً أو جزئياً ـ كل سلاح تحت تصرّفها. والشيء [الهام] هو التأكد من عدم وجود تناقض بين الأهداف العسكرية والسياسية ـ وإلّا فانه يمكن ان نفقد القدرة على رؤية الأشياء وفقاً لأهميتها. نحن نؤكد، الآن، ان هدفنا هو السلام، وأن هذا السلام يجب ان يكون شاملاً. وفي الماضي، اعتدنا على الاصرار على وجوب التوصل الى السلام من خلال مؤتمر دولي، ولم نكن نريد للمؤتمر ان ينقسم الى لجان ثنائية إذا كان ذلك سيحول دون التنسيق الشامل بين الاطراف العربية. وفي جميع الخطابات التي ألقيناها خلال الزيارات التي قام بها الزعماء الأجانب إلينا، وفي أثناء زياراتنا الى الخارج أكدنا، بصورة ثابتة، الحاجة الى مثل مؤتمر السلام هذا. ولكن حتى ونحن نتكلم كنا مقتنعين، كلياً، بأن اسرائيل لا تريد السلام.

• **وهل لا يزال هو رأيكم اليوم ؟**

○ (...) ثمة ظاهرة بدأت تبرز في اسرائيل يمكن ان نعتبرها جديدة. وهي ظاهرة لاحظناها بصورة خاصة خلال العامين الماضيين، وهي تنامي نزعة الرأي المحبّذ للسلام في اسرائيل. ولا بد ان يكون لهذه الظاهرة أثر في حكام اسرائيل. ونحن لم نلاحظ هذه النزعة في الماضي لأنها اذا كانت موجودة أصلاً آنذاك فانها كانت محدودة جداً. أما اليوم، فيبدو انها تزداد قوة. وبالطبع، فإن المتعصبين لا يزالون هناك، في الاحزاب الدينية مثلاً، وحتى بين أعضاء حزب العمل، ولكن ليس جميعهم بالطبع. على أي حال، ليس هناك أدنى شك في أننا نريد السلام وإلّا لما كنا تحدثنا عن السلام طوال السنوات العشرين الماضية. ومع ذلك فإننا سنعمل من أجل ضمان حقوقنا وأهدافنا. والسلام الذي نريده يجب ان يكون عادلاً، وأن يكون شاملاً، كما يجب أن يستند الى قرارات الأمم المتحدة.

• **تقولون ان سياستكم هي «سلام كامل [في] مقابل انسحاب كامل». الا يزال هذا هو موقفكم حتى الآن؟**

○ نعم.

• **هل لكم ان تشرحوا بعض الخطوات نحو هذا الهدف؟**

○ عندما قدمت سوريا مفهوم «سلام كامل [في] مقابل انسحاب كامل» كانت تلك قفزة عظيمة الى الامام. وكان القصد من ذلك إلقاء الكرة في الملعب الاسرائيلي. فنحن ننتظر جواباً من الاسرائيليين. فالكرة، الآن، في ملعبهم، ولكنهم لم يجيبوا حتى الآن. ولهذا، والى ان يفعلوا ذلك يصبح أي حديث عن الخطوات اللاحقة عديم المعنى. وعلى أي حال، فإن هذه ليست من المهمات الراهنة للقيادة السياسية. فمثل هذه الامور لا بدّ من بحثها على مستويات أخرى. وأنا أنصحك ان توجّه السؤال الى الاسرائيليين.

• **هل تقصدون انه ينبغي عليّ ان اسالهم انه في ما لو وافقتم على إنهاء حالة الحرب فإن عليهم ان يتخلوا عن كامل الجولان؟**

○ كلا. نحن اقترحنا الانسحاب الكامل [في] مقابل السلام الكامل. ولكنهم لم يوافقوا على ذلك. ولهذا فإنه ليس هناك معنى لتوجيه أسئلة افتراضية إو إثارة إمكانات واحتمالات، بينما لم يوافق الطرف الآخر على المبدأ الأساسي. فلو كنت أنت وأنا الطرفين المتحاربين لانتقلنا بسهولة الى الاسئلة التالية.

• **عندما يتحدث الاسرائيليون عن السلام مع سوريا غالباً ما يقولون انهم يريدون سلاماً «يقف على قدميه وحده». وأظن انهم يعنون في الحقيقة سلاماً منفصلاً؟**

○ إن مسيرة السلام ككل كانت مبنية على ضرورة إيجاد حل شامل. فهذا هو ما تنص عليه الوثائق. ولهذا، إذا كان لديهم أي تفكير في سلام منفصل فإنه سيكون مناقضاً للقواعد الأساسية التي بدأت بموجبها عملية السلام أصلاً. لقد اتفقنا، منذ البداية، على ان السلام يجب ان يكون شاملاً. وسمعنا مجدداً، أخيراً، من الاميركيين ان السلام الشامل يظل الهدف، وأن الاسرائيليين أنفسهم أبلغوا [الى] الاميركيين أنهم يحبّذون، أيضاً، سلاماً شاملاً، أو، على أي حال، لا يعارضونه.

• **اليس من الصعب على بعثي او قومي عربي ان يقبل وجود اسرائيل في هذه المنطقة؟**

○ منذ ان تأسّست منظمة التحرير الفلسطينية، أكدت المنظمة وهذا هو ما قبله العرب في نهاية الامر، انها هي ممثل الشعب العربي الفلسطيني. وكان الكثيرون من العرب يختلفون مع المنظمة، مثلما

كانت المنظمة تختلف مع كثير من العرب، ولكن معظم هذه الخلافات بقيت في إطار التعاطف الاخوي. وفي هذا الموضوع كانت هناك أشياء أساسية معيّنة نلتزم بها. ولهذا، عندما قالت المنظمة انها تريد التوصّل الى تسوية بناء على القرارات الدولية شاطرتها الدول العربية الاخرى هذا الرأي، وانطوى هذا على تبنّي موقف جديد وهو ان فلسطين تضمّ العرب والاسرائيليين معاً.

• إذن كان هناك قبول بمكانة اسرائيل في المنطقة؟

○ أنا أتحدث عن الكيفية التي ينظر بها الفلسطينيون الى الامور. وبالطبع مصر أيضاً. فقبول قرارات الامم المتحدة يعني ان العرب يوافقون، بحكم الامر الواقع، على أن الاسرائيليين والعرب لهم مكانهم في فلسطين.

• من التنازلات التي قدمتم في مدريد، الموافقة على عدم وجود ربط رسمي بين مسارات التفاوض المختلفة ـ بين اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين. لكنكم تشيرون الى ان هناك ربطاً غير رسمي ؟

○ لا، الربط رسمي. فقبل أيام قليلة اجتمعنا في دمشق. (اجتماعات وزراء الخارجية العرب). ومثل هذه الاجتماعات بيننا تجرى بصورة منتظمة، وأحياناً على أساس يومي، تبعاً للحاجة ولما ترى الوفود أنه ضروري.

• إذن هذا هو في رايكم حيث يحدث الربط ؟

○ لم يقترح احد خلاف ذلك. قبل قليل تحدثت عن سلام «يقف على قدميه الخاصتين». بالطبع، يجب ان يقف على قدميه لأنه لا يمكن ان يقف على رأسه. وبالطبع، ستقف الاتفاقيات الثنائية على قدميها. وهذا لا يبطل وجود الأمة العربية. ليس هناك تناقض هنا. فعندما تتفاوض الوفود العربية في قضايا معيّنة أو مشكلات محلية سيتوصل كل منها، في نهاية المطاف، الى اتفاق ثنائي مع اسرائيل ـ عندما نتوصل في نهاية الامر الى اتفاق سلام. وفي النهاية، سيكون هناك عدد من الاتفاقيات الثنائية. لكن هذا لن يؤثر في التراث التقليدي لجميع الاطراف المعنيّة. فهناك أقطار بشخصية دستورية خاصة. وهناك مواضيع ذات اهتمام خاص لكل حكومة. ولكن ليس لأية دولة عربية الحق في انتهاك مصالح أية دولة أخرى. وبالنسبة الى هذه النقطة ليس هناك أي سوء تفاهم بين العرب. خذ مثلاً اتفاقيات فصل القوات (بعد حرب العام ١٩٧٣)؛ اذ ان مصر توصلت الى اتفاق على ذلك ثمّ توصلنا نحن بعد ذلك. فنحن لم نكن راضين كثيراً عن اتفاق مصر لأنه تمّ تحت ضغط الحرب، كما ان اتفاقيتينا لم تكونا متماثلتين تماماً. لم تكونا نسخة طبق الاصل عن بعضهما البعض.

• تقولون ان هذا هو ما يمكن ان يحدث في عملية السلام ؟

○ ليس بالضرورة. كنت أتحدث عن فصل القوات. فقد كان ذلك نوعاً من الهدنة. أمّا الآن فنحن نتحدث عن السلام. فإذا كان كل واحد يعترف بأن السلام يجب ان يكون شاملاً، فان القواعد الاساسية في كل حالة ستكون متشابهة. ولكن، كما قلت، فان هذا سيكون متروكاً لكل دولة لتطبيقها فردياً: لسوريا، لبنان، الاردن والفلسطينيين. اذ اننا جميعاً دخلنا عملية السلام على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ينطبقان على الجميع، ولكن نمط العمل قد يكون مختلفاً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على منظمة التحرير [الفلسطينية]. اذ ان الاتفاق الذي تتفاوض عليه يهدف الى اقامة نظام من الحكم الذاتي كخطوة أولى. وفي المحادثات التمهيدية مع الاميركيين، وافق الفلسطينيون على مرحلة أولى من الحكم الذاتي للضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة قبل الانتقال الى تقرير الوضعية النهائية لهذه الاراضي خلال مدة قصوى هي خمس سنوات.

• هل تريدون القول ان سوريا ربما تتوصل الى اتفاق مع اسرائيل قبل ان يتقرر الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟

○ لقد قبل العرب انه يجب ان يكون هناك اتفاق اولاً على الحكم الذاتي الفلسطيني، ولكن يجب ان ترتبط المرحلة الاولى بالوضعية النهائية للاراضي المحتلة، ويجب ان يقع كل شيء يجري تطبيقه ضمن إطار قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢. ولا داعي للقول ان الدول الاخرى ليس عليها ان تمرّ في مرحلة حكم ذاتي. فاسرائيل لا تعرض حكماً ذاتياً على سوريا أو على جنوب لبنان.

• اذن هناك تفاوت بين جداول المواعيد للمسارات المختلفة ؟

○ نعم، ولكن حتى هذا سيتم الاتفاق عليه بين العرب أنفسهم. فالمهم هو ان نكون متأكدين، بصورة مطلقة، من ان العملية بكاملها تهدف الى تحقيق سلام شامل.

• إذن انتم تقولون ان المسارات يمكن ان تتحرّك بسرعات مختلفة؟

○ ربما. لكن هذا أمر ليس له سوى أهمية تكتيكية ثانوية. خذ مثلاً، الوفود تتفاوض في واشنطن. ففي احدى المراحل قالوا ان المسار الفلسطيني يتحرّك بسرعة الى الامام. فهل يجب ان يزعجنا ذلك؟ على العكس. ان من مصلحتنا اذا ما سارواً بسرعة الى الامام. وبعدئذٍ قيل ان المسار السوري يتقدّم بسرعة. الحقيقة هي ان تفاوض الوفود في غرف منفصلة يجعل من المستحيل وجود تنسيق للكلمات الفعلية التي تستخدم مئة في المئة، لا سيما حين يركّز كل وفد على قضاياه المحلية الخاصة. ولهذا لا بدّ من وجود فروق.

• في اي مرحلة من العملية الفلسطينية ستوافقون على التوقيع؟

○ لنفترض ان الفلسطينيين وقّعوا اتفاق سلام غداً، فهل يعني هذا ان كل الخيوط بيننا وبين الفلسطينيين قطعت؟ وإذا ما توصل لبنان الى سلام غداً ـ وأنا أود ان يحدث هذا ـ فهل يعني هذا أننا سنصبح معزولين وأن لبنان لن يعود ذا فائدة لسوريا؟

• هل لي ان الخص إذن موقفكم: تقولون ان مسارات المفاوضات يمكن ان تسير بسرعات مختلفة. ويمكن التوصل الى اتفاقيات ثنائية بصفة فردية شريطة الا تضرّ بالمصالح العربية، وما دام الهدف النهائي هو تسوية شاملة.

○ كلا. أنا لم أقل ذلك. سرعات مختلفة، نعم. أما بالنسبة الى الباقي فنرى في ما بعد. يجب ان نرى اذا كانت السرعات المختلفة تؤدي الى اتفاقيات في أوقات مختلفة. فعندما نصل الى هذه المرحلة سندرس اذا كان ينبغي على بعض المشاركين التوقيع على اتفاقات ثنائية، وما اذا كانت هذه ستخدم أو لا تخدم المصلحة الجماعية لكل واحد. هل ستخدم عملية السلام أم لا؟ هل ستكون هناك ضمانات بأن الآخرين سيصلون، ايضاً، الى الهدف نفسه؟ كذلك ستؤخذ عوامل أخرى في الاعتبار. سنتخذ قرارنا بناء على المفاوضات والمداولات أثناء سيرها. فقد تحدّثت، فقط، عن سرعات المسارات المختلفة. مجرّد ذلك.

• ولكن لا توقيع؟

○ سنبحث هذا في الوقت الملائم؛ اذ ان العملية لم تتحرك، حتى الآن، الى ما بعد نقطة البداية، وأنت تسأل عن نهاية العملية.

• اذكر انكم قلتم شيئاً مشابهاً عن الرئيس [المصري انور] السادات، اي انه بدا المفاوضات حيث كان يجب ان ينتهي، وانه قلب او عكس ترتيب الامور؟

○ هذا صحيح.

[نقلاً عن الوسط، لندن، ١٠/٥/١٩٩٣]

◇
◇ ◇

مشروع فلسطيني لاعلان المبادىء المشتركة مع اسرائيل

[نص المشروع الفلسطيني لاعلان مبادىء مشتركة في إطار المفاوضات الثنائية للسلام في الشرق الاوسط].

تمهيد:

يتفق الفلسطينيون والجانب الاسرائيلي على المبادىء التالية من أجل تسهيل المفاوضات وعملية السلام. ويفهم الجانبان ان هذه المبادىء تشكّل أسساً متفقاً عليها لمفاوضاتهما، وهي تحكم، في الوقت نفسه، العملية برمّتها حتى التوصل الى الاتفاق التفصيلي والنهائي:

١ ـ هدف عملية السلام هو التوصل الى

تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة من خلال المفاوضات المباشرة التي تقوم على قراري مجلس الامن [الدولي] التابع للامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض في مقابل السلام وبما يتفق مع الشرعية الدولية. وستجرى المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على مرحلتين تشكّلان كلاً واحداً لا يتجزأ من أجل التنفيذ الكامل للقرارين السابق ذكرهما مبدأ وشرعية. ويفهم الجانبان انه يتعيّن عدم القيام، خلال الفترة الانتقالية، بأي شيء من شأنه ان يحبط أو يعرّض للخطر نتيجة المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي. وسيحقق الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

٢ ـ تقام هيئة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي من خلال انتخابات عامة حرة ومباشرة تحت اشراف دولي مناسب متفق عليه. وسيشارك في هذه الانتخابات جميع الفلسطينيين الذين كانوا مسجّلين في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في سجلات السكان في الضفة [الفلسطينية] بما فيها القدس وقطاع غزة، وكذلك أبناؤهم وأحفادهم.

٣ ـ تضطلع الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

٤ ـ تنتقل جميع السلطات التي يمارسها الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية، حالياً، بصورة منظمة وسلمية، الى الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي بعد انتخابها وتنصيبها. وحتى يتم هذا بحرية، ستبدأ القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابها الذي يجب ان يكتمل وفقاً للجدول الزمني والموعد النهائي المتفق عليهما تحت اشراف دولي متفق عليه.

٥ ـ هدف الترتيبات الامنية هو تحقيق استقرار اقليمي والوفاء بالاحتياجات المتبادلة وخلق الظروف المؤاتية لسلام حقيقي.

٦ ـ يشمل اختصاص الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي كل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وهي تشكّل كلاً لا يتجزأ، ووحدة اقليمية واحدة تخضع لنظام قانوني واحد.

٧ ـ تتوصل الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي وحكومة اسرائيل الى اتفاقيات في شأن التعاون والتنسيق في مجالات معيّنة ذات اهتمام مشترك. وستضع هذه الاتفاقيات في اعتبارها الاحتياجات الامنية للجانبين ومصلحتهما المشتركة.

٨ ـ تشكّل لجنة مشتركة بين الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي والحكومة الاسرائيلية للبحث في الامور ذات الاهتمام المشترك ولتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الجانبين.

٩ ـ تحال النزاعات التي لا يمكن تسويتها بالاتفاق بين الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي وحكومة اسرائيل الى لجنة تحكيم تشكل من ممثلين للولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد الروسي ومصر والاردن وسوريا والامم المتحدة وممثلين للجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي.

١٠ ـ تبدأ المفاوضات في موعد أقصاه تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤ لتحديد الوضع الدائم «للأراضي المحتلة»، ولتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة بحرية.

[نقلاً عن الحياة، لندن، ٢٠/٥/١٩٩٣]

◇
◇ ◇

مشروع اسرائيلي لاعلان المبادىء المشتركة مع الفلسطينيين

[نص الوثيقة الاسرائيلية المقدمة الى الوفد الفلسطيني بشأن اقتراح اعلان مبادىء مشتركة في إطار المفاوضات الثنائية للسلام في الشرق الاوسط].

يعلن كل من اسرائيل والفلسطينيين موافقتهما على إرساء المفاوضات الجارية بينهما

على الأسس التالية:

١. **هدف المفاوضات وبنود مصدر الصلاحيات:** تُجرى على مرحلتين مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين، في إطار السعي لاقامة سلام عادل وشامل، يرتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ويستند على الدعوة الى مؤتمر مدريد.

أ. تجرى محادثات الهدف منها التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

ب. مع بدء السنة الثالثة، تبدأ مفاوضات بشأن الوضع النهائي. وتجرى المفاوضات على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ [مع ذلك] فالمسار هو مسار واحد، والمرحلتان تتداخلان في إطار المدة الزمنية المتفق عليها. والمرحلة الاولى مرتبطة بالثانية، وذلك من خلال الادراك ان كل الامكانات في المرحلة الثانية تبقى مفتوحة أمام الاطراف، ممّا ينسجم مع إطار الاسس المتفق عليها والمذكورة أعلاه. أما بند مصدر الصلاحيات لهذه العملية، فيتضمّن [كتاب] الدعوة الى مؤتمر مدريد والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٢. **عام:** في سياق فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، سوف يطرأ تغيير رئيس في الوضع السائد في المناطق [الفلسطينية المحتلة]، من طريق نقل الغالبية العظمى من مهام الادارة المدنية التي ستحل الى أيدي الفلسطينيين. وستحتفظ اسرائيل لنفسها بالمسؤولية العليا عن أمن المناطق [الفلسطينية المحتلة]، وسوف تكون مسؤولة، أيضاً، عن أمن اسرائيل هناك. أمّا الامكانات للمرحلة المقبلة، فسوف تبقى مفتوحة، وفقاً لما ورد أعلاه.

٣. **المجلس التنفيذي الفلسطيني:** يشكّل مجلس تنفيذي فلسطيني من عدد عملي ومتفق عليه من ممثلين فلسطينيين في المناطق [الفلسطينية المحتلة]. ويقام هذا المجلس عبر انتخابات مباشرة، عامة، وحرة، تجرى بواسطة الفلسطينيين في المناطق [الفلسطينية المحتلة] ومن بينهم، تحت اشراف متفق عليه، وبموجب الانماط المتفق عليها تفاوضياً، وستتبعها مفاوضات تفصيلية بخصوص أنماط خاصة بالانتخابات.

٤. **صلاحيات الحكم ومجالات المسؤولية:** تنتقل الادارة المدنية الاسرائيلية الى المجلس التنفيذي الفلسطيني الذي سيحصل على صلاحيات تنفيذية وقضائية بواسطة جهاز قضائي مستقل، وفقاً لما يتفق عليه. كذلك سوف يتمتع المجلس بصلاحيات التشريع في إطار مجالات المسؤولية المنقولة اليه، على ان تكون خاضعة للمبادىء المتفق عليها، وللابرام المتبادل من ناحية تطابقها مع الاتفاق. وكلما اتضح ان الامر متطابق، فسوف تمارس الاعتبارات اللازمة لتلبية الحاجة الى فحص تطبيق التشريعات في المجالات المتبقية.

٥. **السلطة الجغرافية:** تعتبر المناطق [الفلسطينية المحتلة] وحدة جغرافية، ومصيرها النهائي، المتفق عليه، يتقرر في المفاوضات بشأن الوضع النهائي، كما هو مشار اليه أعلاه. وسوف تطبّق سلطة المجلس التنفيذي الفلسطيني على المناطق بشكل نسبي، ووفقاً لصلاحيات الحكم ومجالات المسؤولية العملية المتفق عليها، والتي سوف يتمّ تفصيلها في خلال المفاوضات.

٦. **قضايا الأمن والشرطة:**

أ. تبقى المسؤولية عن الامن الشامل في يد اسرائيل، وتأخذ في الحسبان الاحتياجات الامنية للطرفين.

ب. يقيم المجلس التنفيذي الفلسطيني قوة من الشرطة كجهاز لفرض القانون وفقاً للاتفاق.

٧. **الارتباط:** تقيم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني لجنة ارتباط مشتركة لغرض معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبهدف تسوية الخلافات بين الجانبين.

٨. **ترتيبات متفق عليها:** تقوم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني ببلورة ترتيبات للتعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولفائدة الطرفين، ومن أجل تلبية الاحتياجات المشتركة.

كما تتضمن الوثيقة بنداً تاسعاً يبحث في قضايا «ذات الصلة الاردنية»، سوف تطرح للبحث في إطار المفاوضات. كذلك جاء في البند المذكور، ان المبادىء المشار اليها في الوثيقة سوف تطرح لبحث تفصيلي في خلال المفاوضات.

[نقلاً عن هآرتس، ١٩٩٣/٥/١٢]

وثيقة «التسوية» الاميركية

[نص مسودة البيان الفلسطيني ـ الاسرائيلي المشترك المقترح من قبل الجانب الاميركي في ما يخص نتائج الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية].

تتفق اسرائيل والفلسطينيين على ان الوقت حان لوضع حدّ للنزاع الدائر بينهما؛ واذ يعيد الطرفان تأكيد التزامهما بالعملية السلمية التي انطلقت في مدريد، فانهما يسعيان الى حل اختلافاتهما بالتفاوض والى مستقبل سلمي يعيش فيه الاسرائيليون والفلسطينيون جنباً الى جنب بسلام ولأجيال مقبلة.

ان هدف العملية السلمية العربية ـ الاسرائيلية الجارية هو التوصل الى سلام حقيقي وشامل يستند الى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن [الدولي] التابع للامم المتحدة.

وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، وبالتوافق مع نص الدعوة الى مؤتمر مدريد للسلام، فان الجانبين يريدان التوصل، بأسرع وقت ممكن، الى اتفاق حول ترتيبات الحكومة الانتقالية للفلسطينيين في المناطق.

وتجري العملية التفاوضية على مراحل: المرحلة الاولى للمفاوضات تكون موجهة نحو التوصل الى اتفاق حول ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة لمدة خمس سنوات. وستكون المرحلة الثانية من المفاوضات موجهة نحو التوصل الى اتفاق على وضع دائم على أساس قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨. ويتفق الطرفان في الرأي على ان الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه بينهما على وضع دائم سيشكل التطبيق للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. ويتفق الطرفان على ان هذه العملية واحدة، وان مرحلتيها متداخلتان في الاطار الزمني المتفق عليه. كما انهما يتفقان على ان الاتفاقيات التي يتمّ التوصل اليها بشأن المرحلة الانتقالية يجب ألا تؤثر على حصيلة المفاوضات حول الوضع الدائم.

وهما يتفقان، أيضاً، على ان الخيارات كافة في إطار القاعدة المتفق عليها للمفاوضات يجب ان تظل مفتوحة. وخلال الفترة الانتقالية سوف يحصل تغيّر رئيس في الوضع القائم في المناطق. وسيتمّ نقل وظائف الادارة المدنية الاسرائيلية الى الفلسطينيين، وسيتمّ حل هذه الادارة. ويتفق الطرفان على ان النتيجة الهامة لهذه المرحلة الاولى ستكون اعطاء صلاحيات للفلسطينيين من خلال المفاوضات حول الحكومة الذاتية المؤقتة، ممّا سيعطيهم درجة أكبر من التحكّم بالقرارات التي تؤثر على حياتهم ومصيرهم. كما انها يجب [ان تضع] حدّاً للمواجهة بين اسرائيل والفلسطينيين وان تخلق علاقة جديدة بينهما.

وحسب رأي اسرائيل، فانه يجب أخذ الاحتياجات الامنية للطرفين بنظر الاعتبار، في حين ان المسؤولية الامنية العامة وكذلك المسؤولية عن الاسرائيليين الموجودين في المناطق ستظل بيد اسرائيل خلال الفترة الانتقالية.

وحسب رأي الفلسطينيين فان هدف الترتيبات الامنية هو التوصل الى استقرار اقليمي، والاستجابة الى الاحتياجات المشتركة، وكذلك خلق حالة من السلام الحقيقي.

وخلال الاسابيع الثلاثة الماضية، قامت اسرائيل وقام الفلسطينيون باتخاذ خطوة هامة نحو تحقيق هذه الاهداف. فقد أوجدوا مجموعات عمل لمسائل رئيسة بضمنها الارض والمياه ومفهوم الحكومة الذاتية المؤقتة والشؤون الانسانية وحقوق الانسان. وقد شارك الطرفان في مناقشات ذات مغزى، وضيّقا بعض الاختلافات الرئيسة بينهما، بالرغم من ان هناك مسائل عدّة تمّ بحثها في المسار الاسرائيلي ـ الفلسطيني وفي جلسة المحادثات الاسرائيلية ـ الاردنية ـ الفلسطينية لم يتمّ تضمينها في هذا البيان، وما زال يجب التوصل الى حل بشأنها. وان حذف هذه القضايا من هذا البيان لا يؤثر على مواقف الطرفين بشأنها.

واتفق الطرفان على ان سلطة حكومة ذاتية فلسطينية مؤقتة منتخبة (يتحدد اسمها لاحقاً)

سيتمّ انشاؤها من طريق انتخابات عامة مباشرة حرة ونزيهة، وستجرى هذه الانتخابات على أساس صيغ يتمّ التفاوض حولها، بما في ذلك اشراف متفق عليه ومراقبون دوليون. وسيتمّ اجراء مفاوضات تفصيلية حول صيغ الانتخابات. وستتولى السلطة الفلسطينية السلطات والمسؤوليات كافة التي يتمّ الاتفاق عليها في المفاوضات. وهذا يتضمّن صلاحيات تنفيذية وقضائية (من طريق أجهزة قضائية مستقلة)، وكذلك السلطات التشريعية في نطاق المسؤوليات التي يتمّ نقلها اليها على اساس مبادىء متفق عليها يتمّ التوصل اليها بالمفاوضات. هذا ويجب الأخذ بالاعتبار وجود حاجة الى مراجعة التشريعات السارية، حالياً، في المجالات الباقية. واتفق الطرفان على ان المناطق تعامل كوحدة اقليمية واحدة، وهما يتفقان على ان المسائل المتعلقة بالسيادة سيتمّ التفاوض حولها في المحادثات حول الوضع الدائم، وعلى ان المفاوضات حول مسألة الارض خلال الفترة الانتقالية ستجرى دون ان تتعرض للخطر (أو تؤثر على) السلامة الاقليمية، وعلى ان المناطق ستعامل كوحدة واحدة حتى عندما يتفاوضان حول المسائل الصعبة لادارة واستعمال وتخطيط الارض. وللطرفين وجهات نظر مختلفة بشأن الارض ونطاق السلطة، وهما سيتابعان بحث هذه القضايا. ان هذا البيان المشترك يمثل خطوة أولى هامة نحو التوصل الى اتفاق على الترتيبات الانتقالية. وسيوجه الطرفان جهودهما الى جسر الخلافات الهامة الباقية. وهما يلزمان أنفسهما بالعمل من أجل خلق أجواء ايجابية تجرى فيها هذه المفاوضات. وهما يتفقان على انه لا يوجد بديل مقبول عن نجاح هذه المفاوضات، ويتفقان على أن هذا هو الطريق الواقعي الوحيد للتوصل الى سلام عادل ودائم.

[نقلاً عن **القدس العربي**، لندن، ١٥ ـ ١٦/٥/١٩٩٣]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٣/١٩٩٣ الى ١٥/٥/١٩٩٣

١٦/٣/١٩٩٣

• استشهد سعيد الساطي (١٧ عاماً)، وفايز البيوك (١٨ عاماً)، وكلاهما من خان يونس، وأصيب ٧٢ بجروح في اشتباكات دامية وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فيما استشهد مواطن ثالث هو ناصر احمد ابو عيشة (٢٤ عاماً) برصاص اطلقه مستوطن قرب مخيم طولكرم (الدستور، عمّان، ١٧/٣/١٩٩٣).

١٧/٣/١٩٩٣

• اجرى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، محادثات مكثّفة مع ملك المغرب، الحسن الثاني، الذي استقبله في قصر الضيافة في الرباط، وتناولت المحادثات التطوّرات في المنطقة وعلى صعيد القضية الفلسطينية في أعقاب جولة وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية وارن كريستوفر الشرق أوسطية (وفا، تونس، ١٧/٣/١٩٩٣).

• تواصلت الاشتباكات الدامية في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن اصابة ٨٧ مواطناً بجروح، فيما أشعل مستوطنون النار في محطة للوقود في قرية اللبن الشرقية، ودمروا المضخات فيها بالمطارق. في هذه الاثناء، القيت عبوة ناسفة في خان يونس باتجاه قوة اسرائيلية، كما ألقيت قنبلة يدوية باتجاه دورية عسكرية (الدستور، ١٨/٣/١٩٩٣).

• أنهى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، زيارة لواشنطن، دون تحقيق تقدّم ملموس على مسار السلام. وكان مسؤولون أميركيون بحثوا مع رابين والوفد المرافق له، في الوضع الذي انتهت اليه المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وقد حثّت واشنطن رابين في أثناء زيارته على اقتراح مشروع لـ «الحكم الذاتي» للفلسطينيين يكون أكثر «سخاء» وخصوصاً في مجال صلاحيات مجلس الحكم الذاتي على مناطق أوسع من تلك الواردة في الاقتراح الاسرائيلي الاصلي (هآرتس، ١٨/٣/١٩٩٣).

١٨/٣/١٩٩٣

• استشهد مواطن فلسطيني وأصيب ٤٦ بجروح في اشتباكات وقعت في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، كان أعنفها في مدينة خان يونس. فيما تواصل فرض حظر التجول على رفح، وألقى مواطنون زجاجات حارقة ضد أهداف عسكرية اسرائيلية في دير البلح (وفا، ١٨/٣/١٩٩٣).

١٩/٣/١٩٩٣

• أصيب اربعة فلسطينيين بجروح نتيجة هجمات شنّها مستوطنون في قطاع غزة، وكان مستوطنون فتحوا النار باتجاه شرفات عدد من المنازل وهم يتجولون داخل المدينة، كما أصيب ثلاثة مواطنين آخرين بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية (الدستور، ٢٠/٣/١٩٩٣).

٢٠/٣/١٩٩٣

• استشهد طالب الحمراني ونعيم المجايدة (٨ سنوات)، في أثناء اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في مخيم خان يونس. كما أصيب ١٣ مواطناً بجروح في قطاع غزة منهم ١١ أصيبوا في خان يونس وحدها. في هذه الاثناء، شنّ مقاتلون فلسطينيون هجوماً بالرصاص ضد دورية اسرائيلية في مخيم جباليا (الدستور، ٢١/٣/١٩٩٣).

٢١/٣/١٩٩٣

• تواصلت الاشتباكات الدامية بين المواطنين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن استشهاد عوض سرحان ابو يونس (٢٨ عاماً) وسلام فرحان توفيق شراب (١٢ عاماً). وذكر شهود عيان

ان خلية فلسطينية مسلّحة هاجمت جنوداً اسرائيليين كانوا يحاولون الصعود الى نقطة مراقبة أقيمت فوق احدى البنايات في ميدان القلعة وسط المدينة، وان الهجوم أوقع عدداً من القتلى والجرحى بين الجنود (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/٢٢).

• أعرب الرئيس الاميركي، بيل كلينتون، عن الرغبة في ان يتم احراز تقدّم في مفاوضات السلام، وعن ثقته بأن العام الجاري «سيكون عام صنع السلام في الشرق الاوسط»، وتعهّد كلينتون بأن تشارك بلاده في صنع ذلك السلام. وفي تنبيهه للاطراف المعنيّة الى عدم اضاعة الفرصة التاريخية لتحقيق تقدّم، «طمأن» المتشككين بالتأكيد على ان الحل سيقوم على «اساس قرارات الامم المتحدة» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٩٩٣/٣/٢٢).

١٩٩٣/٣/٢٢

• طعن شاب فلسطيني يدعى ناصر حمدان شقيرات (٢٢ عاماً) ستة اسرائيليين، بعد ان اقتحم مدرسة يهودية في مستوطنة تلبيوت جنوب القدس. وقد أصاب المهاجم خمسة منهم بجروح طفيفة فيما كانت جروح السادس بالغة، كما تمكّن من مهاجمة ناظر المدرسة وطعنه قبل أن يهاجمه حارس المدرسة ويلقي القبض عليه. في هذه الاثناء، قتل الجنود الاسرائيليون ثلاثة فلسطينيين هم احمد توفيق جربوع (١١ عاماً) من مخيم رفح وياسر المجدلاوي (٢٠ عاماً) من مخيم النصيرات، وجهاد مصطفى علي صادق وهو مؤذن مسجد في خان يونس، فيما توفي صبي في العاشرة من عمره متأثراً بجروح أصيب بها من قبل (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/٢٣).

١٩٩٣/٣/٢٣

• أقدم مستوطن على اعدام شاب فلسطيني مكبّل اليدين في مستوطنة سوسيا جنوب الخليل. وذكرت تقارير، ان جواد جميل خليل حوشيه (١٩ عاماً) قتل ويداه مكبلتان وكان ملقى على بطنه. وأوردت الاذاعة الاسرائيلية، ان القاتل ويدعى يورام شكولنيك وهو من مستوطنة معاليه حيفر جنوب الخليل أطلق ثماني رصاصات على الشاب الفلسطيني (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/٢٤).

١٩٩٣/٣/٢٤

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين واعتقال عدد آخر (**وفا**، ١٩٩٣/٣/٢٥).

• انتخب الكنيست، مرشح حزب العمل الاسرائيلي، عيزر وايزمان، لمنصب رئيس الدولة في اسرائيل. وبهذا يكون وايزمان الرئيس السابع لاسرائيل منذ تأسيسها. وقد حصل على ٦٦ صوتاً من أصل ١٢٠، بينما حصل منافسه، مرشح الليكود، دوف شيلانسكي، على ٥٣ صوتاً فقط، وامتنع أحد أعضاء الكنيست عن التصويت (**دافار**، ١٩٩٣/٣/٢٥).

١٩٩٣/٣/٢٥

• استشهد خمسة مواطنين برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية في أثناء اشتباكات وقعت في انحاء متفرقة من الارض المحتلة في خلال يومي عيد الفطر المبارك. في المقابل، أصيب جندي اسرائيلي بجروح نتيجة تعرّضه للطعن بسكين داخل سجن غزة. كما أصيب آخر في اشتباك مع مسلّحين قرب مخيم النصيرات (**وفا**، ١٩٩٣/٣/٢٥).

• انتخب عضو الكنيست، بنيامين نتنياهو، رئيساً لحزب الليكود وحصل على ٥٢,٤ بالمئة من أصوات الناخبين من أعضاء الحزب، وبلغت نسبة التصويت ٧٠ بالمئة (**دافار**، ١٩٩٣/٣/٢٦).

١٩٩٣/٣/٢٦

• أصيب عشرات المواطنين بجروح واعتقل آخرون في اشتباكات شهدتها معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**وفا**، ١٩٩٣/٣/٢٦).

١٩٩٣/٣/٢٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وبحث معه في أمور تتعلّق بمحادثات السلام والعراقيل التي تعترضها، وفي مقدمها قضية المبعدين الفلسطينيين الى مرج الزهور (**وفا**، ١٩٩٣/٣/٢٧).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن مقتل جندي اسرائيلي في طولكرم واصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٩٩٣/٣/٢٨).

١٩٩٣/٣/٢٨

• قُتل مستوطن طعناً في مستوطنة نيسانيت المقابلة لقرية بيت لاهيا شمال غزة، بأداة حادّة. وذكرت مصادر اسرائيلية، ان القتيل ويدعى غابي (٤٩ عاماً) من مدينة اشكلون (المجدل) كان حضر الى نيسانيت برفقة مجموعة من العمال العرب بهدف أعمال بناء بيت له في المستوطنة (الدستور، ١٩٩٣/٣/٢٩).

• ذكر مصدر أمني اسرائيلي ان ١٢ اسرائيلياً قتلوا في قطاع غزة على أيدي فلسطينيين منذ بداية الانتفاضة (دافار، ١٩٩٣/٣/٢٩).

١٩٩٣/٣/٢٩

• استشهد فلسطيني وجرح آخر في اشتباك مسلح وقع بين خلية فلسطينية مسلحة ودورية عسكرية اسرائيلية في قطاع غزة. وذكرت مصادر محلية، ان الجنود الاسرائيليين اطلقوا النار باتجاه سيارة من نوع «اوبيل» عربية للاشتباه بركابها، ممّا أدّى الى اصطدامها بسيارة ثانية. وذكرت المصادر، ان ركاب السيارة وعددهم ثلاثة حاولوا الفرار قبل ان يستشهد احدهم ويدعى سامي زياد الغول (٢٣ عاماً) ويصاب الآخر ويدعى احمد محمد ابو شريعة (٢٥ عاماً) بجروح، فيما تمكن الثالث من الاختفاء (الدستور، ١٩٩٣/٣/٣٠).

• قال نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، مردخاي غور، في مقابلة اذاعية، ان السلطات الاسرائيلية تعتزم اعادة تدريب طلاب الصفوف السابع والثامن على معارك المواجهة، وربما يصار الى توزيع عصي عليهم للرد على «الارهاب» (هآرتس، ١٩٩٣/٣/٣٠).

١٩٩٣/٣/٣٠

• قتل شرطيان اسرائيليان عند مدخل مدينة الخضيرة، على يد مجهولين استولوا على أسلحتهما. وذكرت مصادر اسرائيلية، ان المهاجمين اطلقوا النار باتجاه الشرطيين من مسافة قريبة بعد ان استولوا على أسلحتهما (الدستور، ١٩٩٣/٣/٣١).

• قررت اجهزة الامن الاسرائيلية، في ختام مناقشات أجريت للوضع الامني، توسيع التوجيهات المتعلقة بالسماح للجنود العاملين في الارض المحتلة باطلاق النار. وبناء عليه، يسمح لهؤلاء باطلاق النار على كل منْ يحمل سلاحاً. الى ذلك، تقرر فرض طوق أمني على الضفة الفلسطينية ابتداء من الساعة الثالثة بعد منتصف الليل (وفا، ١٩٩٣/٣/٣١).

١٩٩٣/٣/٣١

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم وتمشيط واسعة في الارض المحتلة، وأقامت حواجز على الطرق المؤدية الى اسرائيل، فيما أعطى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، الضوء الاخضر لجنوده باطلاق النار على أي فلسطيني مسلّح دون تحذير مسبق، حتى وان لم تكن حياة الجنود مهدّدة بالخطر. في هذه الاثناء، أعلن وزير الشرطة، موشي شاحال انه لن يكون بامكان الفلسطينيين استخدام سياراتهم لدخول اسرائيل بعد رفع الطوق عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الدستور، ١٩٩٣/٤/١).

• سجلت الصناعة الجوية الاسرائيلية في نهاية العام ١٩٩٢، خسارة مقدارها ١٤٨,٨ مليون دولار. وبلغت خسارة نفقات التشغيل ٦٠ مليون دولار منها ٢٧ مليون خصصت كنفقات تمويل. كما خصصت الشركة ٨٨,٦ مليون دولار لتمويل نفقات تسريح العمال، الذين سيتركون الصناعة الجوية في نهاية العام الحالي ١٩٩٣ (هآرتس، ١٩٩٣/٤/١).

١٩٩٣/٤/١

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية غلق الارض المحتلة، وكثفت حملات المطاردة لنشطاء الانتفاضة الذين شنوا هجوماً على مستوطنة اسرائيلية، وخاضوا اشتباكات مسلحة مع الجنود الاسرائيليين. وقالت شخصيات فلسطينية، ان غلق الارض المحتلة خلق سجناً كبيراً جماعياً وانه يمكن ان يكون عقبة في طريق محادثات السلام الخاصة بالشرق الاوسط (الدستور، ١٩٩٣/٤/٢).

١٩٩٣/٤/٢

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض الطوق الامني على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، واستقدمت تعزيزات عسكرية وقامت بنشر وحدات خاصة متنكرة في المنطقتين، كما شنت حملة دهم داخل مخيم الشاطىء الذي يخضع لحظر التجول، واقتحمت مسجداً في البيرة ومدارس في مخيم الامعري وقرية عرار (وفا، ١٩٩٣/٤/٢).

١٩٩٣/٤/٣

• شهدت الارض المحتلة اشتباكات بين

المـواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية على الرغم من الطوق العسكـري المفـروض عليهـا، واجراءات منع التجول المفروضة على بعض المناطق (الدستور، ٤/٤/١٩٩٣).

• قتل ١٥ اسرائيلياً على أيدي الفلسطينيين في خلال شهـر آذار (مـارس) المـاضي، مقـابـل ثلاثـة اسرائيليين قتلوا خلال شهر شباط (فبراير). كذلك قتل في الفترة عينها ٢٣ فلسطينياً على أيدي اسرائيليين، مقابل ٢١ قتلوا خلال شباط (فبراير) (هآرتس، ٤/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٤

• قام الجيش الاسرائيلي بعملية دهم وتمشيط في عدد من مخيمـات قطاع غزة الذي يخضـع لحـظر التجول. وذكر مصدر عسكري اسرائيلي، ان جنوداً من وحدة المشاة «غولاني» طوقوا مخيم المغازي (١٣ ألفاً) على غرار ما فعلوا قبل ذلك في مخيم الشاطىء، وجمعوا الرجـال من سن ١٥ عامـاً وحتى الاربعـين، وقاموا باستجـوابهم في الوقت الذي قامت مجموعات أخرى بتفتيش البيوت تفتيشاً دقيقاً. من جهة أخرى، ذكر مصدر فلسطيني ان سبعة مواطنين أصيبوا بجروح في خلال اشتباكات مع عسكريين اسرائيليين في مخيم دير البلح (الدستور، ٥/٤/١٩٩٣).

• صرّح رئيس الحكـومـة الاسرائيليـة، اسحق رابـين، بأنه سيقلّص، بصورة ملموسة، عدد العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل. وقال ان هدف هذا الاجـراء هو الفصـل بين اسرائيـل والارض المحتلة. وأضاف: «اذا ما تم التوصل الى حل سياسي، فسوف نسمح بحرية الحركة للاشخاص والبضائع» (هآرتس، ٥/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٥

• تواصـل فرض الطوق الامني العسكري على المنـاطق المحتلة، التي شهدت اشتباكات متفرقة بين المـواطنـين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن جرح عدد من المواطنين (وفا، ٥/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٦

• استقبـل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، سفير السويد لدى تونس، جوت هاكرف، وأجرى معه اسـتـعـراضـاً لتـطور الاوضـاع في المـنـطقـة وجرائم الاحتلال الاسرائيلي (وفا، ٦/٤/١٩٩٣).

• استشهد بلال محمد سليمان (٢٤ عاماً) وهو راعي أغنام، قرب بلدة قباطية، اثر اصابته برصاص أطلقـه جنـود اسرائيليـون بحجـة عدم استجـابتـه لأوامرهم. فيما أكد عسكريون اسرائيليون ان جندياً أصيب بجروح نتيجة طعنه من قبل شاب فلسطيني، وقـد ردّ الجنـدي على ذلك باطلاق النـار على الشاب وأصابه بجروح (الدستور، ٧/٤/١٩٩٣).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان الضـائقـة الاقتصـاديـة التي يعـاني منهـا الفلسـطينيون في الارض المحتلة هي نتيجة للضائقة الامنية التي عانى منها الاسرائيليون من قبل (دافار، ٧/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٧

• تصـاعدت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتـلال الاسرائيليـة وأسفـرت عن اصابة عشرات المواطنين بجروح بينهم ٣٦ أصيبوا في مخيم دير البلح في قطاع غزة. في المقابل، تعرّض مركز لشرطة الاحتلال في جنـين لهجـوم بالزجـاجـات الحـارقة، كما ألقيت زجاجات حارقة أخرى باتجاه مبنى الحكم العسكري في قلقيلية (الدستور، ٨/٤/١٩٩٣).

• عبّـر مسـاعد وزير الدفاع الاسرائيلي، اللواء (احتياط) يسرائيل طال، عن اعتقاده ان الدول العربية امتلكت القدرة على الردع الاستراتيجي بعد حصولها على صواريـخ أرض ـ أرض بعيدة المدى. ولاحظ ان اسرائيـل اسـتطاعت احتكار الردع الاستراتيجي في السنـوات الماضية بسبب تفوقها الجوي، وأعرب عن خشيته من فقدان اسرائيل هذا الاحتكار وتحوّله الى الجانب العربي (هآرتس، ٨/٤/١٩٩٣).

• وافقت اسرائيـل على طلب الحكـومـة الليبية السمـاح لمئتي ليبي بزيـارة الامـاكن المقـدسـة، لكنها اشترطت لذلك تقديم ليبيا طلباً رسمياً (دافار، ٨/٤/١٩٩٣).

• اقتـرحت الادارة الامـيركية على اسرائيل ان يتولّى زعيم فلسطيني بارز من القدس الشرقية رئاسة الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية «في محاولة لتحريك العملية» السلمية في المنطقة (نيويورك تايمز، ٨/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٨

• تسلّم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من الحكومة البريطانية تتعلّق بمفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية، وتتضمّن حثّاً للجانب الفلسطيني على حضور الجولة المقبلة من المفاوضات الثنائية المقرر عقدها في واشنطن في العشرين من نيسان (ابريل) الجاري (وفا، ٨/٤/١٩٩٣).

• استشهدت رائدة عمر القرة (١٣ عاماً) في أثناء عودتها من المدرسة، حيث أصيبت برصاص أطلقه جنود اسرائيليون تعرّضوا للرشق بالحجارة في قرية بني سهيلة (الدستور، ٩/٤/١٩٩٣).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان الطوق الامني مكّن من ايقاف ظاهرة الطعن بالسكين، لكنه استدرك ان ذلك لا يلغي خطر نجاح خلية مسلحة في التسلل الى اسرائيل وتنفيذ عملية «ارهابية» (هآرتس، ٩/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٩

• عمّ الاضراب الشامل في جميع مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في ظل استمرار فرض الطوق الامني، فيما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة قمعية ضد المواطنين أسفرت عن استشهاد طفلة في بني سهيلة شرق خان يونس واعتقال خمسين مواطناً من مناطق متفرقة (وفا، ٩/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/١٠

• اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، في خلال الايام الثلاثة الماضية، عشرات المواطنين في عملية دهم وتمشيط واسعة استهدفت خان يونس وهي العملية الرابعة التي تخضع لها المدينة منذ ٢٩ آذار (مارس) حين أغلقت سلطات الاحتلال جميع المناطق في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت مصادر اسرائيلية، ان الجيش الاسرائيلي اعتقل ٢٣٠ ناشطاً منذ ذلك التاريخ، ١٥٥ منهم في الضفة و٧٥ في قطاع غزة (الدستور، ١١/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/١١

• قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بحملة دهم وتمشيط واسعة النطاق طالت عشرات القرى والمخيمات، وشاركت فيها الوحدات الخاصة المستعربة، وأسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين (وفا، ١١/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/١٢

• استشهد فلسطيني برصاص أطلقه مستوطن في أحد شوارع القدس. وزعم مصدر اسرائيلي ان القاتل طارد ثلاثة فلسطينيين اعتقد انهم كانوا يحاولون سرقة سيارة وقتل أحدهم (الدستور، ١٣/٤/١٩٩٣).

• وافقت الحكومة الاسرائيلية على اقتراح رئيسها، اسحق رابين، تمديد فترة الطوق الامني المفروض على الارض المحتلة على ان تبحث الحكومة موضوع الطوق الامني اسبوعياً وتتخذ قرارها بشأنه وفقاً للتطوّرات (هآرتس، ١٣/٤/١٩٩٣).

• أكد نائب مسؤول دائرة الميزانيات في وزارة المالية الاسرائيلية، نير غلعاد، ان ميزانيات التطوير والبنية التحتية والعمل لـ «الادارة المدنية» في الارض المحتلة ازدادت في العام ١٩٩٣ الى نحو ٤٩٠ مليون شيكل في مقابل ١١٨ مليوناً، أي أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه (دافار، ١٣/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/١٤

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي دهمت عدداً من المنازل وشنّت حملة اعتقالات واسعة في مناطق رام الله ونابلس وبيت لحم وجنين والخليل وغزة وطولكرم والقدس، وحاصرت مشفى ناصر في خان يونس وهدمت سور الملعب البلدي قرب المدخل الشمالي لقلقيلية (الدستور، ١٥/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/١٥

• قصفت قوات الاحتلال الاسرائيلية ثلاثة منازل في قطاع غزة بالصواريخ، في أثناء عمليات تفتيش بحثاً عن مطلوبين، فيما أصيب ١٧ مواطناً بجروح جرّاء اطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال (الدستور، ١٦/٤/١٩٩٣).

• أعربت وزارة الخارجية الاميركية في بيان لها عن اعتقادها بأن المفاوضات المباشرة هي الأداة الرئيسة للتعاطي بين كل الاطراف المتنازعة، لافتة النظر الى انها تعتقد بأن سلسلة المشاورات، في جولتها التاسعة، وضعت «أساساً للتعاطي الجديد» مع المسائل الجوهرية (انترناشونال هيرالد تريبيون،

١٦/٤/١٩٩٣).

١٦/٤/١٩٩٣

• استشهد فلسطينيان وأصيب ثمانية جنود اسرائيليين بجروح في انفجار سيارة ملغومة أوقفت قبالة مقهى اسرائيلي قرب مستوطنة محولا في وادي الاردن. وذكرت مصادر فلسطينية، ان مواطناً اندفع بشاحنة صغيرة حملت عدداً من اسطوانات الغاز حيث أوقفها قبالة المقهى الذي يرتاده جنود اسرائيليون، وقتل جنديان اسرائيليان في اشتباك مسلح وقع في وادي بيسان بين مجموعة فلسطينية مسلحة ودورية عسكرية اسرائيلية (**الدستور**، ١٧/٤/١٩٩٣).

١٧/٤/١٩٩٣

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، سفير روسيا لدى تونس، بوريس شيبورين، وبحث معه في آخر المستجدات، والمساعي المبذولة لازالة العقبات التي تضعها اسرائيل أمام استئناف مفاوضات السلام (**وفا**، ١٧/٤/١٩٩٣).

• عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة في الذكرى الشهرية الرابعة لابعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني الى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان. فيما تصاعدت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن اصابة ٢٨ مواطناً بجروح، وكانت أعنفها وقعت في حي الشيخ رضوان في غزة، والذي اقتحمته قوة اسرائيلية تصدى لها المواطنون بالحجارة والزجاجات الحارقة (**الدستور**، ١٨/٤/١٩٩٣).

• ذكرت مصادر اسرائيلية، ان الحكومة الاسرائيلية مستعدة لاجراء انتخابات في الارض المحتلة حتى في خلال فترة المفاوضات الثنائية. وأكدت ان الانتخابات يمكن ان تجرى فور اعلان الفلسطينيين عن رغبتهم في انتخابات مجلس اداري، وليس مجلس تشريعي لسلطة «الحكم الذاتي» (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٩٣).

١٨/٤/١٩٩٣

• قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تمديد فترة غلق الارض المحتلة الى أجل غير معروف. فيما قتل فلسطينيون اسرائيلياً في قطاع غزة ببلطة وفأس. ويعتبر هذا الحادث الثاني من نوعه منذ أغلقت السلطات الاسرائيلية الارض المحتلة في نهاية آذار (مارس) الماضي (**الدستور**، ١٩/٤/١٩٩٣).

• قررت الحكومة الاسرائيلية في جلستها الاسبوعية، تمديد فترة بقاء الطوق الامني المفروض على الارض المحتلة . وتقرر، أيضاً، ألّا يسمح للعمال الفلسطينيين بالعمل في قطاع البناء داخل الخط الاخضر في هذه المرحلة. غير ان الحكومة قررت السماح لـ ٩٣٠٠ عامل بالدخول الى اسرائيل على ان تعمل غالبيتهم في القطاع الزراعي بهدف انقاذ المحصول الذي تضرّر بسبب الحصار وموجة الحر الشديدة (**يديعوت احرونوت**، ١٩/٤/١٩٩٣).

١٩/٤/١٩٩٣

• استشهد مجدي ابو موسى (٢٧ عاماً) (أو نجيب ابو موسى حسب مصادر أخرى)، من خان يونس في اشتباكات وقعت بين المواطنين في مخيم النصيرات وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت، أيضاً، عن اصابة مواطنين بجروح. فيما القيت ثلاث زجاجات حارقة باتجاه عدد من الدوريات العسكرية الاسرائيلية في اثناء مرورها في الضفة الفلسطينية. وتمّ تفجير عبوة ناسفة بجهاز التحكم عن بُعد لدى مرور سيارة عسكرية اسرائيلية جنوب الخليل، وأصيب جنديان نتيجة القاء زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية في قباطية (**الدستور**، ٢٠/٤/١٩٩٣).

٢٠/٤/١٩٩٣

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان احد المطاردين من مجموعة «صقور فتح» استشهد في أثناء تبادل لاطلاق النار مع جنود اسرائيليين تمكّن في اثنائه من اصابة أحد الجنود بجروح. فيما اعتقلت سلطات الاحتلال أربعة آخرين ينتمون الى «صقور فتح»، ودمّرت ١٩ منزلاً بالقذائف المضادة للدروع. وكان المواطن أمجد محمد مفلح استشهد ليلة أمس، في قرية اليامون في أعقاب اشتباك مع «القوات الخاصة» الاسرائيلية (**الدستور**، ٢١/٤/١٩٩٣).

٢١/٤/١٩٩٣

• استشهد محمد ابو شاويش (١٦ عاماً) من مخيم النصيرات، ووائل سعيد (١٧ عاماً) من حي الشيخ رضوان في حادثتين منفصلتين، وجرح ٦٨ مواطناً آخرين في اشتباكات عنيفة وقعت في

أنحاء مختلفة من قطاع غزة (الدستور، ٢٢/٤/١٩٩٣).

• أعلن وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، ان الادارة الاميركية مستعدة للعب دور الشريك الكامل، اذا أبدت الاطراف المعنيّة استعدادها للعمل من أجل تضييق الفجوات بين مواقفها. وكرّر كريستوفر معارضة بلاده سياسة الابعاد كونها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، وجدّد الدعوة الى «العمل من أجل سلام شامل وكامل يرتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الارض في مقابل السلام، وتأمين الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، والامن للجميع» (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢٢/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٢

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في مقر رئاسة الجمهورية في القاهرة. وأجرى الرئيسان محادثات حول نتائج الاجتماع العربي الخماسي بدمشق وموافقة الدول العربية المعنية بحضور مفاوضات السلام في واشنطن المقرر استئنافها في السابع والعشرين من الجاري (وفا، ٢٢/٤/١٩٩٣).

• حاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلية قرى ام التوت وجلقموس والمغير، قضاء جنين، وأقامت حواجز عند مداخلها، ودهمت عدداً من منازل المواطنين. فيما شنّت قوات اسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في قباطية ويعبد ورمانة. وفي قطاع غزة جرح ١٤ فلسطينياً بينهم ١١ دون سن الثانية عشرة من العمر، وذلك في أثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مخيم الشاطىء (الدستور، ٢٣/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٣

• استشهد انور فؤاد ابو قلوب (١٨ عاماً) وأصيب ستون آخرون عندما أطلق جنود الاحتلال الاسرائيلي النار على متظاهرين ساروا بالقرب من مشفى الشفاء في غزة. فيما قامت قوات أخرى بحملة اعتقالات واسعة في أنحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة، أسفرت عن اعتقال عشرات المواطنين (الدستور، ٢٤/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٤

• ساد في قطاع غزة توتر شديد اثر الاشتباكات العنيفة التي شهدها أمس، وأدّت الى استشهاد شاب وجرح ستين آخرين. واقتحمت قوات الاحتلال مقر كلية العلوم والتكنولوجيا وأطلقت قنابل الغاز داخلها واعتدت على طلابها بالضرب (الدستور، ٢٥/٤/١٩٩٣).

• ذكرت مصادر في الوفد الاسرائيلي ان اسرائيل ستقترح على الفلسطينيين، عند استئناف المفاوضات، ادارة خمسة مجالات للسلطة وهي: التعليم، العمل، الصحة، الزراعة والسياحة. الى ذلك أبدت اسرائيل استعدادها لمنح الفلسطينيين صلاحيات التشريع في القضايا ذات العلاقة بعمل هذه القطاعات (عل همشمار، ٢٥/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٥

• أُضرمت النار بسيارة اسرائيلية في القدس لدى توقفها قرب الجامعة العبرية، وألقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة أخرى، في أثناء مرورها. كما ألقيت زجاجة ثالثة باتجاه دورية عسكرية قرب النصارية على مقربة من نابلس (الدستور، ٢٦/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٦

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وبحث معه في التطورات السياسية الراهنة في المنطقة (وفا، ٢٦/٤/١٩٩٣).

• استشهدت نجاح حلمي ابو دلال متأثرة بجروح أصيبت بها قبل ستة أيام. وكانت اشتباكات قد اندلعت في مخيم النصيرات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي أطلقت النار باتجاه المخيم حيث أصيبت نجاح بطلقة في عينها وهي في داخل منزلها. والشهيدة ام لستة أطفال أصغرهم في شهره الثالث (الدستور، ٢٧/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٧

• ذكرت مصادر فلسطينية ان ٥٥ مواطناً أصيبوا بجروح نتيجة اطلاق الجيش الاسرائيلي النار على متظاهرين في قطاع غزة الذي شلّه اضراب شامل وذلك احتجاجاً على تواصل مفاوضات السلام من دون تحقيق نتائج ملموسة (الدستور، ٢٨/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٨

• استشهد محمد احمد شاهين (٢٥ عاماً)

في بيت لحم برصاص دورية اسرائيلية أطلقت النار على متظاهرين رشقوا جنودها بالحجارة؛ كما استشهد خالد هليل (٢٠ عاماً) من مخيم البريج وجرح عشرون آخرون في أثناء مواجهات مع جنود الاحتلال، ورامي ابو ناهل (١٢ عاماً) من مخيم الشاطىء. وكان ٥٧ فلسطينياً آخرين أصيبوا بجروح في قطاع غزة (**الدستور**، ٢٩/٤/١٩٩٣).

• ذكرت مصادر مطلعة في واشنطن، ان موافقة اسرائيل على عودة ثلاثين مبعداً من بين المبعدين القدامى الى الارض المحتلة أدت الى تحسين أجواء المفاوضات بين اسرائيل والوفد الفلسطيني، وأنعشت الآمال باحتمال حصول تقدّم في قضايا جوهرية. فيما وصفت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، القرار بالتطوّر الايجابي (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٤/١٩٩٣).

• قالت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني د. حنان عشراوي، ان اسرائيل وافقت على ربط التسوية المرحلية بالحل الدائم، على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، من حيث الوقت والجوهر، واعتبرت ذلك بادرة مشجعة. امّا رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، فقال ان المحادثات لم تتوصل الى أية نتائج، وان الاستمرار فيها بات غير ممكن (**عل همشمار**، ٢٩/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٢٩

• أكد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في شهادة له في حضور لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الاميركي، ان قيام حكومة ذاتية فلسطينية في الارض المحتلة أمر ممكن كمرحلة انتقالية نحو التفاوض على الوضع النهائي، وانه من خلال المفاوضات الثنائية يمكن ازالة الاحتلال الاسرائيلي وظهور علاقة جديدة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وان ذلك يتطلب انتقالاً منتظماً وسليماً للسلطة الى الفلسطينيين في الارض المحتلة (**نيويورك تايمز**، ٣٠/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٤/٣٠

• أصيب سبعة مواطنين بجروح في اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وصدمت سيارة عسكرية مواطناً من قطاع غزة. في المقابل، أصيب جنديان اسرائيليان بجروح في اشتباكات مع مواطنين في غزة ونابلس، وأطلقت النار باتجاه سيارة شرطة اسرائيلية في دير البلح، وتمّ حرق سيارة دورية عسكرية في قلقيلية (**وفا**، ٣٠/٤/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية، على الرغم من تواصل الطوق الامني وحظر التجول على بعض مناطقهما، وأسفر ذلك عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**وفا**، ١/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٢

• حاصرت قوة اسرائيلية جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فيما أصيب تسعة مواطنين بجروح بعيارات نارية وحوالى ثلاثين آخرين بسبب الضرب المبرح، واعتقل أكثر من ثلاثين في قرية بيت حانون شمال غزة. في هذه الاثناء، شنّ مواطنون هجمات بالزجاجات الحارقة على دوريات اسرائيلية، وألقيت ثلاث زجاجات باتجاه مقر الحكم العسكري الاسرائيلي في حي الرمال في غزة (**وفا**، ٢/٥/١٩٩٣).

• اقترح وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان تبحث الحكومة الاسرائيلية في التسوية الدائمة في الارض المحتلة سوية مع مفاوضات «الحكم الذاتي». وأوصى بيرس في جلسة الحكومة التي عرض في حضورها وجهة نظره هذه، باقامة كونفدرالية اقتصادية بين اسرائيل والاردن والارض المحتلة (**هآرتس**، ٣/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٣

• تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وكان أعنفها في قطاع غزة الذي دهمت قوات الاحتلال ثلاثة من مخيماته هي: المغازي والشاطىء وجباليا بالاضافة الى حي الشابورة في رفح. في هذه الاثناء، ألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في حزما، قضاء القدس، وثلاث زجاجات حارقة أخرى باتجاه دوريتين عسكريتين في قلقيلية، وزجاجتين باتجاه نقاط مراقبة اسرائيلية فيها، وأدى رشق الحجارة في القدس الى اصابة مستوطِنة بجروح (**وفا**، ٢/٥/١٩٩٣).

• دخلت المفاوضات بين الوفد الاسرائيلي والوفد الفلسطيني في إطار لجنتي العمل ـ مفاهيم ومضامين الحكم الذاتي وقضايا الارض والمياه ـ مرحلة

جدية. وقالت مصادر اسرائيلية، ان الطرفين اتفقا على ان لا يطالب أي منهما بالسيادة في خلال المفاوضات حول التسوية المرحلية (دافار، ٤/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٤

• استشهد سبعة فلسطينيين في قطاع غزة وأصيب ٢٥ بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. ودعت القيادة الموحّدة الفلسطينيين في الارض المحتلة الى غلق مناطقهم في وجه الاسرائيليين، وتنظيم مسيرات حاشدة باتجاه القدس، وتصعيد الانتفاضة ضد الحصار المفروض على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الدستور، ٥/٥/١٩٩٣).

• اتفق الجانبان، الاسرائيلي والفلسطيني، في لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية في المحادثات متعدّدة الطرف في روما على اقامة مجموعات خبراء لفحص جدوى اقامة مشاريع اقتصادية في منطقة الشرق الاوسط. وقالت مصادر اسرائيلية، ان الاتفاق على عقد لقاءات بين الخبراء هو أمر هام وبداية للتقدّم في المشاريع (دافار، ٥/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٥

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية احتجاجاً على القمع الذي أدى الى استشهاد ثمانية مواطنين في خلال اليومين الماضيين، واصابة عشرات آخرين بجروح. في هذه الاثناء، طعن فلسطيني مستوطناً في بيت حانون بسكين وأصابه بجروح خطيرة، ويعتبر هذا الحادث الثالث من نوعه منذ غلق الارض المحتلة في نهاية آذار (مارس) الماضي (الدستور، ٦/٥/١٩٩٣).

• أحرزت المفاوضات على المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي تقدّماً باتجاه الاتفاق على صيغة «اعلان مبادىء» مشترك، وأبدت اسرائيل استعدادها للبحث في ترتيبات وضع مراقبة دولية على الانتخابات في الارض المحتلة (هآرتس، ٦/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٦

• استشهد طفل فلسطيني، وأصيب ١٥ آخرين بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، وقعت في مخيمين للاجئين في قطاع غزة. في المقابل، أطلق فلسطينيان النار على ضابط شرطة اسرائيلي برتبة عقيد وأصاباه بجروح، على طريق رئيس يمر قرب رحوبوت (الدستور، ٧/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٧

• كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلية من تواجدها في مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة الذي شهد توتراً في أعقاب استشهاد عدد من أبنائه. فيما أطلق مسلحون فلسطينيون النار باتجاه مقر «الادارة المدنية» الاسرائيلية في بلدة قباطيا، وقامت قوات الاحتلال، اثر ذلك، بحملة تفتيش واسعة، وأغلقت مقهى بحجة انطلاق المسلّحين منه (الدستور، ٨/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٨

• استشهد ناظم جواد صرمامة في قرية دير دبوان القريبة من رام الله، عندما أطلق جنود اسرائيليون النار عليه. فيما تواصلت الصدامات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غالبية مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن اصابة ١٥ مواطناً بجروح (الدستور، ٩/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/٩

• عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة وذلك استجابة لنداء «القيادة الموحّدة» بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها السادس والستين. فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، وهاجم المواطنون دوريات للجيش الاسرائيلي بالحجارة والزجاجات الحارقة (الدستور، ١٠/٥/١٩٩٣).

• أفادت مصادر اسرائيلية مطلعة، ان اسرائيل مستعدة لمنح الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية حق الانتخاب لمجلس الحكم الذاتي في خلال الفترة الانتقالية. وأضافت، ان الامر رهن بتطوّر المحادثات وبلورة وثيقة «اعلان مبادىء» مشترك (عل همشمار، ١٠/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١٠

• ألقيت قنبلة يدوية باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في شارع جلال في خان يونس، وهرعت قوات اسرائيلية الى مكان الحادث وأطلقت عيارات نارية وقنابل مضيئة، وقامت بعملية تمشيط واسعة، وفتّشت عدداً من المنازل والبيّارات القريبة (الدستور، ١١/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١١

• استشهد في مخيم الشابورة في رفح، المواطن صدقي العرجا (٢٥ عاماً) متأثراً بجروح أصيب بها صباح أمس عندما أطلقت وحدة عسكرية اسرائيلية النار في حي السكة في المخيم بحجة انها تعرّضت لاطلاق نار مصدره المخيم. في غضون ذلك، أطلق مسلّحان فلسطينيان النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في رفح ممّا أدّى الى اصابة أحد أفرادها بجروح خطيرة (**الدستور**، ١٢/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١٢

• تصاعد التوتر في قطاع غزة في أعقاب الاعلان عن استشهاد ستة فلسطينيين في اشتباك مسلّح مع دوريات عسكرية اسرائيلية وقع قرب الحدود المصرية. وينتمي الشهداء الستة الى مجموعة «عزالدين القسام» التابعة لـ «حماس» وهم عماد منسي نصار، وحسين احمد ابو لبن، وأنور احمد ابو لبن، وحسن محمد حمودة، ولم تعرف هوية اثنين من الشهداء (**الدستور**، ١٣/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١٣

• ذكر مصدر فلسطيني ان رفعت عقل (٢٠ عاماً) استشهد اثر اصابته برصاصة أطلقها جندي اسرائيلي لدى مغادرته موقعه على سطح منزل في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، وان ستة مواطنين أصيبوا بجروح في أثناء اشتباكات وقعت في عدد من مخيمات القطاع بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية (**الدستور**، ١٤/٥/١٩٩٣).

• نُصّب، عيزر وايزمان، رئيساً لدولة اسرائيل، وهو الرئيس السابع منذ اقامة الدولة، في حضور أعضاء الكنيست وجمهور من المدعوين (**عل همشمار**، ١٤/٥/١٩٩٣).

• اعترف وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، على نحو غير مباشر، بأن نتائج الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية لم تؤد الى النتيجة المطلوبة. وقال، ان بلاده لعبت دورها كشريك كامل، «لكن هناك حدوداً لهذا الدور». ولاحظ ان الاقتراحات الاميركية قد لا تحظى بالقبول فوراً، و«آمل بأن تصبح مقبولة مع الوقت» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١٤

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من القيادة الروسية تتعلّق بآخر التطورات السياسية الراهنة ومسيرة السلام. وقد تسلّم عرفات الرسالة الروسية في أثناء استقباله سفير روسيا لدى تونس، بوريس شيبورين (**وفا**، ١٤/٥/١٩٩٣).

• شلّ الاضراب العام قطاع غزة، لليوم الثالث على التوالي، احتجاجاً على قيام جنود الاحتلال الاسرائيلي بقتل ستة فلسطينيين ينتمون الى مجموعة «عزالدين القسام». في هذه الاثناء، ذكرت مصادر اسرائيلية انه تمّ اعتقال أحد أفراد «صقور فتح» ويدعى معين ابو ستة (٢٣ عاماً) وهو مطارد بتهمة المشاركة في هجمات ضد قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٥/٥/١٩٩٣).

١٩٩٣/٥/١٥

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن اصابة ستين مواطناً من قطاع غزة بجروح، فيما ألقيت زجاجتان حارقتان باتجاه سيارة دورية اسرائيلية في القدس (**الدستور**، ١٦/٥/١٩٩٣).

• غادر وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، اسرائيل، متوجهاً الى الصين والهند في زيارة رسمية لكليهما. وصرّح بيرس بأنه سيطرح مع المسؤولين الصينيين موضوع التسلّح العسكري وتصدير المعلومات (**عل همشمار**، ١٦/٥/١٩٩٣).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في مقابلة مع صحيفة «معاريف» ان اسرائيل لن تمنح الفلسطينيين المزيد من بوادر «حسن النية»، بل ستطلب منهم «خفضاً ملحوظاً في أعمال العنف» كشرط لتسهيلات اضافية. وأضاف «لقد انتهت فترة تقديم بوادر حسن النية من جانب واحد كشرط لاستمرار المفاوضات (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٩٣).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاستيطان والمستوطنات

١ الجعفري، وليد؛ «الاستيطان الاسرائيلي وعملية السلام»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ٢٣.

٢ الشهابي، غسان؛ «الاستيطان الصهيوني في الجولان»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٩٦ ـ ٢١٠.

٣ طوقان، شادية؛ «تخطيط المدن لخدمة الاستيطان اليهودي في الاراضي الفلسطينية المحتلة [تقرير]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢١١ ـ ٢٢٢.

٤ عبدالهادي، محمد؛ «خرائط الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٥٧ ـ ٨٠.

٥ الموعد، حمد سعيد؛ «العامل الجيو ـ استراتيجي في الاستيطان»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٤، العدد ٩٠، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٦٧ ـ ١٨٢.

○ علاقات خارجية

٦ جريس، سمير؛ «ايران: عدو جديد لاسرائيل؟ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١١٣ ـ ١٢٣.

٧ شيفتن، اهرون؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ العربية من منظور تاريخي: لصالح من يعمل الوقت؟»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٩، العدد ١٥٥٥؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٤ ـ ٥، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢.

فلسطين

○ الاجتماع

٨ البرغوثي، مصطفى؛ «الصحة في فلسطين: نحو استراتيجية سليمة للتنمية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ٤٥، ١٥/٥/١٩٩٣، ص ١٦ ـ ٢١.

٩ دياب، ماجد؛ «الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية (١٩٢٠ ـ ١٩٩٣)»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٥٠٠ (١٥٧٥)، ٩/٥/١٩٩٣، ص ١٥ ـ ١٧.

١٠ عبيدات، راسم؛ «واقع الحركة النقابية العمالية في الضفة والقطاع»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٣، العدد ١١٤٥، ٢/٥/١٩٩٣، ص ٢٨ ـ ٣١.

○ الاحزاب والتكتلات

١١ الاشهب، نعيم؛ «مغزى وفائدة النقاش حول برنامج حزب الشعب الفلسطيني»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٤، ١٥/٤/١٩٩٣، ص ٦٥ ـ ٦٩.

١٢ حلمي، عمر؛ «اليسار الفلسطيني: تشوه الولادة وضرورات الوجود»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٤، ١٥/٤/١٩٩٣، ص ٥٩ ـ ٦٤.

١٣ «الحوار الوطني: ' فتح ' توضح ملابسات

وأسباب تعثر الحوار مع ' حماس ' »، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ١٠ ـ ١١.

١٤ شلهوب، فرج؛ «حماس والارهاب؛ الادانة أم البراءة؟»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ١١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٨ ـ ١٩.

١٥ قم، افرايم؛ «التسوية السياسية لن تقضي على ' حماس ' »، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٥٩١ ـ ١٥٩٣؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٣/٢/١٥.

○ الاقتصاد

١٦ الخطيب، هشام؛ «الصناعة الغذائية في الارض المحتلة؛ واقع وآفاق»، **صوت الوطن**، السنة ٤، العدد ٤٤، ١٩٩٣/٤/١٥، ص ٢١ ـ ٢٣.

١٧ حمودي، عبدالكريم؛ «النتائج السلبية لاغلاق الاراضي المحتلة على الاقتصاد الفلسطيني»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ٥١ ـ ٥٢.

١٨ الرمحي، سفيان؛ «[تقرير حول المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس وأشرفت عليه الامم المتحدة بشأن تنمية الاقتصاد الفلسطيني بحضور ٥٨ دولة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٩ شحادة، حنين؛ «القدس: أخطار تهدّد الهوية الفلسطينية للمدينة؛ الصناعة السياحية الفلسطينية في خطر»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٢١٥، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ٥٤ ـ ٥٨.

الفلسطينيون

○ اسرائيل

٢٠ الازهري، محمد خالد؛ «محدّدات الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ٩٠ ـ ١١٢.

○ الانتفاضة

٢١ السيد، يونس؛ «بعد الاغلاق والحصار الاقتصادي: الارض المحتلة على فوهة بركان»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٣، ١٩٩٣/٤/١٨، ص ١٦ ـ ١٧.

٢٢ سيفان، عمانوئيل؛ «الدروس الخمسة للابعاد»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٥٨٨ ـ ١٥٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٥.

٢٣ شوفال، زلمان؛ «شعارات جوفاء في غزة»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٥٨٥ ـ ١٥٨٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٤.

٢٤ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة: تراجع الدبلوماسية وتقدّم الاجتياح الامني [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

٢٥ «وقائع الانتفاضة في الفترة من ٤/٢ ولغاية ١٩٩٣/٤/٩»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٤، ١٩٩٣/٤/١٨، ص ١٠ ـ ١١.

٢٦ «وقائع الانتفاضة من ٤/١٦ ولغاية ١٩٩٣/٤/٣٠»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٢٧ ي. ص.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: رابين بين الهجوم والوقاية الامنية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٤٧ ـ ١٤١.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٢٨ «[بيان صادر عن مهرجان جامعة النجاح الوطنية بنابلس اثر الاحتفاء بالمبعدين العائدين، يشيد بقرار القيادة الفلسطينية استئناف المفاوضات]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٧.

٢٩ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «[نص بيانها الدوري الرقم ٩٦ الذي دعا العرب والمسلمين الى التضامن مع الشعب الفلسطيني والوقوف الى جانب قضية المبعدين]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ص ٧.

٣٠ ـــــ : «[بيانها الدوري الرقم ٩٧ الذي دعا الحكومات والهيئات العربية والاسلامية الى ادانة الاجراءات القمعية للحكومة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين وفك الحصار عن فلسطين المحتلة والسماح بعودة المبعدين الفلسطينيين]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ٧.

٣١ الفصائل الفلسطينية العشرة: «[بيان بشأن استئناف المفاوضات في جولتها التاسعة]»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٥، ١٩٩٣/٥/٢، ص ٣٧.

٣٢ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة: «نص النداء الرقم ٩٤، الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٤/١»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٣، ١٩٩٣/٤/١٨، ص ١٨ ـ ١٩.

القضية الفلسطينية

٣٣ حوراني، فيصل: «فكر التسوية في الساحة الفلسطينية: الولادة العسيرة قبل العام ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ٥٩ ـ ٧٨.

٣٤ الحروب، خالد: «المبعدون وحماس ومنظمة التحرير»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٣٥ الحسيني، مصطفى: «ادارة كلينتون ومسيرة السلام [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٢/١٠٨، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ١٥٥٦ ـ ١٥٦٣.

٣٦ سوداح، سعادة: «فلسطين تبدأ من غزة؛ السؤال ليس الانسحاب بل متى وكيف ولمن؟»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٢٩، ١٩٩٣/٣/١٤، ص ٩ ـ ١٠.

٣٧ شاهين، أحمد: «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: حرج أمام قضية المبعدين الفلسطينيين [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٢٧ ـ ١٣٢.

٣٨ شبيب، سميح: «تطور الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ٧٩ ـ ٨٩.

٣٩ الشريف، ماهر: «الفكر السياسي الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ٤١ ـ ٥٨.

٤٠ شفيق، منير: «قضية المبعدين والتحدي الجديد»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٢١، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٢٠ ـ ٢١.

٤١ عبدالمنعم، بكر: «المبعدون الفلسطينيون وعملية السلام» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ٣ ـ ٨.

٤٢ عبدالله، صلاح: «اسرائيليات: لعبة 'الشريك الكامل' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

٤٣ العبدالله، هاني: «تفاعلات أزمة المبعدين: صفقة اسرائيلية ـ اميركية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٤٦ ـ ١٥٢.

٤٤ ن. ح.: «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: واشنطن و'تسويق' الحل الاسرائيلي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

٤٥ Frisch, Hillel; "The Palestinian Movement in the Territories: The Middle Command", *Middle Eastern Studies*, Vol. 29, No. 2, April 1993, pp. 254 - 274.

٤٦ Nakhleh, Emil A.; "Palestinians and Israelis: Options for Coexistence", *Journal of Palestine Studies*, No. 86, Winter 1993, pp. 5 - 16.

٤٧ Segal, Jerome M.; "Strategic Choices Facing the Palestinians in the Negotiations", *Journal of Palestine Studies*, No. 86, Winter 1993, pp. 17 - 29.

المقابلات

٤٨ حبش، جورج؛ «الجبهة واضحة ومتماسكة وموحّدة ولن نخضع لابتزاز وارهاب أحد»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٥، ١٩٩٣/٥/٢، ص ١١ ـ ٢٤.

٤٩ حواتمة، نايف؛ «ندعو لوقف التفاوض وعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٥٠١ (١٥٧٦)، ١٩٩٣/٥/١٦، ص ٩ ـ ١٠.

٥٠ شامير، اسحق؛ «عمان عاصمة فلسطين»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٦، ١٩٩٣/٥/٩، ص ٢٦؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٩٣/٥/٤.

٥١ عبدالشافي، حيدر؛ «نعم، معارضو المفاوضات هم الأكثرية؛ لن نذهب للمفاوضات اذا لم تتعهد اسرائيل بوقف الابعاد»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٣، ص ١١ ـ ١٣.

منظمة التحرير الفلسطينية

٥٢ حيدري، نبيل؛ «الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ٩ ـ ٤٠.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٥٣ «بيان سياسي صادر عن اللجنة المركزية يدعو لحوار وطني شامل يستشرف آفاق عمل توحيدي يلتزم ببرنامج الاجماع الوطني»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٤٧، ١٩٩٣/٥/١٦، ص ٨ ـ ٩.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٥٤ «من رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الخامس والستين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٤، ١٩٩٣/٤/١٨، ص ٤ ـ ٦.

٥٥ «رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها السادس والستين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٧، ١٩٩٣/٥/١٦، ص ٤ ـ ٥.

٥٦ «[رسالته الى نواب الحركة الاسلامية في البرلمان الاردني بشأن تدخلهم في الشؤون الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩٣٧، ١٩٩٣/٥/١٦، ص ٧.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٥٧ بلاسكوف، آفي؛ الدولة الفلسطينية: فحص الخيارات، **الجذور**، العدد ٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٩٦ ـ ١٠٠ (مراجعة احمد العربي).

٥٨ O'Brein, William V.; *Law and Morality in Israel's War with the PLO* **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٠ ـ ٢٤١، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٩٣، ص ١٢٤ ـ ١٢٦ (مراجعة يزيد صايغ).

الكتب

٥٩ عيسى، عبدالله؛ **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**، عمّان، دار الابداع للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ٨٠ صفحة.

٦٠ موريس، بين؛ **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٣.

٦١ Hurwitz, Deena; *Walking the Red Line: Israelis in Search of Justice for Palestine,* Philadephia: New Society Publishers, 1992.

٦٢ Playfair, Emma (ed.); *International Law and the Administration of Occupied Territories: Two Decades of Israeli Occupation of the West Bank and Gaza Strip,* Oxford: Clarenden Press, 1992.

اعداد: ماجد الزبيدي

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 242 - 243 , May - June 1993

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى